مختارات اسرائيلية



السنة الرابعة عشر - العدد ١٥٨ فبراير ٢٠٠٨
Feb. 2008

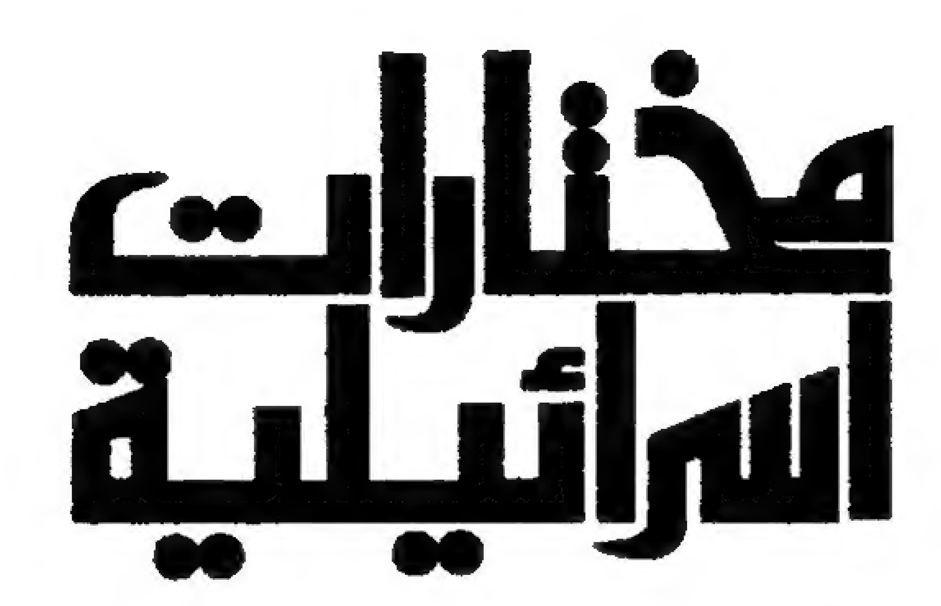


ترجمات عبرية

- خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام مؤتمر هرتسيليا
- ترجمة كاملة لبرنامج تليفزيوني إسرائيلي عن "أشرف مروان"
- القراءة الإسرائيلية لزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للمنطقة
- غزة تنفجر في وجه المصريين..!

رؤية عربية

- قراءة في التقرير النهائي للجنة "فينوجراد"



مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٥٨ ـ فبراير ٢٠٠٨

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٨٦٣٠٠/٢٥٧٨٦١٠٠/٢٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٢٥٧٨٦٠٢٣٢

المحتويات

◆ المقدمة.. د. عماد جاد — ٤
◆ أولاً: الدراسات
١ - كتاب "اليهود العرب.. الانتماء القومي والديني والعرقي" (الفصل الثالث).......... يهودا شنهاف — ٥
٢ - كتاب "نقطة اللاعودة" (الفصل الأول)........................... رونين برجمان — ٢٢
٣ - كتاب وحدة شاكيد (الفصلان ١١ و١٢)............... أوري ميلشتاين ودوف دورون — ٣٢
◆ ثانياً: الوثائق
١- تقرير فينوجراد (الفصلان السابع والثامن).................. ترجمة: د. أشرف الشرقاوي — ٣٩
٢- خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أمام مؤتمر هرتسليا.. ترجمة: د. أشرف الشرقاوي — ٧٤
◆ ثالثاً: الشهادات
١ - "الجاسوس الأخير" (حلقة خاصة عن أشرف مروان)........ القناة الثانية بالتليفزيون الإسرائيلي — ٧٨
٢ - ٤٠ عاما على مأساة الغواصة داكار.............................. روعي مندل — ٨٨
◆ رابعاً: افتتاحيات الصحف.. إعداد: وحدة الترجمة — ٩٠
◆ خامساً: الترجمات العبرية
■ زيارة بوش إسرائيل:
١ - الجهد الأخير لبوش.. افتتاحية هاآرتس — ١٠٠
٢ - سيدي الرئيس: هل توافق على تقسيم نيويورك..؟.................. نداف شرجاي — ١٠١
٣ - زيارة بوش - خطر لإسرائيل.............................. الحاخام يوسف جعرليتسكي — ١٠٢
٤ - عام غير ضائع... افتتاحية هاآرتس — ١٠٣
٥ - أمن إسرائيل كدولة يهودية.................................. هـ. برفر/ ر. أفراهام — ١٠٤
٦ - ضغوط على حركة حماس...................................... يوني بن مناحم — ١٠٥
٧ - بطة عرجاء ولكنها مصرة.................................... يوئيل ماركوس — ١٠٦
■ أزمة الائتلاف الحكومي:
١ - لم نرَ دماء حتى الآن.. يورام كينوك — ١٠٨
٢ - ملاذهم الأخير... عوزي بنزيمان — ١٠٩
٣ - توقعات بحل ائتلاف أولمرت.................................... ران فرحي — ١١٠
٤ - على شفا أزمة حكومية.. موشيه إيشون — ١١٢
٥ - من سيطيح بباراك..؟.. يوسي فيرتر — ١١٣
■ الشأن الفلسطيني:
١ - أبو مازن: "سيكون هذا العام عام النصر والقدس عاصمتنا"................ علي واكد — ١١٥
٢ - الفلسطيني المتزوج من إسرائيلية لا يستحق رخصة قيادة.............. موشيه رينفيلد — ١١٦
٣ - أطباء إسرائيليون في غزة بعد عامين................................ نير يَهَف — ١١٧
٤ - ظلم القرار المجحف.. افتتاحية هاآرتس — ١١٨
٥ - فتح تهدد: "سننهي وقف إطلاق النار مع إسرائيل"........................ نير يَهَف — ١١٨
٦ - الصاروخ الذي سيحمي إسرائيل من صاروخ زلزال.................... سفي كروفسكي — ١١٩
٧ - غزة ستنفجر في وجه المصريين.................................. أمنون لورد — ١٢٠
٨ - أزمة إنسانية..!؟ في غزة..!؟...................................... يوسي ساريد — ١٢١
■ حصاد عام ٢٠٠٧:
١ - وجه دولة إسرائيل.. مناحم بن — ١٢٢
٢ - يا لها من دولة رائعة... بن درور يميني — ١٢٣
٣ - تعاظم قوى المنظمات الإرهابية.................................. يهوشع بيرنر — ١٢٥

٤ – عام جيد اقتصادياً ولكنه ليس متميزاً................سيفر بلوتسكر ١٢٦
٥ – التقرير السنوي للشاباك: "تهديد خطير من جانب حماس للضفة"..............عيدان يوسف ١٢٨

■ إسرائيل – إيران:

١ – تهريب ٤٠ يهودياً من إيران إلى إسرائيل سراً..........................عيدان يوسف ١٣٠
٢ – وجهة نظر إسرائيلية حول التقرير الأمريكي بشأن البرنامج النووي الإيراني......إفرايم كام وإفرايم سكولاري ١٣١
٣ – عضلات إسرائيلية...أفيعاد سيلع ١٣٤

■ علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية:

١– يجب استبعاد سوريا من المحور الراديكالي.................................عينات تسوفري ١٣٦
٢ – حمل ولكنه ليس ساذجاً...د. يانيف ليفياتان ١٣٦
٣ – إسرائيل توطد علاقاتها مع الصين..شير لافي ١٣٧
٤ – كيف تقول أوروبا إننا لا نؤيدكم على الإطلاق..؟!...........................عادي شوريتس ١٣٨
٥ – كندا تنسحب من مؤتمر دولي لعنصريته ضد إسرائيل........................هدار فرير ١٤٠
٦ – خطر مزدوج على السلام...افتتاحية هاآرتس ١٤١

■ المجتمع الإسرائيلي:

١ – الكشف عن "عملية موسى" عام ١٩٨٤ ....هيئة تحرير موقع nfc ١٤٢
٢ – لنعمل على تشجيع هجرة يهود إثيوبيا إلى إسرائيل............................عيدان يوسف ١٤٣
٣ – من يُشهِّر بسمعة إسرائيل..؟...إيريز تسفديا ١٤٣
٤ – إلى أين هربت العقول الإسرائيلية..؟..نحميا شترسلر ١٤٤
٥ – خبراء في العد والإحصاء...يهوناتان جيفن ١٤٥

■ حوارات:

١ – حوار مع الرئيس الأمريكي "جورج بوش"...............................ناحوم برنياع وشمعون شيفر ١٤٧
٢ – حوار مع رئيس حزب إسرائيل بيتنا "أفيجدور ليبرمان"..........................بن كسبيت ١٥١
٣ – حوار مع ثالث امرأة مقاتلة في سلاح الجو الإسرائيلي...........................أسفا بيلد ١٥٣

■ استطلاعات:

١ – مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٧ ....إفرايم ياعر وتمار هيرمان ١٥٦
٢ – مقياس التهديدات الأمنية لشهر يناير ٢٠٠٨ ....د. جاي بيخور ١٥٨
٣ – الإسرائيليون يعتقدون أن بوش لن يسهم في دفع مسيرة السلام...................هدار فرير ١٦٠
٤ – أغلبية الجمهور يعتقدون أن أولمرت لم يستخلص الدروس من حرب لبنان.........إيتسيك وولف ١٦٠
٥ – تفوق كبير لنتنياهو في السباق لرئاسة الوزراء..................................رافيف دروكر ١٦١
٦ – ٦١٪ من ناخبي حزب العمل يعارضون الانسحاب من الحكومة....................يوسي فيرتر ١٦١
٧ – إسرائيل تشتاق إلى شارون..هيئة تحرير موقع nana ١٦٢
٨ – ٧٥٪ من أطفال سديروت على الأقل يعانون من الهلع..........................ميخال جرينبرج ١٦٣
٩ – ٨٢٪ من الشباب يتوقعون حدوث النكبة النازية مرة أخرى.......................ميخال كونفورتي ١٦٤
١٠ – ٩٢٪ من الطلاب: "أولمرت فشل في حل أزمة التعليم العالي"...........هيئة تحرير موقع walla ١٦٥
١١ – ارتفاع عدد الشكاوى ضد القناتين الثانية والعاشرة بنسبة ٤٠٪..................راز شخنيك ١٦٦

◆ شخصية العدد:

رئيس الأركان الإسرائيلي الراحل "موشيه ليفي"..................ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي ١٦٧

◆ سادساً: رؤية عربية

١– أشرف مروان بين الدعاية الإسرائيلية والموقف المصري...................د. منصور عبد الوهاب ١٦٨
٢– قراءة في التقرير النهائي للجنة فينوجراد.................................د. أشرف الشرقاوي ١٧٣

◆ سابعاً: مصطلحات عبرية..إعداد: وحدة الترجمة ١٧٤

مـقـدمـة

عفواً.. مصر ليست إسرائيل

عندما جرى اقتحام الحدود المصرية من قبل آلاف الفلسطينيين وجرى تدمير السور الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة، اتخذت مصر قرارها بفتح معبر رفح أمام أهل القطاع لدخول الأراضي المصرية من أجل الحصول على ما يريدون من متطلبات الحياة.. وقد أثار ذلك تعاطف الكثير من المصريين مع معاناة أهل القطاع، وقدَّروا الدوافع الإنسانية لاقتحام المعبر، لاسيما وأن قادة حركة حماس ركزوا في أحاديثهم على المبررات الإنسانية والظروف المأساوية التي يعاني منها أهل القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي وخفض الإمدادات الضرورية من جانب إسرائيل، لاسيما مصادر الطاقة.

ولكن بمرور الوقت بدأت ملامح المشهد في التغير، حيث حاولت مجموعات من الفلسطينيين دخول الدلتا، وأعلنت جهات مصرية عليا عن ضبط مجموعات مسلحة بمتفجرات وأحزمة ناسفة، الأمر الذي يعني مساساً بالأمن القومي المصري وبالاستقرار الداخلي. وهناك من حذر من خطورة ذلك على الاقتصاد المصري الذي يعتمد على السياحة، لاسيما في شبه جزيرة سيناء، وعلى الاستثمارات الأجنبية في مصر. فالمؤكد أن أجواء ما بعد كسر السور الحدودي وفتح معبر رفح دون ضوابط قد سبَّبت قلقاً مشروعاً لقطاعات واسعة في مصر. وجاءت تصرفات عدد محدود من الفلسطينيين، سواء كانت فردية أو جماعية، مدبرة أو عفوية، لتطرح تساؤلات لدى الرأي العام المصري عن أسباب تلك التصرفات، والهدف من وراءها.

ولأن حدود أي دولة مقدسة ومن أبرز علامات السيادة الوطنية، فقد بدأت الحكومة المصرية في الدعوة إلى إغلاق الحدود تدريجياً، وتحركت من أجل توفير المتطلبات القانونية لفتح معبر رفح حتى يمكن تزويد قطاع غزة باحتياجاته. ووجهت مصر الدعوة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس"، ولقادة حركة حماس، للحوار والتباحث في سبل ضبط الحدود أولاً، ثم توفير متطلبات افتتاح معبر رفح رسمياً.

وهنا بدأت لهجة قادة حركة حماس في التغير، حيث طرحوا صراحة ضرورة تغيير اتفاق تشغيل وإدارة المعبر، وطالبوا مصر بأن توقع اتفاقاً جديداً مع حركة حماس لإدارة ثنائية للمعبر، وهو أمر لا تملكه مصر.. فاتفاق تشغيل المعبر وقعته السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل ومصر، وبحضور أوروبي وضمانات أمريكية. ووفق هذا الاتفاق ينبغي أن تتسلم السلطة الوطنية إدارة المعبر على الجانب الفلسطيني، وبعد ذلك يحضر المراقبين الأوروبيين، ومن ثم يفتتح المعبر بشكل قانوني. أما قادة حماس فقد رفضوا التخلي عن إدارة المعبر والسيطرة عليه، وطالبوا مصر بتوقيع اتفاق جديد لإدارة ثنائية للمعبر.

وبدا واضحاً أن قادة حركة حماس يعمدون إلى اتباع سياسة تصدير الأزمة لمصر، وهو أمر ينبغي أن يتوقف فوراً وأن يجري التعامل مع حدودنا مع القطاع على أنها حدود دولية لها احترامها وقدسيتها، كما ينبغي على الأشقاء الفلسطينيين الاتفاق فيما بينهم أولاً على سبل تسوية الأزمة قبل فوات الأوان، وليتذكر الأشقاء في فلسطين أن مؤتمر هرتسيليا الذي عُقد أواخر يناير الماضي طرح فكرة تبادل الأراضي بين دول المنطقة، وطرح أن تعطي مصر جزء من شبه جزيرة سيناء للفلسطينيين.

لذلك، تبدو إسرائيل أسعد الأطراف بما يجري على الحدود المصرية الفلسطينية، وتنظر بارتياح شديد لتراجع التعاطف مع القضية الفلسطينية لدى الرأي العام المصري، فليتحرك الأشقاء قبل فوات الأوان.

د. عمـاد جـاد

◆ دراسات ◆

١

كتاب "اليهود العرب".. الانتماء القومى والدينى والعرقى (الفصل الثالث): الممتلكات.. الهوية القومية والعرقية ومنطق الدولة

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

سأقفز فى هذا الفصل من بحث السياق الاستعمارى إلى بحث السياق القومى (الذى ظلت بصمات الاستعمار عالقة به)، وسأتناول هجرة يهود العراق إلى إسرائيل، والطريقة التى أدارت بها الدولة الناشئة عملية الهجرة وكيفية تأثيرها فى مغزاها. وسيكون هذا فى إطار عرض تاريخى يركز على تشكيل الهوية القومية والعرقية لدى يهود العراق، من خلال الحوار الذى كان يدور فى إسرائيل بشأن استعادة الممتلكات اليهودية فى العراق.

فى يناير ١٩٥٢، بعد نحو ست شهور من الختام الرسمى لحملة تهجير اليهود من العراق إلى إسرائيل، تم فى بغداد شنق اثنين من الكوادر الصهيونية المحلية، وهما يوسف البصرى وشالوم صالح. وكانت التهمة التى وجهت إليهما هى حيازة مفرقعات وإلقاء قنابل فى وسط بغداد. وحكى شلومو هليل الوزير السابق فى الحكومة الإسرائيلية - وكان من كوادر الحركة الصهيونية فى العراق - أن آخر كلمات نطق بها الاثنان وهما فى الطريق لإعدامهما كانت: "تعيش دولة إسرائيل" (هليل: ١٩٨٥، ص٣٤٢). كان من المتوقع لأول وهلة أن يرد يهود العراق فى إسرائيل بغضب على هذا الإعدام، وأن ينظموا مظاهرات جماعية. ولكن سرادقات العزاء، التى أقامتها اللجان الممثلة للطائفة العراقية فى مدن مختلفة فى إسرائيل، لم تكن تعبر عن التضامن الجماعى من جانب يهود العراق مع المذكورين، ولم تنجح فى حشد مثل هذا التضامن. والأدهى من ذلك أن موشى ساسون المسئول بوزارة الخارجية قد حكى لموشى شاريت وزير الخارجية - فى وثيقة سرية أرسلتها إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية إليه - أن الشعور الذى كان سائداً بين أغلب المهاجرين الجدد هو شعور بالشماتة. وأكدت الوثيقة أن رد فعل عدد لا يستهان به من يهود العراق- الذين كانوا يقيمون فى مخيمات المهاجرين- على الإعدام كان قولهم: "إن هذا انتقام الرب من تلك الحركة التى سببت لنا صدمة". ويشهد هذا الرد على وجود احتجاج شديد بشكل غير عادي. كما يشير إلى وجود كثيرين لا يشاركون النشطاء إحساسهم بشأن "العودة إلى صهيون"، ويعتبرون الحركة الصهيونية مسئولة عن إحضارهم لإسرائيل - رغم أنفهم - لخدمة مصالح لا علاقة لهم بها.

بعد ذلك بثلاث سنوات، وفى شهر مايو ١٩٥٥، اجتمعت مجموعة من كبار مسئولى الدولة - ومن بينهم إيسار هرئيل رئيس الموساد - فى مكتب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية فى جلسة هامة. وكان المؤتمرين يشعرون بانزعاج نظراً لأن اليهود الذين سبق اتهامهم فى العقد الرابع من القرن العشرين بعضوية تنظيمات شيوعية - وسجنوا فى العراق لهذا السبب - قد أفرج عنهم من السجون وأرسلوا الآن إلى إسرائيل. كما قال المشاركون فى الجلسة: " إذا كان الأمر كذلك فإننا نكون بهذا قد ساعدنا الحكومة العراقية فى التخلص من الشيوعيين دون أن نسهل الأمور كثيراً على الصهاينة". وفى نهاية الجلسة - التى اعتبرت "سرية للغاية" - كتب الحضور أن إسرائيل سوف تعلن أنها ليست على استعداد لقبول أى يهودى قادم من العراق بشكل تلقائي، "وأنها سوف تسعى للحصول

مسبقاً على التفاصيل الخاصة بكل مرشح، وسوف تنظر فى كل حالة على حده". وبمعنى آخر فقد كان هذا القرار يعنى تطبيق قانون العودة بشكل انتقائي.

تشير هاتان الوثيقتان السريتان- اللتان وجدتهما فى أرشيف وزارة الخارجية- إلى وجود ثغرات فى الحكاية الرسمية بشأن هجرة يهود العراق، كما تشيران إلى نظرية المفهوم الغريزى للقومية الذى وصفت الحركة الصهيونية نفسها فى إطارها .(Armstrong: 1982, Smith: 1986) تنظر هذه النظرية إلى القومية على أنها عودة قوة عرقية قديمة إلى الظهور نتيجة لحاجة غريزية بدائية للانتماء إلى إطار قومي. كان أنتونى سميث يعتقد أن القومية الصهيونية هى حالة خاصة تعبر عن هذا النوع من أنواع الحركات القومية، بل واعتبرها حالة نموذجية للتعبير عن القومية الشتاتية .(Diaspora Nationalism)ولم تكن نظرية القومية الشتاتية مجرد نموذج أكاديمى للدراسة وإنما كانت خطاً مرشداً فى علم التأريخ الصهيونى وفى الممارسة الصهيونية. كان هذا هو المنطلق الأساسى لنظرة الحركة الصهيونية إلى الطوائف اليهودية فى العالم. فقد كانت تعتبرها بشكل تلقائى تنتمى إلى الإطار القومى اليهودى فى إسرائيل، سواء بحكم انتمائها لجماعة عرقية واحدة أو بحكم حنينها الطبيعى إلى الانخراط فى هذا الإطار منذ لحظة نشأته. وفى دوائر المعارف والكتب الدراسية فى إسرائيل توصف الرواية الإسرائيلية الرسمية لعملية تهجير يهود العراق لإسرائيل – التى أطلقت عليه الخرافات الصهيونية اسم "عملية عزرا ونحاميا" – بأنها عملية تهجير لإنقاذ طائفة يهودية مضطهدة يراودها الحنين للعودة إلى وطنها، بعد فترة تعرضت فيها للقهر والاضطهاد على أساس عرقي.

إن قصة استقدام يهود العراق إلى إسرائيل فى عامى ١٩٥١- ١٩٥٢ تعطينا الفرصة لإعادة النظر فى جوهر العلاقة بين الهويتين القومية والعرقية. ومن خلال هذا الحدث التاريخى سوف أثبت أن التحول من حالة "الوعي العرقي" (اليهودي) إلى حالة "الوعى القومي" (اليهودى الإسرائيلي) لم يكن تحولاً ثابت الاتجاه أو لم يكن محبذاً بالضرورة من وجهة نظر أبناء الجماعة العرقية، بل وكان من الممكن أن يكون متعارضاً مع مصالحها كطائفة. لذلك فإن "إضفاء صبغة قومية" على يهود العراق يعكس الإشكالية المرتبطة بتطبيق النظرية الصهيونية بشأن غريزة القومية على هذه الجماعة العرقية. ويمكن أن نستنتج من ذلك وجود إشكالية مماثلة فى تطبيق النظرية المذكورة على طوائف يهودية أخرى فى أوروبا والشرق الأوسط.

كما سبق القول، سوف أنتقى قضية واحدة من مجموعة القضايا المرتبطة باستقدام يهود العراق إلى إسرائيل لألقى الضوء عليها، وهى قضية ممتلكات يهود العراق والعلاقة بينها وبين ممتلكات عرب فلسطين الذين طردوا من ديارهم أو هربوا منها فى عام ١٩٤٨ . وسوف أتناول فى هذا الفصل طلبين متداخلين تم تقديمهما للحكومة الإسرائيلية فى الفترة ١٩٤٨ – ١٩٥١ . كان الطلب الأول مقدماً من الأمم المتحدة وحكومتى الولايات المتحدة وبريطانيا، ويتضمن المطالبة بتعويض لاجئى ١٩٤٨ عن ممتلكاتهم التى وضعت تحت التحفظ لدى الوصى العام على أملاك الغائبين فى دولة إسرائيل. أما الطلب الثانى فكان مقدماً من يهود العراق إلى الدولة، يطالبونها فيه بتعويضهم عن ممتلكاتهم التى تحفظت عليها الحكومة العراقية عام ١٩٥١ . وتوضح القراءة فى الوثائق المختلفة فى ديوان المحفوظات أن الحكومة الإسرائيلية- فى ظل تعقيد هذه الأزمة- قد طورت آلية مقاصة، للربط بين الحساب عن أملاك الفلسطينيين لاجئى ١٩٤٨ وأملاك اليهود القادمين من العراق. وبهذه الطريقة أعفت نفسها من تلبية كلا الطلبين. فمن ناحية بررت امتناعها عن دفع تعويضات للفلسطينيين بالظلم الذى ألحقته الحكومة العراقية باليهود، ومن ناحية أخرى وجهت يهود العراق إلى الحكومة العراقية ليطالبوها بالتعويض عن ممتلكاتهم. ولكن هذا الخيار لم يعد متاحاً اعتباراً من اللحظة التى خلقت فيها السلطات الإسرائيلية المعادلة التى تربط حسابهم بحساب اللاجئين الفلسطينيين.

جاء هذا المنطق الحسابى نتيجة لاستغلال الفرص، ولم يكن مؤامرة تم التخطيط لها. ولكن فى اللحظة التى تم فيها استخدامه كمنطق دولة (raison d'etat) أتاح هذا المنطق لدولة إسرائيل التنكر بشكل مشروع لمسئوليتها عن ممتلكات يهود العراق – سواء ضاعت أم أعيدت أم تم دفع تعويضات عنها – وكذلك عن ممتلكات اللاجئين العرب فى عام ١٩٤٨ . والأدهى من ذلك أن إضفاء صبغة قومية على هوية وممتلكات يهود العراق بحجة بلورة الهوية القومية اليهودية أصبح ورقة مساومة لإنكار أن للفلسطينيين هوية قومية، وللإشارة فى نفس الوقت إلى أن يهود العراق يمثلون مجموعة عرقية واضحة فى إطار القومية اليهودية.

سأبدأ هذا الفصل باستعراض خلفية تاريخية استعرض فيها الخطوط العامة للسياق الذى فى ظله جرت المأساة، التى تشهد عليها وثائق المحفوظات التى سأتناولها فى هذا الفصل. وبعد ذلك سأتحدث عن هجرة يهود العراق فى إطار البحث النظرى فى مفهوم الهوية القومية. وأخيراً سوف أحلل تصرفات الحكومة الإسرائيلية فما يتعلق

بالممتلكات اليهودية والممتلكات الفلسطينية. وسوف أسعى من خلال هذا التحليل إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الهويتين العرقية والقومية (وفقاً للنموذج الذى عرضته فى الفصل الأول). ولكنى سوف أتناول أيضاً نشاط إسرائيل فى الشرق الأوسط، وعدم تحولها إلى قريان لواقع خارجي.

١ - الخلفية التاريخية:

فى الفترة ١٩٤٩-١٩٥١، وهى السنوات التى حدثت فيها المأساة التى يتناولها هذا الفصل، كان يعيش فى العراق نحو ١٣٠ ألف يهودى كانوا يشكلون ٣٪ تقريباً من إجمالى سكان العراق .(Rejwan 1985) وكانت الطائفة اليهودية فى بغداد هى أكبر الطوائف اليهودية التى تعيش فى العراق، تليها الطائفة اليهودية فى البصرة. وكان يعيش فى هاتين المدينتين حوالى ٧٥٪ من يهود العراق. ومع انسحاب الأتراك من الشرق الأوسط ودخول فرنسا وبريطانيا مكانهم فى المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى، بدأت الهوية القومية العراقية تتبلور بشدة، وتزايدت قوتها بعد أن أفاق العراقيون من وهم أن البريطانيين جاءوا إلى العراق لتحريرهم. وفى عام ١٩٢٠ اندلعت ثورة فى العراق، نظمتها الحركة القومية العراقية ضد نظام الاحتلال البريطاني. وحصلت العراق على استقلالها عام ١٩٣٢ . بعد ذلك بأربع سنوات شهدت العراق انقلاباً عسكرياً. ظلت الحركة القومية العراقية تحكم العراق حتى عام ١٩٤١، وقامت هذه الحركة بالاتصال بألمانيا النازية بهدف العمل على تحرير العراق من النفوذ البريطاني. وشهدت تلك الفترة اتساع نطاق النشاط الصهيونى فى الشرق الأوسط، وإن لم يكن هذا النشاط قد امتد بشكل مكثف إلى العراق حتى الحرب العالمية الثانية. وكانت المواجهة بين هاتين القوتين الاجتماعيتين- الحركة القومية العراقية من ناحية والحركة الصهيونية من ناحية أخرى- هى التى شكلت ملامح الحياة اليهودية فى العراق وغيرتها من النقيض إلى النقيض.

فى شهر يونيو ١٩٤١، بعد هروب رشيد على الذى كان موالياً للنازيين وعشية عودة البريطانيين لاحتلال بغداد - شن بعض المتعصبين القوميين العراقيين هجوماً مركزاً على يهود البصرة. وأدى هذا الهجوم الذى أطلق عليه وصف "الهوجة" إلى مقتل وفقد نحو ١٥٠ يهودياً. ولم تتهرب الحكومة العراقية برئاسة نورى السعيد من المسئولية. وحكمت المحكمة العراقية على ثمانية من مثيرى الشغب - من بينهم ضباط وجنود شرطة - بالإعدام. وفى أعقاب حادثة عام ١٩٤١ تحدث البعض فى القيادة الصهيونية للمرة الأولى عن "صهينة" يهود العراق وبدأ بحث إمكانية استقدامهم للبلاد بشكل منظم. وقامت اللجنة القومية بتوزيع بيانات مبالغ فيها عن "الهوجة"، ووصفت مؤسسات الاستيطان الصهيونى فى فلسطين الحادث بأنه نكبة ومذبحة (تسمحوني: ١٩٨٩). وكان التقدير السائد هو أن هذه المذبحة سوف تؤدى إلى تأجج المشاعر الصهيونية لدى يهود العراق، ولذلك يجب استغلال قوة الدفع التى ستنشأ عن ذلك لاستقدامهم لإسرائيل. وفى هذا الصدد قال يتسحاق بن تسفي، الرئيس الثانى لدولة إسرائيل، وكان فى ذلك الوقت عضو اللجنة القومية: "يجب أن نستغل ثورة يهود العراق لنقل الشباب وإعدادهم للعمل المثمر فى أرض إسرائيل، وبذلك سيصبحون طلائع تقود خلفها عموم يهود العراق..." (تسمحوني: ١٩٨٩ ص٢٣٣). وفى يوليو ١٩٤١ التقى دافيد بن جوريون مع نورى السعيد رئيس الحكومة العراقية فى ذلك الوقت وبحث معه أحداث الشغب المذكورة. ولم ينكر نورى السعيد خطورة الأحداث. ومع ذلك فقد أوضح أن سبب المشكلة هو "مشكلة فلسطين". ولم يكن على استعداد لقبول حل قائم على هجرة اليهود إلى هناك (المرجع السابق).

وصل المبعوثون الصهاينة الأوائل إلى العراق كما سبق القول عام ١٩٤٢ تحت ستار العمل فى مؤسسة سوليل بونيه أو كجنود يخدمون فى الجيش البريطاني. ومع قدومهم بدءوا فى تنظيم حركة صهيونية كان اسمها حركة "الطليعي- هاحالوتس". كما شكلوا منظمة "الصف- هاشورا" بهدف الدفاع عن اليهود. ويدين النشاط الصهيونى فى العراق للبريطانيين لأنهم سبب نجاحه بتعاونهم وبوجودهم فى المنطقة على النحو الذى أشرنا إليه فى الفصل الأول.

رغم أن اهتمام الحركة الصهيونية بيهود العراق بدأ مع المذبحة، إلا أن هذا النشاط كان له سببان آخران يرتبطان بالقلق لأجل صالح المشروع القومى الصهيونى كله، وليس فقط لأجل صالح يهود العراق. كانت العراق تمثل محطة انتقالية هامة فى نقل اللاجئين اليهود من أوروبا الشرقية براً. كما تسببت الإبادة التى تعرض لها يهود أوروبا فى تهديد فرصة خلق أغلبية يهودية فى أرض إسرائيل، وكانت الحركة الصهيونية تنظر إلى الطائفة اليهودية فى العراق على أنها إسهام هام فى إصلاح الميزان الديموجرافى الذى اختل (أ. مئير: ١٩٩٣). وقد قيل عن يهود العراق فى جلسة اللجنة المركزية لحزب ماباى فى يوليو ١٩٤٣ ما يلي: "يمكننا أن نصف دورنا نحو هذه الطائفة اليهودية بالجملة التالية: إن السيطرة الصهيونية على تلك الطائفة تهدف إلى إنهاء وجودها وتهجير أبنائها إلى أرض إسرائيل... وذلك لأننا لا نعرف عدد اليهود الذين بقوا فى أوروبا بعد حملة الإبادة التى تعرض لها اليهود هناك" (تسمحوني: ١٩٨٩، ص٢٤٥). وكان الاقتراب الجغرافى بين العراق وفلسطين يعتبر ميزة لابد من استغلالها: "فالوصول إلى العراق أسهل..

ووصول اليهود منها لأرض إسرائيل أسهل أيضاً". وهناك سبب ثالث- وهو سبب سياسي- لبذل الجهود لاختراق العراق بسرعة وإقامة حركة صهيونية قوية فيها؛ وهذا السبب هو خشية ممثلي الحركة العمالية في القيادة الصهيونية من تزايد نفوذ عناصر أخرى وعلى رأسها الاتجاه التصحيحي والاتجاه الشيوعي المناهض للصهيونية (تسمحوني: ١٩٨٩). لقد قام أعضاء الحركة الصهيونية الذين أقاموا حركة "الطليعي" في العراق ببذل كافة الجهود الممكنة لإقصاء المبعوثين الذين لا يعملون مع حركة العمل الصهيونية (حتى لو كانوا يخضعون لإشرافها).

لم يكن في انتظار المبعوثين اليهود في العراق طائفة صهيونية وهو ما اكتشفه أعضاء الحركة الصهيونية عند ذهابهم. إذ أن يهود العراق لم يمروا أبداً بتجربة "البعث القومي الصهيوني" ولم تكن الهجرة إلى فلسطين خياراً جذاباً بالنسبة لهم. في عام ١٩٤١ التقى إلياهو أبشتاين "إيليت"- مسئول الإدارة السياسية بالوكالة اليهودية- بمجموعة من الرأسماليين اليهود الذين فروا من العراق إلى طهران. وحاول أبشتاين إقناعهم بالهجرة إلى فلسطين/ أرض إسرائيل واستثمار أموالهم فيها ولكنه قوبل بالرفض. وفسر بعضهم رفضه بأنه يرجع إلى عدم إيمانه بالصهيونية (تسمحوني: ١٩٨٩). وأوضحوا أنهم لا يفكرون في إمكانية أن يحلوا محل عرب فلسطين، وقالوا إنهم يعتقدون أن الفقراء وحدهم هم الذين يمكن أن يهاجروا، أو ربما من لهم أقارب هناك. كما جسد أول لقاء منظم مع الطائفة اليهودية- تم بمبادرة من مبعوثي الوكالة في عام ١٩٤٢- الشعور بالغربة والاغتراب بين الطائفة اليهودية في العراق وبين مؤسسات الحركة الصهيونية. كان هذا الاغتراب واضحاً للمبعوثين الصهاينة، إلى الحد الذي جعل أنتسو سيراني- عضو كيبوتس جفعات برينر، الذي ذهب إلى العراق تحت ستار العمل في شركة سوليل بونيه بهدف تنظيم نشاط مبعوثي مؤسسات الهجرة الثانية- يكتب ما يلي: "ليس لديهم وعي سياسي صهيوني. وحتى هؤلاء الشباب الذين انضموا إلى التنظيم الدفاعي اليهودي، فليس لديهم كرامة وطنية ولا فكر صهيوني ولا غريزة صهيونية... ولا يكاد يكون هناك من لديه وعي سياسي صهيوني" (تسمحوني: ١٩٨٩، ص٢٣٧). وقد ذكر أريبه أشيل "شيل"- الذى ذهب هو الآخر إلى العراق تحت غطاء العمل في شركة سوليل بونيه- شيئاً بنفس المعنى عندما قال: "يقولون إنهم صهاينة... وإنهم مستعدون للهجرة... ولكن ليس فيما يفعلون أي صهيونية ولا استعداد للهجرة ولا حنين لأرض إسرائيل... وإنما نفاق رهيب، وتملق وصل إلى الذروة..." (المرجع السابق ص٢٤٢).

في عام ١٩٥٠ قال مبعوثان من المبعوثين الذين زاروا العراق إن "اليهود الذين تحدثنا معهم لا يعتبرون إسرائيل الحالية تحقيقاً لنبوءة العهد القديم... وقد فهمنا من ذلك أنهم لا يؤمنون بالصهيونية السياسية" (أ. مئير: ١٩٩٧، ص٣٧). كما أشار مبعوثو الوكالة اليهودية للعراق إلى وجود تفاوت شديد بين الأيديولوجية الاشتراكية السائدة لدى الاستيطان اليهودي في فلسطين وبين أسلوب معيشة يهود العراق. كما عبر البعض في المباحثات الداخلية في الوكالة اليهودية عن خيبة أمله من الطبيعة غير الخلاقة التى يتحلى بها يهود العراق الذين هاجروا إلى فلسطين/ أرض إسرائيل مقارنة بيهود اليمن الذين كانوا يعتبرون من العناصر الخلاقة والمفيدة (تسمحوني: ١٩٨٩).

كان هناك تعاطف شديد مع الحركة الشيوعية بين يهود العراق. وكان كثيرون من الشباب اليهودي في العراق أعضاء في هذه الحركة وفي جمعية مناهضة الصهيونية (AZL). فقد أدرك يهود العراق الذين كان أغلبهم موسرين مدى الضرر الذي يمكن أن تلحقه الحركة الصهيونية بمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعرفوا كيف يميزوا بين الجزء اليهودي من هويتهم وبين الهوية الصهيونية. وهاجر بعض اليهود من العراق في العقد الرابع من القرن العشرين، غير أنهم توجهوا بشكل أساسي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. كما واجهت حركة "الطليعي" الصهيونية مشكلة أخرى فضلاً عن عزوف اليهود المحليين عن التعاون معها. حيث لم تلق طلبات المعونة التي أرسلتها إلى البلاد أذناً مصغية. وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٥٠ طالب مردخاي بن بورات- وهو أحد كبار مبعوثي الحركة الصهيونية- بتنظيم رحلات جوية غير قانونية من العراق؛ وقوبل طلبه بالرفض (تسمحوني: ١٩٩١). ونظراً لعدم وجود برنامج عمل متكامل ومتفق عليه مع القيادة الصهيونية في إسرائيل، فقد كان المبعوثون والنشطاء المحليون يتصرفون من تلقاء أنفسهم ودون توجيهات تفصيلية من إسرائيل.

أصبح استمرار يهود العراق في البقاء فيها - في إطار ما كان يسمى الخيار العراقي (قزاز ١٩٩١) - غير ممكن لسببين مترابطين؛ الأول هو الحركة الصهيونية والثاني هو التعصب القومي العراقي. فمن ناحية تسبب نشاط الحركة الصهيونية في العراق وإقامة دولة إسرائيل في اعتبار جميع اليهود العراقيين صهاينة في نظر الحكومة العراقية. وتسبب نشاط حركة الطليعي في العراق في اعتبار جميع اليهود صهاينة وبالتالي تسبب في اعتبارهم جواسيس. وبمعنى آخر فإن نشاط المبعوثين الصهاينة في العراق في حد ذاته أفرز واقعاً يبرر هذا النشاط، وأعني بذلك أنهم هم الذين تسببوا في ملاحقة اليهود في العراق لدرجة جعلت الحل الصهيوني يعتبر الطريقة الوحيدة للخلاص. وكما توقع بن تسيون يسرائيلي مبعوث الوكالة اليهودية للعراق في عام ١٩٤٣ "كان اليهود العراقيون أول من دفع ثمن

النشاط الصهيونى فى فلسطين" (تسمحوني: ١٩٨٩، ص٢٣٦). ومن ناحية أخرى فإن الحركة القومية الصاعدة فى العراق عبرت عن نفسها من خلال بلورة موقف عدوانى مناهض لليهود، ومن خلال ملاحقة نشطاء الحركة الصهيونية وهو ما كان مناسباً لها تماماً.(Shiblak: 1986) وقد تزايد تأثير هذا التعصب القومى عام ١٩٤٨ بعد قيام دولة إسرائيل. واعتبر الانتماء للحركة الصهيونية جريمة اعتباراً من يوليو ١٩٤٨ . وأقيل اليهود من الوظائف الحكومية وتم رصد وتقييد تحركاتهم. وتفاقم الموقف أكثر مع انضمام حزب الاستقلال اليمينى القومى إلى حكومة رئيس الوزراء نورى السعيد. وأوضحت وزارة الخارجية العراقية فى ذلك الوقت لوزير الخارجية الأمريكى أن الحكومة العراقية تشعر بالقلق لتزايد النشاط الشيوعى والصهيونى بين اليهود (المرجع السابق، ص٧٠).

بعد فترة قصيرة من تشكيل حكومة نورى السعيد- التى تولت الحكم فى العراق اعتباراً من يناير ١٩٤٩- كان رئيس الوزراء يتندر بفكرة طرد يهود العراق لإسرائيل. وقد حذره السفير البريطانى فى القدس من أن طرد يهود العراق لإسرائيل قد يؤدى لنتائج عكسية غير التى يتوقعها نورى السعيد. وزعم السفير البريطانى أن إسرائيل ستستقبل بالترحاب أى عمالة يهودية رخيصة، وستطالب الدول العربية بأن تستقبل فى مقابل ذلك النازحين الفلسطينيين (تسمحونى ١٩٩١). وفى فبراير ١٩٤٩ أرسلت وزارة الخارجية البريطانية لسفيرها فى بغداد هنرى ماك تطلب منه أن ينصح نورى السعيد بعدم طرد اليهود من العراق، وكان من بين أسباب هذه النصيحة أن هذه الخطوة ستؤدى إلى إضعاف العراق سياسياً (Shilbak: 1986).

وفى مارس ١٩٥٠ صدر فى العراق القانون الذى ينظم التنازل عن الجنسية العراقية (De-Naturalization Law) والذى أتاح لليهود للمرة الأولى الرحيل عن العراق بعد التنازل عن جنسيتهم. وظل القانون سارياً لمدة عام. وقد نقل أكثر من مائة ألف يهودى عراقى من العراق إلى إسرائيل فى الفترة من مايو ١٩٥٠ حتى يونيو ١٩٥١، ونقلوا جميعاً بالطيران. كانت هذه عملية استئصال لطائفة كاملة من جذورها مع مصادرة حق الطائفة بالكامل وحق كل واحد من أبنائها على حدة فى تقرير المصير (سفيرسكى ١٩٩٥). كما صوحب هذا الاستئصال بمصادرة حقوقهم الاقتصادية والسياسية. والأدهى من ذلك أن هذا الاستئصال كان مصادرة لذاكرتهم الجماعية، حيث جعلها جزءاً من الخطاب الصهيونى الذى لم يكن ليهود العراق أى دور فى تشكيله وتحديد طبيعته. لم يكن الاستئصال فى حد ذاته هو الذى تسبب فى مصادرة الذاكرة الجماعية وإنما الطريقة التى وصف بها وحُكى عنه بها. فوفقاً للحكاية الصهيونية كانت الطائفة اليهودية فى العراق طائفة مضطهدة وكان فى تهجيرها لإسرائيل إنقاذاً لها. وقد أفرزت هذه الحكاية ارتباطاً مستمراً وشديداً بين الهوية العرقية (اليهودية) والهوية القومية (الصهيونية). والآن سننتقل إلى مناقشة نظرية موجزة للعلاقة بين الهويتين. وسوف أثبت أن حالة يهود العراق تشير إلى الإشكالية المبدئية التى ينطوى عليها الزعم بأن الهوية القومية غريزية، على النحو الذى تصوره البحوث الأكاديمية الصهيونية والتاريخ الصهيوني.

٢ - يهود العراق ومناقشة مشكلة الهوية القومية:

منذ بضع عقود يجرى جدل مثير بين المؤرخين وباحثى علم الاجتماع والثقافة بشأن الهوية القومية المعاصرة. وقد عرضت العناصر الأساسية فى هذا الجدل فى الفصل الأول. وكما قلت ففى المجال الأساسى الذى هناك خلاف حوله يتصدر أحد الجانبين باحثون يزعمون أن الهوية القومية لها مصادر غريزية (مثال ذلك (Smith: 1985, 1995). والزعم الرئيسي الذى يسوقونه هو أن نشأة الهوية القومية جاءت نتيجة لتطور طبيعى للولاء والانتماء الجماعى الذى كان موجوداً من قديم الأزل لدى المجتمع الإنسانى (Smith: 1995). ووفقاً لهذا التوجه فإن الهوية العرقية سابقة على الأيديولوجية القومية التى تعد الصورة الحديثة للهوية العرقية. ووفقاً لهذا التوجه فقد تمكن اليهود من البقاء كجماعة عرقية منذ أيام عزرا ونحاميا، وكانوا يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى الأرض المقدسة. ومن قديم الأزل استخدموا النصوص والرموز والشعائر العتيقة مثل التوراة والمشنا والتلمود والشمعدان اليهودى والصوم والصلاة وشهادة التوحيد وشموع السبت وأحكام الطعام الحلال كسمات جماعية تجمع بينهم. ويرى أصحاب هذا التوجه أن هناك صلة مباشرة فى اتجاه واحد بين الهوية العرقية والهوية القومية؛ إذ أن تجدد النزعة العرقية هو رغبة من أعضاء الجماعة العرقية فى العودة إلى الوطن العرقي. وكما سبق أن أشرت فقد اخترع سميث لوصف الحركة الصهيونية مصطلح "قومية الشتات" (Diaspora Nationalism). وزعم أنها كانت الداعية إلى التجدد العرقى فى إقليم مشترك هو الأرض المقدسة. ويصف جلنر هذا النموذج للهوية القومية بأنه "نموذج الجميلة النائمة"، بمعنى أنه ينطوى على بعث لقوة عتيقة ونائمة .(Gellner: 1983)

فى مقابل ذلك، يوجد على الجانب الآخر للخلاف مجموعة من الباحثين، يزعمون أن الهوية القومية هى ظاهرة عصرية جاءت كبديل موظف لخدمة أطر عصرية من أجل ضمان سيطرة جماعات الصفوة السياسية (ومن أمثلة من زعموا هذا: Kedourie: 1971, Gellner: 1983, Hobsbawm: 1990). وعلى سبيل المثال يرفض هوبسباوم القول بأن

الصلة بالماضى لها علاقة بالهوية القومية العصرية. ووفقاً لهذا الزعم فإن إحضار اليهود إلى أرض إسرائيل/ فلسطين ليس له علاقة بأى حنين قديم كان يراود طوائف اليهود فى الشتات فى الدول المختلفة للقدوم إلى صهيون، وإنما جاء قدوم اليهود إلى فلسطين/ أرض إسرائيل نتيجة لنشاط الكوادر الصهيونية ولا سيما المثقفين منهم. فقد قام هؤلاء بعملية "تخليق للهوية القومية"؛ بل واخترعوا تقاليد الماضى وصبغوها بصبغة قومية. ويتضمن تخليق الرموز القومية الخاصة بالصهيونية احتكار الماضى وتأميمه، وهو ما فعله مثقفون صهاينة محدثون مثل ماكس نورداو وإحاد هاعام وبنتسيون دينور ويجآل يادين وكثيرون آخرون (رام: ١٩٩٦، بابيه: ١٩٩٦). ووفقاً لهذه الرؤية فإن تاريخ وأسطورة الهوية القومية ليسا نتاجاً حتمياً للماضى ولكنهما يتداخلان وفقاً لاحتياجات الحاضر (Hobsbawm: 1990). وقد صاغ أورى رام هذه المعادلة بطريقة أصابت الصميم عندما قال: "إن الماضى القومى هو صورة يجرى صنعها فى الحاضر، والحاضر القومى هو صورة تعتمد على الماضي... والهوية القومية هى معرفة جماعية بهوية تقوم باستخدام عناصر منتقاة من الماضى لدعم السياسة المعاصرة" (١٩٩٦، ١٢٩). وإذا كان أصحاب نظرية الغريزة يدعون إلى البحث عن العلاقة التاريخية القديمة بين الطائفة اليهودية العراقية وتراثها وبين دولة إسرائيل الصهيونية، فإن أصحاب نظرية عصرية الهوية سوف يسألون لماذا وكيف تبنت الحركة الصهيونية (بل واحتكرت) تراث يهود العراق وحولته إلى جزء لا يتجزأ من أيديولوجيتها القومية (بابيه: ١٩٩٦).

تشير حكاية تهجير يهود العراق بوضوح إلى طمس الفارق بين الهوية كتصنيف عرقى دينى وبينها كتصنيف قومى علمانى عصرى تشكل اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر. وجدير بالذكر أن ظهور الحركة الصهيونية جاء رداً على مشكلات وظروف خاصة تعرض لها اليهود فى أوروبا الشرقية وليس يهود البلاد العربية. وكانت الصفوة الصهيونية من قديم الأزل أوروبية وظلت رؤيتها هى التى تسهم فى تشكيل ملامح الأيديولوجية اليهودية القومية فى أرض إسرائيل/ فلسطين. وقد احتفظت الطائفة اليهودية العراقية على مدى الأجيال بشكل متواصل بكافة الرموز العرقية ومن بينها أنماط التعبير عن الحنين الشديد- والمجرد- لصهيون. ولكن كان البعد بين ثقافة يهود العراق وبين الصهيونية السياسية كبعد المشرق والمغرب. فقد رفض كثيرون من يهود العراق اعتبار أنفسهم صهاينة، بل وعارضوا الحركة الصهيونية عندما بدأت فى اختراق العراق فى الأربعينات. وكما سبق القول فقد انضم عدد كبير من الشباب إلى الحركة الشيوعية وعارضوا النشاط الصهيوني. وتجسد حكاية هجرة يهود العراق إلى أرض إسرائيل/ فلسطين ثمن النزوح الذى دفعته طائفة عرقية انتقلت - أو نقلت - من حالة تجمع عرقى إلى حالة تجمع قومي.

يمكن الزعم بأن الهوية العرقية والهوية القومية قد دخلتا فى إطار الأيديولوجية الصهيونية كوحدة متكاملة لا تتجزأ، إلا أن تحليل الأمور من منظور ما بعد الاستعمار يشير إلى وجود علاقات أكثر تعقيداً بين الاثنين تتخذ صوراً مختلفة قد لا تكون متجانسة. فلو كانت نظرية الغريزة تزعم أن الهوية القومية تجند الهوية العرقية لخدمة أهدافها فى تحديد مفهوم القومية فإن تحليل عملية "إضفاء صبغة قومية" على يهود العراق يجسد لنا مساحة التناقض التى نشأت نتيجة للقاء بين الهوية القومية والهوية العرقية. فقد سيطرت الحركة الصهيونية على قومية يهود العراق أثناء قيامها بنقل هذه الطائفة من مكانها ومن واقعها وزمانها ومكانتها. وفضلاً عن ذلك فإن قراءة الموقف من منظور ما بعد الاستعمار تسعى إلى وضع الهوية القومية الصهيونية فى سياقها الاستعماري، وتجسد كيفية استخدام اليهود لخدمة وجهة النظر الاستشراقية الصهيونية، وليس كجزء لا يتجزأ من المجتمع المتخيَّل. أضف إلى هذا أن تضمين الهوية القومية للعنصرين العرقى والشرقى مع وجود تعارض بين الاثنين يتسبب فى وجود انقسام فى التصور القومي. فقد تطلب تصور اليهود العراقيين على أنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع القومى من مبعوثى الحركة القومية البحث عن سمات مميزة (مثل الدين) تجعل يهود العراق مختلفين عن العرب. وهذه السمات المميزة نفسها هى التى أصبحت سمات توضح اختلافهم داخل المجتمع القومي، ومن هذا المنطلق تزايد هذا الاختلاف حتى فى إطار مؤسسات المجتمع. وقد تجلى هذا فى المؤسسات المختلفة مثل مؤسسات الاستيطان (شرقيون = بلدات نامية) والتعليم (شرقيون = تعليم فني) والجيش (شرقيون = ضباط صف). وعلى نفس النحو أصبحت الدولة تتعامل مع ممتلكات اليهود العراقيين بنفس المنطق الذى يكشف عن التمايز العرقي. فأصبح بحث مشكلة ممتلكات اليهود العراقيين هنا بمثابة شاشة أخرى لعرض مشكلة الهوية، ولكن هذه المرة مع التركيز على مستوى الاقتصاد السياسي. وبعكس المفهوم السائد، الذى يعتبر الهوية والطبقة تصنيفين مختلفين يدخلان فى مستويين اجتماعيين منفصلين (المستوى الثقافى ومستوى الاقتصاد السياسي)، فقد تداخل هذان المستويان فى حالة يهود العراق.

تجلى فى هذه الحالة أيضاً- حسبما سأوضح فى موضع لاحق- التناقض فى نظرة الدولة إلى اليهود العرب، عندما اعتبرتهم جزءاً من المجتمع القومى واعتبرتهم فى نفس الوقت جماعة عرقية منفصلة. يسمح التعارض بين عملية بناء الدولة للهوية القومية والهوية العرقية ليهود العراق فى نفس الوقت بالإشارة إلى الانقسام فى منطقها. ويتجلى هذا الانقسام فى خلق معادلة ينطوى أحد طرفيها على مطالبة الدولة ليهود العراق بتبنى هوية قومية كاملة

(عندما تدخل ممتلكاتهم الشخصية في حساباتها) وينطوى الطرف الآخر للمعادلة على وضع يهود العراق فى سياقهم العربى ووصفهم بشكل تلقائى وفقاً لشفرة طائفية. وسوف أبدأ باستعراض المناقشات التى جرت داخل الحكومة الإسرائيلية بشأن جلب يهود العراق لإسرائيل، ثم سأعرض الطريقة التى لجأت إليها الحكومة الإسرائيلية للمناورة فيما يتعلق بالعلاقة بين ممتلكات يهود العراق وممتلكات الفلسطينيين لاجئى ١٩٤٨ .

٣ – مشكلة التبادل السكاني:

كان وزير الشرطة باخور شطريت أول وزير إسرائيلي يشير إلى "وضع يهود العراق" فى مارس ١٩٤٩ . كان شطريت يشعر بالقلق بسبب وضع اليهود فى العراق بعد اعتبار الانتماء للمنظمات الصهيونية جريمة هناك، ووصل به الأمر فى مرحلة معينة إلى حد المطالبة باعتبار ممتلكات العرب فى إسرائيل ضماناً ومقايضتها بممتلكات اليهود فى البلاد العربية. وطالب إلياهو اليسار مندوب "قائمة السفاراديم" الحكومة بأن تضع فى اعتبارها احتمال التبادل السكانى مع اليهود الراغبين فى القدوم لإسرائيل عند بحث مشكلة اللاجئين. وقال إن العناية الإلهية هى التى وضعت هذه الورقة فى يد حكومتنا لتستبق بها هذا الموقف (تسمحوني: ١٩٩١، ص٩٤).

فى شهر سبتمبر ١٩٤٩ عاد شطريت وطرح على الحكومة ما وصفه بـ"مشكلة اليهود العرب". وتساءل عما إذا كانت وزارة الخارجية قد اتخذت أى إجراءات لمساعدتهم. وفى هذا الصدد قال:

"أود أن أعرف ما إذا كانت هناك وسيلة متاحة للتعجيل بإنقاذهم... وما إذا كان من الممكن التوصل لأى اتفاقية للتبادل السكانى يتم فى إطارها ترحيلهم بممتلكاتهم أو ما إذا كان يمكن عرض الموضوع على مؤسسات الأمم المتحدة وعلى العالم... إنهم إخوتنا ولابد أن ننقذهم".

ولكن وزير الخارجية موشيه شاريت قاطع شطريت بفظاظة قائلاً:

"هذا استجواب وليس طرح موضوع للنقاش... إذا كان السيد شطريت مهتم بشئون الهجرة فلا يجب أن يزعج الحكومة باهتماماته، هناك مؤسسة خاصة للهجرة، وهناك يمكن أن يخبروك بالمشكلات التى يواجهونها فى تهجير هؤلاء الناس... وسيخبروك بالسبب الذى يجعل تهجير اليهود من العراق غير ممكن الآن".

فى هذه الجلسة أدلى شاريت بأول تصريح له بخصوص ممتلكات اليهود فى الدول العربية المختلفة. وبرر موقفه السلبى من التعاون مع الحكومة العراقية فى ظل عدم وجود اتفاقية سلام قائلاً:

"من السذاجة بمكان أن نتحدث الآن عن نقل ثروات يهود العراق لإسرائيل. إننا نتحدث عن التوصل لاتفاقية، أو لسلام تعاقدي، ولم نحرز أى تقدم. فهل سننجح فجأة فى إخراج مشكلة اليهود بعيداً عن هذا السياق، ونجعل الدول العربية تقبل توقيع اتفاقية بشأن اليهود الذين يقيمون فيها..؟ ليس لدى مثل هذه الموهبة الدبلوماسية! وهذه الطريقة فى التفكير "دون كيشوتية".

وحتى يكون هناك توازن فى النقاش حرص شاريت على الإشارة إلى أن مئات الأسر قد وفدت من مصر لإسرائيل وأن الحكومة تعمل على تدبير سكن لها. ويبدو أن قيام شاريت بالربط بينهم وبين ممتلكات العرب فى إسرائيل لم يكن من قبيل الصدفة، وذلك عندما قال: "لقد التقيت بأسرة تقيم فى إحدى القرى المهجورة، وهم أناس جاءوا للتو من مصر." غير أن هذه الملحوظة أدت إلى تعليقات من الوزراء. فقطع بن جوريون النقاش قائلاً: "أسمحوا لى أن أقاطعكم للحظة. أود أن أعرض عليكم عملاً قام به جندى شاب فى سلاح المهندسين. لقد قام بصنع نموذج صغير لدبابة، صناعة يدوية. وقد صنعها بيديه." (وعرض بن جوريون عليهم نموذج صغير لدبابة فيه كافة العناصر المفترض وجودها فى الدبابة، تلقاه كتذكار). وانتهت الجلسة دون أن يضطر رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى التطرق إلى مسألة التبادل السكانى التى تحدث عنها شطريت. غير أن قيام شاريت فى هذا المقام بالربط بين الممتلكات اليهودية والممتلكات العربية– فيما بدا كأنه موقف عابر– بدأ يتبلور بالتدريج فى وقت لاحق. وقد أصبح هذا حسبما سأوضح الموقف الرسمى لدولة إسرائيل، وكان هو الزعم الأيديولوجى الذى طرحته الدولة ومجموعة من منظمات يهود الشرق فى إسرائيل على مر السنين.

رغم التحفظ الصريح من جانب بن جوريون وشاريت فقد جاء الدعم لإمكانية التبادل السكانى على النحو الذى طرحه شطريت من بريطانيا. فقد طرح البريطانيون– الذين كانوا يخشون من تدنى مكانتهم فى الشرق الأوسط– اقتراحاً بالتبادل السكانى الإجباري. وحاولوا إقناع نورى السعيد بتوطين نحو مائة ألف لاجئ فلسطينى فى العراق. وتحدثت وزارة الخارجية البريطانية فى خطاب أرسلته للسفارات البريطانية فى الشرق الأوسط عن "اتفاقية يتم بموجبها ترحيل يهود العراق إلى إسرائيل على أن يحصلوا على تعويضات من الحكومة الإسرائيلية عن ممتلكاتهم على أن يتم تعويض اللاجئين العرب من الممتلكات المتروكة فى العراق...". كانت وزارة الخارجية البريطانية تعتقد أن "إسرائيل ستلقى صعوبة فى رفض فرصة تهجير مثل هذا العدد الكبير من اليهود لإسرائيل" (Shiblak: 1986, 83). وفى مقابل هذه الخطة طالب نورى السعيد بتوطين نصف اللاجئين العرب الباقين فى فلسطين والنصف الآخر فى

باقى الدول العربية. وأكد أنه لو تم التوصل لتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فإن الحكومة العراقية سوف تسمح عن طيب خاطر ليهود العراق بالهجرة لإسرائيل. وكانت الخطة تتضمن تشكيل لجنة دولية تقوم بتثمين الممتلكات التى تركها فى إسرائيل اللاجئون الفلسطينيون الذين سيجرى توطينهم فى العراق، وتعويضهم عنها من ممتلكات اليهود العراقيين الذين سيرسلون لإسرائيل (تسمحونى ١٩٩١). ورغم أن أفكار التبادل السكانى كانت فى حينها مقبولة من دوائر داخل الحركة الصهيونية، إلا أن الاقتراح لم يحظ بالقبول من الحكومة الإسرائيلية.

فى أكتوبر ١٩٤٩ نشرت فى الصحافة العالمية والإسرائيلية أنباء بشأن النية العراقية البريطانية فيما يتعلق بالتبادل السكانى (راجع على سبيل المثال صحيفة دافار، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٩). وأدى نشر هذه الأنباء إلى إحراج قادة الدول العربية الأخرى، وتسبب فى ثورة فى مخيمات اللاجئين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وكتب هنرى ماك السفير البريطانى فى بغداد فى رسالة بعث بها لوزارة الخارجية البريطانية أن اللاجئين الفلسطينيين لن يوافقوا على الاستقرار فى العراق (Shiblak: 1986). وسارع فضيل الجمالى ممثل العراق فى الأمم المتحدة هو الآخر إلى نفى الأنباء التى زعمت استعداد العراق لتوطين مائة ألف لاجئ فلسطيني. وأكد أن مصادر صهيونية هى التى تروج هذه الأنباء. ورغم أن الوثائق الداخلية توضح أن عناصر فى الحكومة الإسرائيلية كانت على علم بهذه الخطة، إلا أن الحكومة سارعت إلى الرفض التام لهذا الموضوع. وكانت هناك ضغوط فى إحدى الجلسات من جانب وزراء كانوا يريدون الحصول على معلومات من رئيس الوزراء ووزير الخارجية نظراً لعدم توقف الشائعات.

ويعبر الحوار التالى الذى دار فى جلسة للحكومة عن هذه الضغوط:

"الحاخام ي. م. لفين: هل هناك أى أساس من الصحة لما نشر فى الصحف عن التبادل السكاني.

شاريت: ...ما معنى تبادل سكاني. ليس فى استطاعتنا حل مشكلة اللاجئين العرب على أساس التبادل السكاني، فعدد اليهود لا يماثل عدد اللاجئين العرب..."

وأكد بن جوريون أنه يعتبر "أى حديث عن التبادل السكانى حديثاً يدعو للدهشة، فمن الواضح أننا سوف نرحب باستقبال يهود العراق لو تمكنوا من مغادرتها ولن نسأل عن التبادل أو عدم التبادل، سواء بالنسبة للأملاك أو لغيرها". وزعمت مصادر إسرائيلية أيضاً أن العراق "طامعة فى الممتلكات اليهودية". وأنها روجت لفكرة التبادل السكانى كبالون اختبار. ورغم ذلك فإن باخور شطريت لم يتنازل وكرر اقتراحه فى هذا الشأن. وكتب لوزير المالية صراحة رداً على الشائعات: "فى حالة تلقى حكومتنا لاقتراح رسمى بشأن التبادل السكانى لابد من قبوله...".

تجاهل بن جوريون وشاريت هذه التلميحات وبلوروا سياسة رافضة رغم المصلحة الظاهرة للحكومة فى تهجير اليهود العراقيين لإسرائيل. فقد كانا يدركان فداحة الثمن الذى سيطلب من إسرائيل إذا وقعت اتفاقيات محددة مع الحكومة العراقية، والذى يتمثل فى عودة لاجئى ١٩٤٨ أو تعويضهم. وقال موشيه شاريت للسفير البريطانى فى إسرائيل إن إسرائيل توافق على استقبال يهود العراق مثلهم فى ذلك مثل أى طائفة يهودية أخرى، ولكنها لن توافق على استقبالهم كلاجئين معدمين (تسمحونى ١٩٩١). وقد أكد السفير البريطانى فى إسرائيل أن هناك قبول مبدئى فى إسرائيل لمبدأ التبادل السكاني، ولكن اقتراح إحلال مائة ألف لاجئ فلسطينى معدم بمائة ألف لاجئ يهودى يتركون وراءهم ممتلكاتهم فى العراق ويأتون لإسرائيل معدمين يبدو ابتزازاً فى نظر إسرائيل (تسمحونى ١٩٩١).

فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٤٩ عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة خاصة لبحث أوضاع يهود العراق. ويبدو أن هذه الجلسة انعقدت بناءً على ضغط من باخور شطريت. وحكى شطريت فى الجلسة عن ضغوط اليهود العراقيين فى إسرائيل لتتصدى الحكومة الإسرائيلية للاهتمام الحقيقى بيهود العراق. وحكى شطريت عن لقائه بهم. ودار فى الجلسة الحوار التالي:

"شطريت: هؤلاء الناس يعرفون الإجراءات التى اتخذتها الحكومة، ويعرفون أن بعض اليهود سافروا من هنا مؤخراً لتنشيط الاتصالات قدر الإمكان فيما يتعلق بإمكانية استقدام يهود العراق لإسرائيل. ولكنهم يتساءلون عما إذا كان اقتراح نورى السعيد بشأن التبادل السكانى قابلاً للتنفيذ أم أنه مجرد إلهاء. إن العراقيين يريدون تجريد اليهود من سيطرتهم على قطاعات التجارة والمال... وهم دائماً يرجعون انتشار الشيوعية على اليهود، ويعتبرونهم حاملى لواء الشيوعية فى العراق... وهناك من يرجح أن الممتلكات اليهودية فى العراق تقدر بنحو ١٥٦ مليون ليرة...

شاريت: فيما يتعلق بالتبادل السكانى نشر فى الصحف ما يوحى بأن المتحدث باسم اللجنة الدولية قال إن رئيس الحكومة العراقية قد تقدم بهذا الاقتراح. وتوجهنا إلى اللجنة الدولية وسألنا عن مدى صحة هذا النبأ. وتلقينا منها رداً رسمياً يفيد بأن نورى السعيد طرح هذه الفكرة بشكل عابر خلال المحادثات، وأنه بموجبه قد يكون هناك محل لاستبدال اليهود العراقيين باللاجئين العرب... ومعنى الموافقة على هذا الأمر فى رأيى أننا نوافق على مصادرة أملاك يهود العراق لصالح الخزانة العراقية فى مقابل الأملاك العربية التى صادرناها هنا، وبذلك نكون قد قبلنا تحمل

مسئولية تعويض يهود العراق من خلال مقايضة الممتلكات العربية بالممتلكات اليهودية هناك. وهذا الأمر سيخلق سابقة خطيرة يمكن أن تستفيد بها مصر وسائر الدول العربية الأخرى. وقد يصبح تفسير هذا الأمر أن تلتزم كل دولة عربية بتوطين لاجئين بقدر عدد اليهود لديها فقط."

عبر شاريت بالكلمات السابقة عن خشيته أن يطالب يهود العراق بتعويضات من الحكومة الإسرائيلية في المستقبل في حالة موافقتها على هذه الصفقة للتبادل السكاني. وكانت إمكانية إنقاذ يهود العراق بممتلكاتهم جزءاً من المنطق الحسابي لدولة إسرائيل: "فهذه ستكون سابقة تستند إليها دول أخرى. وسنواجه عشرات الآلاف من الحالات لأناس يأتون معدمين ويطالبوننا بممتلكات. وقد يعرضنا هذا الأمر لورطة ليس لها حل.." (نفس المصدر).

أدت الشائعات بشأن إمكانية إنقاذ الممتلكات وتعزيز الهجرة لإسرائيل إلى إثارة حماس الطائفة العراقية في إسرائيل وزيادة توقعاتها. وفي مظاهرة جرت في تل أبيب بمشاركة ألف وخمسمائة شخص طالب المتظاهرون من يهود العراق في إسرائيل بمساعدة إخوانهم في العراق على الهجرة لإسرائيل. ودعا الوزير شطريت نشطاء الجالية العراقية في إسرائيل إلى "عدم التصدي من تلقاء أنفسهم لمطالبة عناصر أجنبية بالتدخل" لأن هذا الأمر من سلطة الحكومة الإسرائيلية وحدها. وقد تقبل يهود العراق في إسرائيل ما طلبته الحكومة وتركوا المبادرة في يدها. وكان الوعد الذي صدر ليهود العراق في إسرائيل هو أن الحكومة ستبذل كل ما في استطاعتها لإنقاذ الممتلكات اليهودية ولزيادة معدل نزوح اليهود من العراق.

حري بنا أن نؤكد أن فكرة التبادل السكاني لم تكن غريبة على الفكر الصهيوني، وقد ظهرت في أيديولوجية وممارسات الحركة الصهيونية قبل وبعد تهجير يهود العراق. وعلى سبيل المثال ففي العقد الثالث من القرن العشرين توصلت القيادة الصهيونية إلى اتفاقية مع النازيين بشأن تهجير قطاع من يهود ألمانيا وإرسال ثرواتهم إلى فلسطين (Black: 1984). وكان الاتفاق بشأن تحويل هذه الثروات قائماً على وجود مصلحة مشتركة بين القيادة النازية والحركة الصهيونية. فقد كان النازيون يريدون أن يرحل اليهود عن ألمانيا. وكانت القيادة الصهيونية تريد أن يأتي هؤلاء اليهود إلى فلسطين/ أرض إسرائيل (سجيف ١٩٨٩). وتم استخدام إحدى الشركات التابعة للمنظمة الصهيونية لتنفيذ خطة التحويل التي تم في نهايتها- في عام ١٩٣٢- إخراج نحو ٣٠ مليون دولار من ألمانيا (Black: 1984، سجيف ١٩٨٩).

لم تكن معارضة الحكومة الإسرائيلية لخطة التبادل السكاني راجعة إلى اعتبارات أخلاقية وإنما إلى اعتبارات برجماتية. فيبدو أنها - رغم الفرصة التي واتتها لتهجير يهود العراق إلى إسرائيل - قد افترضت أن الموافقة الرسمية على التبادل السكاني ستخلق سابقة خطيرة. وكانت الحكومة الإسرائيلية تقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين بثلاثة أمثال عدد يهود الدول العربية الذي كان يبلغ نحو مائتي ألف نسمة فقط (ففي ذلك الوقت لم يكن تهجير يهود المغرب العربي مطروحاً). وقد خشيت الحكومة الإسرائيلية أن تؤدي الموافقة على التبادل السكاني على أساس الأعداد إلى خلق ضغط دولي على إسرائيل لتسترد الأعداد الباقية من اللاجئين. وبالفعل فقد طرحت خطة مورتون- التي أعدها للأمم المتحدة- إمكانية توطين الأعداد الزائدة من اللاجئين في المساحة الدولية في القدس. وأدى هذا الاحتمال- إلى جانب رفض مصر استقبال أي لاجئين فلسطينيين- إلى تهيب الحكومة الإسرائيلية. وكانت تقديرات وزارة الخارجية تفيد بأن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاقية للتبادل السكاني هي إقناع الحكومة العراقية باستقبال ثلاثمائة أو أربعمائة ألف لاجئ مقابل يهود العراق. ولكن لم تكن هذه التقديرات واقعية. ونظراً لخوف الحكومة الإسرائيلية من زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين، فقد فضلت عدم التوصل إلى اتفاقية تؤدي لإنقاذ يهود العراق، الذين ظلوا سجناء في العراق بسبب نشاط الحركات السرية الصهيونية وحرب ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل وتزايد التعصب القومي العراقي. أضف إلى هذا أن الحكومة الإسرائيلية استفادت اقتصادياً من الامتناع عن تنفيذ التبادل السكاني. فقد كان من المفترض أن تظل الأملاك الفلسطينية مودعة لدى الوصي على أملاك الغائبين في إسرائيل. وكان من المفترض أن تكون مصادرة ممتلكات يهود العراق تبريراً "موفقاً" لمصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية. ولو كان من الممكن جلب ممتلكات يهود العراق في مقابل الممتلكات الفلسطينية لكانت هذه الممتلكات ستصبح في أيدي أصحابها من يهود العراق وليس تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي لم يكن من الممكن تحويلها إلى "ثروة قومية". لم يتوقف الحديث عن التبادل السكاني سوى في مارس ١٩٥٠ عندما صدر في العراق قانون التنازل عن الجنسية، الذي ينظم تنازل المواطنين اليهود الراغبين في الرحيل عن العراق عن جنسيتهم. وقد أسهم في إصدار القانون توفيق السويدي رئيس الوزراء، الذي تخرج من مدارس اليانز وكان له أصدقاء يهود كثيرون من بينهم رئيس الطائفة حزقيال شمطوف والمبعوث الصهيوني مردخاي بن بورات. لعب بن بورات وشمطوف دوراً هاماً في إصدار القانون المذكور، الذي أتاح مغادرة العراق لكل من كان يرغب في ذلك مقابل التنازل عن الجنسية العراقية وعن الحق في العودة إلى العراق في المستقبل. صدر القانون لمدة عام، ولم ترد به أي إشارة لموضوع الممتلكات. ولم يؤد صدور القانون إلى التسريع بمعدل

تسجيل اليهود الراغبين فى الهجرة لأسمائهم. وليس لدينا أى إجابة حتى الآن عن السبب الذى دعا جماهير اليهود لمغادرة العراق (للبحث فى هذا الموضوع راجع: أ. مئير ١٩٩٧). جدير بالذكر أنه بتاريخ ٨ أبريل ١٩٥٠ انفجرت قنبلة فى مقهى يهودى ببغداد. وبعد هذا الحادث زاد عدد المسجلين للهجرة من ١٥٠ نسمة إلى ٢٣ ألف نسمة. ومنذ ذلك الوقت حتى يونيو ١٩٥١ وقعت أربع حوادث أخرى مماثلة فى أماكن يهودية. ووفقاً للرواية الصهيونية ألقت هذه القنابل عناصر عراقية متعصبة (راجع على سبيل المثال: أ. مئير١٩٩٣). ولكن وقوع سلسلة من خمس تفجيرات متتالية، فى أماكن مختلفة فى بغداد، ترتب عليها زيادة نسبة الهجرة فى الفترة من مارس ١٩٥٠ إلى يونيو ١٩٥١، أدى على إثارة الشك (الذى لم يتأكد) فى أن مبعوثى الحكومة الإسرائيلية هم الذين دبروا هذه التفجيرات من أجل إفزاع اليهود المترددين ودفعهم إلى تسجيل أسمائهم للهجرة (Shiblak: 1986). ووفقاً للرواية الأحدث لنظرية المؤامرة فإن من فعل ذلك هم بعض الأعضاء فى منظمات صهيونية محلية سرية، الذين تحركوا من تلقاء أنفسهم دون معرفة القيادة فى إسرائيل. ووفقاً لهذه الرواية (التى لم تتأكد هى الأخرى) فإن النشطاء المحليين والمبعوثين أرادوا خلق ضغط نفسى على الحكومة الإسرائيلية، التى تتردد فى إخراج يهود العراق بسبب مشكلة استيعاب المهاجرين اليهود الناجين من أحداث النازي، والقادمين من رومانيا وبولندا. وتشير هذه الرواية إلى احتمال حدوث مواجهة أو خلاف بين المبعوثين الصهاينة وبين القيادة الإسرائيلية وإلى تصرف الكوادر المحلية بناءً على مصالحها الشخصية.

تغير معدل توافد المهاجرين على إسرائيل من شهر لآخر وفقاً لتعليمات الحكومة الإسرائيلية وإدارة الهجرة بالوكالة اليهودية. وكانت معدلات الهجرة التى سمحت بها الحكومة الإسرائيلية أقل من أعداد المسجلين للهجرة. وكان السبب فى ذلك هو تهجير يهود من دول أوروبا الشرقية فى تلك الفترة. وقد أثار هذا جزع اليهود فى العراق لأنهم كانوا فى انتظار أن يحين دورهم للهجرة بعد أن فقدوا الجنسية العراقية، وفى وقت لاحق فقدوا ممتلكاتهم أيضاً. وأدى بطء معدل تهجير اليهود إلى مظاهر احتجاج عديدة فى أوساط اليهود العراقيين فى إسرائيل. فى نوفمبر ١٩٥٠ أبلغ موظفون بالخارجية وزير الخارجية بأن اليهود العراقيين فى إسرائيل "يحتجون على التمييز، الذى تمثل فى انخفاض نسبة اليهود العراقيين الذين تسمح الحكومة الإسرائيلية بهجرتهم إلى إسرائيل". وفى يناير ١٩٥١ نظم اليهود العراقيون فى إسرائيل ثلاث مظاهرات عاصفة، وعدت إدارة الهجرة فى الوكالة اليهودية بعدها بزيادة عدد اليهود المسموح لهم بالهجرة من العراق لإسرائيل، من خمسة آلاف إلى ستة آلاف وخمسمائة شهرياً.

فى العراق نفسها أصبح الكوادر المحليون من الصهاينة هم المسيطرين على الأوضاع وليس الطائفة اليهودية المحلية. ووجه الكوادر المحليون- من الشباب الذين انضموا للحركة الصهيونية- النقد إلى قيادات الطائفة اليهودية فى العراق الذين عارضوا نشاطهم. ووصفوا الحاخام ساسون قدورى زعيم الطائفة بأنه "خائن ومتعاون" مع السلطات العراقية، ووصل الأمر وفقاً للتقارير إلى تعديهم عليه بالضرب ومقاطعتهم له (أ. مئير١٩٩٣، ص٢٠٥). وتحت ضغط الشباب المحليين استقال الحاخام قدورى ومجلس الطائفة بالكامل. وجاء حزقيال شمطوف مكان قدوري، وكان على استعداد للتعاون مع النشطاء الصهاينة. وبعد السيطرة على الطائفة المحلية حاول النشطاء الصهاينة أيضاً السيطرة على التسجيل للهجرة.

قامت إسرائيل بمحاولات لاستنقاذ الممتلكات اليهودية فى العراق بعد صدور قانون التنازل عن الجنسية فى أبريل ١٩٥٠ . وأكد عزرا دنين مستشار إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الإسرائيلية- الذى كان عضواً فى اللجنة التى كلفها بن جوريون ببحث إمكانية ترحيل الفلسطينيين الإسرائيليين (بنزيمان ومنصور ١٩٩٢)- أن رئيس الوزراء طلب منه بحث إمكانية مقايضة ممتلكات عرب إسرائيل- الذين لم يغادروها وليس الذين رحلوا منها- ممن يريدون الرحيل عن إسرائيل "لعدم قدرتهم على التكيف مع الدولة اليهودية" بممتلكات يهود العراق. وكتب دنين لوزير المالية أن "المدعو ي. بلمون، والمدعو ز. ليف طلبا منه باسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن يبحث إمكانية مقايضة ممتلكات عرب إسرائيل الذين يعيشون فيها بممتلكات يهود العراق، مع التأكيد على أن المقايضة قاصرة على العراق ولا تشمل كافة الدول العربية وأن هذا الموضوع لا ينطبق على أملاك العرب الغائبين". وكان زلمان ليف- مستشار شئون الأراضى والحدود فى ديوان رئيس الوزراء- هو الآخر من كبار النشطاء فى محاولات ترحيل عرب إسرائيل، وقد بدأ بالفعل العمل من أجل محاولة تنفيذ الاقتراح. وكتب لرئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية يبلغهم أن "أول ما يوصيهم به هو إرسال تعليمات لمندوبينا فى إيران بالتحدث إلى دوائر من يهود العراق ليطلبوا منهم التوقف عن محاولة بيع ثرواتهم بالجملة بأسعار متدنية، وليلمحوا لهم بأن هناك فرصة لأن يتمكنوا من تصفية ثرواتهم بشروط أفضل على أساس المقايضة".

لم يتم تنفيذ ما طلبه ليف، ولكن دنين واصل جهوده إلى أن نجح فى التوصل إلى تسوية مع عدة أسر عربية تريد الرحيل عن إسرائيل. وسافر رجال اتصال مفوضين عنه إلى إيران ليحاولوا ترتيب عملية المقايضة من هناك. غير أن

هذه المحاولة باءت بالفشل هي الأخرى، لأن هذا الاقتراح أثار الشك لدى يهود العراق. وأدت الأنباء الواردة من إسرائيل بشأن المشكلات الاقتصادية والتمييز العنصري والحواجز البيروقراطية إلى جعل كثيرين منهم ينكصون عن تحويل أموالهم إلى إسرائيل واستثمارها هناك (بنزيمان ومنصور ١٩٩٢). ومع ذلك فليس من الواضح مدى جدية هذه المحاولات لإنقاذ الممتلكات والثروات بدون اتفاقية مع العراق.

جدير بالذكر أن تلك الفترة شهدت محاولات أخرى لتبادل السكان والثروات مع دول أخرى ولم تكن قاصرة على حالة يهود العراق. وقد وردت إشارة إلى إمكانية تطبيق خطة مماثلة بشأن يهود مصر ولبنان، في وثيقة كتبها شموئيل زليجسون (المعروف باسم زيامه ديفون) المسئول بإدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية في أبريل ١٩٥٠، إلى شخص يدعى "موشي"، وجاء فيها ما يلي:

"يبدو أن خطابي هذا سوف يصل إليك قبل ساعات قليلة من عودتك إلينا. ورغم هذا- ونظراً لأهمية وإلحاح الموضوع- سأكون شاكراً لفضلك لو تمكنت في اللحظات الأخيرة من عمل شيء في هذا الخصوص. فقد قررت الحكومة محاولة مقايضة ممتلكات عرب إسرائيليين بممتلكات يهود في مصر، ولكنها اشترطت لذلك صراحة أن يرحل العرب المذكورين عن البلاد وأن يهاجر اليهود إليها. ونحن نحاول من خلال هذه الخطة ضرب عصفورين بحجر. أولاً سنقلل تعداد عرب إسرائيل وثانياً سنشجع هجرة الأثرياء من الدول العربية. وبالطبع فقد رحبت الحكومة بهذه الخطة وقررت محاولة تنفيذها. ولتنفيذ هذه المهمة سيسافر إلى القاهرة بعد غد عربي يدعى "داهود دجاني" (شقيق إسماعيل صدقي دجاني). وقد بحث دجاني مع بعض عرب إسرائيل ممن لديهم ممتلكات إمكانية أن يرحلوا عن إسرائيل على أن يحصلوا مقابل ممتلكاتهم على ممتلكات يهودية في الدول العربية، وكانت نتائج بحثه مرضية. وسوف يسعى المذكور في القاهرة إلى الحصول على موافقة المسئولين في الحكومة المصرية على هذه الخطوة (دون أن يخبرهم بتفاصيل الخطة أو من الذي وضعها... حيث سيعرضها عليهم باعتبارها ثمرة تحركاته كتاجر). وبعد ذلك سيسعى إلى بحث ما إذا كان هناك في مصر يهود يريدون الهجرة ونقل ثرواتهم لإسرائيل. ولكنه إذا توجه إلى يهود مصر سيكون موضع شك ولن يتعاونوا معه.

ونظراً لأن هذه الخطة تأتي في إطار محاولات تهجير اليهود، فإننا نريد عندما يصل الرجل إلى مصر أن يتوجه إليه يهودي من رجالك أو واحد من اليهود المحليين يحركه رجالك، ويكون دليله في اتصالاته مع اليهود.

جدير بالذكر أن لدينا خبرات كبيرة مع دجاني. وحتى الآن لم يخيب المذكور رجاءنا، ولكن لابد أن تضع في اعتبارك أنه رغم كل ولائه لنا إلا أنه في النهاية عربي."

وفي شهر سبتمبر ١٩٥٠- بعد بداية الرحيل المنظم لليهود إلى إسرائيل بعد صدور قانون التنازل عن الجنسية، وبعد أن زال عن الحكومة الإسرائيلية التهديد الذي يتمثل في إمكانية إعداد اتفاقية للتبادل السكاني- اعترف شاريت علناً بأن اقتراح العراق كان بالفعل خياراً سياسياً حقيقياً. وهنا ننتقل إلى صلب المعادلة الإنسانية والسياسية التي تتناول الممتلكات اليهودية والممتلكات الفلسطينية.

٤ . الممتلكات اليهودية والممتلكات الفلسطينية ومنطق الدولة:

في شهر مارس ١٩٥١ مر عام على صدور القانون الذي كان يتيح ليهود العراق مغادرتها. حتى ذلك الوقت كان عدد المسجلين للمغادرة حوالي ١٠٥ ألف يهودي، لم يكن قد غادر العراق منهم سوى ٣٥ ألفاً. وكان الباقون ينتظرون المغادرة بدون جنسية وفقاً للقانون. وفي العاشر من مارس ١٩٥١ قدم نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية مشروع قانون إلى مجلسي البرلمان بشأن تجميد ممتلكات اليهود الذين سقطت عنهم الجنسية. ولكي تمنع وزارة المالية العراقية توقيع أي صفقات في الفترة بين طرح مشروع القانون والتصديق عليه، أغلقت الوزارة البنوك لمدة ثلاثة أيام، وبدأت الشرطة العمل على تنفيذ القانون. وتم إغلاق محال اليهود وتشميعها ومصادرة العقارات والسيارات وجرى تفتيش بيوت التجار والجواهرجية (جت ١٩٨٩).

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الطائفة اليهودية في العراق كانت من أكثر الطوائف اليهودية ثراء في الشرق الأوسط. وقد طرحت في العقد الرابع من القرن العشرين اقتراحات عديدة بتهريب أموال يهود العراق إلى فلسطين/ أرض إسرائيل. وقام البعض بمحاولات عديدة في هذا الصدد، إلا أن الوكالة اليهودية تجاهلتها. ومن المنطقي أن نفترض أن السبب الرئيسي لتجاهل هذه المحاولات هو أن أغلب هذه الأموال كانت أموال خاصة. ولم يكن في استطاعة الحكومة الإسرائيلية التعامل معها باعتبارها ثروة قومية سوى بعد تجميدها. ومن الناحية العملية فقد استخدمت الحكومة الإسرائيلية قرار الحكومة العراقية بتجميد الأموال اليهودية لتأميم هذه الأموال.

سقط قانون تجميد أموال يهود العراق كثمرة طازجة بين أيدي الحكومة الإسرائيلية، التي أصبحت منذ ذلك الحين لا تحتاج إلى إصدار تصريح رسمي بشأن الاستعداد لقبول التبادل السكاني بكل ما يترتب عليه من التزامات. وبدلاً من ذلك

فقد تعاملت مع الوضع الجديد على أنه تبادل فعلى للسكان والممتلكات، جرى بشكل عشوائي، دون أن يكون من الممكن إلقاء اللوم عنه على الحكومة الإسرائيلية. وقد أبلغ موشى شاريت الوزراء فى جلسة الحكومة بتجميد الممتلكات اليهودية وانعكاسات ذلك على النحو التالي: "وهنا يثور السؤال التالي: ما الذى يمكننا أن نفعله..؟ من الممكن بالطبع أن نتوجه بالشكوى إلى بريطانيا وأمريكا.... ولكن فى استطاعتهم أن يقولوا لنا: لقد أخذتم أموال عرب أرض إسرائيل/ فلسطين، ووضعتموها تحت الحراسة لدى الوصى العام على أملاك الغائبين. وهم لم يفعلوا سوى نفس الشيء". كان ربط الممتلكات اليهودية بالممتلكات الفلسطينية فى هذه الحالة يبدو محبذاً فى نظر الحكومة الإسرائيلية حتى لو كانت إمكانية تحقيق ذلك على النحو الذى يريده يهود العراق تبدو شائكة وغير ذات جدوى بالنسبة للدولة. وفى هذا الصدد قال شاريت:

"هناك ثورة عاصفة بين أبناء الطائفة اليهودية العراقية. وأعتقد أننى سوف أستقبل اليوم وفداً منهم ،ومن المؤكد أن نصيحتهم لى ستكون مصادرة أموال كافة العرب الموجودين فى إسرائيل، وأن نعطى لمن صودرت ممتلكاتهم من اليهود أموال العرب التى استولت عليها الدولة. ولا حاجة بى لأن أشرح لكم ما تفهمونه من أن هذا الأمر يمكن أن يثير مشكلة كبيرة."

لم يكن شاريت ورئيس الوزراء يعتبران هذا الخيار خياراً واقعياً. وقد حل محله فى وقت لاحق منطق حسابي، جعل الربط بين الحالتين مكسباً على المستوى القومى الجماعي. وقد دار النقاش فى جلسة الحكومة حول هذا الموضوع على النحو التالي:

"شاريت: هناك شيء آخر ممكن، وهو أن نعلن أن كل هذا سيوضع فى الاعتبار عند دفع التعويضات وقت التوصل لتسوية نهائية، أو شيء من هذا القبيل. وبفرض أننا لم نتخلى عن نظرية دفع التعويضات الآن، فلابد أن نعلن أن قيمة هذه الممتلكات ستخصم منها...

اليعازر كابلن: لا يجب أن نشكو للأمم المتحدة. فلا قيمة لهذه الشكوى فى نظري. ولكن لابد أن نعلن سواء فى الداخل أو أمام لجان الأمم المتحدة أن هذه المصادرة سوف توضع فى الاعتبار عند أى حساب مستقبلي.

دوف يوسف: هذا الأمر فيه خطورة.

كابلن: ولكن هذه هى الحقيقة. فلو قبلنا فى المستقبل أى تسوية وأجرينا حسابات عادلة... سواء بشأن تعويضات الأفراد أو التعويضات الجماعية، فسوف نضع هذا الأمر فى الحسبان، وسنعلن عن هذا على الفور."

ولكن قانون التنازل عن الجنسية- وما ترتب عليه من انعكاسات (أو ما كان يمكن أن يترتب عليه من انعكاسات) بشأن مسئولية الحكومة الإسرائيلية عن مسألة تعويضات يهود العراق- أدى إلى إحراج الحكومة. ويمكننا أن نلمح فى التصريحات الثائرة التى صدرت رداً عليه أول ثغرة فى الرواية الصادرة عن التيار التأريخى المسيطر فيما يتعلق بهجرة يهود العراق إلى إسرائيل، وهو ما يتضح من الحوار التالي:

"ب. شطريت: يستعد اليهود العراقيون للقيام بمسيرة إلى وزارة الخارجية.. وسوف يضطر وزير الخارجية لاستقبالهم. ولا أعتقد أنه سيكون فى استطاعتنا الاكتفاء بالكلام فحسب. فلا شك أن مطلبهم بشأن ممتلكات العرب له ما يبرره. فلا يمكننا أن نقول إننا حظينا بغنيمة، إذ أن وضعهم جاء نتيجة لتصرفات دولة إسرائيل. وعلينا أن نفكر فى طريقة لتعويضهم، على أن يكون التعويض من ممتلكات العرب. وإلا فإن فى استطاعتهم أن يزعمون- ولهم الحق فى هذا- أنه لولا دولة إسرائيل لبقينا هناك لآلاف السنين مواطنين أحرار، نعمل فى التجارة والمهن المختلفة ونحقق الثراء ونشترى الأملاك، ولكان فى استطاعتنا أن نزيد من إيراداتنا لو قلنا لهم إننا لا علاقة لنا بالموضوع.

د. ريمز: الاقتراح الذى أتقدم به يقضى بأن نعرض على الكنيست مشروع قانون بإنشاء صندوق لاستيعاب يهود العراق الذين سلبتهم الحكومة العراقية أملاكهم عند مغادرتهم العراق.

أ. كابلن: أعتقد أن اتخاذ الكنيست قراراً بهذا المعنى سيكون كارثة حقيقية، لأننا بذلك نعلن مسبقاً أن الحكومة الإسرائيلية ستدفع تعويضاً لليهود عن أى أموال تصادر منهم. وهذه طريقة غريبة للاحتجاج. لو كان هناك من ارتكب ظلماً فلابد أن يتحمل مسئوليته. وإذا كان الوزير ريمز يزعم أننا لابد أن نساعدهم، فإننا نساعد جميع المهاجرين من خلال إنفاق الملايين لتوطينهم فى البلاد."

لم يكن هناك أى أساس من الصحة لمزاعم كابلن بشأن المبالغ الباهظة التى يجرى إنفاقها لاستقدام يهود العراق لإسرائيل. فحتى بعد تجميد ممتلكات يهود العراق ظلت الطائفة اليهودية العراقية هى الطائفة الوحيدة التى غطت من مواردها الخاصة أغلب نفقات هجرتها (مئير: ١٩٧٣، ص٢١٣). وفى موضع لاحق من النقاش حذر الوزير كابلن زميله شطريت من محاولة تصوير الحكومة الإسرائيلية فى صورة من ارتكب ظلماً فى حق يهود العراق، لأن هذه المحاولة سوف تثير تساؤلات حول حكايتها بشأن إنقاذ يهود الشرق، وحول مسألة الخلاص القومى الصهيونى بصفة عامة. وقال فى هذا الشأن:

"إننى أحذر الوزير شطريت من القول بأنه كان فى استطاعة يهود العراق البقاء هناك فى أمان، وأن دولة إسرائيل هى التى أجبرتهم على الرحيل عن بلادهم، وكأنهم سقطوا ضحايا لدولة إسرائيل... وإذا سلمنا بصحة ما قاله الوزير شطريت، فسيكون من الممكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونقول إن دولة إسرائيل لابد أن تتولى تعويض كل من يأتى إليها. فقد استولى البولنديون أيضاً على أموال اليهود المهاجرين لإسرائيل، ولم يكن هذا الأمر قاصراً على العراق وحدها".

وبتاريخ ١٩ مارس عرض الوزير شاريت على الكنيست رد الحكومة الإسرائيلية على قرار البرلمان العراقى تجميد ممتلكات يهود العراق. وربط الوزير شاريت فى هذا الرد بين الحسابين فى معادلة واحدة على النحو الذى اقترحه فى جلسة الحكومة، ولكنه فى هذه المرة فعل ذلك بشكل رسمى لا يقبل التفسير على وجهين. وقد أصبحت المعادلة فى هذه المرة بديهية، وأصبحت صياغتها القاطعة تغطى على التردد والخلاف اللذان سادا فى جلسة الحكومة بالنسبة لمسألة الممتلكات. وفى هذا الصدد قال:

"إن الحكومة الإسرائيلية... تعتبر هذه الفضيحة، التى تعد سرقة باسم القانون، استمراراً للحكم الديكتاتورى المتسلط الذى كان قائماً فى العراق من قديم الأزل ضد الأقليات العاجزة... إن الحكومة العراقية.. بتجميدها ممتلكات عشرات الآلاف من اليهود المهاجرين لإسرائيل.. الذين يعيشون اليوم بلا جنسية، والذين سيكتسبون الجنسية الإسرائيلية فور هجرتهم لإسرائيل.. قد فتحت حساباً بينها وبين دولة إسرائيل. هناك حساب بيننا وبين العالم العربي، وهو حساب التعويضات المستحقة للعرب الذين غادروا الأراضى الإسرائيلية تاركين أملاكهم... وما فعلته المملكة العراقية الآن... يجبرنا على الربط بين الحسابين... وسوف نضع فى اعتبارنا قيمة الممتلكات اليهودية المصادرة فى العراق عند احتساب قيمة التعويضات التى تعهدنا بدفعها للعرب الذين تركوا أملاكهم فى إسرائيل."

بهذا القرار الذى تسبب بشكل مفاجئ فى تحويل أموال اليهود من ثروات شخصية إلى ثروة قومية ألغت الحكومة الإسرائيلية أى بديل لحصول يهود العراق على تعويض شخصي. وقد ورد فى وثيقة بعثت بها وزارة الخارجية إلى لجنة المصالحة أن الحكومة الإسرائيلية ملتزمة بالمساهمة فى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولكنها "لن تتمكن من الوفاء بهذا الالتزام إذا وجدت نفسها- فضلاً عن الالتزامات التى ترتبط باستيعاب المهاجرين- مضطرة للعمل على تأهيل ١٠٠ ألف يهودي عراقي". جدير بالذكر أن المعادلة بهذه الصياغة كانت تعبر عن نمط تفكير قيادة الدولة، التى كانت تعتبر يهود العراق يهوداً عرباً، بينما لم تكن تعتبر الفلسطينيين جماعة قومية مستقلة، وإنما كانت تعتبرهم جزءاً من العالم العربي. وبالتالى فإن شرعية هذه المعادلة لم تكن مستمدة من التشابه التاريخي وإنما كانت مستمدة من التشابه العرقي: فأملاك عربنا مقابل أملاك عربهم.

كانت هذه هى المرة الأولى التى تعترف فيها دولة إسرائيل بشكل علنى بمعادلة التبادل السكاني. وقد عقد الكنيست جلسة بعد بيان وزير الخارجية أدان فيها ممثلو جميع المجموعات البرلمانية الإجراءات التى اتخذتها الحكومة العراقية. وحتى توفيق طوبى ممثل الحزب الشيوعى نفسه، وصف تجميد ممتلكات يهود العراق بأنه "إجراء رجعي" و"عنصري" و"فاشي". واعتبر البعض تجميد الممتلكات مثل "السرقة النازية". وأعلن "مئير أرجوف" ممثل حزب ماباى أنه رغم اتجاه نية إسرائيل لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين "إلا أننا بعد السرقة التى تعرض لها يهود العراق الآن نعتبر أنفسنا معفيين من هذا الالتزام". وبينما كان النقد الموجه للحكومة العراقية صادراً بالإجماع لم يوجه النقد للحكومة الإسرائيلية سوى ثلاثة أعضاء. حيث انتقد إلياهو اليسار من قائمة السفاراديم، المعدل البطيء الذى عملت به الحكومة الإسرائيلية على استقدام اليهود العراقيين. وحذر من النظام الذى حدد حصصاً معينة للهجرة من بلدان معينة. وكشف أن وزير الخارجية رفض طلباً تقدم به هو والعضو ب. شطريت للتعجيل باستقدام يهود العراق. كما انتقدت دوائر اليمين التناقض الذى ينطوى عليه المنطق الحسابي. وأكد يسرائيل روكياح عضو "الصهاينة العموميون" أننا "لا يمكن أن نوافق... على أنه يمكن فتح دفاتر حسابات على الفور و"التغطية" بذلك على الطريقة التى سرقت بها ممتلكات يهود العراق... وليس من المقبول.. أن نكتفى من ناحيتنا.. بتسجيل حساب مدين ضد السارق...". كما اعترض يعكوف مريدور عضو حزب حيروت على استخدام الوزير شاريت لتعبير "حساب". وأكد أن الدول العربية تدين لإسرائيل بتعويضات تبلغ ملايين الجنيهات الإسترلينية وليس العكس. فلا يوجد أى معنى إذن للتهديد بانتقاص قيمة ممتلكات يهود العراق "من المبلغ الذى لسنا ملزمين بدفعه أصلاً".

كان بيان الوزير شاريت الذى ربط بين ممتلكات يهود العراق وممتلكات الفلسطينيين موجهاً إلى يهود العراق وإلى الدول العربية وإلى الرأى العام العالمي. فكان موجهاً إلى يهود العراق لأنهم هاجموا مبعوثى الحركة الصهيونية لعجزهم عن إنقاذ ثرواتهم. وقد طمأن البيان يهود العراق وخلق لديهم توقعات هائلة. كانوا واثقين أن الحكومة الإسرائيلية سوف تعوضهم عما خلفوه وراءهم من ممتلكات. وقد أرسل المبعوثون الصهاينة فى العراق برقية عبروا فيها عن ذلك صراحة، وجاء فيها: "ترك بيان الوزير شاريت أمام الكنيست أصداء إيجابية لدى يهود العراق ولدى العرب على حد سواء. حيث يعتقد اليهود الآن أن هناك جهة يمكنهم الاعتماد عليها. وبالتالى فقد تناقص الشعور بالإحباط الذى كان سائداً بينهم

إلى حد كبير... وقد سألنا كثيرون من اليهود الذين تم تجميد ممتلكاتهم عما إذا كان هناك من سيطالبهم فى إسرائيل بتقديم وثائق تثبت ملكيتهم للممتلكات التى تم تجميدها. وإذا كان الأمر كذلك فكيف سيتم إحضار هذه الوثائق..؟"

تلقى يتسحاق رفائيل رئيس إدارة الهجرة بالوكالة اليهودية هو الآخر برقية مماثلة. وأشار فى يومياته إلى أن بيان شاريت طمأن يهود العراق فى إسرائيل وأدى إلى إشعارهم بالرضاء بدلاً من الشعور بالاضطهاد. وحذر ش. كهانا المسئول بإدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الإسرائيلية الوزير من أن "تسجيل الطلبات يمكن أن يخلق لدى المهاجرين أوهاماً، وقد يطالبون الحكومة بأن تدفع لهم تعويضات من أملاك العرب المتروكة...". وطلب ناعوم سوفير رئيس "حركة يهود العراق ويهود الشرق فى إسرائيل" من الحكومة الإسرائيلية تعويض يهود العراق عن ممتلكاتهم من الممتلكات العربية الموجودة تحت سيطرة الوصى العام على أملاك الغائبين. وطالب بالبدء فى ذلك على الفور. ووعدت وزارة الخارجية من ناحيتها بكتابة خطاب تقول فيه "إن الحكومة الإسرائيلية تهتم بشدة بمصير ثروات يهود العراق". ولكن فى نفس الوقت تم إرسال مذكرة داخلية إلى مدير عام ديوان رئيس الوزراء توضح أن تسجيل الممتلكات يهدف إلى المساومة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية بشكل عام وليس لدفع تعويضات فعلية. وأكدت المذكرة أنه يجب الحرص على الإشارة لمبدأ أن التعويضات يجب أن تكون عالمية وليس شخصية على النحو الذى يريده كثيرون من اللاجئين الفلسطينيين. وأوضح كاتب الوثيقة أنه يجب الالتزام بنفس المنطق فى التعامل مع يهود العراق. وقال فيها: "لن نتمكن إذن من أن نفعل العكس مع يهود العراق دون أن نفتح الباب لطلبات خاصة من عشرات الآلاف من اللاجئين العرب الذين كانت لديهم أملاك فى أرض إسرائيل/ فلسطين فى وقت من الأوقات". كان اقتراح الوثيقة إذن يقضى بأن يصبح يهود العراق رهائن لدى الحكومة الإسرائيلية. وقد تم فعلياً قبول هذا الاقتراح.

لم يكن بيان شاريت أمام الكنيست موجهاً إلى يهود العراق فحسب، وإنما كان موجهاً إلى الدول الكبرى أيضاً. ورغم أنه كان قد سبق أن أعلن عن معارضته فى خيار التبادل السكاني، إلا أن تأميم الممتلكات اليهودية فى العراق كانت فى نظره فرصة ذهبية للانتهاء تماماً من الحديث عن الحقوق الفلسطينية. كان شاريت نفسه يعلم علم اليقين أن الممتلكات الفلسطينية السليبة تفوق بمراحل ممتلكات يهود العراق، ومع ذلك فقد سمح لوزارة الخارجية بنشر تقديرات مبالغ فيها بشأن العلاقة بين الحسابين. وأكد والتر إيتان المسئول بوزراة الخارجية الإسرائيلية فى برقية بعث بها إلى مكتب القائم بالأعمال الإسرائيلى فى باريس بتاريخ ١٩٥١/٩/١٦ يقول فيها إنه لابد من تضمين العراق فى ترتيبات الإفراج المتبادل عن الأرصدة المجمدة. وبرر ذلك بقوله إن "قيمة الأرصدة الفلسطينية المجمدة فى إسرائيل تقدر بنحو خمسة ونصف مليون ليرة إسرائيلية، بينما تبلغ قيمة أرصدة اليهود المجمدة فى العراق نحو عشرين مليون ليرة على الأقل، وربما تصل إلى ثلاثين أو أربعين مليون ليرة."

قبل ذلك بست شهور وبتاريخ ١٩٥١/٣/٢٧ التقى موشى شاريت مع ج. ماكجى مساعد وزير الخارجية الأمريكى الذى كان يزور إسرائيل فى ذلك الوقت. كما حضر اللقاء السفير الأمريكى فى إسرائيل. وفى حديثه مع الاثنين كرر شاريت ما أعلنته الحكومة الإسرائيلية بشأن تعويض اللاجئين الفلسطينيين. واستخدم التعويضات التى يفترض أن تتلقاها إسرائيل من ألمانيا باعتبارها مصدراً محتملاً يعين الحكومة على تنفيذ هذا التعهد. واعترض المسئولان الأمريكيان فى هذا اللقاء على الطريقة التى طرحت بها إسرائيل الموضوع، حيث زعمت اضطهاد الدول العربية لليهود حتى يمكنها تبرير المقايضة بين الممتلكات الفلسطينية والممتلكات اليهودية. وحاول الاثنان الاعتراض على رأى شاريت على النحو التالي:

"السفير: ترى الدول العربية أن إسرائيل هى الفائزة سواء فيما يتعلق بالأرض أو باللاجئين. وهى لا ترى أى تقدم من إسرائيل فى اتجاه تنفيذ سياستها المعلنة.

ماكجي: ويقولون إن إسرائيل قامت باستغلال الأرصدة المجمدة.

شاريت: إن إسرائيل مسئولة عن الأرصدة المجمدة. وقد يكون الوصى على أملاك الغائبين قد استخدم هذه الأموال فى ترميم المنازل المهجورة وما إلى ذلك. وهذا أمر يمكن أن تحقق فيه لجنة المصالحة.

ماكجي: هذه المبالغ تعتبر تافهة وربما يجدر بكم إثبات سخاءكم فى هذه النقطة.

شاريت: لقد كنا على استعداد لبحث مسألة التعويضات بالكامل، ثم جاءت المشكلة العراقية، واضطررنا إلى الإعلان عن الربط بين ممتلكات يهود العراق وأى مناقشة لمسألة دفع تعويضات للعرب.

ماكجي: إننا ندور فى دائرة مفرغة. فهم يزعمون أنهم فعلوا ما فعلوه رداً على طريقة إسرائيل فى التعامل مع ممتلكات العرب. وإسرائيل تزعم أنها فعلت ما فعلته بسبب تجميد ممتلكات يهود العراق... لقد دفعت الولايات المتحدة ثلاثين مليون دولار لصندوق الاستيعاب. ومن الواجب على إسرائيل أن تعمل على استمالة الدول العربية.

شاريت: لقد تعهدت إسرائيل بدفع تعويضات. ونتمنى ألا نضطر إلى تنفيذ ما هددنا به بشأن ممتلكات يهود العراق. وسوف يكون فى استطاعتنا تنفيذ ما تعهدنا به إذا تلقينا معونة من الولايات المتحدة وتعويضات من ألمانيا.

ماكجي: هل تعتقد إسرائيل أنها ستحصل على تعويضات حقاً..؟

شاريت: ليس من المقبول أن تعود ألمانيا إلى الانتساب إلى الشعوب المتحضرة دون أن تدفع ثمن أخطاء الماضي".

فى ١٩٥١/٥/١ أعلنت الولايات المتحدة أن أى تحرك إيجابى من جانب إسرائيل للتعجيل بإعادة ممتلكات اللاجئين العرب المجمدة سوف يتلوه مطالبة الحكومة العراقية بتحرك مماثل. ورداً على ذلك أرسلت الحكومة الإسرائيلية للولايات المتحدة مذكرة أعلنت فيها أنها ترفض هذه المقارنة، ولكنها أعلنت أيضاً أنها على استعداد لدفع تعويضات عن "الأملاك المتروكة" فى إطار اتفاقية سلام. وكانت بريطانيا تعتقد- كما اعتقدت الولايات المتحدة- أن فكرة تجميد ممتلكات اليهود ليست فكرة عراقية بحتة، وأن إسرائيل هى التى أعطتهم سابقة لهذا. وكانت بريطانيا تعتقد أن أى مطالبة للعراق بتعويض اليهود عن ممتلكاتهم لن تكون لها فائدة إلا إذا كانت إسرائيل على استعداد لإلغاء تجميدها لممتلكات اللاجئين الفلسطينيين أو للتقدم باقتراح بتسوية لتعويض اللاجئين. (جت ١٩٨٩).

كان فتح حساب الممتلكات نقطة خاصة- تعد بمثابة منعطف تاريخى هام- أفرزت معادلة تكافؤ بين اليهود العرب وبين اللاجئين الفلسطينيين. وكانت النظرية السياسية التى استدلت بها الحكومة الإسرائيلية فى خلق هذه المعادلة تفترض بشكل آلى أن يهود العراق صهاينة على أساس انتمائهم العرقى وعلى أساس وصفهم بأنهم يهود. واعتبرتهم فعلياً جزءاً من القومية اليهودية من قبل أن يعتزموا الحضور لإسرائيل ودون أن يوافقوا على ذلك. كانت وزارة الخارجية تدرك أن يهود العراق لا يعتبرون لاجئين فى نظر القانون الدولي. ولم يكونوا قد أصبحوا بعد رعايا لدولة إسرائيل. كانت عملية تجنيس يهود العراق وإضفاء الصبغة القومية عليهم جماعية وليست فردية. وقد بقى أصحاب المصلحة (من يهود العراق) صامتين. وكما قال شاريت: "قلت إننا لن نثق فى حرية اختيار اللاجئين وإن هذه مسألة تتعلق بالاتفاق بين الدول". وبذلك أممت الحكومة الإسرائيلية ممتلكات جميع يهود العراق بناءً على تجنيسها لهؤلاء اللاجئين الذين لم يصبحوا لاجئين بعد. وكان الهدف من ذلك استخدام هذه الممتلكات بشكل دعائى ورمزى وقانونى كأنها أملاك الدولة بكل ما للكلمة من معنى. ويشى بذلك العنوان الموضوع على الملفات الموجودة فى محفوظات وزارة الخارجية- والتى تضم مراسلات وزارة الخارجية بشأن يهود العراق- وهو "الدفاع عن ممتلكات إسرائيل".

ومع انتهاء هجرة يهود العراق لإسرائيل أعطت الحكومة ظهرها لهم بعد أن وثقوا بها. وعارضت وزارة الخارجية فى طلب المهاجرين إقامة ديوان حكومى خاص لتسجيل الدعاوى بشأن الممتلكات المجمدة. حيث زعم شاريت أن حديثه أمام الكنيست لم يتضمن تعهداً بتعويض يهود العراق. وأوضح أن كل ما قاله هو: "وسوف نضع فى اعتبارنا قيمة الممتلكات اليهودية المصادرة فى العراق عندما يحين الوقت لاحتساب قيمة التعويضات التى تعهدنا بدفعها للعرب الذين تركوا أملاكهم فى إسرائيل.. وهذا الوقت لم يحن بعد. ولا أحد يعرف متى سيحين، والمسألة كلها لا زالت فى علم الغيب"(جت ١٩٨٩، ص١٣٧).

كان تصريح شاريت بأن موضوع ممتلكات يهود العراق سوف يوضع فى الاعتبار عرضة للاختبار النظرى ثلاث مرات حتى اتفاقيات أوسلو. كانت أولى هذه المرات فى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين. وكانت المرتان الأخريان فى العقد السابع منه، عند تشكيل المنظمة العالمية ليهود الدول العربية وعند توقيع اتفاقية السلام مع مصر. نظراً للضغوط الجماهيرية شكلت فى عام ١٩٥٥ لجنة عامة لتسجيل دعاوى يهود العراق الذين هاجروا لإسرائيل. وأنهت اللجنة عملها بتقرير صدر بتاريخ ١٢/١٧/ ١٩٥٦ وأرسل إلى وزارة الخارجية ولكن لم يهتم به أحد (جت: ٢٢١). وتشهد الوثائق المحفوظة أن هذا الاقتراح لم يطرح بهدف الحفاظ على ممتلكات يهود العراق، وإنما لتستخدمه الحكومة الإسرائيلية فى مواجهة دعاوى التعويضات المستقبلية عن الممتلكات العربية التى أممت وأودعت لدى الوصى العام على أملاك الغائبين. وتشهد على هذه النية وثيقة تشكيل اللجنة. كتب مسئولو الوزارة الذين أرادوا إخفاء الخداع فى هذا الموضوع: "إننا نقترح عدم الإعلان- الآن على الأقل- عن أن الهدف من تسجيل الطلبات هو استقطاع قيمة ممتلكات يهود العراق المجمدة من قيمة التعويضات التى سيجرى دفعها للاجئين العرب عن الأملاك المتروكة". واقترح الموظفون ألا تقوم بالتسجيل جهة حكومية حتى لا يكون فى هذا اعتراف من الحكومة الإسرائيلية بمسئوليتها إزاء يهود العراق. كما تم التأكيد على المعادلة المشتركة بين يهود العراق واللاجئين الفلسطينيين قبل ذلك ببضع شهور أيضاً، عندما أكد رئيس الوزراء – عشية تشكيل اللجنة فى أكتوبر ١٩٥٥- أن المهاجرين من العراق الذين سيقدمون طلباتهم لن يتعرضوا للسؤال عن الأمتعة التى تركوها فى بيوتهم، لأن "مثل هذا التسجيل من الممكن أن يتعارض مع سياستنا فى تعويض اللاجئين العرب التى ستقتصر على العقارات فحسب". وكان عضو الكنيست شلومو هليل أحد كبار النشطاء الصهاينة فى العراق شريكاً فى هذا القرار. وكان هذا أحد أكثر الممارسات التى ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية انتهازية أثناء تعاملها مع مشكلة ممتلكات يهود العراق.

جاءت مناسبة أخرى للمطالبة بالتعويضات عام ١٩٧٥ مع تأسيس المنظمة العالمية ليهود الدول العربية (WOJAC) وسنتحدث عنها بالتفصيل فى الفصل التالى. حيث زعمت المنظمة أنه لا يجب إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم

نظراً لحدوث تبادل سكانى إجبارى فى الشرق الأوسط. وقد ساق مردخاى بن بورات- أحد القيادات الصهيونية التى كانت تعمل فى العراق- المنظمة إلى اتخاذ قرار مماثل فيما يتعلق بالممتلكات أيضاً، بطريقة تلقى المسئولية عنها على الحكومات العربية. وأكد بن بورات- فى كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٧٧- أنه "لا يمكن التوصل لحل عملى لمشكلة اللاجئين العرب واليهود فى الشرق الأوسط سوى فى إطار تبادل سكاني، وقد تم تنفيذه عملياً". وكان موقف المنظمة من مطالبة يهود العراق بالتعويض عن ممتلكاتهم أن هذا مطلب لابد أن تتقدم به الدولة. وقد جاءت هذه المطالبة من أجل مساعدة الحكومة على زيادة قدرتها على المساومة وليس دعماً لمطالب الأفراد. وكما سنرى فى الفصل التالى فإن المعادلة التى تبلورت بشأن مقايضة الممتلكات استخدمت أيضاً كنموذج للتصدى لدعاوى اللاجئين الفلسطينيين للمطالبة بتعويضات وبحق العودة فى فترة اتفاقيات أوسلو.

تمكنت معادلة المقايضة التى صاغتها الحكومة الإسرائيلية من الصمود فى محك اختبار آخر عند توقيع اتفاقية السلام مع مصر. فعندما اقترح شلومو هليل على الكنيست عام ١٩٧٩ الربط بين اتفاقية السلام وممتلكات اليهود أسكته مناحم بيجين بقوله: "...إن مشكلة الممتلكات اليهودية السليبة فى الدول العربية، وليس فى دولة واحدة، طرحت وستطرح فى كافة المحافل. كما طرحت وستطرح فى المفاوضات بيننا وبين مصر، حيث اتفقنا على تشكيل لجنة للمطالبات يقدم إليها كل طرف مطالبه. وعندما يحين الوقت المناسب سوف نقدم مطالبنا لاستعادة تلك الممتلكات التى صودرت بما يخالف القانون" (هليل: ١٩٨٥، ص٣٢٥). لقد خلقت الحكومة الإسرائيلية تلك المعادلة ولكنها لم تتصرف بموجب ما تمليه عليها نتائجها. فتم توقيع اتفاقية السلام مع مصر دون أن تطرح أى مطالبة بإعادة الممتلكات اليهودية. ولم تتحمل الحكومة الإسرائيلية مسئولية تعويض أى من أطراف معادلة التبادل السكاني. وقد كان شلومو هليل هو الآخر مدركاً للخدعة الكبرى فى معادلة الممتلكات، حتى بالنسبة لممتلكات الفلسطينيين، حيث قال:

لو جاء يوم رضى اللاجئون العرب فيه بالحصول على تعويضات من إسرائيل عن أموالهم التى تركوها لن يمكننا أن نقول لهم إننا سوينا الموضوع بيننا وبين العراق بالفعل، وإن العراق استولت على ممتلكات اليهود الذين كانوا يعيشون هناك، وإن هؤلاء اليهود حصلوا فى مقابل ذلك على ممتلكات العرب الذين غادروا حدود دولة إسرائيل، وذلك لأن العراق ليست من الدول العربية التى استقبلت لاجئين وبالتالى لن يكون فى استطاعتهم اعتبارها طرفاً فى أى صفقة (المرجع السابق ص٣٢٤).

٥ - خاتمة الفصل:

بعد تجميد الممتلكات اليهودية فى العراق حولت الحكومة الإسرائيلية الثروات الخاصة التى كان يملكها المهاجرون الذين أصبحوا مواطنين إلى ثروة قومية. وباسم هذه الثروة- التى تنازلت الحكومة فعلياً عن بذل أى جهد لاستعادتها- طرحت الحكومة مزاعم، وصاغت معادلات للمقايضة وطرحت مطالب قانونية. وأصبح يهود العراق بذلك رهائن لدى الحكومة الإسرائيلية، التى جعلت منهم ورقة توت تستر بها عورتها التى تتمثل فى إخفاقها ومحاولتها التنكر للمسئولية عن تعويض اللاجئين الفلسطينيين. أضف إلى هذا أن تصريحات الحكومة وعمليات التسجيل التى قامت بها لجان مختلفة، وكذلك الدعاية التى روجها المبعوثون، قد خلقت انطباعاً بأن الحكومة تعتزم تعويض يهود العراق. غير أن هناك وثائق كثيرة- من الوثائق الداخلية التى تم توزيعها داخل أروقة الحكومة الإسرائيلية- كانت تحذر من هذا. ولكى لا يكون لديكم أدنى شك فإننى لا أعتزم الزعم بأن الحكومة لابد أن تقوم بتعويض يهود العراق، ولكننى أعتزم توضيح الطريقة المخادعة التى استخدمت بها تجميد أموالهم للتنكر لمسئوليتها عن تعويض اللاجئين الفلسطينيين، مع منع اليهود العرب من طرح مطالب فردية حسبما سأوضح فى الفصل التالي.

كان التوصل إلى معادلة المقايضة يقتضى إلغاء قومية الفلسطينيين ووصفهم بأنهم جزء من "أمة عربية واحدة" تضم العراق ودولاً عربية أخرى، وهو موقف أفرز أحد أكبر الأوهام فى التاريخ الإسرائيلى القصير (وهو وهم عدم وجود شعب فلسطيني). أدت معادلة مقايضة الممتلكات والتعويضات إلى تصوير المصالح اليهودية والعربية على أنها مصالح متعارضة مسبقاً. وعندما نبحث عن جذور العداء بين يهود الدول الإسلامية وبين الفلسطينيين فى إسرائيل والمناطق (وهو عداء لا يدخل مصدره فى نطاق هذا البحث) فتجدر بنا الإشارة إلى الطريقة التى لعبت بها الحركة الصهيونية والحكومة الإسرائيلية من بعدها دوراً فى إثارة الخلاف بين العرب وبين يهود الدول العربية، على النحو الذى نلاحظه من حالة يهود العراق (راجع: Amal 2002).

كان نمط تفكير القيادة الصهيونية فيما يتعلق بيهود العراق وطوائف أخرى فى العالم يرى أن اليهودية والصهيونية شيء واحد. ومن هذا المنطلق فقد احتكرت القيادة الوطنية هذه الطائفة بالكامل بكل أبنائها وبناتها وصادرت حرية اختيارهم وممتلكاتهم. كانت الحكومة الإسرائيلية تتصرف فى هذا الشأن كتابع للحركة الصهيونية، مع تجاهل أن الطائفة المعنية لا تدخل تحت سلطتها الإدارية. كان هذا هو نفس نمط التفكير الذى اتبعته الحكومة الإسرائيلية فى التفاوض حول اتفاقية التعويضات مع الحكومة الألمانية بعد إبادة اليهود فى الحرب العالمية الثانية. جدير بالذكر أن

علم اجتماع الحركات القومية تبنى مصطلح أنتونى سميث الذى أطلق على هذا النموذج اسم "قومية الشتات". وهو ما يعنى النظر إلى الطوائف اليهودية فى العالم- دون السؤال عن رأيها فى ذلك- على أنها "مجموعة عرقية واحدة مشتتة تسعى للعودة إلى الأرض التى تزعم أنها وطنها القومي" (Smith 1995، وراجع أيضاً: تسور ١٩٩٧). ولكن هل يمكن حقاً أن نفترض أن جميع طوائف الشتات التى تنتمى إلى أصل عرقى واحد تتشارك فى مشاعرها القومية بنفس القدر ونفس الطريقة..؟ والأدهى من ذلك: أليس من المنطقى أن نفترض (ولو كافتراض بحثي) أن طبقات الصفوة السياسية تستخدم تعبير "قومية الشتات" كممارسة تطبيقية، تلغى إرادة ومكانة الطوائف العرقية البعيدة عن مكان الصدارة Hobsbawm 1990) ؟..(وهذه الطوائف قد تعارض فى مفردات الخطاب القومى أو تفسره بشكل مختلف عن الطوائف التى لها مكان الصدارة، على نفس النحو الذى حدث فى حالة يهود العراق.

إن نظرية "قومية الشتات" تعطى مكاناً للهوية العرقية والدينية اليهودية فى الخطاب الصهيونى الذى يقرر مسبقاً أن إسرائيل هى مكان أى طائفة يهودية. وهذا استنتاج واقعى يجعل من نتائج المشروع القومى الصهيونى فى القرن العشرين البديل التاريخى الوحيد الممكن والمطلوب، الذى لا يترك المكان لوجود مستقل لأى خيار يتعارض مع الواقع.

لقد أوضحت مراجعة حالة يهود العراق إلى أى حد يعد الانتقال من الهوية العرقية إلى الهوية القومية غير بديهي. حدث هذا فى حالة يهود العراق التى لم تتفق مع نظرية "قومية الشتات" لسميث (راجع تسور ١٩٩٧). وتشير أدلة تاريخية وأدبية كثيرة إلى أن يهود العراق لم يتعاونوا مع نشطاء وأهداف الحركة الصهيونية المنظمة. ولم تتردد القيادة الصهيونية من جانبها فى اللجوء لاستخدام القوة من اجل العمل على تحقيق أهدافها. وعملت بالتعاون مع شباب محليين جادين فى محاولة لتحطيم القيادة القديمة للطائفة ووضع بديل آخر مكانها ليتعاون مع الحركة الصهيونية. وتعاملت المؤسسات الصهيونية مع يهود العراق على أنهم حزمة واحدة، وليس على أنهم مجموعة من الأفراد الذين لهم حقوق. وافترضت وجود ميثاق غير مكتوب بين الحركة الصهيونية والطائفة اليهودية فى العراق، ولكنها تخلت عنهم وعن أحلامهم ومطامحهم. وقد تم استخدام هذا المفهوم للقومية أيضا لإسكات صوت احتجاجهم فى إسرائيل (هرتسوج: ١٩٩٤ أ. ، Yeftachel: 1995, 1997).

يؤدى ما ذكرته هنا إلى جعل إسرائيل لاعب فعال فى الساحة الاجتماعية والسياسية وليس ضحية سلبية لأحداث تاريخية، لاعب يستخدم الحيل المختلفة لتحقيق أهدافه القومية. فى ظل هذه الخلفية قد لا يكون من الممكن قبول الرواية التاريخية الصهيونية التى تصور هجرة يهود العراق على أنها كانت هجرة اختيارية جاءت كرد على العمليات العدائية ضد يهود العراق، والتى تمجد الحركة الصهيونية باعتبارها المنقذ الأمين وقت الشدة. لقد وقعت أعمال عدائية، ولكن كثيراً منها جاء رداً على ممارسات نشطاء الحركة الصهيونية فى العراق. ولكن لا يجب أن نفهم من هذا أن الحركة الصهيونية كانت قد جهزت مسبقاً خطة لذلك. فكل ما فى الأمر أن الحركة الصهيونية استغلت مصادفات تاريخية عابرة. وأيا كان الأمر فإن تحليلنا يشير إلى وجود ثغرة كبيرة بين العنصر العرقى والعنصر القومى لدى يهود العراق.

كان يهود العراق لعبة فى المشروع الصهيوني، ولم يكن هذا بهدف توطين البلاد فحسب. فقد تم استخدام تحويل ثروتهم الخاصة إلى ثروة قومية كورقة مساومة دبلوماسية فى أيدى الحكومة الإسرائيلية وللتبرير الأيديولوجى لموقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين. فى حرب ١٩٤٨ تعرضت ممتلكات عربية كثيرة للسلب وهجرت ممتلكات أخرى داخل حدود فلسطين تحت الانتداب. وهناك تفاوت فى تقدير قيمة الممتلكات التى انتقل الإشراف عليها على الوصى على أملاك الغائبين فى إسرائيل، حيث تقدر مصادر عربية قيمتها بنحو مليارين وخمسمائة مليون دولار. وفى جلسة الحكومة فى نوفمبر ١٩٥١ كشف شاريت للوزراء أن لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة قدرت قيمة الممتلكات المتروكة التى تركها ١٠٠ ألف لاجئ فلسطينى بنحو مليار دولار. ولم تقم الحكومة بتعويض لاجئى ١٩٤٨ أبداً. ولكى تبرر تهربها من تعويض اللاجئين طرحت الزعم بأن اليهود العرب أيضاً لاجئين. وفى نفس الوقت بلورت الحكومة الإسرائيلية طلب التعويضات من ألمانيا (Zwieg 1993).

كان الربط بين لاجئى ١٩٤٨ الفلسطينيين وبين يهود العراق هو الذى أدى على طمس القدرة على توجيه نقد للممارسات السياسية للحكومة الإسرائيلية سواء فيما يتعلق بالفلسطينيين أو فيما يتعلق بيهود العراق. وقد طمس هذا الربط افتراض إسرائيل أن عرب فلسطين هم جزء من امة عربية واحدة. وطمس محاولة استخدام تجميد ممتلكات يهود العراق كورقة توت لخداع العالم فيما يتعلق بتعويض اللاجئين الفلسطينيين. كما طمس المواقف غير الأخلاقية التى اتخذتها الحكومة الإسرائيلية نحو يهود العراق. ويستوجب منا التحليل النقدى كقراء- فضلاً عن التساؤل عن السبب والظروف التى أفرزت العلاقة بين الحسابين- أن نحلل الافتراضات الأساسية لهذه السياسة، وهو ما سنفعله فى الفصل التالي.

◆ دراسات ◆



كتاب "نقطة اللاعودة"
الاستخبارات الإسرائيلية فى مواجهة إيران وحزب الله
(الفصل الأول): ملك شرائط الكاسيت

تأليف: رونين برجمان - ترجمة وإعداد: محمد إسماعيل

ربما دانت الأمور لروح الله الخمينى كزعيم دينى محافظ، لكنه من الناحية العملية غير الإسلام حسب مقاييسه حتى يسيطر بقوة صوته على الجيش السادس من حيث الحجم فى مستوى العالم.

أشرنا فى العدد السابق إلى السيناريو الذى اقترحه الإيرانيون للحفاظ على سرية المشروعات العسكرية المُزمع تنفيذها بالاشتراك مع إسرائيل، وفحوى الاقتراح أن يقوم كل طرف بإنشاء مجموعة شركات فى سويسرا ويتم تسجيل ملكية أصحابها فى جُزر الباهاما، وتتولى مجموعتا الشركات هاتان التوقيع على الصفقات بحيث إذا كشف الأمر وافتضح بالمستندات فلا يمكن التعرف من خلالها على الطرفين الحقيقيين وراء الصفقات. وكان هذا الأمر حرصاً من طهران على علاقاتها مع الدول العربية وبخاصة مصر.

ما لبث أن انكشفت محاولة جيش الشاه إخفاء الصفقات عبر النشاط الوهمى فى سويسرا حتى قبل مهاجمة السفارة الأمريكية. وحاول الجنرال محمد انتظامي، الذى كان مسئول الاتصال المباشر بإسرائيل من قِبل توفنيان، أن يفتدى حياته من حرس الثورة بعد الانقلاب. كان انتظامى قد نجح فى الهرب فى الأيام الأولى من عمليات التطهير، لكنه سلم نفسه وطلب عفواً عنه مقابل "المستندات السويسرية". وقاد ممثلى الحرس الثورى إلى شقة سرية فى طهران، حيث أخفى هناك مئات التقارير والمكاتبات بين إيران وإسرائيل. شكره ممثلو الحرس الثورى بحرارة، ثم أحالوه إلى التحقيق العاجل الذى لم يستغرق أكثر من أسبوعين وبعدها أعدموه فى أحد الميادين.

اتضح من المستندات التى ظهرت لرجال الخمينى أنه فى ١٩٧٧/٩/٣حدث تراجع فى الصفقة. إذ أبلغ انتظامى الإسرائيليين بأن الأمريكيين قد علموا بأمر الصفقة، فأرسلوا على عجل إلى طهران أحد نواب وزير الخارجية سايروس فانس، حاملاً رسالة مفادها أن الولايات المتحدة تعترض بشدة على الموضوع برمته، وبخاصة على مسألة الصواريخ. وفى نفس اليوم كُتب فى مذكرة لوزارة الدفاع "انتظامى مُتشائم حول احتمالات نجاح المشروع".

غير أن النهاية السعيدة لم تتأخر. حيث تراجع الأمريكيون عن معارضتهم وتم التوقيع على حزمة الصفقات بين إسرائيل وإيران فى احتفال فخم بعدد قليل من المشاركين فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ عند الساعة (٤٤: ١٢). العميد يتسحاق سجيف مازال يحتفظ بالقلم الذى وقع به على المستندات باعتباره الوكيل الإسرائيلى للشركات السويسرية. ووقع توفنيان باسم "الشركات السويسرية" الإيرانية. كما وقع على الصفقة مع شركة مصانع سولتام سامى كاتساف، عن السيد شلومو زفلدوفيتش، الذى كان اتصاله مباشراً مع توفنيان. كان يقف من ورائهم عند التوقيع ويبتسم كل من لوبرانى وزوسمان يُدشنان الحدث. ووصلت قيمة حزمة الصفقات ـ مليار ومائتى مليون دولار آنذاك.

بعد التوقيع على الصفقات ازدهرت وبشكل غير مسبوق العلاقات الدفاعية بين الدولتين. وأوجد سجيف علاقات شخصية عميقة مع كبار قادة الجيش وخاصة مع قائد سلاح الجو ربيعى وقائد القوات الخاصة حوساروداد، الذى

توجه فى زيارة سرية إلى إسرائيل فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧، واعتاد أن يُحضر لكبار مسئولى الجيش الإيرانى نُسخاً من كتاب 'علامات على الطريق' مع إهداء شخصى حميم من موشيه دايان. أثناء شهر العسل الدفاعى بين إسرائيل وإيران أقامت إسرائيل ودربت الوحدة الإيرانية لمحاربة الإرهاب. كان كبير المدربين نقيب شاب، اسمه يوم توف سمايا، الذى وصل إلى إيران فى ٢٩ يناير ١٩٧٨ . ومساء اليوم التالى أقيم الاحتفال بافتتاح الدورة التدريبية، بمحاضرة سمايا عن الإرهاب وخطف الطائرات. ووصل إلى الاحتفال الجنرال غولام على عُبايسى، قائد القوات البرية الإيرانية، حيث عُرض فى نهاية الاحتفال فيلم 'عملية عنتيبى' للمخرج مناحم جولن. وفور انتهاء الفيلم قال الجنرال عُبايسى لسمايا والدمع يقطر من عينيه: "إنه أكثر ما شاهدته من الأفلام تأثيراً فى حياتي. إننى أقدر الكوماندوز لديكم وأثنى عليها. أبلغ تحياتى للجيش الإسرائيلي".

المراجع لجدول الزيارات السرية التى قام بها قادة الجيش الإيرانى إلى إسرائيل فى تلك الحقبة لن يستطيع إخفاء دهشته من تواتر وتهافت المشاركين فيها من الطرفين، ومن عمق وجدية الموضوعات التى ناقشوها. لقد التقى قادة الجيش الإيرانى بجميع القيادات الدفاعية والسياسية فى إسرائيل. وسافر نظراؤهم من الجيش الإسرائيلى إلى إيران، بمن فيهم موردخاى جور ورافائيل إيتان وقائد سلاح البحرية ميخائيل (يومى) بركاى.

فى ٢٣ فبراير ١٩٧٨ توجه رئيس الوزراء مناحم بيجين إلى طهران فى زيارة سرية، وبرفقته رئيس الموساد حوفي، والعميد أفرايم بوران سكرتيره العسكري، ويحيئيل كديشاى مدير مكتبه، وطبيب ملازم له كان جزءاً من المجموعة التى ترافق بيجين فى أسفاره إلى الخارج منذ أصيب بأزمة قلبية أثناء الانتخابات. تحددت الساعة الثانية عشرة ظهراً لمقابلة الشاه وتناول وجبة الغداء معه. رافق العميد سجيف بيجين حتى المقر الملكي، "عندئذ وفجأة استدار بيجين وقبل أن يدخل ببرهة سألني، 'أيها العميد المحترم سجيف، هل يجب أن انحنى..؟' فقلت له 'أنت رئيس وزراء إسرائيل، لا تنحنى لأى شخص.' وعندما خرج وحضرت لأصطحبه قلت له 'هل انحنيت..؟' فرد قائلاً 'أيها العميد المحترم سجيف، لم انحن، فقط أومأت برأسي'".

وصل قائد سَلاح الجو العميد دافيد عفرى إلى القاعدة الجوية الإيرانية فى همدان فى ٣١ أكتوبر ١٩٧٨ . وفى همدان رأى عفرى جهاز تدريبات إلكترونى على المعارك الجوية. وعند عودته قال لسجيف "هذا الجهاز يساوى أكثر من نصف مليار دولار، ولن يسمح لى أحد بجلبه فى إسرائيل. ألا نستطيع ترتيب برنامج تدريب لطيارينا هنا..؟" نجح سجيف فى تلبية مطلب عفرى، لكن موعد التدريب الأول تحدد فى منتصف ١٩٧٩، حيث أصبح من المستحيل أن يتحقق.

◆◆◆◆◆

كانت عملية النحر فى دعائم نظام حكم الشاه فى إيران طويلة ومُعقدة. إذ سيطر عام ١٩٢١ رضا خان، والد الشاه، على إيران. ورتب مسألة اختياره وتنصيبه إمبراطوراً وأسس لعائلة بهلوى ونسلها، كان رضا خان هو أول فارسى يحكم إيران منذ القرن الـ ١٢، الأمر الذى أيقظ النزعة الوطنية لدى السكان. تشدد رضا خان فى إتباع سياسة مناوئة للدين وبدأ حملة لعلمنة الدولة. إذ قمع بيد غليظة محاولات الثورة من جانب رجال الدين، ومنع ارتداء النقاب. فى عام ١٩٤١ غزت بريطانيا والاتحاد السوفيتى إيران واحتلتاها. أجبر رضا خان على التنازل عن عرشه والإقامة فى المنفي؛ ونصب ابنه محمد رضا شاهاً. وفى ١٩٥١ اغتيل رئيس الوزراء حاج على رازماره على أيدى منظمة فدائيو الإسلام. وعين مكانه الليبرالى محمد مُصدق، وبمرور الوقت أصبح المنافس العنيد للشاه الشاب.

فى عام ١٩٥٣ اضطر الشاه الشاب، الذى اعتبر آنذاك رجلاً ضعيفاً، لمغادرة إيران بعد أن سيطر مُصدق فعلياً على الدولة. ثم حدث فى أغسطس من نفس العام أن تقرب شاب من الاستخبارات الإيرانية برتبة نقيب يُدعى نعمة الله ناصري، من رئيس الوزراء مُصدق، وفى خطوة غاية فى الشجاعة قدم له خطاب إقالته من قبل الشاه المنفي. ذهل مصدق وغادرت وجهه ابتسامة عابرة. لم يعلم مصدق أن وراء ناصرى تقف مؤامرة مُحكمة تعاونت فيها الاستخبارات الأمريكية (سي.آي.إيه) ونظيرتها البريطانية (إم.آى٦)، حيث قامت وكالتا الاستخبارات بتنفيذ عملية أياكس، التى فى إطارها نظمت فى إيران مظاهرات حاشدة، "تلقائية"، وسلسلة من الأعمال السرية الأخرى التى أدت فى النهاية إلى عودة الشاه كمنتصر إلى سُدة الحكم. تمت ترقية ناصرى هذا فيما بعد إلى رتبة جنرال وترأس جهاز السافاك الرهيب. وكان الجنرال ناصرى من أهم أصدقاء إسرائيل، وأحد أهم الشركاء فى مشروع كليل/التاج. وكان من الطبيعى أن يعتمد الشاه بعد عودته شيئاً فشيئاً على تدخلات الدول الغربية (خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل) كأساس لقوته.

كان شعار مشروع الشاه هو 'الثورة البيضاء' التى بدأت عام ١٩٦٣ . وهو الذى كان يعنى مشروعاً عاماً وشاملاً لإصلاح جذرى وعميق، من شأنه أن يؤدى، حسب رؤية الشاه، إلى التقدم السريع بإيران إلى مرتبة الدول المتقدمة فى

العالم ("أكثر بكثير من فرنسا" على حد قوله). صحيح أنه كان يملك أيضاً موارد اقتصادية (عائدات النفط) لتحقيق أفكاره، لكنها كانت ثورة بإيقاع يتجاوز بكثير ما كان المجتمع الإيراني مهيأ لاستيعابه.

كان الشاه يسعى أصلاً من خلال تلك الثورة إلى المضى قدماً فى مسألة علمنة الدولة، التى كان من شأنها تقليص سطوة وقوة رجال الدين وعلمائه، وكذلك أهمية الدين فى المجتمع الإيراني. وقد أثمرت الثورة البيضاء بعض النتائج، فمثلاً، أثناء تولى الشاه للحكم كان يدرس فى مدارس التعليم الأساسى والثانوى ٣١٥ ألف طالب فقط (من سكان عددهم ١٣ مليون)؛ حتى عام ١٩٧٨ زاد عدد السكان ثلاثة أضعاف تقريباً، بينما حدثت زيادة فى عدد الطلاب ٢٥ ضعف تقريباً. ومع نهاية حكم الشاه كان يذهب إلى المدارس فى إيران ٧،٧ مليون طفل. فى مقابل ذلك، دخل الشاه فى مواجهة مع الجامعات، لأنه لمس فيها بؤراً للتمرد، وبالتالى قلص ميزانيتها إلى حد كبير. فى العام الأخير من حكمه تقدم للجامعات أكثر من ٣٠٠ ألف طالب، لكن لم يُقبل سوى ٣٠ ألف. وتولدت طبقة كبيرة من المتذمرين الذين طرقوا أبواب الجامعات لكنهم تحولوا إلى عاطلين أنصاف مُتعلمين لديهم تطلعات كبيرة.

كان بطش النظام الحاكم من الناحية السياسية يمثل عاملاً مُهماً آخر في إزكاء مشاعر المرارة. ومنذ عاد إلى إيران عام ١٩٥٣ تجاهل الشاه البرلمان تماماً، وسيطر على الحكومة بصورة مُطلقة وانتهك حقوق الإنسان بشكل سافر. وكانت أى محاولة لانتقاد نظامه الحاكم تعتبر إهانة للشاه شخصياً، وأنزلت عقوبات صارمة على من يقف ورائها. كان الشاه يتحدث عن الحق فى الحرية، لكنه قمع الحريات الفردية بشكل صارخ. وامتلأت سراديب السافاك بالمعتقلين الذين عُذبوا بمنتهى القسوة وقتلوا. وفى كل مرة كانت تندلع فيها الاضطرابات كانت قوات الجيش والشرطة تطلق النار بدون تمييز على المتظاهرين وتقتل المئات. وكان الشاه يتحدث فيُدين الأنظمة التى تعتمد على حكم الحزب الواحد وهو يعتبرها دكتاتوريات بشعة، لكنه فى عام ١٩٧٥ ألغى الأحزاب وأسس حزباً وحيداً (رستاخيز) ومعناه البعث أو النهضة، اعتبر الإخلاص والوفاء له فرض على كل مواطن. لقد تصرف الشاه باعتباره هو والدولة كياناً واحداً وطالب الشعب بأن يتعامل معه على هذا الأساس. وأصبح التعامل معه كإله واقعاً ملموساً.

لكن من بين جميع الأخطاء التى كان من شأنها أن تقوض نظام حكم الشاه، المساس بطبقة رجال الدين وعلمائه. فهو لم يكتف بتوجهات التقرب من الغرب والعلمنة بل نصّب نفسه متحدثاً باسم الله، وبالفعل وضع نفسه شخصياً ومعه الملكة فى مرتبة أعلى من الدين الإسلامى ونبيه. لقد تحدث عن الإخلاص الثلاثى - خودا (الله)، والشاه وميهان (أى الوطن) - وباعتباره يتوسط هذا الثالوث، فهو المعبر - وليس علماء الدين - عن إرادة الله. وأدى هذا التوجه إلى صدام شديد مع العلماء، وفى مقدمتهم مرشد مُتعصب وخطير عُرف باسم روح الله الخميني.

◆◆◆◆◆

كان السيد روح الإسلام الخمينى يمثل أموراً كثيرة. فهو محافظ لم يسبق له مثيل. وعلى عكس الصورة التى ارتبطت بآية الله الخمينى - التى تعكس شخصية من يعظ بالعودة إلى "الإسلام الخالص" - فإن نظرة مُدققة لمنهجه تكشف العكس تماماً. كان الخمينى ثورياً (أو مُتهكماً، متمسك بوجهة نظر)، شكل الإسلام الشيعى حسب تصوراته، وأحدث فيه ثورة حقيقية ولم يتردد فى تطويعه بما يتماشى مع الواقع المتغير.

لقد وُلدت العقيدة الشيعية من خلال شعور عميق بالظلم، والتعاسة واليأس اللانهائي. يعتقد الشيعة أن الخليفة الشرعى للنبى محمد هو صهره وابن عمه على بن أبى طالب، وأن حكم الجماعة الإسلامية يجب أن يبقى فى نسله. و"الشيعة" كلمة يُقصد بها أشياع على أى جماعته وزمرته وأنصاره. فى المقابل، وحسب المصادر التاريخية السُنية، فإن النبى محمد قد مات دون أن يُعين خليفة. وتعد هذه النظرية هى بؤرة الخلاف المرير بين السُنة والشيعة. صحيح أن على حكم لبضعة أعوام (٦٥٦ - ٦٦١)، لكنها كانت سنوات متوالية من الصراعات الداخلية. ومع مقتله انتقل الحكم إلى بيت أمية (٦٦١ - ٧٥٠)، الذى اعتبر الشيعة حكامه قد سلبوا الملك بطريقة إجرامية مقيتة. واعتبروا حكم أول ثلاثة خلفاء ما هو إلا سلباً بالقوة لخلافة النبى من أصحابها الشرعيين. من هنا تقوم مشاعر الشيعة على أنهم ضحايا الظلم منذ البداية.

اضطر الحسن الابن الأكبر لعلي، حسب العقيدة الشيعية، للتنازل عن الحكم لصالح أول حاكم أموي، معاوية (٦٦١، ٦٨٠). وبعد مُضى عشر سنوات، عندما حاول الحسين، الابن الثاني، أن يمارس حقه، قتل بمنتهى القسوة ومعه الكثير من أفراد عائلته على يد جيش الحاكم الأموى يزيد بن معاوية، عندما وصلت المواجهة إلى ذروتها فى معركة كربلاء (أكتوبر عام ٦٨٠). هذه المذبحة الجماعية للحسين وأنصاره كشهداء مُعذبين هو الحدث الأهم عند الشيعة. ويعتبر الشيعة أن الحسين قد اختار الموت بملء إرادته، حُباً فى الله ودفاعاً عن الإسلام الحقيقي. ويعتبر المؤمنون بآلام الحسين وعائلته أن المشاركة الفعلية فى هذه الآلام فرضاً واجباً. ويستعيد الشيعة ذكريات كربلاء خلال احتفالات التعزية، التى تصل إلى ذروتها فى يوم عاشوراء، فى يوم موت الحسين، وهو الاحتفال الذى يحرص فيه الشيعة على التقشف والضرب بالسياط حتى يتصفد الدم.

يعتقد الشيعة أن الحكم الحقيقى قد انتقل منذ على، الإمام الأول، بالميراث من الأب لابنه. فى عام ٨٧٤ بعد موت الإمام الـ ١١، الحسن العسكري، دخل ابنه، الذى كان وقتها صبياً صغيراً، فى مغارة داخل سرداب منزلهم فى سامراء (تبعد حوالى ١٠٠ ك م. عن بغداد). ومن يومها لم يره أحد مرة أخرى. ويؤمن الشيعة أنه سيأتى اليوم الذى سيظهر فيه الإمام المختفى من جديد كالمسيح (أو المهدى المنتظر). والواقع أن التيار الحاكم فى الشيعة يُقسم المجتمع إلى "طبقتين" من الناحية الدينية: الأولى هى مجموعة أرفع منزلة من الشعب وهى قليلة العدد (لا تتجاوز فى العموم اثنى عشر)، يُطلق عليهم "المجتهدون"، فى مرتبة آية الله، وهم "مصادر التشريع" (مرجعية التقليد). كل واحد منهم يحق له أن يؤسس شريعة مستقلة، تنظم حياة المؤمنين التابعين له؛ المجموعة الثانية، هى فى الواقع بقية الجمهور، إنها طبقة "المقلدين" أو "التابعين". كلٌ يختار أحد آيات الله ويُطيع أوامره ويلتزم بفتاواه. وطوال مئات السنوات التى تميزت المؤسسة الشيعية فيها بالضعف كان الانقسام الأيديولوجي والتنافس الشخصى مُستشرياً بين مختلف المجتهدين. فقط على فترات متباعدة كان هناك مُجتهد واحد يصل إلى مرتبة الزعيم الشيعى (مرجع التقليد)، تتوارى أمامه صلاحية كل نظرائه. وكان الخمينى هو أول من نجح منذ مئات السنين فى توحيد كل المؤمنين الشيعة تقريباً.

الخمينى هو "السيد". وهذا اللقب يُمنح فقط لمن كان نسله يرجع مباشرة للنبى محمد. ويتمتع السادة بحقوق وتشريفات خاصة. الخميني، مثله مثل عباس الموسوي، أمين عام حزب الله الذى اغتالته إسرائيل عام ١٩٩٢، سيد البيت الموسوي، أى سليل الإمام الشيعي، موسى بن جعفر. وبعد أن استولى على الحكم فى إيران وأقام الجمهورية الإسلامية ?ين الخمينى لغالبية المناصب الرئيسية سادة آخرين ينتمون إلى نفس العائلة ومنهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا، ونائب رئيس المجلس الإسلامى (البرلمان)، وعشرات الوزراء، ونواب الوزراء، وحكام الأقاليم، والسفراء، وأعضاء البرلمان ومُدراء الشركات المملوكة للدولة.

كان "السيد" أحمد، جد الخمينى قد استقر فى خومين عام ١٨٤٠ تقريباً، وأنشأ هناك مدرسة دينية صغيرة من ماله الخاص. ويُعتبر هذا الرجل عالماً وفقيهاً لا نظير له فى الإسلام. وُلد روح الله فى مدينة خومين عام ١٩٠٢ . وقتل والده فى الوقت الذى لم يتجاوز ستة أشهر. والحقيقة أنه قتل بعد وقت قصير من ميلاد روح الله وأن ست طعنات وُجدت فى جسد الأب، بعدد الأشهر الستة من عمر الطفل الرضيع، وهو ما حوله إلى نذير شؤم، قد لا يجلب لنفسه ولأسرته إلا المصائب. كان الاشمئزاز الذى شعر به أفراد العائلة وجيران الطفل البريء قوياً لدرجة أن أم الخمينى أرسلته إلى عمته البعيدة، التى التزمت بتربيته حتى بلغ السادسة عشر.

برز الخمينى فى سن صغيرة كزعيم دينى مُتمكن فى كل ما يتصل بالمساجلات الدينية، ولكن تنقصه الجاذبية أو الكاريزما. وعلى مدى سنوات طويلة تبنى، على الأقل تجاه الخارج، المواقف المحافظة للشيعة. وبالتالي، على سبيل المثال، تقبل الأسلوب الذى لا يسمح لرجال الدين بأن يحكموا أنفسهم فى الدولة بل هم فقط يشيرون على الملك كيف يُطبق روح الإسلام. وحتى فى مواجهته المحتدمة مع الشاه فى أعقاب "الثورة البيضاء" تعامل معه بمنتهى التسامح. لكنه نصحه بالاستماع لمشورة العلماء وأن يحكم بقوانين إسلامية.

التغير الحاد الذى حدث له، بدأت إرهاصاته خلال ستينيات القرن العشرين. ففى عام ١٩٦٢، قضى ثلاث فترات متتاليات تقريباً فى خلوة، انعزال تام لمدة ٤٠ يوماً لكل فترة. وبعد الفترات الثلاث خرج من حجرته الصغيرة مُقتنعاً بأنه حظى بزيارة الملاك جبريل، رسول الله فى المهام الخاصة، وكان تفسير ذلك بالنسبة له أن الله يدخره لعظائم الأمور.

منذ تلك اللحظة فصاعداً شهد آية الله تحولاً تاماً فى حياته. أولاً، عمد إلى غاية التبسيط لنهجه وأسلوبه المُعقد والمُتعمق، حتى يكون مفهوماً لأكبر قدر من الناس. كان مخزون الكلمات الجديد الذى تبناه آية الله يتكون من حوالى ٢٠٠٠ كلمة، ومن خلال مداومة مراجعتها اكتسبت أهمية من حيث جاذبية الصياغة. ثانياً، اختار أن يعرض العالم أمام جمهور مستمعيه من العامة كساحة صراع بين الخير والشر. الشر يجب إحراقه وتدميره، وهذا الواجب يتحمله الخيرون، الذين يمثلون القضاة والجلادون فى الوقت نفسه.

فى النهاية، وحتى يؤهل نفسه للمهمة التى تطلع إليها تخلص الخمينى من الفكرة المبدئية التى اعتادها الجميع دائماً وأبداً فى الإمبراطوريات الإسلامية، وقال إن من غير المُلزم أن يكون الملك وبجواره رجال وعلماء الدين يلعبون دور المستشارين، بل يجب أن تكون القيادة والزعامة فى حوزة رجال الدين أنفسهم. وهو لم يعتبر النظام الملكى فقط غير شرعي، بل كل نظام حكم يترأسه زعيم لا يلتزم بالشريعة هو كذلك: حسنى مبارك، مُعمر القذافي، صدام حسين بل وحتى حليفه الاستراتيجى بعد ذلك، حافظ الأسد - فلا أحد منهم يصلح لرئاسة دولة إسلامية.

هذه الأيديولوجية الخمينية التى ترفع راية العودة إلى القديم، إلى "الإسلام الخالص غير الملوث بتأثيرات غربية"، شكلت تحديثاً كبيراً لدى الشيعة. ترتب عليه تغيير جذرى فى تعامل الشيعة مع الحدث التاريخى الثابت لديهم. فقد

عاش الإيرانيون فى حداد حوالى ١٤٠٠ عام على موت الإمام الحسين فى كربلاء واعتبروا ذلك الحدث مأساة كبرى. وها هو الخمينى يأتى ليقول لهم إن علينا أن نقدس الموت وأن نحذر من الحياة. وبدأ الخمينى فى وعظ الجمهور الذى استمع إلى أقواله، "عليكم أن تصلوا لله حتى يمنحكم شرف الموت فى سبيله".

وكان تعامل الخمينى أيضاً مع قضية الاستشهاد، يتطابق مع ما قاله بشأن سلطة رجال الدين، هادفاً من وراء ذلك تجهيز نفسه لكرسى الحكم. وبحث الخمينى فى وسائل متنوعة لتقويض نظام الحكم الرهيب للشاه. وأوضح لمؤيديه أن العقوبة العليا التى تملكها الدولة هى صلاحية إعدام المواطنين. وإقصاء هذه العقوبة، بتحويل الموت إلى جائزة، يجعل الدولة بلا حول ولا قوة. وفى تلك الفترة روج الخمينى لواحد من أشهر شعاراته، الذى اكتسب شهرته على مدى ١٧ عاماً. الشعار كان موجهاً إلى قوات حفظ القانون والنظام، ويقول "أينما قتلتمونا، سنكون أيضاً جاهزين لقتلكم..!" وفيما بعد أكمل هذا الخط الفكرى عندما أمر أسر العائلات المكلومة وجيرانهم بالاحتفال بذكرى استشهاد أبنائهم، الشهداء، فى الحرب المقدسة، أى الجهاد.

فى المرحلة التالية حطم الخمينى أهم مبدأ أخلاقى فى اللاهوت الشيعي. لقد سمح لمريديه، والواقع أنه شجعهم، بتسميته 'الإمام'. وكان هذا اللقب محفوظاً، حسب تقاليد الشيعة الإيرانيين، فقط للإمام علي وللأحد عشر زعيماً شيعياً من بعده، حتى الإمام الغائب. وحتى عودة الإمام الغائب، فى موعد لا يمكن توقعه سلفاً، لا يحق لأى رجل دين أن يُتوج بلقب إمام. والواقع، على ما يبدو، أن الخمينى سعى للإقناع، دون أن يقول ذلك صراحة، بأنه هو الإمام الغائب الذى عاد فى صورة المخلص.

واعتبر الخمينى أن "العنف الثوري" أداة أساسية لحل مشكلات المجتمع الإسلامي. فالصراع لا ينتهى على الساحة الإسلامية، بل يستهدف اجتثاث "جذور الشر" – الدول العظمى التى تتسبب فى إفساد العالم. إن رسالة الخمينى الثورية عالمية، والشيعة يمثلون المضطهدين على وجه الأرض.

فى عام ١٩٦٣، بعد أن بلور الخمينى منهجه الجديد بوقت قصير، بدأ الخمينى حملة صريحة ضد الشاه. وخلال مدة قصيرة اعتقل ونقل إلى طهران. وعلى إثر اعتقاله اندلعت فى العاصمة وفى مدن أخرى اضطرابات ومظاهرات حاشدة. قتل كثيرون حال هُتافهم 'يحيا الخميني'. وبعد مضى عام أطلق سراح الخمينى من السجن ووُضع رهن الإقامة الجبرية فى طهران. وبعد وقت ما سُمح له بالعودة إلى مدينة قم، وهناك استأنف هجومه على الحكومة. وقد خصص نصف نقده على القانون الذى يمنح امتيازاً دبلوماسياً للعسكريين الأمريكيين فى إيران. وأعيد اعتقال الخمينى لكنه نفى هذه المرة إلى تركيا. ومن هناك انتقل إلى مدينة النجف الشيعية المقدسة فى العراق. واجتذبت دروسه هناك المزيد والمزيد من تلاميذه ومُريديه. وخلال فترة السبعينات أصبح عنواناً لواحد من أهم العناصر المناهضة للشاه. هذا الرجل الذى لم يكن يعرف تاريخ حياته إلا عدد قليل للغاية، وقال أنصاره أنهم رأوا مُحياه مرسوماً فى السماء على وجه القمر، هذا الشيخ واهن الجسد البالغ ٧٧ عاماً، عاد فى الأول من فبراير ١٩٧٩ وألحق الهزيمة بدون أى سلاح بأقوى سادس جيش فى العالم. فكيف حدث ذلك..؟.

◆◆◆◆◆

فى كتابه روح الله، قصة حياة الخمينى الكاملة، أوضح الصحفى أمير طاهرى أنه تلقى فى خريف ١٩٧٧ شريط كاسيت. كتب على شريط الكاسيت، الذى بدا له كعمل مُحكم التزييف من السافاك، الاستخبارات السرية للشاه، عبارة 'موعظة دينية'. فى المقدمة سُمع صوت مُفعم بالقداسة، قدم للمتحدث بالأسلوب التالي: "مُرشد التعاليم العليا للشعوب الإسلامية، مُحطم الأصنام، قاهر الشيطان، سند العقيدة المباركة، والأمل الوحيد للمُضطهدين، والزعيم المبجل، والحَبر الأعظم للإسلام والمسلمين، ونائب الإمام الغائب، قداسة آية الله الأعظم حاج سيد روح الله موسوى خميني، أمد الله فى عمره".

أما الدرس الوعظى نفسه فبدا كما لو أنه بالفعل مُزيف من السافاك، الهدف منه إظهار الخمينى بصورة هزلية ومبالغ فيها. كان الموضوع الأساسى فى الدرس هو المؤامرة التى حيكت، حسب ما ذُكر، بين الشاه وبين "اليهود وعُباد الصليب"، أولاً "لإذلال الإسلام فى إيران ثم القضاء عليه. فالشاه، كما أضاف الواعظ، "تآمر علينا حتى يُصبح شرع وحكم المسلمين فى أيدى أعداء الإسلام الأجانب." بل دعا إلى رسم صورة للإمام علي، الخليفة الرابع، يظهر فيها "زعيم المؤمنين" رجلا بعينين زرقاوين ولحية شقراء.

وكتب طاهري، "عند سماعنا للشريط كان هناك اتفاق فى الرأى أن هذا الأداء يعود إلى ممثل يُقلد الخميني، لأنه كيف يمكن أن يتجاهل الخمينى المشكلات الاقتصادية والسياسية الحقيقية للدولة فى دروسه الوعظية، وينحاز بصورة مباشرة لمثيرى نعرات التطرف المندسين بين الجماهير المستفزة..؟.

إلا أن الشريط كان أصلياً بالفعل. ففى هذا الشريط وفى عشرات الآلاف مثله أوضح الخمينى لمستمعيه، أنهم لم

يتعرضوا فحسب لسلب حقهم فى حياة آمنة فى هذا العالم، بل أنه باعتبارهم شهود صامتين على "جرائم الشاه ضد النبى وآل بيته" فإنهم مُعرضون كذلك لفقد كل شيء فى الآخرة. لقد حاول الشاه أن يُعلم "الناس البسطاء" كيف يعيشون - وفشل. وجاء الخمينى الآن ليُعلمهم كيف يموتون - فنجح.

وبناءً على تقديرات الموساد، فقد وُزع فى كل أرجاء إيران حتى نهاية ١٩٧٨ أكثر من ستمائة ألف شريط كاسيت حاملة الدروس الدينية للخمينى فى المنفي. سمع كل شريط منها سراً عشرة أشخاص أو أكثر. وخلال السبعينات تعرف إجمالاً ما يقرب من عشرة ملايين إيرانى (من أصل عدد سكان يصل إلى ٤٨ مليون نسمة) على دروس الواعظ المتطرف. لقد استمعوا إليه باهتمام يتحدث عن "الشاه المكروه، العميل اليهودي، الثعبان الأمريكى الذى يجب سحق رأسه بحجر". وفى شريط كاسيت آخر قال: "يقول الشاه إنه يمنح الحرية للشعب. فاسمع. ليتسمم شدقيك..! من تكون حتى تمنح الحرية..؟ الله هو مانح الحرية؛ والقانون هو الذى يمنح الحرية؛ الإسلام هو الذى يمنح الحرية؛ الشريعة هى التى تمنح الحرية. ما الذى تقصده من قولك هذا: نحن الذين منحناكم الحرية..؟ ما شأنك بالقدرة على منحنا أى شيء كان..؟ من تكون أنت أصلاً..؟".

من خلال قوة شرائط الكاسيت تلك أسس الخمينى أول نظام دينى حاكم فى العصر الحديث، فى الدولة الخامسة عشر عالمياً من حيث الحجم. وتغلب دون قتال على جهاز الأمن الخطير الذى بناه الشاه وورث عنه أكبر مخزون من الأسلحة الحديثة فى آسيا، وهو ما أنقذه ونظامه الحاكم فيما بعد عندما حاول صدام حسين أن ينتهز الفرصة ويغزو إيران. كذلك ورث رصيداً من العملة الصعبة قدر بثلاثين مليار دولار وصناعة نفطية ذات عائدات تقدر ب١٢٠ مليون دولار يومياً. لقد جمع كل هذه القوة بفضل فكر خرافى شيطانى وحرب نفسية، تواصلت دون أى عائق، وبتشجيع من الغرب أحياناً، من تحت أنف الشاه.

اكتفى النظام الإيرانى الحاكم بالسيطرة على وسائل الإعلام الحديثة - الإذاعة والتلفزيون والصحافة - وتجاهل تماماً القوة المهولة الكامنة فى وسائل الإعلام التقليدية وعلى رأسها شبكة الشائعات المحلية. لقد أدرك الخمينى حب شعبه للشائعات وعلم أنه فى معظم الحالات، كما هو الحال فى معظم الدول الديكتاتورية، يُفضل الشارع الشائعة فى ظل انعدام الثقة فى وسائل الإعلام الرسمية.

لقد تم توظيف شبكة الشائعات فائقة القوة بالمسجد والأسواق لإلصاق كل عيب وجريمة بالشاه. وكانت أكبر المصاعب التى واجهت الخمينى فى صراعه المتواصل ضد الشاه هو ضرورة إثبات أن الفهلويين، الذين كانوا، بطبيعة الحال، أول فرس حكموا إيران ورفعوا هامتها القومية بعد عدة مئات من السنين، غير جديرين بالحكم لمجرد أنهم ليسوا أحفاداً مباشرين للأئمة، بل أيضاً لأنهم اعتبروا أنفسهم أجانب. ومنذ ١٩٦٤ فصاعداً روج الخمينى وأقرانه لأكذوبة تهود الشاه وحصوله، كيهودي، على الجنسية الأمريكية. وفى خطب تالية وبيانات لانهاية لها استمرت الحملة الشرسة، التى هدفت إلى تصنيف الشاه مع إسرائيل واليهود وتقديمه على أنه "عميل للولايات المتحدة".

كذلك اتهم الشاه بسرقة ثروات الشعب، فضلاً عن أنه يتعاطى الهيروين، ومولع بالنساء. وترددت شائعات أخرى مفادها أنه غير دينه إلى الزرادشتية أو الماسونية. والحقيقة (المؤكدة) أن الأميرة شمس الشقيقة الكبرى للشاه، تنصرت وأصبحت كاثوليكية، الأمر الذى أخذ كدليل على استخفاف العائلة الفهلوية بالإسلام واحتقارها إياه. وقد علت نبرة أحد المنشورات المبكرة التى كتبها أية الله بهاشتى "شاهكم يهودي، إنه يهودى حقاً مثل شقيقته التى تسجد منذ سنوات للصليب". كما نسب إليه أنه ملك الشواذ جنسياً، متخلف عقلياً، واهن العزم، ذو ميول سادية ومازوخية. كما لم يسلم مساعدو الشاه المقربون من هذه الحملة، وخلال شهور قليلة أصبحوا رسوماً كاريكاتورية مقيتة، تستحق الحكم عليها بالإعدام.

ولم يكن توزيع شرائط كاسيت الخمينى غائباً عن وُشاة السافاك وعملائهم. وقد طلب مسئولوه من الشاه أن يأذن لهم بالهجوم على مراكز توزيعها، لكنه رفض. وفى تلك الفترة ضغط الرئيس كارتر على الشاه المريض بشأن مسألة حقوق الإنسان، ولم يجرؤ الشاه على الدخول فى مواجهة معه بعد أن وعد بالحفاظ على حرية التعبير فى بلاده. وتحولت أشرطة الكاسيت إلى تجارة شرعية تحكمها شبكات تسويق واسعة.

هكذا، وبفضل هذه الليبرالية المفروضة من الولايات المتحدة، تصاعدت استفزازات الخمينى المنفى وأصبحت سافرة. فمثلاً، عندما قال الشاه فى خطاب للأمة إنه: "ما من سبب أو مبرر لقلق الشعب: طالما أنا موجود هنا، وطالما جيشنا المجيد قائم على حمايته، فإن الرجعية الحمراء أو السوداء ليس بمقدورها ولو مجرد الحلم بأن يسود الإرهاب هذه البلاد،" رد عليه الخمينى بمقولة: "إن ضباط الشاه ما هم إلا ظلال والظلال لا يمكنها القتال، إنها عاجزة".

كانت هناك وسيلة دعاية أخرى فى خدمة الخميني، بخلاف أشرطة الكاسيت، وهى هيئة الإذاعة البريطانية. فكما انطلقت من أركانها خطب الخمينى فى نشرات الـ(بى. بى. سى) بالفارسية. تعاملت بالمثل مع أزمات أخرى فى

العالم التزمت فيها هذه الشبكة الإذاعية خطاً منحازاً إلى جانب ما تعتبره مع أجواء الديموقراطية وحقوق الإنسان. فقد أسهمت فترات البث الثابتة للخمينى فى ال(بى. بى. سى) فى تتويجه زعيماً بلا مُنازع لحركة الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه الحاكم. ومن فوق هذه المنصة زاد من إشعال حماسة الجماهير، وحثهم على مهاجمة الشاه بمزيد من القوة وشجع المصادمات مع قوات الأمن. قال فى إحدى خُطبه "إن حركتنا، لم يشتد عودها بعد، وهى بحاجة إلى دم الشهداء حتى تنمو وتصبح شجرة سامقة".

لم تكن هيئة الإذاعة البريطانية هى الوحيدة التى هبت عليها جاذبية الخمينى وشعوذاته عشية الثورة. لقد أدرك الخمينى أنه لن ينجح إطلاقاً فى الوصول للسلطة دون مساعدة جماعات المعارضة الأخرى، وبعضها لديه أجندة مخالفة له تماماً. لذلك اتبع المقولة الشيعية القديمة: إذا أردت أن تكسر حُزمة من الأغصان، فلا تفعل ذلك بضربة واحدة؛ اكسرها واحدة بعد أخرى. وطالما كان الشاه هو عدوه الرئيس فقد أوجد الخمينى شبكة من التحالفات والتوافقات مع كل الأجنحة المناوئة للشاه، والتى جمعتها بالتأكيد الكراهية الشديدة لعدو مشترك وعمد إلى تقليص الفروق الواسعة بين هذه الجماعات وبعضها البعض. ويُعرف هذا الأسلوب لدى الشيعة باسم 'حودية' وتعنى خداع العدو حتى يحكم على وضع غريمه بصورة مخالفة للواقع. وقد تفاخر هو نفسه عام ١٩٨٤ بأنه استخدم هذا الأسلوب لكى يُسقط أعداء الإسلام فى الفخ.

لم يقع الخمينى فى أكاذيب صريحة، لكنه كان بحاجة إلى الكثير من أنصاف الحقائق، التى كانت جزءاً من أسلوب 'الحودا' بجذوره العميقة. وكان من أمثلة ذلك وعده المتكرر بأن النساء سيتمتعن بحرية وحقوق مساوية لما يتمتع به الرجال. وكان المثال الثانى هو التزامه بالحفاظ على حرية كاملة للصحافة. فهو لم يكذب بالمعنى الحرفى للكلمة، لأنه أحاط كل التزاماته بعبارات من قبيل 'بما يتناسب مع الإسلام' أو 'طبقاً للقرآن'. قليلون من انتبهوا لهذه الملاحظات المهمة، وبدأت عناصر المعارضة الإيرانية المختلفة تعتبر الخمينى واحداً منهم. فالليبراليون نظروا إليه كشخص يحارب الديكتاتورية ويتمسك بحق الشعب فى اختيار الحكومة التى يرغب بها. واليسار أحبه على خلفية مطالبه بالعدل والمساواة ووضع حد للاستغلال. وبالنسبة لأقرب حركات المعارضة منه أيديولوجياً، "مُجاهدى خلق"، فقد وعدهم بقطعة كبيرة من كعكة السلطة، حين يستولى عليها. وعد قولاً، لكنه لم يعد بالتنفيذ.

فى منفاه بالعراق، وبعد ذلك فى فرنسا، أدخل الخمينى تعديلاً على مصطلحين آخرين على مستوى المعركة النفسية – "تنفية"، وتعنى كسر شوكة الخصم (إقصاؤه أو نفيه مادياً أو معنوياً)؛ و"تقية"، ومعناها تضليل الناس بشأن آرائك الحقيقية حال وجودك فى بيئة معادية (اتقاء شرها). هذا الخداع السافر من الزعامة، الذى تفاخر به الخمينى صراحة بعد الاستيلاء على السلطة، ترك أثره الكبير على إدارة السلطة فى إيران حتى بعد موته وعلى تصريف أمور الشيعة فى أنحاء العالم، خاصة منظمة حزب الله. فقد اقتبس حسن نصر الله، على سبيل المثال، عدة مرات أقوال الخمينى فى مسألة "التنقية" و"التقية".

◆◆◆◆◆

بعد موت الشاه، ربما كان ابنه، رجا كورش، هو أنسب شخص يشرح ويُفسر لنا سقوطه بعد ما حدث: "كان أبى، فى مُجمل ما أقدم عليه، يُقامر بكل حياته لكنه خسر الرهان. لقد اعتقد أنه يجب تعليم المجتمع وتحويله عبر تغييرات كثيرة لكى يتوافق مع العصر الحديث. حدث كل هذا إبان الحرب الباردة، مع مجتمع ينوء بنسبة ٧٠٪ لا يعرفون القراءة والكتابة. وكان من شأنه أن جعل معدل تقدم النسيج الاجتماعى فى إيران فى غاية الهشاشة. ونتيجة للإنفاق الكبير فى مجال التعليم ظهرت طبقة مثقفة، كانت كشأن المثقفين فى كل أرجاء العالم تؤيد الانفتاح والديموقراطية. واعتقد أبى بكل بساطة أن الناس ستدين له بالشكر على بناء المستشفيات، وإيجاد فرص للعمل وشق المزيد من الطرق. لكنه كان مخطئاً، فقد اتضح أن الأهم هو دور الناس بالتحديد فى هذا البناء الجديد، كيف يشاركون. وحتى لو كانوا قد حصلوا فقط على عُشر ما أعطاهم أبى، مع تمتعهم بالمشاركة فى منظومة السلطة. لكانوا قدروا ذلك تماماً ولم يخرجوا فى مظاهرات بإيعاز من الخمينى.

لم ير أبى كيف وقعت طبقة المزارعين الجاهلة ضحية لخداع الخمينى. فهذه الطبقة كانت لديها درجة عالية من المشاعر الدينية، لكنهم كانوا – كما أرادهم الخمينى – مُستسلمين تماماً للإغراءات والتخبط بين الحداثة والتغريب، وكانوا على قناعة تامة بأن الخطوات التى اتخذها أبى كانت مناوئة للدين.

"أخطأ أبى مرة أخرى عندما فشل فى فهم الشيوعيين، الذين شجعتهم موسكو بهدف تقويض العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. واعتقد اليساريون أنهم سيُسقطون الحكم بالتعاون مع الدينيين، وما أن يأتى الخمينى وينشر التعليم الإسلامى فى مدينة قم، فسيترك لهم السلطة. وهكذا أخطأوا هم أيضاً. فجاء الخمينى وقتلهم أو طردهم جميعاً.

"وبخلاف كل ذلك كانت هناك أيضاً استفزازات غير لائقة ولا مُبررة من جانب أجهزتنا السرية، التى أثارت الجمهور. هل كان بمقدور أبى أن يتنبأ بكل هذا..؟ لا أعتقد. واعتقد أيضاً أنه كان مُتداخلا بدرجة كبيرة فى عمل الحكومة القائمة. وكانت كل مشكلة فى نهاية المطاف تزاح إلى مكتبه.

"ولا يمكن أن نتجاهل أو ننسى دور دول كبرى أخرى. فماذا عن فرنسا جيسكار ديستان، الذى لم يمنح الخمينى مجرد مأوى سياسى فحسب لكنه فى الواقع وفر له مجالاً واسعاً للتعبير وقاعدة تنطلق منها الثورة. وماذا عن وسائل الإعلام..؟ لقد كثفت وسائل الإعلام اهتمامها على المشكلات التى واجهت نظام أبى مع حقوق الإنسان، بدلاً من التركيز على ما حققته الدولة من إنجازات. وكانت الـ(بى. بى. سى) تبث يومياً من إيران برامج حول مظاهر الظلم التى يمارسها أبى وعن المعتقلين والمعذبين بين يدى السافاك. لقد وقع كثيرون فى الغرب فى أكبر خطأ بفضل الدعاية التى تبنوها ضد النظام. وعندما وصل الخمينى إلى طهران كان فى انتظاره مئات الأفراد على مقاعد متحركة، كما لو كانوا ضحايا عمليات تعذيب السافاك. وكان الأمر كله مجرد استعراض".

◆ **هل هذا كل شيء..؟:**

"ما الذى كنت أرغب أن يفعله أبى عندما أدرك أن هناك جهات ماركسية تعتزم الاعتداء على مسئولين فى السلطة وعلى دبلوماسيين أجانب..؟ الإجابة واضحة: أن يأمر السافاك بالقبض عليهم وإيداعهم السجن. صحيح، أنه عندما تتسع عمليات الاعتقال، فالاحتمال وارد أن تعتقل بالخطأ عناصر أخرى أيضاً، ولكن هل كان هناك خيار آخر..؟ لقد كان الإعلام الغربى فى غاية النفاق. فقبل الثورة فالجميع تعرضوا لانتهاك حقوقهم الإنسان فى إيران. أما بعد الثورة، عندما بدأت فعلا حقوق الفرد تتعرض للانتهاك، لم يهزهم ذلك على الإطلاق. لقد أرادوا جميعهم فقط أن يعرفوا الطريقة التى يمكن أن تبرم بها صفقة مع الخمينى. لقد كنت دائماً أدين أى مظهر من مظاهر الكراهية والعنف. ولكن فى قضايا الأمن القومى، باعتباره من أسباب وأهداف بقاء النظام، يجب أن تتخذ الحكومة خطوات معينة. والجدير بالذكر أن السافاك، لم يكن فكرتنا بأى حال، بل هى فكرة ضغط من الـC.I.Aوالـ M.A.6والموساد علينا لتنفيذها وساعدونا فى بنائه".

◆◆◆◆◆

خلال النصف الثانى من السبعينات بدأت دعاية الخمينى تؤتى ثمارها. وبدأت المظاهرات الصغيرة فى مدن الأقاليم تصل إلى طهران وازدادت بالتدريج أعداد المشاركين من عشرات إلى مئات إلى آلاف. ولإشعال التوتر تكفل تجار السوق، الذين كان لهم حساب خاص مع الشاه، بإعلان الإضراب العام. وكل من تجرأ لكسره وجد محله مُغلقاً فى أحسن الأحوال، والأسوأ من ذلك أن يجده محروقاً.

وعلى منازل مُنتهكى الإضراب تعلق جثث لقطط وأحياناً زجاجات حارقة.

بات واضحاً قلة حيلة النظام الحاكم أمام المظاهرات التى أخذت فى التزايد والانتشار. ويقول المندوبون الإسرائيليون إنهم كانوا يعلمون بخطورة الوضع أكثر من أصدقائهم المحليين. ويقول عميد يتسحاق سجيف: "كان الإيرانيون من رجال السلطة أغبياء. ليست هناك طريقة أخرى لقول ذلك. كانت ثقتهم فى الشاه وفى قوته عمياء، وهى ثقة مُستقاه من الشاه نفسه، الذى اعتاد التفاخر بأنه عرف ثمانية رؤساء أمريكيين سابقين، بينما ما يزال هو باقياً. عندما جاءت الثورة كان الشاه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الملك أيضاً بل إنه فى الواقع كان إلهاً من لحم ودم. لم يكن له بديل، لم يكن له وريث فى سن وخبرة مناسبتين. وعندما بدأ ينفصل عن الواقع، لم يكن هناك من يستطيع إصدار الأوامر بدلاً منه.

"وبخلاف مرات سابقة صدر فيها أمر بإطلاق النار، تردد الشاه هذه المرة، إما بسبب مرضه الشديد أو بسبب تهديدات الرئيس الأمريكى كارتر بأنه سيوقف صفقة بيع طائرات الإف ١٨ لإيران إذا استمر الشاه فى انتهاك حقوق الإنسان. سارع الجنرالات إلى الشاه وطلبوا موافقته لإطلاق النار، لأنه فى نظام مركزى كإيران كان يُحظر عليهم اتخاذ قرار منفرد فى مسائل كتلك، ورفض الشاه".

استنجد رئيس بعثة الموساد، جيازى تسفرير، برئيس الموساد يتسحاق حوفى، الذى توجه إلى طهران فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٨، كما فعل مسئولون آخرون. وفشلوا جميعاً فى إقناع الإيرانيين باستخدام إجراءات أشد ضد المتظاهرين. وفى أحد أيام أغسطس ١٩٧٨ استدعى قائد سلاح الجو الجنرال ربيعى العميد سجيف لمقابلة سرية، جرت فى شقة كان يملكها فى قلب طهران، ليُجرى معه حواراً مفتوحاً دون حضور ممثل القصر الإمبراطورى. ويتذكر سجيف: "قال لى ربيعى 'أريد أن أطلب منك أمراً شخصياً، أن تحضر الجنرال ديان إلى هنا، فالشاه يقدره جداً. يجب أن يخبره أحد بما يجرى فى الشارع.' قلت له: 'لكنك يا جنرال ربيعى، أنت تقول لى فى كل مرة تقريباً كنا نجلس فيها فى حجرة الانتظار لمقابلة الشاه، إنك تحتل المقعد الأول من بين إثنى عشر شخصية مُقربة من الشاه، وإنه يُقدرك بصورة

استثنائية. فلماذا لا تقول أنت له..؟ نظر إلى ربيعى بدهشة لا تخلو من سخرية وقال 'هذا صحيح تماماً، لكنه يتبوأ العرش وليس بمقدورنا إلا القول تمام سيدي، كل شيء تمام سيدي. ويقضى أغلب وقته بين الضحك والبكاء ويترحم على أبناء شعبه'".

صحيح أن موشيه ديان كان وقتها وزير الخارجية لكنه استجاب لطلب سجيف وتوجه على وجه السرعة إلى طهران. يقول سجيف: "قبل مقابلة الشاه أخذنا جيازى تسفرير للقاء الجنرال ناصري. فقال له ديان 'اسمع ناصري، أبلغنى رجالى بوجود مشاكل هنا وأن النظام الحاكم يتداعى.' فابتسم ناصرى وقال 'سيدى الجنرال، إننى لا أدرى عن أى شيء يتحدث رجالك، لكننا نسيطر على الوضع تماماً. لا يجب أن نضيع الوقت فى الحديث عن هذا الأمر الهامشي. أريد أن أتحدث معك فى موضوع يقلق جلالته حقاً - الحرب بين إثيوبيا والصومال.'

وعبثاً حاول ديان مرة أخرى أثناء الحديث العودة إلى الوضع الداخلى للدولة. وكان ناصرى يبتسم ويقول: 'لقد أقسمت لك جنرال ديان أننا نسيطر على الوضع تماماً.' التفت ديان وهمس لى بالعبرية 'إنه شديد الغباء، لقد أضعنا وقتنا.' ولم تسفر مقابلة الشاه عن شيء مختلف".

◆◆◆◆◆

فى يناير ١٩٧٨ نشرت صحيفة "الطلعات" اليومية فى طهران خطاباً مزوراً بمعرفة السافاك يتضمن إهانات شديدة للخميني. وأثار الخطاب موجة جديدة من الاضطرابات أكبر من سابقتها فى مدينة قم، وبعدها فى تبريز وفى إحدى عشرة مدينة أخرى. وقتل المئات فى مصادمات مع قوات الأمن. وبعد مُضى أسبوعين على هذه الأحداث، أوائل سبتمبر، حطت طائرة بوينج تابعة لشركة الطيران العراقية إلى مطار مهرباد فى رحلة غير مُدرجة. وكانت الطائرة تحمل راكباً واحداً فقط: برزان التكريتي، الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي، صدام حسين، ورئيس الشرطة السرية العراقية. وكانت العلاقات قد تحسنت بين البلدين فى أعقاب الاتفاق بينهما على تقسيم شط العرب، وفى إطار دفء العلاقات بين الطرفين أرسل صدام أخيه حاملاً رسالة إلى الشاه مفادها: عليك أن تضرب المتظاهرين بيد من حديد، والعراق سيدعمك. وألمح المسئول الأمنى العراقى للشاه أنه ليست هناك مشكلة فى ترتيب اغتيال الخمينى بالنجف. وهنا ارتكب الشاه الخطأ الذى أطاح بعرشه. فبدلاً من تصفية الخمينى والموافقة على اقتراح برزان، طالب الشاه فقط بطرده من العراق. فوافق التكريتى دون اعتراض.

اعتقد الشاه أن بقاء الخمينى فى النجف، إحدى المدن المقدسة للشيعة، قد منح آية الله صلاحية دينية، لن يجدها فى أى مكان آخر. ولم يكترث الشاه بتحذيرات مستشاريه بأن الخمينى سيتمكن فى الغرب بالذات من العمل بدون أية عراقيل ولكنه تمسك بطرده من العراق فحسب. أرسل التكريتى عملائه فأبلغوا الخمينى بأن أمامه يومين فقط ليغادر العراق. ووافقت فرنسا على استقباله كلاجئ سياسي. يقول رؤفان مرحاف: "لم يفهم الشاه أن الخمينى كان فى العراق بالتحديد يخضع لرقابة ما، وكان معزولاً إلى حد كبير عن وسائل الإعلام. وكان مُضطراً لإطلاق ثرثراته من النجف على شرائط الكاسيت. فقدم له الشاه على طبق من فضة كل أجهزة الإعلام المتاحة فى العالم".

حتى قبل مجيء الخمينى إلى باريس أعد له أنصاره نظاماً متكاملاً للاتصال المباشر بطهران بمساعدة فرع البريد المحلى، الذى وفر جهازى تلكس وستة خطوط تليفون خلال بضع ساعات. ولأول مرة منذ ستة عشر عاماً تمكن الخمينى من الاتصال على مدار الساعة تقريباً بالسيد مُطاهري، قائده الميدانى فى طهران. ونقض آية الله عهداً كان قد تمسك به طوال حياته وأجرى أحاديث تليفونية مُطولة مع اثنين من أنصاره مُطاهرى ومُنتظري، الذى كان أقرب رجال الدين إليه، بعد عودته فى هذه الأثناء إلى طهران. وتولى استوديو تسجيلات محلى كل أعماله، فقام بتوزيع الآلاف من أشرطة الكاسيت المسجل عليها الدروس اليومية والمقابلات لآية الله وإعدادها لتكون جاهزة للشحن إلى طهران. لقد أصبحت أشرطة الخمينى تصل الآن إلى طهران كل ساعة، وتدفق الصحفيون من كل أرجاء العالم إلى منزله حتى يصوروا الرجل التقى، ويُقابلوه ويُخرجوا عنه الأفلام.

فى تلك الفترة حاول نظام الشاه استرضاء المتظاهرين. فاعتقل عدد من الوزراء والكبار المسئولين بتهمة الفساد. وتمت إقالة عدد كبير من قيادات السافاك. غير أن كل هذه الإجراءات لم تشفع أو تفيد بل زادت من غضب الجمهور المستثار. وروى جيازى تسفرير فى كتابه شيطان كبير، شيطان صغير: الإنقاذ والثورة فى إيران، أنه تقريباً فى تلك الفترة تلقى طلباً من الاستخبارات الإيرانية بدراسة إمكانية قيام الموساد بتصفية الخميني، ولكن تسفرير رفض الاستجابة لهذا الطلب. ويبدو أن الأمر كان قد جاء بشكل شخصى من أحد قيادات السافاك.

خلال الأشهر الأربعة التى قضاها الخمينى فى الحى الباريسى أجرى ١٣٢ مقابلة إذاعية، وتلفزيونية وصحفية. وأصدر حوالى ٥٠ بياناً وُزعت فى طهران على الفور. كما ألقى أحاديث أمام حوالى ١٠٠ ألف إيراني، كانوا يتجمعون فى منزله بمعدل متوسط يتجاوز الألف شخص فى اليوم، ليُصلوا معه، ويستمعوا إليه أو على الأقل لتقبيل يده. وكان

كثيرون منهم يقدمون إسهامات مالية. غالبية هؤلاء كانوا طلاب جامعيون تدفقوا عليه من بريطانيا، ومن ألمانيا الغربية، ومن إيطاليا بل وحتى من الولايات المتحدة. خرج آية الله وجلس فى ظل شجرة تفاح، على سجادة الصلاة، وأخذ يُفرغ أمام هذا الجمع ما فى جوفه من كراهية للشاه، ووصفه بالثعبان المصاب ودعا مُريديه إلى "القضاء عليه، قبل أن يفيق ويعود للعض من جديد".

كان الفرنسيون هم أول المقتنعين أن حكومة يرأسها الخمينى ستمنحهم فرصة ذهبية فى إيران. والواقع أن الرئيس الفرنسي، فاليرى جيسكار ديستان، كان قد بدأ يتحدث صراحة مع حلفاء الشاه الغربيين، حتى لا يسمحوا رسمياً بإطالة عمر نظامه. فى هذه الأثناء خرج فى شوارع طهران مئات الآلاف من المتظاهرين. يقول العميد سجيف: "هل سمعت ذات مرة مليون شخص يهتفون سوياً فى وقت واحد..؟ إنه شيء مخيف ومثير للهيبة فى الوقت نفسه. فى هذه الأثناء انتابنا الخوف وخرجنا إلى الشارع فى ملابس فارسية ثورية. انضممنا إلى المظاهرات حتى نبلغهم فى إسرائيل بما يحدث. لقد تصرف المتظاهرون بطريقة منظمة ومتميزة، كانوا قد أعدوا كمية من الزهور سلفاً وفى كل مرة التقوا فيها بجنود كانوا يقتربون بابتسامة ويضعون زهوراً فى فوهات بنادقهم".

يقول العميد سجيف إنه للثقة التامة التى كان يشعر بها كبار الضباط فى قوة الشاه لم يهربوا من إيران. أما الذين هربوا بالفعل فكانت النخبة المثقفة وكبار المسئولين الحكوميين. كان مطار طهران الدولى يستقبل موجات لا تتوقف من الشخصيات المرموقة، أمراء وأميرات، رؤساء وزراء ووزراء سابقين، وحكام أقاليم، وقضاة المحكمة العليا، وأصحاب رؤوس أموال، ونجوم سينما مشهورين وعائلات من الطبقة الوسطى، فى طريقهم لمغادرة البلاد. قليلون منهم أدركوا أن مغادرتهم تلك قد تتحول إلى بقاءٍ أبدياً فى المنفى. وفيما بين الأول من أكتوبر عام ١٩٧٨ و٣١ يناير ١٩٧٩، قبل يوم واحد على عودة الخمينى إلى طهران، كان قد غادر إيران حوالى ١٠٠ ألف شخص. وبالتوازى مع ذلك حول الإيرانيون المنتسبون إلى الطبقة المتوسطة والعليا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٨ مدخرات تصل إلى ١٥ مليار دولار للخارج. هذا المبلغ، ما يوازى ٩٪ من احتياطيات الدولة من العملة الصعبة، يُعتبر تصويتاً بعدم الثقة فى نظام الشاه الحاكم من جانب مؤيديه الأقرب منه.

فى نوفمبر ١٩٧٨ توقفت الدولة تماماً تقريباً. وتعطلت الخدمات الأساسية، والحياة التجارية ومعها صناعة النفط. وفقد نظام الشاه سيطرته على المجتمع ولم يعد واضحاً ما هو الجزء الذى سيبقى من قوات الأمن إلى جوار الشاه حتى يوم الحساب. وبدأ الخمينى فى إحلال إدارة بديلة من قبله عن طريق إصدار أوامر وتعيين مبعوثين لمراقبة تنفيذها. من ذلك على سبيل المثال، تم تعيين على أكبر رافسنجانى ممثلاً للإمام ومبعوثاً شخصياً له للإشراف على حقول النفط. وبهذه الطريقة بدأت الدولة تدار فعلياً بنظامين - نظام الشاه القديم، ونظام أوامر الخمينى الجديد.

فى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٧٨ عُقد اجتماع لكبار المسئولين فى المفوضية الإسرائيلية فى طهران فى جلسة ساخنة بمنزل رئيس بعثة الموساد، جيازى تسفرير. وهناك ناقشوا احتمال إخلاء أو ترحيل الجالية الإسرائيلية من المدينة وعمدوا إلى تقييم تأثير الأحداث الأخيرة على مشروع "كليل/ التاج" - المعنى بتحالف القطاع الاستخبارى مع إيران.

لم يكن جيش الشاه، المصنف سادساً من حيث القوة فى العالم، مُدرباً ولا مُجهزاً لخوض معارك الشوارع. كما كان الجيش الإسرائيلى إلى حد ما قبل الانتفاضة الأولى، كذلك كان الجيش الإيرانى مستعداً لحرب تقليدية كبرى ولم يكن جاهزاً كقوة شرطية. صحيح استخدم السافاك وسائل متطرفة ضد من اعتبره معارضاً للنظام. ولم تكن لدى إيران وحدة شرطة خاصة لقمع الاضطرابات، ومع غياب المعدات المناسبة كان من الضرورى استيراد الغاز المسيل للدموع جواً. وأثناء الثورة باعت بريطانيا للشاه كميات من الطلقات المطاطية، لكن الشحنة لم تصل رسمياً إلا بعد أن تمكن آية الله من الاستيلاء على السلطة واستخدمت هذه الطلقات فى نهاية المطاف ضد معارضيه.

وحدث انشقاق فى الجيش. حتى داخل الحرس الإمبراطورى تمرد القادة الصغار على قادتهم. وبمرور الوقت أمر الخمينى بعدم مهاجمة الجيش، لأنه كان يتوقع انضمامه إلى جانبه، غير أن تلهف جماعات كثيرة لقتل الجنود دفع بعضها للخروج على أوامر الخمينى. فقد ألبست هذه الجماعات مقاتليها فى الغالب ملابس نسائية ومن فوقها "تشادور"، (وهو الزى الرسمى للنساء أثناء الثورة) الذى أصبح رمز المعارضة للشاه، وكانوا يهاجمون مراكز الشرطة ومواقع الجيش النائية.

يقول سجيف: "عند هذه النقطة اتضح لنا أن نظام الشاه بات مُعلقاً بخيط عنكبوت. وبالرغم من ذلك قررنا الاكتفاء بإخراج النساء والأطفال والعاملين فى المشروعات المدنية، تحسباً لفكرة أن الشاه ربما يستعيد قوته وعندئذ لا نستطيع العودة إلى الأماكن التى غادرناها أثناء الأزمة. وفى هذه الحالة ما كان الشاه ليغفر لنا ذلك".

◆ دراسات ◆



كتاب "وحدة شاكيد"
(الوقاية والأمن الجاري في تاريخ الجيش الإسرائيلي)
الفصلان الحادي عشر والثاني عشر

بقلم: أوري ميلشتاين ودوف دورون - ترجمة وإعداد: مصطفى الهواري

(الفصل الحادي عشر): متلا وصافي

١ - أكمنة في متلا:

بالتوازي مع الدوريات التي كانت تجري بطول القطاع الممتد من القنطرة إلى الشمال، أقامت السرية الثانية في "شاكيد" بقيادة شلومي جرونر أكمنة إلكترونية كان معظمها في القطاع الكائن عند مشارف متلا. كان العتاد الإلكتروني يتكون من الرادار الأرضي "كيشت" الذي يرصد أي حركة، والرشاشات "دجان" المركبة فوق سيارات العمليات. وكانت سيارات العمليات مزودة في البداية بمصابيح تضاء بالأشعة تحت الحمراء ثم أصبحت تستخدم بعد ذلك مكبرات ضوء النجوم. تجدر الإشارة إلى أن "شاكيد" وسلاح الإشارة كانا أول من استخدم هذه المعدات بالأكمنة في الجيش الإسرائيلي. كان أفراد الكمين يضعون الرادار "كيشت" وينتظرون خلفه وهم مسلحون بثلاثة رشاشات من طراز "دجان"، وعندما يرصد الرادار أي حركة يتقدم المقاتلون ومعهم رشاشان نحو الهدف بينما كان الرشاش الثالث يغلق الطريق أمام انسحاب العدو. قال جرونر: "لم يكن أمام المصريين سوي طريق واحد للهروب، هو القناة، وكان يتم إغلاق هذا الطريق إما بواسطة رشاش من طراز دجان أو بواسطة مجموعاتنا القتالية".

تم استيعاب هذه المنظومة في الجيش الإسرائيلي، وبواسطتها استطاع مقاتلو "شاكيد" ووحدات أخرى في الجيش ضبط مجموعات استخبارية مصرية وأفراد كوماندو مصريين ومتسللين. وفي ١ يونيو ١٩٧٣ اصطدمت سيارة عمليات تحمل رشاشا من طراز "دجان" بلغم، ولقي زئيف ميلو ويعقوف كونشتوك مصرعهما، وكانا الوحيدين اللذين سقطا من سرية جرونر خلال فترة حرب الاستنزاف.

روى شالوم سيفح: "كانت معظم الأكمنة تنصب في المنطقة المواجهة للبحيرات المرة، وكان معظم المتسللين إلى سيناء من مهربي المخدرات. كنا مثل طيور الظلام، ننام نهارا وننصب الأكمنة ليلا. في كل كمين كانت توجد ثلاث سيارات عمليات تحمل رشاشات من طراز دجان، وكنا ننصب الكمين على مسافة أربعة أو خمسة كيلومترات من الطريق الموازي للقناة، وعندما يدخل المتسللون إلى مدى الرادار كيشت كنا نغلق طريق انسحابهم ونقتلهم".

٢ - مستعمرة عسكرية في صافي:

لم يكتف قائد قيادة المنطقة، آريئيل شارون، بالدوريات الليلة، فقد توغلت إحدى السرايا بقيادة جرونر في عمق الأراضي الأردنية وسيطرت على أحد المنازل في حقول الطماطم بقرية صافي، ولم يرد الجيش الأردني. يبدو أن السلطات الأردنية التي لم تكن قادرة على كسر شوكة المخربين، لم تغضب كثيرا من هذه العملية الإسرائيلية.

روي جرونر: "تمركزنا في المنزل وأحطناه بالأسلاك الشائكة، وكنا ننطلق منه للقيام بدوريات ميدانية". كان جرونر ومقاتلوه ينصبون خلال ساعات الليل أكمنة في المنطقة المحيطة بالمنزل المحتل، وفي أثناء النهار كانوا يخرجون في

دوريات عند نهر حاسا بالقرب من بلدة تل صافي (التي يطلق عليها سدوم في العهد القديم)، وفي وديان جبال أدوم. لم يكن لوجود مقاتلي "شاكيد" أي رد فعل من جانب سرية أردنية وخلايا مخربين كانت متمركزة على مسافة غير بعيدة منهم. كما كان هناك لواء سعودي مصغر من ناحية الشرق، إلا أنه لم يرد هو الآخر. يضيف جرونر: "كانوا يواصلون عملهم المعتاد، وكنا حريصين على عدم المساس بحقولهم".

ظلت القوة داخل "المستعمرة" طوال ما يقرب من شهرين، وتوقف المخربون عن القيام بأي نشاط في منطقة صافي. وقد قام الجيش الإسرائيلي بتمهيد طريق إلى صافي، و"ضم" المنطقة إلى دولة إسرائيل لفترة ما دون أن تعلم بذلك رئيسة الوزراء جولدا مئير. فيما بعد علمت جولدا مئير بهذا الأمر فوجهت لوما عنيفا إلى شارون - على حد قول داني رهف الذي أضاف: "ضغط الأمريكيون على الحكومة لإخراجنا من صافي، كما حصلت جولدا على وعد من شارون بعدم المساس بالمزارعين الأردنيين في المنطقة. كان شارون يذكرني في كل اتصال هاتفي بيننا بأنه وعد رئيسة الوزراء بعدم المساس بحقول الطماطم في قرية صافي. خرجنا من المنطقة بعد وساطة أمريكية، وتم الاتفاق مع الملك حسين على أن يدخل الجيش الأردني إلى القرية بعد انسحابنا".

خلال المطاردات داخل العمق الأردني، كان المقاتلون يصلون بسيارات العمليات حتى نهاية الطرق الممهدة، وهناك كانوا يغادرون السيارات ويركبون الجمال. حقق المقاتلون نجاحات قليلة في هذه المطاردات، إلا أنه بعد مقتل سبعين مخربا ساد الهدوء منطقة عرافا وكذلك شريطا بعرض خمسة وعشرين كيلو مترا بمحاذاة الحدود داخل الأراضي الأردنية.

(الفصل الثاني عشر): عملية "فيكتوريا"

١ - الهجوم على دورية مظليين:

في مايو ١٩٧٠ كانت إحدى كتائب المظلات بقيادة يعقوف حسداي مسئولة عن أحد قطاعات قناة السويس، من جنوب القنطرة حتى النقطة الحصينة الشمالية "تمبو". وقد أصدر شلومو لهط (تشيتش)، قائد قوات المدرعات في سيناء أمرا لحسداي بالتمركز في "تمبو"، بهدف رفع معنويات جنود الكتيبة. كان المصريون يقصفون الموقع بكثافة - نحو ألف قذيفة يوميا - ولم يتمكن حسداي وأفراد قيادته من السيطرة على الكتيبة من هذا الموقع الذي يتعرض للقصف المتواصل. شغل جنود الكتيبة ثماني نقاط حصينة وكانوا يقومون بدوريات فيما بينها، إلا أن المصريين كانوا على علم بمواعيد الدوريات وكانوا يقصفونها.

فجر يوم ٣٠ مايو ١٩٧٠، عبر سبعون جنديا مصريا قناة السويس وتخندقوا في الساتر الترابي الكائن غربي الطريق ونصبوا كمينا لدورية المظليين. وصل أفراد الدورية إلى هناك بثلاث مركبات نصف مجنزرة وثلاث دبابات. وقد أصيبت دبابة ومركبة نصف مجنزرة جراء الضربة الأولى، كما تعرضت التعزيزات التي سارعت لمساعدتها لهجوم من جانب القوة المصرية. خلال تبادل إطلاق النار قتل أربعة عشر مقاتلا من أفراد المظلات، وأصيب ستة، ووقع اثنان في الأسر. بعد هذه العملية أصدر شارون أوامره بمنع المظليين من مواصلة الاشتراك في الدوريات على امتداد القناة، وكلف وحدة "شاكيد" بهذه المهمة، تحت قيادة رهف الذي قال في هذا الصدد: "قلت لشارون إنه يظلم المظليين ويقلل من شأنهم". خطط شارون للقيام بعملية انتقامية داخل الأراضي المصرية. روى شارون: "اخترت لعبور القناة مكانا معينا شمالي القنطرة، في مواجهته على الضفة الغربية كانت توجد منطقة معزولة طبيعيا بها مستنقعات وقنوات مائية ويصعب على أي تعزيزات مصرية الوصول إليها".

كانت لمقاتلي "شاكيد" خبرة في عبور القناة، وبعد عملية "سرجنت" واصلوا التدريب على العبور لمدة ثلاثة أشهر. قال رهف: "بمجرد عودتي من جنازة قتلى عملية سرجنت، اتفقت مع قائد قيادة المنطقة على تكريس كل وقتي للعبور وخلال المناقشات التي جرت في هيئة الأركان العامة بشأن الكمين المصري لأفراد المظلات، قلت إن هناك وسيلة واحدة فقط لمنع وقوع مثل هذه الأحداث، وهي أن نغادر خط القناة ونرجع إلى الوراء وننتشر على خط الممرات، حتى تتوفر لنا حرية مهاجمة المصريين دون أن نعرض قواتنا في النقاط الحصينة وفي الطرق الموصلة بينها لأي خطر. إلا أن رئيس هيئة الأركان العامة حاييم بارليف - الذي كان صاحب فكرة بناء خط النقاط الحصينة - غضب وهاجمني بشدة".

توقف مقاتلو "شاكيد" لفترة ما عن نشاطهم القتالي وتدربوا في بحيرة طبرية على العبور واستخدام القوارب المطاطية. روى رهف: "خضت صراعا في هذا الشأن مع الجيش كله - مع شعبة العمليات ومع قيادة قوات المدرعات في سيناء. كانوا جميعا يرغبون في أن تواصل شاكيد القيام بمهام الدوريات ونصب الأكمنة على امتداد القناة، إلا أن

الكتيبة كانت تابعة لقيادة المنطقة الجنوبية وكانت هذه القيادة تبدي اهتماما بتدريباتنا". وعندما عادت الكتيبة إلى سيناء فتحت قيادة المنطقة الجنوبية مخازنها وأمدتها بمعدات الرؤية الليلية التي تم تركيبها على مدافع البازوكا، كما بنت لها نموذجا لقناة السويس بالقرب من محطة قطار الشيخ عبد على شاطئ بحيرة البردويل.

٢ - نظرية العبور:

تلخصت نظرية العبور التي تم تدريسها آنذاك في شاكيد، فيما يلي: تعمل القوة التي تعبر أولا على إقامة رأس جسر على الجانب الآخر للقناة وعلى عدم السماح لمدفعية العدو بالوصول إلى خط الرؤية مع منطقة العبور. تبلغ أبعاد رأس الجسر ما لا يقل عن ثلاثمائة متر في عمق أراضي العدو ونحو ستة كيلومترات عرضا،ثلاثة كيلومترات من كل جانب. بعد احتلال رأس الجسر تجتاز القوات العائق المائي فوق عبارات أو بقوارب أو على جسور يتم تركيبها بسرعة.

عندما عاد مقاتلو "شاكيد" من بحيرة طبرية إلى سيناء، واصلوا دورياتهم ونصب الأكمنة الليلية، وحرصوا على ألا تكون تحركاتهم روتينية. ورغم ذلك، كانت المدفعية المصرية تكتشف الدوريات قبل انطلاقها من القنطرة وتقصف أي قوة تشير سحب الغبار إلى تقدمها على امتداد الساتر الترابي. كان المقاتلون يغيرون من حين لآخر معدل تقدم القوة على الطريق بين القناة والمستنقعات، وأحيانا ما كانت الدبابات تصعد إلى الساتر وتقصف مصادر النيران المصرية على الضفة الأخرى. قال رهف: "كان المقاتلون يسيرون بسرعة متغيرة حتى لا يتمكن المصريون من حساب مدى المدفعية وفقا لسرعة السير". كانت كل دورية تستمر نحو ١٢ ساعة على مسار بالوظة - القنطرة - "تمبو"، والعودة.

٣ - حادث في رفيديم:

اجتمع يوسي بيلد (قائد كتيبة دبابات) ويعقوف حسداي (قائد كتيبة في لواء المظلات) وداني رهف (قائد كتيبة شاكيد) مع وزير الدفاع موشيه ديان في مقر قيادة أركان فرقة سيناء في رفيديم، لمناقشة كيفية الرد على الأكمنة التي ينصبها المصريون على جبهة القناة. روى رهف: "سألونا هناك عن كيفية تحسين وتطوير أساليب الدفاع عند القناة، وكيفية الإقلال من فرص المصريين في إلحاق خسائر في صفوفنا. كدت أجيب بأن السبيل إلى ذلك هو الانسحاب بعيدا عن القناة لمسافة عشرين كيلومترا وتوجيه ضربات للمصريين، ولكني لزمت الصمت انتظارا لدوري في الحديث".

كان ديان وبارليف وشارون يتناقشون فيما بينهم، في حين لزم قادة الكتائب الثلاثة الصمت. بعد ذلك قال شارون: "يجب أن نسمع ما سيقوله قادة الكتائب".

قال ديان: "من يريد الحديث..؟".

رفع رهف يده فقال بارليف: لا أوافق على أن يتحدث داني. فرد عليه ديان: "لقد أعطيته الإذن بالكلام". وهنا قال له بارليف: "أنا أعرف آراءه ولا أوافق عليها، فهي لا تناسب مجلسنا".

قال ديان: "أقترح إذن أن نتناول وجبة العشاء".

خلال انتظارهم إعداد المائدة سأل ديان داني رهف عن رأيه. وفي اليوم التالي شارك ديان، ورئيس شعبة العمليات دافيد إلعازار، وآريئيل شارون في دورية "شاكيد" بالقطاع الشمالي. وعندما عادوا إلى بالوظة قال ديان لدافيد إلعازار: "ضعوا خطة لعملية نقتل فيها أكبر عدد من المصريين. سوف أعرض هذا الأمر في جلسة الحكومة غدا".

وفي اليوم التالي، بعد انتهاء دورية إلى موقع "تمبو"، اتصل شارون بقيادة "شاكيد" وقال: "الحكومة صدقت على العملية". روى رهف ذلك ليعقوف حسداي الذي كان شارون قد منعه هو ومقاتليه من القيام بدوريات على خط النقاط الحصينة. قال حسداي لرهف: "أريد أن تضم إلى قواتك تلك السرية التي تعرضت لخسائر في الكمين، وان تكلفها بمهمة على الضفة الأخرى للقناة. هذا الأمر ضروري لرفع معنوياتها". وقد قال رهف عن هذا الموضوع: "كان من الصعب أن ارفض طلب حسداي، ولكن كان من الصعب أيضا أن أشرك في هذه العملية سرية لم تجتز التدريبات. في نهاية الأمر وافقت ولكني خططت لتكليف سرية المظليين بمهمة إغلاق الطريق في الجنوب، وتكليف شاكيد بالعمل في الشمال".

٤ - التحضيرات الأولية:

كان كبير ضباط المظلات والمشاة رافائيل إيتان، وطاقم محدود من قيادة المنطقة، وقائد كتيبة "شاكيد" داني رهف، وضابط عمليات الكتيبة يوآف جولان ضمن مجموعة القيادة الأولى تأهبا لعملية "فيكتوريا". قام رهف وضابط استخبارات قيادة المنطقة يهوشوع ساجي باختيار مكان العبور والهجوم: شمالي القنطرة، عند الكيلو ٣٢ من بورسعيد، بالقرب من مكان الكمين المصري، في منطقة تفتقر إلى التغطية الكاملة من جانب المدفعية المصرية، بين قطاعين تسيطر عليهما المدفعية (لم تكن لدى الاستخبارات الإسرائيلية معلومات كافية عن هذه المنطقة الواقعة على الضفة

الأخرى للقناة التي كانت مليئة بغابات البوص الكثيفة.كما كان هناك اعتقاد بوجود كتيبتي مشاة مصريتين بها. وكان معروفا أن قوات إدارية تعسكر بها على مسافة ثلاثمائة متر من القناة، وأنه توجد هناك مخازن ذخيرة ضخمة).

طلب رافائيل الإذن بالكلام وقال: "هذه المهمة لا تقوم بها قيادة المنطقة الجنوبية ولا شاكيد. المظليون هم فقط القادرون على القيام بها، شاكيد متخصصة في الدوريات والأكمنة، وليس في العبور. أرسلوا إلى هناك اللواء ٣٥، فهو قادر على تنفيذ المهمة". وقد رد عليه رهف بقوله: "ليس هناك ما هو أنسب منطقيا من تكليف مقاتلي شاكيد بهذه المهمة، فهم الوحيدون في الجيش الإسرائيلي الذين استعدوا لها". كما قال رهف إن رافائيل إيتان لا يستطيع أن يقدر إمكانيات شاكيد لأنه لم يقم بزيارة واحدة للوحدة منذ تعيينه كبيرا لضباط المظلات والمشاة.

روى رهف: "ساد الصمت، وكان شارون يواجه موقفا صعبا – فرئيس الأركان يعارض وكبير ضباط المظلات والمشاة يطالب بإدخال تعديل على القوات، وفي حالة فشل العملية فإن قائد قيادة المنطقة هو الذي سيدفع الثمن". غادر شارون قاعة الاجتماع ودخل غرفته واستدعى إيتان ثم بعد ذلك رهف. يستطرد رهف: "دخلت الغرفة بعد انصراف إيتان. طلب مني شارون إعداد خطة تشارك فيها أيضا وحدة المظلات، ولكني قلت له إن أي عملية تشارك فيها قوتان لم تتدربا معا يعني سقوط الكثير من القتلى، وأبلغته بطلب حسداي وقلت له إنني أتراجع عن وعدي لحسداي بعد ما قاله إيتان لأنني إذا وافقت سيتم تكليف وحدة المظلات بمهمة العبور. وفي ختام الاجتماع قلت له: إذا لم تكلفني بهذه المهمة، يمكنك أن تبحث عن قائد غيري لكتيبة شاكيد".

بعد لحظات من التردد أصدر شارون أوامره لرهف بمواصلة التحضيرات والعمل على تنفيذ العملية خلال ذلك الأسبوع. عاد رهف إلى سيناء وأبلغ حسداي بأنه تراجع عن وعده له.

ظل المقاتلون يتدربون طوال أربعة أيام على نموذج القناة في بحيرة البردويل، ومن أجل التأكد من عدم بقاء مصابين داخل غابة البوص، حصل كل مقاتل على قرص معدني إضافي يتضمن بياناته الشخصية، لكي يسلمه إلى قائده المباشر بعد عودته من المهمة.

٥ – منطقة العملية:

كان عرض القناة يبلغ مائة وثمانين مترا في المنطقة التي اختيرت للعبور، كما كان الشاطئ مائلا بشدة ومغطى بالخرسانة. وبالقرب من القناة وبمحاذاتها كان يمر طريق الأمم المتحدة الذي كان آنذاك هو المحور الرئيسي لتحرك القوات المصرية، ويبلغ عرضه أربعة أمتار وتفصل بينه وبين القناة غابة من البوص وفيما وراءه – من ناحية الغرب – كانت توجد قناة المياه العذبة الموازية لقناة السويس وكان عرضها يبلغ خمسة وعشرين مترا وعمقها مترين ونصف. وعلى مسافة نحو خمسين مترا غربي قناة المياه العذبة وبمحاذاتها كان هناك الساتر الترابي المدعم بالقضبان الحديدية، الذي كان يحتوي على معظم قواعد الجيش المصري. وبعد عملية "سرجنت" تخندق المصريون أيضا داخل خنادق أسفل طريق الأمم المتحدة وكانوا يسيطرون منها على قناة السويس. تجدر الإشارة إلى أن المخابرات الإسرائيلية لم يكن لديها علم بوجود هذه الخنادق.

٦ – الخطة:

كانت عملية "فيكتوريا" واسعة النطاق وشارك فيها مائة وأربعة وثلاثون مقاتلا من "شاكيد"، ووحدة معاونة تتكون من غواصي حماية (مهمتهم التقليدية هي تأمين الموانئ) ومن أفراد السلاح الهندسي، كما شارك فيها سلاح الطيران الذي قصف المنطقة المحيطة بمكان العبور قبل العملية، وكذلك سرية مدرعات بقيادة قائد الكتيبة يوسي بيلد. بلغ طول جبهة القتال نحو ثلاثة كيلومترات. روى رهف: "طلبت من رجالي عدم إخلاء المصابين عبر محور القتال وترك هذه المهمة لوحدة إخلاء المصابين. كنت أعرف أن الجندي المصري لا يستطيع الصمود أمام الهجوم العاصف، وقلت لكل قائد: اعمل بمجرد أن تصل إلى العدو، وكلما عملت أسرع كلما زادت فرص نجاحك. حتى لو صادفت في طريقك موقعا مصريا واصل تقدمك لأن القوات الخلفية ستعمل على تصفيته".

قبل يوم من تنفيذ العملية، طلب شارون من رهف خلال آخر تلقين للقوات ألا يتولى أمير دروري ضابط عمليات المنطقة الجنوبية المسؤولية عن غرفة القيادة التي ستتمركز على الضفة الشرقية للقناة، وأن يتولاها اللواء دان لنر، الذي كان قد حل آنذاك محل شلومو لهط كقائد للفرقة المدرعة في سيناء. إلا أن رهف اعترض على هذا وقال إن لنر لم يشارك في التخطيط للعملية وليس هناك ما يدعو لأن يحل محل دروري.

في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم العاشر من يونيو ١٩٧٠، انطلقت القوات إلى منطقة الانتشار بالقرب من نقطة العبور،ورافق شارون القوات حتى مفرق القنطرة ثم انتظر بعد ذلك في بالوظة حتى انتهاء العملية. كانت المركبات تسير بأدنى سرعة حتى لا تثير الغبار، ولذلك استمرت المسيرة ساعات طويلة. وعندما وصلت القوات إلى مكان الانتشار قفز المقاتلون بمعداتهم من المركبات نصف المجنزرة التي واصلت طريقها في اتجاه الشمال لمسافة خمسة

كيلومترات تاركة وراءها سحبا من الغبار، ولم يتمكن المصريون من رصد مكان المقاتلين من وراء الساتر الترابي. وفي المساء كانت قوات العبور والقوات المعاونة تقف على الطريق الكائن بين الساتر الترابي والمستنقعات، وكان الساتر المرتفع يخفيهم عن أعين المصريين. قام المقاتلون بنفخ القوارب المطاطية بمضخات لسحب الهواء المضغوط من داخل صهاريج. ورغم الصفير الصادر عن تفريغ الهواء من هذه الصهاريج، لم يشتبه المصريون في أن شيئا يحدث على الضفة الأخرى للقناة. وفيما يتعلق بوجود ألغام في منطقة الإنزال، أفادت الاستخبارات بأنها ليس لديها علم بذلك وأن المعلومات المتوفرة لها تفيد بوجود ألغام إضاءة لأنها كانت تنفجر من حين لآخر بطريق الخطأ. وقد أمر رهف مقاتليه بتغطية أي لغم ينفجر بخوذة فولاذية.

طوال الأيام العشرة التي سبقت العملية، كان سلاح الطيران يقصف يوميا مساحات شاسعة عند منطقة العبور، حتى لا يتكهن المصريون بنقطة العبور المحددة.وفي يوم العبور قامت الطائرات الإسرائيلية بأربعين غارة جوية في هذه المنطقة خلال نصف ساعة – ما بين الساعة الثامنة مساء إلى الساعة الثامنة والنصف، ولم يطلق المصريون سوى القليل من قذائف المدفعية صوب تلك المنطقة. بعد القصف نزل الغواصون إلى القناة وسبحوا إلى الضفة الغربية، إلا أن التيار الذي كانت سرعته تبلغ ٢,٥ عقدة سحبهم في اتجاه الشمال ولكنهم تغلبوا عليه. بعد وصولهم للشاطئ لم يتمكنوا من تسلق الجدار الخرساني الأملس والمائل على خط المياه، ولذلك سبحوا صوب الجنوب وعثروا على منحدر أكثر سهولة ولكنه مليئ بالوحل، وقد حددوا الموقع ثم سبحوا عائدين إلى الضفة الشرقية وهم يمسكون بحبل مدوه بعرض القناة حتى يمسكه المقاتلون في حالة ما إذا جرف التيار أي قارب. في تلك المرحلة أصبحت قذائف المصريين تسقط على مسافة نصف كيلومتر فقط من القناة، بعد أن كانت في البداية تسقط داخل المستنقعات على مسافة كيلومتر من القناة.

عندما بدأ القصف المصري قال ضابط عمليات قيادة المنطقة لداني رهف: "أقترح إعادة النظر في تنفيذ العملية لأنهم كشفونا، وقد يحدث ما لا تحمد عقباه". إلا أن رهف رد عليه بقوله: "لا مجال للحديث عن هذا. إذا حاولنا إخراج القوة، وإذا كانوا قد كشفونا فعلا، فإننا سنكون معرضين لنيرانهم على طول عشرات الكيلومترات. الحل الوحيد هو اختراق القوات المصرية لأنهم لن يقصفوها". لكن دروري لم يقتنع وأبلغ أريئيل شارون باقتراحه. روى رهف: "وافق شارون على رأيي، وقد أبلغته عبر جهاز الاتصال أن المكان الوحيد الآمن حاليا هو الضفة الغربية. وهنا أصدرت أوامري للمقاتلين بإنزال القوارب إلى المياه".

٧ – العبور:

تم سحب القوارب المطاطية الثقيلة التي يبلغ وزن كل منها نحو مائة وخمسين كيلوجراما، إلى ارتفاع ثمانية أمتار حتى قمة الساتر الترابي المائل، ومن هناك تم إنزالها إلى المياه. كان يتولى مسؤولية كل قارب ما لا يقل عن اثنى عشر فردا مدربين تدريبا جيدا. وما أن مضت دقائق حتى كانت جميع القوارب فوق سطح مياه القناة، وعلى متن كل منها فردان للتشغيل وستة مقاتلين. قام مقاتلو "شاكيد" المتواجدون في بعض المواقع بالضفة الشرقية بإطلاق نيران كثيفة صوب الضفة الغربية من الرشاشات وقاذفات القنابل المضادة للدبابات، ورد المصريون عليهم بقذائف الهاون عيار ٨١ ملليمتر. أصابت قنبلة محرك أحد القوارب فدمرته وأصيب أحد أفراد مجموعة المهندسين القتاليين ولقي مصرعه. في الوقت ذاته كانت قذائف الهاون المصرية تقترب من الحبل الممتد بعرض القناة.عندما وصل المقاتلون إلى الشاطئ الغربي تسلقوه وابتلعتهم غابة البوص وغاصوا في وحل عميق. كان مقررا أن تعبر السرية الأولى – بقيادة آرييه شيفمان – قناة المياه العذبة والتحرك فوق الساتر الترابي الذي أقامه المصريون، إلا أنها لم تكن مليئة بالمياه العذبة ولكن بالوحل، ولم يتمكن الغواصون من عبورها ومد حبل بعرضها. ولذلك ظلت السرية في مكانها. تحركت قوتان من السرية الرابعة التي يقودها عاموس ترتمان نحو أربعمائة متر صوب الجنوب: تحركت إحداهما بقيادة ترتمان على طريق الأمم المتحدة الملاصق للقناة، بينما عثرت القوة الأخرى، بقيادة نائب قائد السرية أفنير فايس، على جسر يمتد فوق قناة المياه العذبة وعبرته حتى وصلت إلى الساتر الترابي. وقد وصلت هاتان القوتان إلى غايتهما في دقائق معدودة وأغلقتا الطريق أمام أي تعزيزات مصرية محتملة. كما تحركت السرية الثالثة بقيادة موسى أفراهامي صوب الشمال على طريق الأمم المتحدة، وكان تقدمها أبطأ من المقرر بسبب النيران الكثيفة التي أطلقت عليها. في البداية، كان آرييه شيفمان ورجاله (السرية الأولى) يسيرون في إثر السرية الثالثة على طريق الأمم المتحدة، ويبحثون دون جدوى عن معبر فوق قناة المياه العذبة التي تحولت إلى وحل. قال شيفمان في هذا الصدد: "في نهاية الأمر دخلنا غابة البوص وعبرنا قناة المياه العذبة بواسطة حبال وصعدنا إلى الساتر الترابي وواصلنا التحرك شمالا خلف سرية أفراهامي وبمحاذاتها، وكنا نوفر لها المعاونة النيرانية". قصفت الطائرات الإسرائيلية المواقع المصرية على مسافة ثلاثة كيلومترات خلف القوات المتقدمة.

روى داني ساديه من السرية الأولى (بقيادة شيفمان): "تسبب القصف الجوي الإسرائيلي في تحويل المنطقة كلها إلى أرض موحلة. كان الجنود المصريون الموجودون داخل الدشمة الكائنة وراء قناة المياه العذبة قد اكتشفوا وجودنا قبل بزوغ الفجر فأمطرونا بالنيران. اشتعلت النار في البوص، كما أصابت قذيفة آر. بي جي. الرقيب موشيه بوجيو. عبر نائب قائد السرية شبيجل قناة الوحل بمساعدة حبل وطوق الدشمة المصرية وألقى عليها قنابل يدوية فأسكتها. وبعد أن عبرنا قناة الوحل تقدم اثنان من زملائنا فوق الساتر، على مسافة عشرين مترا أمام باقي المقاتلين، وقضوا على كل من كانوا داخل الدشم المصرية. عندما ألقيت قنبلة يدوية داخل الدشمة الثانية، انفجرت القنبلة فطرت في الهواء بسبب قوة انفجار الذخيرة التي كانت بها، وقد أصبت بطلقة في صدري وأخرى في كتفي، وأحسست بشلل في يدي اليمنى. وجدنا أحد المصريين مصابا إصابة خطيرة فحاولنا إنقاذه إلا أنه مات".

من داخل الخنادق أسفل طريق الأمم المتحدة، أطلق المصريون النار على السرية الثالثة. أصيب القائد موسى أفراهامي في عينه وساقه، كما أصيب قادة وجنود آخرون.

وأصدر رهف - الذي كان يتحرك بغرفة القيادة الأمامية على الساتر وراء شيفمان - أوامره للمصابين بالتوجه نحو القناة بأنفسهم دون معاونة من أحد، وعين نائبه باتسي قائدا للسرية الثالثة. ورغم أنه كان مقررا أن ينضم رهف إلى السرية الأولى (سرية شيفمان) إلا أنه انضم إلى السرية الثالثة التي تعرضت لإطلاق النار، وتحت قيادته تقدمت هذه السرية بسرعة.

تقدم مقاتلو شيفمان (السرية الأولى) على الساتر وهم يطلقون النار. لم تتوقف رشاشاتهم عن إطلاق النار رغم الوحل الذي غاصوا به داخل قناة المياه العذبة. وخلال تقدمهم السريع شاهد المقاتلون دبابة مصرية ولم يفهموا سبب عدم إطلاقها النار، وعندما اقتربوا منها أدركوا أنها لم تكن دبابة بل كانت جرافة.

روى عاموس ترتمان قائد السرية الرابعة: "كانت الطائرات الإسرائيلية تقصف الطريق والمواقع على الدوام، وكانت تعوق تقدمنا. أبطأنا من معدل تقدمنا بسبب الحرارة التي كانت تهب من قنابل النابالم. أصيب باتسي بشظايا القنابل اليدوية ولكنه استمر في الميدان. كنت أعرف أن باريليف يحصي عدد المصابين لكي يثبت أن العملية فشلت. كل ما كن يريده هو أن نعود جميعا سالمين، حيث قال لداني رهف قبل انطلاقنا لتنفيذ العملية: لا أريد أي إصابات في صفوفنا".

تحرك اثني عشر فردا من وحدة إخلاء المصابين، بقيادة داني أنكر، نحو الشمال بثلاثة زوارق على سطح مياه القناة وبمحاذاة السرية الثالثة. وتمكن أفراد الوحدة من إخلاء مصابين ونقلهم إلى الضفة الشرقية، كما نقلوا ذخيرة من هناك. روى أنكر: "أطلق المصريون النار علينا، لذلك حرصنا على التحرك بالقرب من الضفة الغربية. استمر ذلك نحو خمس وخمسين دقيقة". بعد ذلك قامت المروحيات بنقل المصابين من الضفة الشرقية إلى المستشفيات في إسرائيل.

اشتبك أفراد القوة المسئولة عن إغلاق الطريق أمام التعزيزات المصرية، مع خمسة من أفراد الاستطلاع المصريين وقتلوهم من مسافة قصيرة، ثم صادفوا دورية مصرية أخرى مكونة من ستة جنود وتمكنوا من تصفيتهم. وقد أصيب عزرا سيجالي من قوة الإغلاق، جراء شظايا إحدى القنابل اليدوية التي يبدو أنها أطلقت من الجانب الإسرائيلي.

٨ - انتهاء العملية:

أبلغ داني رهف عبر شبكة اتصال الكتيبة: "سمعنا أن هناك مصابين ولكننا لا نعرف عددهم أو مدى خطورة الإصابة". وهنا طلب منه دان لنر قائد غرفة العمليات على الضفة الشرقية إنهاء العملية. روى رهف: "ظل لنر يضغط عليّ لإنهاء العملية، ولم أكن أدري سبب إصراره على ذلك. لقد قطع شيفمان ثلاثة كيلومترات ونسف دشما ومواقع ولو لم أوقفه في الوادي لوصل إلى بورسعيد، كما قطع باتسي مسافة كيلومتر ونصف". لم يستجب رهف لطلب لنر واتصل بقائد قيادة المنطقة وقال له: "لن أعود قبل أن أنهي المهمة". وقد منحه شارون ساعة أخرى. روى يوآف جولان: "كنت أجلس في غرفة العمليات مع شارون ورئيس الأركان العامة عندما سمعت عبر جهاز الاتصال بلاغات بوقوع إصابات. ألصقت بوق الجهاز بأذني حتى لا يسمع الآخرون ما يقال، ثم كتبت ملخص البلاغات في قصاصات من الورق وسلمتها لشارون".

عادت السرية الأولى إلى نقطة العبور بعد أن قضت على كل القوات المعادية في القطاع المخصص لها. وقد قال شيفمان: "كان في مقدوري الوصول إلى بور سعيد". أما السرية الثالثة فقد واصلت تحركها. روي باتسي: "لم يكن ذلك بغرض التقدم لمسافة كيلومتر آخر، ولكن للتأكد من إخلاء كل المصابين. لم أكن أعلم أنهم نقلوا إلى أماكن مختلفة على امتداد الضفة، لأنهم وفقا للخطة الموضوعة كان من المقرر نقلهم إلى نقطة تجمع واحدة". تمكنت السرية السابعة من تطهير ألف وثمانمائة متر من طريق الأمم المتحدة وعادت هي الأخرى إلى نقطة العبور على الضفة الشرقية على

متن زوارق كانت تنظرهم. قال رهف: "أحصينا ٢٢ قتيلا مصريا، وربما كان هناك مصابون آخرون داخل الخنادق والدشم التي انهارت".

تسبب ثمانية مصابين كانوا قد نُقلوا إلى المستشفيات وهم يحتفظون بأقراص التمييز المعدنية، في قلق شديد لباتسي، فقد اعتقد أنهم مفقودون. "ضغط شارون عليّ لكي أغادر المنطقة المحيطة بالقنطرة قبل أول ضوء، ولكني ماطلت كثيرا حتى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل. كانت قد مضت ثلاث ساعات منذ أن تلقيت الأمر الأول بالبدء في الانسحاب، إلى أن وافقت على مغادرة المنطقة".

قام رهف بتمشيط غابات البوص بصحبة أفراد القوة البحرية، إلا أنه لم يعثر على شيء. وعندما نزلوا إلى الزوارق، بعد مغادرة كل القوات، بدأ قصف مصري متوسط الشدة، فلم يكن المصريون يعرفون حتى تلك اللحظة ما إذا كانت هذه مجرد إغارة أم أن الإسرائيليين يعتزمون احتلال بورسعيد.

عندما وصل المقاتلون إلى بالوظة قبل بزوغ الفجر، طلب شارون تحقيقا فوريا عن العملية إلا أن رهف طلب مهلة للتأكد من مصير الجندي المفقود الذي علم بأنه أصيب ونقل إلى المستشفي ومعه قرص التمييز المعدني. وفي الساعة التاسعة صباحا وصل رئيس الأركان العامة إلى مقر مؤخرة القوات. وتم استدعاء رهف وباتسي للاستماع إلى البيان التقييمي للعملية. وقد قال يتسحاق (إيتسيك) جورن إن باراليف أشاد خلال الجلسة بمنفذي العملية، إلا أنه صرح للجنة رؤساء تحرير الصحف أن عملية "فيكتوريا" لم تنجح وأشار إلى أنه عارضها من البداية. وبعد أن عاد رهف من جنازات القتلى الإسرائيليين اتصل به رافائيل إيتان وقال له: "كل التقدير". قتل خلال عملية "فيكتوريا" أربعة إسرائيليين، ثلاثة من "شاكيد" وواحد من السلاح الهندسي، كما أصيب ثلاثة عشر إسرائيليا كانت معظم إصاباتهم طفيفة.

بعد مرور أقل من شهرين على هذه العملية تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بين إسرائيل ومصر واستمر حتى عام ١٩٧٣ . كما تم إرسال معظم مقاتلي "شاكيد" إلى قطاع غزة. وعى شارون الدرس وفي منطقة دير صوير قام بتجهيز "الموقع" الذي انطلقت منه القوات التي عبرت قناة السويس في حرب يوم الغفران.

لم تكن "شاكيد" هي التي ابتكرت نظرية العبور، ولم تكن هي التي طورتها، ولكنها كانت رأس الحربة لها. وفي هذا الشأن يقول رهف: "كان العبور خلال حرب يوم الغفران نموذجا موسعا لعبورنا خلال عملية فيكتوريا".

وثائق

تقرير فينوجراد - (الفصلان السابع والثامن)

ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

الفصل السابع: النتائج



أ . مقدمة عامة:

١ - ذكرنا آنفاً أن قرار القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق يمكن أن تتحول إلى حرب هو قرار يجب اتخاذه بعد تقييم متزن من خلال الشعور بالمسئولية والحرص الواجبين. هذه هي القاعدة، ولاسيما في ظل الظروف التي كانت مواكبة للقرار الذي نحن بصدده؛ والتي تتمثل في تعقيد الساحة اللبنانية، واستمرارنا لمدة طويلة في الالتزام بسياسة ضبط النفس والاحتواء في مواجهة استفزازات حزب الله المتكررة، وعدم وجود حل ملائم للدفاع عن الجبهة الداخلية في مواجهة الصواريخ، وخاصة بعد أن تولت الحكم في إسرائيل حكومة جديدة ليس لدى قادتها خبرة ولا معلومات ولا دراية كبيرة بالمجالات المرتبطة بالسياسة العسكرية والأمنية أو باستخدام الجيش أو بعلاقات إسرائيل الخارجية.

٢ - تم اتخاذ قرار القيام بعملية عسكرية ضد حزب الله - على أن تكون على نطاق واسع وذات طبيعة تتجاوز ما جرى العرف عليه في إطار سياسة الاحتواء- في الساعات التالية لوقوع حادث الاختطاف في شمال إسرائيل. وتبلور القرار في الفترة من ١٢ يوليو إلى ١٧ يوليو. ونظراً لأهمية القرارات التي تم اتخاذها في تلك الفترة فقد اخترنا تخصيص أغلب التقرير المرحلي لها.

٣ - يكشف تقييم أداء كافة القيادات في تلك الفترة عن إخفاقات وأخطاء كبيرة وخطيرة. وقد أسهم عدد كبير من المسئولين والعناصر وآليات العمل المختلفة على مر السنين في حدوث هذه الأخطاء والإخفاقات التي وجدناها في القرارات المتعلقة ببدء الحرب وفي طريقة اتخاذ هذه القرارات. وفضلاً عن ذلك فهناك أجهزة وآليات كان من المفترض أن تمنع وقوع هذه الأخطاء والإخفاقات، غير أنها لم تؤد دورها على النحو المطلوب. ومن الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى أنه في الفترة التي يتناولها هذا التقرير - وبعدها بفترة قصيرة - كانت قرارات الحكومة التي يجري بحثها هنا تتمتع بتأييد واسع النطاق بين كافة قطاعات الجمهور الإسرائيلي. وسوف نوضح في هذا الفصل الأخطاء والإخفاقات الرئيسية التي شهدتها هذه الفترة. وسيكون هذا التحليل أساساً للتوصيات الخاصة بالمؤسسات التي سيتناولها الفصل القادم تحت عنوان "توصيات مؤسساتية".

٤ - ترددنا كثيراً بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدراج نتائج شخصية في هذا التقرير وعدم الاكتفاء بالنتائج الخاصة بالمؤسسات. فهناك إشكالية في تقييم أداء الشخصيات بناءً على جزء صغير نسبياً من معركة معقدة. وكل ما كنا نخشاه أن يكون هذا الأمر غير منصف. وتتزايد خشيتنا نظراً لوجود عدد كبير من الشركاء في الأخطاء والإخفاقات التي شهدتها فترة الحرب والفترة السابقة عليها. وعلى الرغم من ذلك فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أننا لن يكون في استطاعتنا القيام بتقييم كامل للإجراءات المرتبطة بقرار شن الحرب، دون الحديث صراحة عن الإسهام الشخصي للوزراء والقادة الذين ساهموا في إصدار

هذه القرارات - والذين كان إسهامهم في القرارات حاسماً - سواء في القيادة السياسية أو القيادة العسكرية. وهؤلاء المسئولون هم رئيس الوزراء السيد إيهود أولمرت ووزير الدفاع السيد عامير بيرتس ورئيس الأركان السابق الجنرال دان حالوتس. ونحن نؤكد أن إسهام هؤلاء الثلاثة الشخصي في صدور القرارات المرتبطة بشن الحرب وفي طريقة صدور هذه القرارات كان حاسماً، ولذلك فإنهم- كما سنوضح لاحقاً- مسئولون عن الأخطاء والإخفاقات وكذلك عن الإنجازات التي حققتها هذه القرارات.

٥ - نحن ندرك أن تأكيدنا على فشل مسئول معين في مهام وظيفته أو على وجود أخطاء معينة في أدائه قد تكون له انعكاسات بين الجمهور. ومن دواعي الإنصاف ألا تكون المسئولية الشخصية ملقاة على عاتق بعض من ساهموا في المسئولية عن حادث معين أو عن الأداء فيه دون الباقين الذين أسهموا هم أيضاً بأدائهم في الإخفاقات التي تكشفت. كما يستوجب الإنصاف ألا تلقى المسئولية على عاتق شخص عن تصرف فرضته ظروف معينة أو فرضته ظروف واقع مبدئي معين لم يكن لديه هو نفسه أي سيطرة عليها ولم يشارك فيها. ينطبق هذا على عدم الاستعداد مسبقاً على مستويات عديدة وعلى غياب أو ضعف عناصر فنية ضرورية لإدارة الأزمات في القيادة السياسية أو ضرورية للقيام بعمليات الإعداد والبحوث المسبقة، كما ينطبق على تعقيد التحديات التي لا يوجد لها حل سهل وبسيط، وعلى القيود المتعلقة بنظام الحكم، التي تحد من القدرة على اتخاذ قرارات إستراتيجية عندما يكون من الممكن أن تؤدي مثل هذه القرارات إلى انهيار الائتلاف. كذلك فإن أسلوب اتخاذ القرارات على المستوى القومي - والذي تشوبه أخطاء كثيرة- كان له تأثير حتمي على أداء القيادة السياسية والعسكرية. ولذلك فسوف نذكر تفاصيل الأخطاء والإخفاقات الرئيسية التي وجدناها - إلى جانب نقاط النجاح والتوفيق- وسنشير أيضاً إلى العناصر المؤثرة على مدى مسئولية شخص أو أشخاص عن هذه الأخطاء والإخفاقات.

٦ - يزعم البعض أنه لا يجب إلقاء المسئولية على عاتق إنسان معين لمجرد أن حظه السيئ وضعه في موقع المسئولية عند وقوع حادث معين، بينما مستوى أدائه أو مستوى اتخاذه للقرار مماثل لمستوى المسئولين السابقين عليه أو ربما أفضل منهم، إلا أنهم لم يتعرضوا لموقف مماثل للموقف الذي واجهه. ووفقاً لهذا الزعم فإنه نظراً لتدني مستوى صناعة القرار الحكومي والعسكري والاستراتيجي في إسرائيل فلا محل لمحاسبة صناع القرار الذين تتوجه إليهم الأضواء بسبب تورطهم في حادث معين. وهذا الزعم العام غير مقبول من جانب اللجنة. حيث أن قبوله يمنعها عملياً من توجيه اللوم لكبار المسئولين. وقد يسحب البساط من تحت أقدام أي محاولة للنقد أو الرقابة وقد يحول دون إمكانية إصلاح الأخطاء. وفي مقابل هذا فلابد أن نأخذ في اعتبارنا عند تقييم أداء الشخصيات المعنية أن الأخطاء التي تكشفت كانت بمثابة معايير متفق عليها للعمل.

٧ - ويؤدي هذا الكلام الذي قلناه عن مبدأ الإنصاف إلى دعم اعتقادنا أن من الأهمية بمكان بالنسبة للجنة العامة التمييز بين الاستنتاجات القائمة على أدلة قوية وبين النتائج التي تشتمل بحكم طبيعتها على وجهات نظر ومبادئ ورؤية مستقبلية متخصصة. وسوف تعكس النتائج التي توصلنا إليها لمعايير التقييم التي تبنيناها، وطرق تحليلنا للاستنتاجات على ضوء هذه المعايير. وسوف يذكر التقرير حيثيات النتائج التي توصلنا إليها ليفتح بذلك الباب أمام إجراء مناقشة عامة لها. وبذلك فسيحكم الجمهور على الأحداث وفقاً لتقييمه.

٨ - ونود التأكيد على أن أداء جميع صناع القرار الذين بحثنا أداءهم كان ينطوي على مظاهر عديدة مبهرة تعبر عن الزعامة والإخلاص والتفاني والقدرة على التقييم وبذل الجهد والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسئولية. ورغم كل هذا فإن طريقة دخول إسرائيل إلى المعركة لم تكن مقبولة، ولا يجب أن تتكرر، ويجب السعي إلى إصلاحها على وجه السرعة. وتقع المسئولية الرئيسية عن ذلك على رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان في فترة الحرب.

٩ - لن يضم هذا التقرير تعليقاً على أداء كافة العناصر الرئيسية المعنية بالحرب، وسيكون تناولنا لأداء المسئولين الثلاثة المشار إليهم محدوداً، وقاصراً على أدائهم في فترة اتخاذ قرار الحرب. وفي نفس الوقت فإن هذا التحقيق لم يكن ليجري لولا الإحساس الذي تفشى بين الجمهور بأن هناك أخطاء كثيرة وهامة تكشفت في حرب لبنان، وبأن من الأهمية بمكان رصد هذه الأخطاء وإصلاحها. وجدير بالذكر أن هذا الشعور لم ينشأ لدى أغلبية الجمهور سوى بعد الفترة التي نحن بصدد تقييمها في هذا التقرير. وسوف نقوم أيضاً بتقييم أداء المسئولين على ضوء استمرار الحرب والتطورات التي طرأت بعد ذلك. ولذلك فمن المحتم أن يكون تقريرنا متضمناً نتائج تحققنا منها بعد انتهاء الحرب ولم يكن من الممكن التوصل إليها قبل ذلك.

١٠ - وفي البداية سوف نذكر نقاط الإخفاق والأخطاء الأساسية التي وجدناها في القرارات وفي إجراءات اتخاذها، ومساهمة رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان السابق في وقوع هذه الأخطاء والإخفاقات. وفيما يلي تفاصيل ذلك:

١١ – كانت الأخطاء الرئيسية التي شابت القرارات التي ترتب عليها اندلاع الحرب هي:

× فور وقوع حادث الاختطاف هبت الحكومة على الفور للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق، تصاعدت لتصبح حرباً. لم تكن هذه العملية قائمة على خطة جاهزة مسبقاً، ولم تتضمن تحديد أهداف قابلة للتحقيق، ووسائل مناسبة لتحقيق الأهداف، وآليات للسيطرة على حجم العملية العسكرية قائمة على التعرف عن قرب على الميدان الذي ستجري فيه العملية والقوى العاملة فيه.

× جرى اتخاذ القرار دون تقييم جاد لاستعداد الجيش ودون رصد حذر للسيناريوهات المحتملة لتطور المعركة. ولم يتضمن القرار أي حديث عن وسائل إنهاء العملية العسكرية، أو جدولها الزمني أو مراحلها. وتم إعلان أهداف بعضها لا يمكن تحقيقه مطلقاً، وتكون لدى الجمهور انطباع بأن الحرب سوف تستمر إلى حين تحقيق هذه الأهداف.

× رغم توضيح أن النتيجة المنتظرة لهذه الحرب ستكون قيام حزب الله بقصف مكثف ومتواصل للجبهة الداخلية الإسرائيلية، لم يبحث أحد بجدية ما يستوجبه هذا القصف فيما يتعلق بمسار العملية العسكرية أو مدتها الزمنية أو فرص نجاحها.

١٢ – كانت الأخطاء والإخفاقات الرئيسية التي شابت إجراءات صنع القرار هي:

× عدم إجراء أي مباحثات جادة وشاملة بشأن مسار العملية العسكرية وأهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف، في أي مرحلة من المراحل، طوال الفترة التي يجري بحثها في هذا التقرير، سواء في القيادة العسكرية أو القيادة السياسية أو على مستوى التداخل بينهما.

× مثل هذه المباحثات لها أهمية خاصة عندما تكون القيادة السياسية لا تتمتع بالخبرة والمعلومات الضرورية سواء فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية، أو باتخاذ قرارات سياسية وعسكرية هامة أو بإدارة أجهزة ومنظومات معقدة ومتداخلة أو بميدان القتال ذي الطابع الخاص الذي نحن بصدده.

× كان من المفترض في هذه المباحثات أن تضمن أن يكون القرار صادراً استناداً إلى بحوث تفصيلية على أساس من المعلومات المناسبة وتحليل البدائل والسيناريوهات المحتملة. وأدى عدم إجراء المباحثات المذكورة إلى صدور قرارات لم تكن قائمة على أساس قوي ولم تتضمن حلاً مرضياً للمشكلات التي تكشفت، والتي كانت متوقعة وفقاً للخطط والتقديرات السابقة.

١٣ – لهذه الإجراءات أهميتها الشديدة أيضاً في تأكيد حيوية العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية المتخصصة. فمن المفترض في الجيش أن يجهز خططاً لمواجهة السيناريوهات العامة للتهديدات المحتملة. وعند حدوث أزمة تصدر القيادة السياسية توجيهاتها بشأن اتجاه العمل، ويعرض الجيش الخطط الخاصة بذلك ويقدم توصياته. وفي نفس الوقت من المفترض في القيادة السياسية أن تدرس الخطط المقدمة إليها للتحقق من ملاءمتها للأهداف التي حددتها وأن تصدق عليها. ولابد أن يكون هذا النموذج للعمل مناسباً للظروف الخاصة السائدة وقت وقوع الحدث. وفي المراحل الأولى من حرب لبنان الثانية التي نحن بصدد تقييمها لم تلب العملية هذه الشروط الأساسية بشكل واضح.

١٤ – يتحمل رئيس الوزراء المسئولية العليا عن الحرب وكل ما يرتبط بها نظراً لوجود سلطات شخصية عديدة بين يديه، وكذلك نظراً لأنه المسئول عن كافة السلطات المتعلقة بتوجيه وقيادة الحكومة وتحديد جدول أعمالها. وقد قام رئيس الوزراء بنفسه باتخاذ القرارات الخاصة بالحرب وإدارتها وتوجيهها والمباحثات المتعلقة بها والنشاط الدولي. وتعتقد اللجنة أن رئيس الوزراء يتحمل المسئولية الوزارية والشخصية عن كافة القرارات التي تم اتخاذها وعن الأخطاء في القرارات المتخذة وفي إجراءات صنع القرار. فقد بلور رئيس الوزراء موقفه دون أن تعرض عليه خطة تفصيلية ودون أن يطلب عرض مثل هذه الخطة. ولذلك فلم يكن في استطاعته تحليل تفاصيلها والتصديق عليها. وفضلاً عن ذلك فإنه لم يطلب أن تعرض عليه أي بدائل فعلية لآرائه، ولم يبد أي تشكك مؤثر فيما يتعلق بمواقف الجيش. وقد أخطأ في ذلك. كما أخطأ رئيس الوزراء أيضاً في تبني الحكومة برئاسته لهذه القرارات، لأنه ساهم بنفسه في الوصول إلى هذه النتيجة مساهمة رئيسية ومباشرة، نظراً لعدم تأديته لدوره على النحو الذي يجعل من الممكن صياغة القرارات بشكل يتناسب مع الظروف، وبإعلانه هو نفسه أهدافاً غير قابلة للتحقيق، وبإعلانه أن الحرب سوف تستمر حتى تتحقق هذه الأهداف. وبذلك يكون رئيس الوزراء قد تصرف بطريقة ليست هي الطريقة المثلى الضرورية لشن حرب بعد ترو ومن خلال شعور بالمسئولية ورؤية إستراتيجية.

١٥ – يلعب وزير الدفاع دوراً هاماً في القيادة السياسية العسكرية. ومن المفترض فيه أن يكون المسئول عن الجيش وأن يكون الوزير المسئول عن بلورة الخطط وعرضها على القيادة السياسية. وتتبلور تقديرات الجيش – قبل إجراء قادته لمباحثات مع رئيس الوزراء – من خلال المباحثات مع وزير الدفاع، الذي من المفترض فيه أن يكون على علم تام بشئون الجيش

وخططه واستعداداته وقدراته. كما يعد وزير الدفاع مسئولاً عن أجهزة الطوارئ. وهو شريك مسئول في بلورة السياسات فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعسكرية. غير أن وزير الدفاع عامير بيرتس تم الزج به في أتون الحرب بعد شهرين من توليه لهذا المنصب دون أن تكون له الخبرة السياسية ولا العسكرية ولا الوزارية. وأدى انعدام خبرته وانعدام معلوماته إلى إخفاقه التام في كافة مهام منصبه. لم يطلب وزير الدفاع في الفترة التي نحن بصددها الاطلاع على خطط الجيش ولم يقم بتقييمها، ولم يتحقق من حالة الاستعداد في الجيش ومن مدى تأهبه، ولم يبحث من خلال منظور شامل مدى صلاحية طرق العمل المقترحة التي تم التصديق عليها لتحقيق الأهداف المحددة. كذلك فإن وزير الدفاع لم يكن له أي تقييم مستقل للمشكلات الكبيرة التي ظهرت أثناء الحرب. ولم يتصرف وزير الدفاع بشكل مرض لاستكمال النقص في معلوماته وخبراته. ولم يتصرف بناءً على رؤيته الإستراتيجية للأجهزة التي تقع تحت مسئوليته. ولذلك فقد أدى توليه لمنصب وزير الدفاع وأدائه لمهام منصبه في فترة الحرب إلى إضعاف قدرة الحكومة على مواجهة تحديات الحرب.

١٦ – كان رئيس الأركان دان حالوتس قائد الجيش وكان المسئول من الناحية القيادية عن استعداده وأدائه. وقد ركزنا في هذا الفصل على إسهامه وعلى إسهام الجيش بناءً على توجيهاته في اتخاذ قرار الحرب. وسوف نتعرض لمسئوليته عن القتال نفسه– بما يتضمن المسئولية عن الأحداث التي شهدتها الفترة التي نحن بصددها– في التقرير النهائي. يعد رئيس الأركان الضلع الثالث في مثلث القيادة السياسية العسكرية في إسرائيل، وهو المسئول عن درجة استعداد الجيش وعن هيئة الأركان وعملها وعن النشاط العملياتي في الجيش. ورغم إدراكه الواضح أن وقوع حادث اختطاف في المنطقة الشمالية هو مسألة وقت فحسب، فلم تكن هناك خطة جاهزة وحديثة ومعتمدة في الجيش تحت قيادته (ولا قبل توليه القيادة أيضاً) للتعامل مع حالة تصعيد إسرائيلية في جنوب لبنان. وقد أخفق رئيس الأركان في فهم أشياء عديدة أسهمت في الأخطاء التي شابت القرارات والتي شابت آلية اتخاذها، وذلك على النحو التالي:

× لم تتناول خطة العمل التي عرضها على القيادة السياسية أي حديث عن العناصر ذات الصلة التي تؤثر بشكل مباشر على ميدان القتال وقدرة الجيش على مواجهة حزب الله.

× لم يحذر رئيس الأركان القيادة السياسية من النقص الواضح في خطط العمليات وفي استعدادات الجيش، ولم يحذر من مغزى هذا النقص، كما لم يحذر من عدم التناسب بين الأهداف التي أعلنتها القيادة السياسية وبين أساليب العمل التي أوصى بها الجيش وصدقت عليها القيادة السياسية.

× لم يتمكن رئيس الأركان أيضاً من تقييم المغزى الخطير لتعرض الجبهة الداخلية لإطلاق وابل متواصل من الصواريخ على النحو الصحيح، ولم يحاول على الفور– وفقاً لما تتطلبه الخطط العسكرية– العمل على استكمال الاستعدادات لإمكانية أن يتطلب الموقف القيام بعملية برية واسعة النطاق.

× والخلاصة أن رئيس الأركان قد أخفق في أنه لم يكن مستعداً ولا جاهزاً للحادث المتوقع، وذلك بعدم إطلاعه القيادة السياسية على تعقيدات ميدان القتال، وبعدم عرضه على القيادة المعلومات والتقديرات والخطط– التي كانت لدى الجيش في مراحل التخطيط والاعتماد المختلفة– والتي كان من الممكن أن تتيح لها مواجهة التحديات بشكل أفضل. وتتزايد خطورة مسئولية رئيس الأركان نظراً لإدراكه أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع ليس لديهما الخبرة ولا الدراية الكافية بالأمور ذات الصلة بالحرب ونظراً لأنه أعطاهما انطباعاً بأن الجيش الإسرائيلي مستعد وجاهز للحرب وأن لديه خطة عمل لمواجهة مثل هذا الموقف.

١٧ – اخترنا هنا التركيز على رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان السابق لأن هؤلاء هم أصحاب المناصب الرئيسية المؤثرة في صنع القرار في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية. كما أنهم أصحاب المناصب المؤثرة في القيام بعمليات الإصلاح والتطوير المطلوبة. وإذا كانت الدروس المستفادة من الحرب التي وقعت ستؤدي إلى أن تصبح إسرائيل أكثر استعداداً لمواجهة تحديات المستقبل فسنكون قد استفدنا من هذه الأزمة. فالدولة التي تعترف بالأخطاء والتي تتعلم منها أقوى من الدولة التي تنكر وقوع الأخطاء، وكل خطأ لا يتم الاعتراف به وإصلاحه هو دليل على ضعف شديد في أجهزة الدولة.

ب. تقييم القرارات المتعلقة ببدء الحرب:

١٨ – تتضمن القرارات السياسية العسكرية عناصر سياسية أيديولوجية. ولكنها لابد أن تستند إلى طريقة عمل قائمة على أساس صلب من المعلومات الكاملة والتفصيلية بشأن موضوع القرار، فيما يتضمن رؤية إستراتيجية حاسمة، وتحديد أهداف وغايات، وتقييم للعلاقة بين الأهداف ووسائل تحقيقها، والمزج الفعال بين وسائل متعددة لتحقيق الأهداف، والتفكير في وسيلة لوقف العملية العسكرية والخروج من حالة الحرب. ولابد أن يتضمن هذا جدولاً زمنياً تقريبياً.

وما ذكرناه هنا هو كلام شديد الأهمية لاستمرار النقاش، لأن عدم وجود آلية عمل على النحو سالف الذكر كان بمثابة إخفاق شديد تعرض له صناع القرار على المستوى الإستراتيجي، وقد كان عدم مطالبتهم بآلية عمل محددة بمثابة إخفاق من جانبهم.

١٩ - سوف نبدأ بالعنصر المطلوب من المعلومات الأساسية الكاملة والتفصيلية (والتي تتضمن تقديرات مؤكدة وتوضيح لنقاط الشك). وقد سبق لنا أن تناولنا هذا الموضوع في الفصل الرابع ولكن من الأهمية بمكان أن نقدم هنا ملخصاً لما سبق أن ذكرناه نظراً لما له من أهمية في تقييم القرارات الصادرة في فترة إعلان الحرب. وكما ذكرنا في الفصل الرابع فإن الساحة اللبنانية طرحت تحدياً فريداً من نوعه على دولة إسرائيل. وكان حزب الله في لبنان يمثل جوهر هذا التحدي، نظراً لأنه منظمة محلية تحركها أيديولوجية جهادية شديدة العداء لإسرائيل، هذه المنظمة تتلقى السلاح والتمويل والتدريب من سوريا وإيران. كانت هذه المنظمة متمركزة على الحدود في مواقع رصد قريبة من الجيش الإسرائيلي. وفي إطار استعدادات منظمة حزب الله للمواجهة العسكرية المتوقعة مع إسرائيل قامت المنظمة بمضي السنين بنشر منظومة هجومية ودفاعية معقدة ومنظمة، كان هدفها مواجهة التفوق العسكري الواضح الذي يتمتع به الجيش الإسرائيلي، وبالطبع الاستفادة من القيود المفروضة عليه. ويتصدر هذه المنظومة شبكة صواريخ أرض - أرض ذات أهداف ردعية وهجومية. وكان من المفترض في هذه الشبكة أن تغطي الداخل الإسرائيلي في الشمال وأن تتسبب في تأثير واضح على سير الحياة في قطاعات كبيرة من شمال إسرائيل تصل إلى حد إصابتها بالشلل التام. وكانت شبكة الصواريخ المذكورة- ولاسيما الجزء الذي كان منتشراً في منطقة العمليات الرئيسية- جنوبي نهر الليطاني - محمية بشكل جيد، على النحو الذي وفر لها حصانة فعالة ضد القصف المضاد. وذلك إلى حد الاعتقاد- الذي ساد حتى لدى الجيش - بأنه لا يوجد حل عسكري يضمن وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا أو تقليل عدد الصواريخ المنطلقة إلى حد كبير سوى عن طريق السيطرة البرية على الأراضي التي تنطلق منها الصواريخ نفسها.

٢٠ - أدت هذه السمات الرئيسية وغيرها- مثل انتشار حزب الله عند الحدود وامتداد ميدان القتال نفسه- إلى خلق موقف جعل السيطرة على توقيت حدوث حادث مؤثر- مثل حادث اختطاف - في أيدي حزب الله إلى حد كبير وقد كانت هذه السمات وغيرها أسباباً أساسية لاستمرار سياسة الاحتواء ومحاولة نزع سلاح حزب الله - أو على الأقل جعله يتراجع بعيداً عن الحدود بالوسائل السياسية- بهدف تقليل خطر وقوع حادث اختطاف أو اعتداء كبير آخر.

٢١ - بناءً على ما سبق فقد كان لابد أن يأخذ أي قرار - بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد حزب الله - في اعتباره أيضاً ما كان معروفاً للجيش جيداً من جودة استعدادات المنظمة ومنطق العمل لديها، وذلك حتى يمكن توفيق الوضع في العملية المقترحة مع هذه المعلومات. وبالفعل فقد كان من المتوقع أن يؤدي أي رد فعل قوي من جانب إسرائيل على حادث الاختطاف إلى إطلاق الصواريخ على الداخل الإسرائيلي. ولذلك فقد كان من المفترض عند اتجاه النية إلى القيام بعملية عسكرية كبيرة أن تتضمن هذه العملية طريقة لمواجهة إطلاق الصواريخ على النحو المذكور ونتائجه، سواء على المستوى العسكري (عن طريق الاكتفاء برد عسكري محدود ومركز على سبيل المثال نعود بعده إلى سياسة الاحتواء، مع الاستعداد للقيام بعملية برية كنوع من التهديد أو عند الضرورة ولسد الثغرات في الإستعدادات والتسليح) أو على المستوى المدني (عن طريق تحسين نظام الحماية والتحصين أو رفع درجة استعداد الجبهة الداخلية ومواقعها الإستراتيجية) أو على المستوى السياسي (عن طريق التخطيط والإعداد المسبق للقيام بعملية عسكرية سريعة تسفر عن وقف لإطلاق النار بعد تحقيق أفضل إنجازات ممكنة). وجدير بالذكر أن إعداد مثل هذه الخطط العسكرية والقيام بالاستعداد على النحو المناسب في الجبهة الداخلية هي أشياء كان من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً، وأنها تتطلب تفكيراً وميزانية وعملاً متواصلاً في مسارات عديدة. وكان لابد أن يكون نقص الاستعدادات في هذه المجالات عنصراً هاماً، إلا أنه لم يتم إحاطة القيادة السياسية علماً به، ولم يتم إعطاؤه الأهمية الكافية عند اتخاذ القرارات.

٢٢ - كان من المفترض في مثل هذه الخطة العسكرية الكاملة أن تأخذ في اعتبارها كافة المعلومات المتعلقة بالساحة اللبنانية بكافة تعقيداتها، وأن تشير إلى بدائل مختلفة للعملية العسكرية بناء على ذلك. ولأن خطر الاختطاف كان ملموساً ومستمراً، وكان حزب الله يعمل بوضوح في اتجاه القيام باختطاف جنود في الشهور الأخيرة، فقد كان على الجيش أن يعطي أولوية كبيرة لإعداد خطة لمواجهة مثل هذا الموقف، بحيث تصبح لديه خطة حديثة جاهزة ومعتمدة، تم التدريب عليها والتنسيق بين الجهات المشاركة فيها. ولو كانت لدى الجيش مثل هذه الخطة يوم ١٢ يوليو، لكان على الجيش أن يعرضها - بكافة بدائلها وافتراضاتها الأساسية ومزاياها وعيوبها - على

القيادة السياسية، وإجراء مناقشات تفصيلية على أساسها لوسائل العمل المتاحة لإسرائيل.

٢٣ - ولكن لم يتم عرض توصيات على هذا النطاق المتكامل على القيادة السياسية في ذلك اليوم لتساعدها في المناقشات واتخاذ القرارات. ورغم أن الجيش أعد خطط عمليات لمواجهة حزب الله (تم تحديثها بعد انسحاب السوريين من لبنان)؛ إلا أن رئيس الأركان لم يصدق رسمياً على هذه الخطط؛ ولذلك فإنها لم تكن أساساً متفقاً عليه لإعداد القوة العسكرية بما يتفق معها. والأدهى من ذلك أن موقف خطط العمليات في الجيش الإسرائيلي لم يكن مجرد نتاج لإهمال في مجال العمليات، ولكنه كان يعكس على ما يبدو وجود حالة تخوف في الجيش (وفي القيادة السياسية) من فكرة القيام بعملية برية واسعة النطاق في لبنان في حد ذاتها، وذلك بالإضافة إلى إدراك أن القصف المضاد لن يمثل حلاً يقضي على خطر الصواريخ الأرض- أرض قصيرة المدى. ولذلك لم يكن هناك من يرى أي محل لبحث الخطط الموضوعة للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب لبنان. أما الخطط التي كانت تركز على القيام بقصف مكثف (جزئي في الأساس) فقد تبين أنها تنطوي على مشكلات. فرغم أن هذه الخطط أوضحت أن إسرائيل تفضل الامتناع عن القيام بعملية برية واسعة النطاق (حرب) إلا أنها حددت طريقة للقصف النيراني بشكل فعال، بدون التسبب في إطلاق حزب الله صواريخ كاتيوشا على الداخل، حيث لم يكن هناك حل عسكري فعال لمواجهة إطلاق الصواريخ. وكان هذا الحل المتاح حلاً جزئياً بعكس العملية البرية واسعة النطاق رغم كل مساوئها وأخطارها.

٢٤ - هذا عنصر أساسي في المعلومات التي كان لابد من الاعتماد عليها عند اتخذا قرار الرد على حادث الاختطاف يوم ١٢ يوليو. وقد كان من الطبيعي أن تكون هناك رغبة - سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى السياسي - في الرد الفوري والقوي على حادث كحادث الاختطاف المذكور. والزعم بأن عدم الرد على مثل هذا الحادث كان من الممكن أن يكون له تأثير سلبي بعيد المدى هو زعم منطقي ومشروع. كذلك لا يمكن الاستهانة بالزعم بأنه لو لم يحدث رد فوري لكان من الممكن أن يمنع الضغط الدولي حدوث رد في وقت لاحق.

٢٥ - ولكننا نتوقع من القادة ومن المسئولين في القيادة التنفيذية والعسكرية أن يبحثوا ما إذا كان رد الفعل القوي سيخدم مصالح الدولة والمجتمع الذي يخدمونه. وكان من الممكن لمثل هذا البحث أن يوضح لهم أن أخطار الرد القوي والفوري تفوق مزاياه، وذلك وفقاً للمعلومات الأساسية التي كانت متاحة لهم ووفقاً لتقييمهم للسيناريوهات المتوقعة. وكان من الممكن لمثل هذا البحث أيضاً أن يكشف لهم عن معلومات تسمح لهم بالتعرف على البديل الذي يمكنهم من الحصول على أقصى مزايا ممكنة من الرد القوي. كان من الممكن أن يجري هذا البحث قبل العملية العسكرية، ولكن كان من الممكن أن يأتي أيضاً في إطار رد محسوب وفوري، يصاحبه في نفس الوقت اتخاذ قرار بإجراء مناقشات تفصيلية بأقصى سرعة بشأن المرحلة التالية. ونظراً لأن أي من الأمرين لم يتم القيام به، فإن لدينا هنا إخفاقاً خطيراً سواء في القرار أو في الأداء.

٢٦ - في كثير من الحالات يرجع السبب في عدم اتخاذ قرار سياسي بالرد العسكري إلى وجود خلاف بين الجمهور بشأن مدى عدالة استخدام القوة وعدالة الأهداف المختلفة التي يمكن أن تتحقق عن طريق استخدام القوة. وقد كان من السمات الهامة التي اتسمت بها الحالة التي نحن بصددها عدم وجود أي خلافات بين المسئولين بشأن عدالة الرد العسكري القوي أو بشأن عدالة أي من الأهداف المعلنة للحرب. وكانت الشكوك التي ترددت في الجلسات التي عقدت يوم ١٢ يوليو لا تتعلق سوى بفاعلية استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع في الساحة اللبنانية في ذلك التوقيت ومدى الذكاء الذي ينطوي عليه هذا التصرف.

٢٧ - ليس معنى وجود مبرر لاستخدام القوة العسكرية أن استخدام هذه القوة كان أمراً حتمياً أو أن استخدامها كان أفضل أو أكثر ذكاء. أضف إلى هذا أن الاتفاق الهادئ على عدالة العملية العسكرية قد حيد بعض الأجهزة الرقابية، التي ربما كانت ستعمل بكفاءة أعلى لو كان هناك خلاف على مدى عدالة استخدام الجيش في الرد. وترى اللجنة أن الاعتقاد بعدالة استخدام القوة العسكرية وقبول نواب الشعب باستخدامها (الذي جاء بما يتماشى مع حقهم العام والديمقراطي) كان يعني عدم وجود أي أساس لاتخاذ موقف بشأن التبرير الأخلاقي والديمقراطي للقرار المبدئي بالرد على حادث الاختطاف عن طريق القيام بعملية عسكرية.

٢٨ - إن الصورة التي تتكشف من مجمل القرارات التي أدت للحرب لا تعبر عن فشل آلية العمل بسبب ظروف لم يكن من الممكن توقعها مسبقاً، وإنما تعبر عن وجود مجموعة من القرارات بشأن العملية العسكرية لم تتكامل لتشكل خطة عمل كاملة مدروسة جيداً، من خلال المعلومات والخبرات والتحليل والتخطيط والرؤية الإستراتيجية الشاملة وبعيدة المدى. أضف إلى هذا أن القرارات المذكورة لم تكن قائمة على دراية بالمعلومات والخبرات المتاحة بشأن الساحة اللبنانية. وقد كانت كل هذه الأشياء بمثابة إخفاق خطير.

٢٩ - سنتحول الآن إلى بحث مشكلة الغايات المحددة لهذه الحرب والتناسب بينها وبين أساليب العمل العسكرية. جدير بالذكر أن المباحثات التي جرت داخل الجيش والمشاورات بين القيادتين السياسية والعسكرية شهدت بحث الأهداف وتحديد الجهات التي ستوجه ضدها العملية العسكرية (حزب الله أو الحكومة اللبنانية) والأهداف التي ستجري مهاجمتها. وصدرت قرارات بالقيام بعمليات محدودة، وتمت الإشارة إلى وجود أهداف عامة (إضعاف حزب الله) بل وغايات واضحة (دعم قدرة الردع الإسرائيلية). ولكننا لم نجد أي نقاش منظم لمدى تناسب الأهداف مع أساليب العمل العسكرية التي اتبعت لتحقيقها أو مع السياسة التي تقرر إتباعها. وعندما تبين بعد فترة بسيطة أنه لا يوجد تناسب بين الأهداف المطلوب تحقيقها وبين وسائل العمل المعتمدة، لم يسفر ذلك عن قرار بتقييم الموقف من جديد أو بتغيير الأهداف أو بتغيير طبيعة العملية العسكرية.

٣٠ - وكانت النتيجة أن الحرب قد بدأت بالفعل دون وجود آلية عمل منظمة وكاملة، وإنما استناداً إلى عدد من القرارات بشأن سمات المعركة، وأنها جرت على أساس قرارات صدرت دون فهم قاطع ودون حسابات. وسوف نقوم ببحث هذه القرارات واحداً بعد الآخر، ثم سنتناول النتائج المترتبة عليها بشكل إجمالي.

٣١ - أولاً: جرت مشاورات واتخذت قرارات بشأن هوية العناصر التي سنهاجمها بالإضافة إلى حزب الله نفسه. ولم يتم قبول خطط الجيش وتوصياته بشأن مهاجمة البنية الأساسية اللبنانية رغم وجود ميل مبدئي لقبولها، ولم يتم التصديق على مهاجمة البنية الأساسية للكهرباء في لبنان. وقد تم اتخاذ هذا القرار بناء على اعتبارات سياسية. وجدير بالذكر أن القيادتين العسكرية والسياسية أدركتا أن هذا القرار كان خاطئاً، وبالتالي فقد عادتا إلى اقتراح مهاجمة منشآت البنية الأساسية في مراحل مختلفة من الحرب. وكانت خلفية هذا القرار قرار سري- لم يتم بحثه صراحة- بالامتناع عن القيام بعملية برية واسعة النطاق، بل وبالامتناع عن الاستعداد لمثل هذه العملية.

٣٢ - كما سبق القول فإن هذه القرارات في حد ذاتها لا تدخل في نطاق تحقيقات هذه اللجنة، نظراً لأنها قرارات صادرة عن القيادة السياسية بعد نقاش عقلاني، وقد تم اتخاذ هذه القرارات بعد مباحثات ورغم وجود خلافات ملموسة بشأنها.

٣٣ - كان أهم قرار اتخذته القيادة السياسية يوم ١٢ يوليو هو التخلي عن سياسة ضبط النفس والاحتواء التي التزمت بها الحكومات السابقة والقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد حزب الله. وكما سبق القول فقد حظي هذا القرار بتأييد واسع النطاق على المستوى المحلي والعالمي، ولكن قرار التخلي عن سياسة معينة ليس كافياً. فالأكثر أهمية هو أن نقرر كيف سنتصرف. وبالطبع فقد حدث إخفاق هنا. حيث وجدنا أن قرار الحرب والتخلي عن سياسة الاحتواء تم اتخاذه بتسرع، دون تحديد أهداف واضحة ومتفق عليها للحرب، ودون آلية عمل حاسمة يمكن أن تؤدي لتحقيق الأهداف، ودون أي حديث جاد عن السمات الخاصة للميدان الذي ستجري فيه العملية العسكرية وهو ميدان شديد التعقيد وكثير المشاكل.

٣٤ - كان هذا الإخفاق واضحاً للغاية لدرجة أن من الأهمية بمكان أن نحاول فهم وتفسير كيفية حدوثه. وقد أصبحت الحاجة لهذا التفسير أكثر إلحاحاً نظراً لاستمرار وجود قاعدة تأييد واسعة النطاق للقرارات التي اتخذت لفترة طويلة نسبياً. ويمكن تفسير التناقض بين الفشل الواضح الذي ينطوي عليه هذا القرار وبين التأييد واسع النطاق الذي حظي به أيضاً بأن الشعور بعدالة العملية العسكرية وعدالة أهدافها كان قوياً وواسع النطاق. أضف إلى هذا أن الدوائر التي أيدت القرار كانت تفترض بالطبع أن صناع القرار قاموا ببحث الناحية الفنية على النحو المطلوب بطريقة تضمن أن تكون فرصة نجاح العملية كبيرة. وقد دعمت هذا الافتراض الإنجازات العسكرية الكبيرة التي تحققت في الأيام الأولى، غير أن الأساس الذي قامت عليه هذه الإنجازات كان متهاوياً. وقد أيد القرار في الأيام الأولى من كانوا يطالبون بعملية عسكرية قصيرة ومن كانوا يعتقدون بضرورة القيام بعملية عسكرية برية واسعة النطاق ضد حزب الله ومن كانوا يعتقدون أن القصف لمدة طويلة سوف يؤدي إلى النتائج المطلوبة.

٣٥ - كانت القيادات السياسية السابقة ذات الخبرة وكذلك القيادات العسكرية والقيادات التنفيذية العسكرية- وكل قيادة يعرف الساحة اللبنانية من الخارج- تعرف سمات الساحة اللبنانية والتحديات المعقدة التي تواجهها أي عملية عسكرية (أو سياسية) ناجحة. وقد أسهمت هذه المعرفة إسهاماً كبيراً في السياسة التي تمثلت في عدم القيام برد عسكري واسع النطاق في الساحة اللبنانية والحفاظ على سياسة الاحتواء رغم ما لها من عيوب. ولو كان أحد المسئولين قد اهتم جدياً ببحث الأسباب التي أدت إلى سياسة الاحتواء - قبل قرار التخلي عنها تماماً - لأدرك المشكلات العقبات، وكان هذا سيؤدي لتحديد سيناريوهات العمل والوسائل الكفيلة بالرد العسكري والسياسي المناسب لسمات الساحة اللبنانية. ولكن عدم القيام ببحث هذا الموضوع قبل التخلي عن سياسة الاحتواء كان فشلاً شديداً.

٣٦ - تعتقد اللجنة أن القرار الفوري المتسرع بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق قد تم اتخاذه على النحو الذي اتخذ به نتيجة لتضافر عدة عناصر وهي: عدم وجود أساليب فكر إستراتيجي، وعدم فهم الحاجة إلى بحث مدى قدرة الجيش على القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في الساحة اللبنانية وتحمل ما قد يترتب عليها، وانعدام الدراية والخبرة لدى القيادة السياسية التي لم تكن قادرة على تقييم قدرات الجيش بطريقة جيدة، والتوقع الذي ليس له أساس- سواء من جانب القيادة السياسية أو من جانب القيادة العسكرية- بأنه رغم أغلب الخطط، وكذلك رغم تشكك شخصيات ذات خبرة، يمكن بالفعل التوصل إلى توجيه ضربة قوية لحزب الله من خلال القصف الجوي عن بعد، وتحقيق إنجازات سياسية نتيجة لإضعاف حزب الله، والاعتقاد بأن من الممكن الامتناع عن القيام بعملية برية واسعة النطاق، وتقليل الخسائر الإسرائيلية، والامتناع عن قصف البنية الأساسية اللبنانية، مع توقع صمود الجبهة الداخلية لفترة طويلة رغم القصف المكثف الذي كانت تتعرض له، كل هذه الافتراضات- التي كان بعضها صريحاً وبعضها تلميحاً وبعضها ضمنياً- كانت تنطوي على تناقضات تنذر مسبقاً بالفشل في نقاط كثيرة كان من الممكن توقعها مسبقاً.

٣٧ - جدير بالذكر أن خطة قصف الساحة اللبنانية مع القيام باقتحامات برية محدودة كان من المفترض أن تقدم حلاً عسكرياً للساحة اللبنانية بدون عملية برية واسعة النطاق. غير أن المشكلة في هذه الخطة كانت أنها غير قادرة على وقف أو تقليل إطلاق صواريخ الكاتيوشا. وكان من الواضح من خلال ما قيل أنه - وفقاً لخطط الجيش ولتقديراته - من لا يريد عملية برية واسعة النطاق عليه أن يتقبل هذه الخطة، التي كان من المفترض ألا تؤدي إلى تصعيد يصل إلى حد تعرض الداخل الإسرائيلي لقصف حتمي متواصل. أو بمعنى آخر كان عليه أن يخطط لقصف محدود ومركز يتم بعده إعادة تقييم الموقف، ليجري اختيار إستراتيجي بين بديلين كلاهما واضح، وهما: العودة إلى سياسة الاحتواء أو القيام بعملية برية واسعة النطاق. وجدير بالذكر أن خطة قصف لبنان كانت تفترض الاستعداد لمثل هذه الخطوة منذ المرحلة الأولى.

٣٨ - وبذلك كانت النتيجة أن الحكومة الإسرائيلية عندما أرادت التخلي السريع عن سياسة الاحتواء بعد وقوع حادث الاختطاف - ولاسيما في الوقت الذي كان أغلب وزرائها غير راغبين في القيام بعملية برية واسعة النطاق- لم يكن لديها أو لدى الجيش خطط عمليات جاهزة ومكتملة، وإنما كانت لديهما مجرد أفكار لا تصل إلى مستوى خطة عمليات، ولا تؤدي سوى لإنجازات محدودة نظراً للظروف الميدانية. وقد أسهم عدم وجود خطط ملائمة لدى الجيش في حدوث إخفاق ثلاثي. فأولاً لم يكن من الممكن اختيار خطة مناسبة من بين البدائل المطروحة، ويؤدي بنا هذا إلى ثانياً؛ حيث كان من الأسهل تجاهل التفاصيل والمعلومات الأساسية التي قد تنطوي عليها مثل تلك الخطط، وثالثاً لم يكن هناك أي مجال للارتجال الهادف. وبالطبع رغم أن من الواضح أن أي عملية عسكرية تتطلب بالضرورة قدراً كبيراً من الارتجال إلا أن كفاءة وفاعلية العملية ترتبط بالتفكير المسبق الذي يتجلى أيضاً في الخطط الجيدة حتى لو لم يتم تنفيذها بالكامل.

٣٩ - على ضوء هذه المعطيات كانت قدرة إسرائيل على التخلي عن سياسة الاحتواء محدودة. ورغم ذلك فإن إمكانية الاستمرار في سياسة الاحتواء كانت مرفوضة تماماً. كان رئيس الوزراء يعتقد أن الاستمرار في سياسة الاحتواء كان سببه الخوف من تعرض الجبهة الداخلية للقصف وأننا لا يجب أن نترك الخوف من هذا يشل حركتنا. ويبدو أنه لم يفهم تماماً معنى استمرار تعرض شمال البلاد للتهديد المتواصل بالقصف بالصواريخ في الوقت الذي ليس لديه فيه رد فعال لهذا القصف يمكنه التصديق عليه. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن الرغبة في بحث إمكانية الرد العسكري على حادث الاختطاف كانت بديهية بل ومشروعة، غير أن هذه الحقائق لم تكن كافية حتى يمكن رفض سياسة الاحتواء رفضاً تاماً. حيث يتطلب هذا الرفض تقصياً كاملاً لوسائل العمل البديلة وتحققاً من أن مزاياها تفوق عيوبها إلى حد كبير. وفي حالة عدم وجود وسائل عمل بديلة كان من الأولى العودة إلى سياسة الاحتواء رغم فتح نافذة الفرص للتخلي عنها، أو كان من الأولى العمل لكي تصبح فرصة النجاح في عملية أخرى أفضل.

٤٠ - لكن القيادتين العسكرية والسياسية لم يبحثا بدائل أخرى، وبالتالي لم يصلا إلى بديل أفضل. وتم اختيار طريقة عمل مختلفة تتمثل في إدارة المعركة بشكل مرن، وليس على أساس وجود أهداف محددة وأسلوب عمل واضح. وقد كان هذا إخفاقاً رئيسياً.

٤١ - أضف إلى هذا أن عدم وضوح أهداف التحرك العسكري والغاية النهائية منه تسبب في عدد من النتائج السيئة، وهي:

❖ أولاً: أدى ذلك إلى عدم سهولة إرسال توجيهات واضحة من القيادة السياسية إلى الجيش ومن هيئة الأركان إلى القوات الميدانية للعمل بما يتفق مع الأهداف الموضوعة.

❖ ثانياً: أفرز ذلك لدى الجمهور توقعات مبالغ

فيها تتعلق بنتائج وإنجازات لم يكن أحد في القيادة السياسية يعتقد أنها قابلة للتحقيق، ولاسيما بدون عملية برية واسعة النطاق.

❖ ثالثاً: أدى عدم الوضوح إلى إضعاف القدرة على تحديد آلية لإنهاء العملية العسكرية، كما ألحق ضرراً بعملية إدارة المعركة وبالتأييد الذي كانت تحظى به في إسرائيل وفي الخارج. وقد أصبح هذا أكثر وضوحاً في المراحل التالية من الحرب.

وبالطبع فنظراً لعدم تحديد أهداف وغايات واضحة، ولعدم إمكانية الاعتماد على خطط عمل واضحة أديرت المعركة العسكرية بشكل "مرن" من خلال ارتجال قرارات. ولهذا السبب كان من الصعوبة بمكان اتخاذ قرارات واعية بشأن المدة التي ستستغرقها العملية العسكرية وتوقيت ونوعية التدخل السياسي والدبلوماسي الذي كان من شأنه أن يحقق لإسرائيل أقصى إنجاز سياسي ممكن.

٤٢ – وتؤكد اللجنة أن عدم بحث وتبني آلية عمل واضحة ومتكاملة تجري في إطارها العملية العسكرية– بغض النظر عن نتائج الحرب أو طريقة إدارتها– يمثل إخفاقاً شديداً وخطيراً، يجب العمل على عدم تكراره مستقبلاً. وقد كان لهذا الإخفاق تأثير بالغ على المراحل التالية من الحرب. وقد أدى عدم وجود مثل هذه الآلية الواضحة إلى تصعيب إدارة المعركة العسكرية وتصعيب إدارة النشاط الدبلوماسي المطلوب لتحقيق إنجازات سياسية وتصعيب القيام بنشاط إعلامي.

جـ. آليات صنع القرار:

٤٣ – تؤكد اللجنة وجود صلة وثيقة بين الإخفاقات التي تكشفت لها في نوعية القرارات المتخذة في فترة إعلان الحرب وبين آليات صنع القرار. ورغم اتخاذ هذه القرارات بمعرفة المسئولين عن اتخاذها إلا أنهم لم يلتزموا بالقواعد والمبادئ التي من المفترض أن تضمن صحة القرارات والحفاظ على إمكانية مناسبة للرقابة على صناع القرار الرئيسيين.

أولاً: سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بإعلان حرب عسكرية

٤٤ – رأينا أن رئيس الوزراء قرر فور وقوع حادث الاختطاف عقد اجتماع عاجل للحكومة، وأن الحكومة هي التي صدقت على القيام بعملية عسكرية (دون أن تعرف تفاصيلها، ولكن مع إدراك أنها قد تؤدي لإطلاق صواريخ على الجبهة الداخلية على نطاق واسع) وأنها فوضت المجلس الوزاري المصغر (منتدى السبعة) باتخاذ قرارات العمليات.

٤٥ – يتضمن القانون تعليمات صريحة بشأن أي عملية عسكرية واسعة النطاق، ويميز بين "الحرب" وبين "العملية العسكرية". وقد ورد في المادة ٤٠ من القانون الأساسي للحكومة (١) ما يلي:

❖ لا تبدأ الدولة حرباً إلا بموجب قرار من الحكومة.

❖ ليس في هذه المادة ما يمنع من القيام بالعمليات العسكرية المطلوبة للدفاع عن الدولة وعن أمن الشعب.

❖ يتم إرسال إخطار بقرار الحكومة بدء الحرب بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بأقصى سرعة. ويلقي رئيس الوزراء بياناً في هذا الشأن بأقصى سرعة أمام الكنيست. كما يجب إرسال إخطار بأي عملية عسكرية تجري بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة إلى لجنة الخارجية والأمن بالكنيست بأقصى سرعة.

٤٦ – وقد ناقشت المحكمة العليا هذا الموضوع في القضية رقم ٦٢٠٤ لسنة ٢٠٠٦ (بيلين ضد الحكومة الإسرائيلية). وزعم الطالب أن قرار القيام بعملية عسكرية بتاريخ ١٢ يوليو كان قرار إعلان حرب، بينما زعمت الدولة أنه كان قراراً بعملية عسكرية وليس حرباً. وقضت المحكمة بأنه لم تحدث هنا أي مخالفة دستورية نظراً لأن الحكومة تصرفت من الناحية العملية بموجب الفقرة الأولى من المادة ٤٠ .

٤٧ – لم يتم سوى في الآونة الأخيرة الحسم النهائي للجدل بشأن ما إذا كان ما حدث في صيف ٢٠٠٦ يعد حرباً أم لا. ولكن هذا ليس له أهمية شديدة فيما يتعلق بسلطة اتخاذ قرار إعلان الحرب وذلك للأسباب التالية: أولاً؛ يجب أن يكون استخدام القوة العسكرية المفرطة فيما لا يعد حرباً قائماً على تقييم حريص. وثانيا؛ تعتقد اللجنة أن الأغلبية العظمى من الوزراء لم يعتقدوا وقت التصويت أن الرد الذي يفوضون الحكومة فيه هو إعلان حرب أو أنه قد يؤدي إلى حرب. وقد يكون الوضع من الناحية الرسمية لم يكن يتطلب قراراً من الحكومة في هذه المرحلة من الحرب. ولكن بما أن رئيس الوزراء قد اختار عرض الأمر على الحكومة لاتخاذ القرار فيه فلا شك أن القرار قد اتخذ بمعرفة الجهة المخولة باتخاذه وهي الحكومة.

٤٨ – ولكن بحث موقف الحكومة وطريقة اتخاذها القرار، وكذلك ما قاله لنا بعض الشهود يكشف أن هناك خوف من أن قرار الحكومة في هذه الحالة– وفي كافة الأحوال تقريباً– لم تتوفر له الظروف التي تضمن أن يكون الوزراء على دراية تامة بمغزى تصرفهم عند اتخاذهم القرار. فلم يتم الالتزام بروح القانون فيما يتعلق بمناقشة واتخاذ القرار في الحكومة – ولاسيما قبل القيام بعملية عسكرية – وبذلك لم يؤد هذا الشرط الدور الذي كان من المفترض أن يؤديه، والذي يتمثل في مشاركة الحكومة بكاملها – بكل ما لدى وزرائها من توجهات – في الاستيضاح والمناقشة

وإصدار التوجيهات والرقابة على حالة القيام بعملية عسكرية ذات آثار بعيدة الأمد. وبالتالي فحتى لو تم رسمياً تنفيذ المطالب المتعلقة بالتفويض فإنها لم تنفذ من الناحية الجوهرية.

٤٩ - لا يتطلب التصديق على عملية عسكرية محدودة موافقة الحكومة أساساً؛ حيث يدخل هذا الموضوع في نطاق سلطة رئيس الوزراء ووزير الدفاع، اللذان يطلبان في بعض الأحيان تصديقاً من مجلس الوزراء المصغر. وكان على الحكومة أن تدرك أن عرض الموضوع عليها لاتخاذ قرار معناه أن هذه عملية عسكرية ذات طابع خاص. وقد كان مما يدعو للدهشة وللقلق أن أعضاء الحكومة كانوا على استعداد لاتخاذ القرار المذكور بعد تبادل الآراء على نطاق واسع ولكن دون مناقشة حقيقية. وبالتالي، فإن الحكومة هنا لم تقم بأداء الدور المناط بها باعتبارها - هي وليس أي جهة أخرى - صاحبة سلطة اتخاذ القرار. وسوف نعود لمناقشة هذا الموضوع في موضع لاحق.

٥٠ - فيما يتعلق بالقيادة الفنية لم تثر أي مزاعم جادة بشأن انعدام سلطتها في الفترة محل التحقيق، ولذلك لن نتطرق إلى هذه المسألة في هذا الجزء من التقرير.

ثانياً: آليات صنع القرار

٥١ - هناك سؤال آخر أكثر أهمية وأكثر مدعاة للقلق، وهو: هل كانت آليات صنع القرار - في إطار سلطة الجهات والقيادات المختلفة - على أفضل نحو ممكن..؟ في إطار القيادة السياسية سوف نميز بين آليات صنع القرار لدى رئيس الوزراء ووزير الدفاع والحكومة والمجلس الوزاري المصغر. وسوف نتناول هنا باختصار آليات صنع القرار لدى رئيس الوزراء ووزير الدفاع، ثم سنعود لمناقشة هذه الآليات بشكل أكثر تفصيلاً عند مناقشة مسئوليتهما الشخصية التي تتضمن أيضاً المسئولية عن آليات صنع القرار التي استخدموها. وبالنسبة للقيادة الفنية فسوف نركز على الآليات الداخلية في هيئة الأركان العامة. ونظراً لأهمية نقطة التداخل بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية فسوف نركز عليها، ولكننا سنقول بضع كلمات عن التداخل بين القيادة السياسية وبين عناصر أخرى في القيادة الفنية.

٥٢ - وسوف نستبق الأمور بالقول بأننا وجدنا أخطاء شديدة الخطورة تنضم على إخفاق خطير في آليات صناعة القرارات لدى القيادة السياسية والقيادة العسكرية وعلى مستوى التنسيق بينهما. ونعتقد أن هذا الإخفاق قد أسهم بشدة في الأخطاء التي وجدناها آنفاً في القرارات التي تم اتخاذها.

٥٣ - رغم أننا قرأنا مادة غزيرة وطرحنا أسئلة كثيرة إلا أننا لا نستطيع أن نؤكد أين وكيف ومتى تم اتخاذ القرارات الفعلية بإعلان الحرب في ١٢ يوليو. ويبدو أن قرار الرد بعملية عسكرية قوية وفورية قد اكتمل لدى رئيس الوزراء من خلال إجراءات لم يتم توثيقها، سبقت المشاورات التي جرت برئاسته في الساعة السادسة مساء. أما الإجراءات التي جرت لدى وزير الدفاع ورئيس الأركان فإنها أكثر توثيقاً. فقد تأهب رئيس الأركان لتلقي سلسلة من الأوامر بالهجوم الفوري، وكان يميل إلى الرد القوي، ولكنه لم يكن قد بلور بعد موقفاً، في انتظار حديثه مع القيادة السياسية. وأثناء المشاورات التي أجراها لدى وزير الدفاع في الثانية والنصف ظهراً كان موقفه يبدو ميالاً لشن هجوم فوري دون استدعاء الاحتياط. وكان الرد الأولي لوزير الدفاع في مقابلته مع رئيس الوزراء هو أن هذه المشكلة صعبة ولابد من التفكير فيها. ولكنه في المشاورات التي جرت لديه في الساعة الثانية والنصف انضم إلى الرأي القائل بوجود حاجة إلى رد قوي وسريع (وإن كان قد افترض أن العملية العسكرية ستكون قصيرة للغاية نظراً لأن من المنتظر أن نتعرض لضغوط فورية لوقفها). وتعكس الوثائق وجود قدر من التردد وعدم الوضوح لدى مجموعة من القيادات العسكرية في المراحل الأولى. ولكن هذه الآراء لم تطرح على رئيس الوزراء أثناء التشاور معه. كانت مباحثات القيادة السياسية سابقة التجهيز، وكان رئيس الوزراء يأتي إليها بعد أن يبلور وجهة نظره. وقد جرت عدة جلسات للمباحثات على المستوى العسكري السياسي المشترك وعلى مستوى الجيش، تبلورت خلالها آراء وقرارات. وجدير بالذكر أن محور صناعة القرار الموثق كان واضحاً ومحدوداً؛ وكان يبدأ من رئيس الأركان، مروراً بوزير الدفاع ورئيس الوزراء ثم الحكومة واللجنة السباعية. ولم نجد أي عنصر فني آخر بحث هذا الموضوع، أو بحث بدائل للرد (تختلف عن البدائل التي طرحتها قيادات المؤسسة العسكرية التي شاركت في المباحثات وأعربت عن رأيها في الوضع المذكور ووسائل مواجهته. وعرضها على القيادة السياسية بخلاف الجيش. ومن هذه الناحية كان الجيش وحده في هذه المرة أيضاً هو الذي يقوم بمهمة المكتب الاستشاري الفني للحكومة.

٥٤ - إن عدم استناد العملية إلى "خطة جاهزة" متكاملة - وبالتالي عدم وجود مسار تطور متفق عليه بالكامل لها - يرتبط إذن بحقيقة مفادها أنه في كافة الجهات التي امتدت إليها تحقيقات اللجنة - سواء السياسية أو العسكرية أو المتداخلة بين الجانبين - لم يجر أي نقاش منظم لبحث خطط متبلورة واختيار بديل للرد من بينها بعد بحث مزاياها وعيوبها، بناءً

على المبادئ المعروفة، والتوصل إلى توصية أو قرار بمسار معين أو آلية معينة للعملية بعد إجراء مشاورات منظمة ومناقشات وتقييم واتخاذ قرار. وينطوي هذا الأمر أيضاً على إخفاق شديد أسهم بالكثير في أخطاء الحرب وأساء فعلياً إلى إنجازاتها.

القيادة السياسية:

٥٥ - هناك نمط ثابت لاجتماعات صناعة القرار لدى القيادة السياسية فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعسكرية، ولاسيما عندما يكون الأمر متعلقاً بقرار شن الحرب أو بالمرحلة التالية من عملية عسكرية. تبدأ هذه الاجتماعات باستعراض للموقف يتقدم به مسئولو القيادة الفنية. بعد ذلك تأتي الاقتراحات والتوصيات، وهنا تعطى الفرصة لطرح أسئلة أو للتعبير عن آراء، ويقوم الوزراء المسئولون عن المجال الذي يجري بحثه بطرح تقييمهم وإعلان موقفهم، وعندئذ تقال كلمة ختامية ويتم اتخاذ قرار. وقد رأينا في المناقشات التي جرت، في الفترة التي يجري بحثها، أنه لم تكن هناك خلفية معدة مسبقاً ومقدمة للحكومة، ولم يتم استعراض الموقف بشكل جذري وعرض سمات الساحة التي سيجري العمل فيها وتأثيرات العمليات التي جرى بحثها.

٥٦ - وفي الفترة التي يتطرق إليها التقرير لم نصادف مباحثات ولا مشاورات في لجان ومجالس القيادة الحكومية تخرج عن سياق القرار. وكما سبق القول فسوف نبحث آليات صنع القرار لدى رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الفقرة التالية. وسوف نركز هنا على المباحثات التي جرت في إطار الحكومة واللجنة السباعية. ولكننا ستقول فقط إن رئيس الوزراء مسئول عن عقد اجتماعاتها وإدارتها، وأن وزير الدفاع يحضر هذه الاجتماعات بعد أن يكون قد بلور موقفاً مشتركاً مع رئيس الوزراء بناءً على مشاورات سابقة مع القيادة الفنية. ويعتبر وزير الدفاع مسئولاً بحكم منصبه عن الطريقة التي يعد بها الجيش مواده تحسباً لمناقشات القيادة السياسية، بينما يعد رئيس الوزراء مسئولاً (بشكل مباشر أو من خلال وزير الدفاع) عن نوعية المادة التي يطلب من القيادة الفنية عرضها على اللجان والمجالس الوزارية.

الحكومة:

٥٧ - استمرت جلسة الحكومة نحو ساعتين ونصف. ورغم أن رئيس الوزراء سمح لجميع الوزراء بالحديث، إلا أنه كان من الواضح أنه يستحثهم على الانتهاء من حديثهم. وكانت التقارير المقدمة لوزراء الحكومة موجزة ومختصرة، ولم تكن تتضمن تفاصيل كان من الممكن أن تشير إلى تعقيد الصورة. ولم تعرض عليهم اقتراحات أو توصيات بأساليب العمل. كما لم تعرض عليهم بدائل. وقد جرت الجلسة على هذا النحو بتوجيهات صريحة من رئيس الوزراء بعد انتهاء جلسة المشاورات السياسية العسكرية التي عقدها في السادسة مساءً. وكان السبب في ذلك هو الخوف من تسريب الأنباء من داخل الحكومة بشأن الأهداف التي جرى التخطيط لمهاجمتها في الليلة التالية لنهاية الجلسة. وفضلاً عن ذلك لم يتم الرد على الأسئلة والشكوك التي أثارها الوزراء. ولكن الحكومة تلقت مراراً وتكراراً توضيحاً يفيد بأن أي عملية عسكرية كبيرة سوف تؤدي بالتأكيد إلى تعرض الجبهة الداخلية للقصف.

٥٨ - ولم تعرض على الحكومة أي حقائق هامة كخلفية عن الساحة اللبنانية أو عن استعدادات وانتشار قوات حزب الله. ومن المنطقي أن نفترض أن عدداً كبيراً من الوزراء لم يكن لديهم أي معلومات عن خلفيات الساحة اللبنانية ولا عن استعدادات حزب الله ولا عن الطابع المميز للساحة اللبنانية. وكان معنى ذلك أنهم لم يكونوا قادرين على توقع الجانب الصعب الذي سيترتب على القيام بعملية عسكرية في الساحة اللبنانية. وكان النقص في هذه المعلومات ملحوظاً للغاية في تصريحات الوزراء.

٥٩ - سادت الجلسة نغمة تأييد شديد لرئيس الوزراء وللمؤسسة العسكرية. وقد تحدث بعض الوزراء بشكل أساسي عما إذا كان الصواب يقتضي الرد بعملية عسكرية قوية رغم المبرر السياسي الأيديولوجي القوي. بينما تحدث البعض الآخر عن مدى الذكاء الذي ينطوي عليه استخدام القوة العسكرية طارحين أسئلة بشأن الرد العسكري وتوقيته ونوعيته وطارحين شكوكاً بشأن وجود آليات فعالة يمكن أن تضمن لمثل هذه العملية تحقيق نتائج طيبة.

٦٠ - ورغم هذه الأسئلة والشكوك فقد تم اتخاذ القرار الصادر بالإجماع ودون أن يمتنع أحد عن التصويت. وتضمن القرار توضيحاً يفيد بأن إسرائيل سوف ترد عسكرياً، وبأن الحكومة فوضت اللجنة السباعية لاتخاذ القرارات التنفيذية.

٦١ - ورغم أنه يبدو ظاهرياً أن الحكومة هي التي اتخذت القرار، إلا أنها فعلت ذلك كمؤسسة سياسية تعبر عن تأييدها ودعمها لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والجيش. وكانت النتيجة المذهلة والخطيرة هي أن القرار الهام الوحيد الصادر في الفترة التي سبقت نشوب الحرب عن الحكومة الإسرائيلية- التي تتمتع بسلطة اتخاذ القرار، وكذلك بسلطة الامتناع عن اتخاذ القرار- كان تأييد قرار القيام بعملية عسكرية، من البديهي أنها ستؤدي لقصف الجبهة الداخلية بالصواريخ، دون أن يكون من الواضح كيف ستنتهي،

ودون أن تعرف حجم العملية المخطط لها أو أهدافها أو الغاية الفعلية من ورائها، وذلك بعد مباحثات استمرت نحو ساعتين ونصف لم تتضمن مناقشة حقيقية؛ ودون أن تتلق رداً كافياً على أسئلة جوهرية طرحها وزراء يتمتعون بخبرة سياسية وعسكرية كبيرة.

٦٢ - وجدت اللجنة أن ما سبق ينطوي على إخفاق خطير. حيث وافقت الحكومة بالكامل، وكل واحد من وزرائها، بتسرع، على عملية عسكرية قوية وفورية، دون أن تعرض عليهم المعلومات والتقديرات التي توضح معنى قرارهم وانعكاساته، ودون أن يدرسوا معنى هذا القرار، ودون المطالبة بإجراء مناقشات منظمة بشأن هذا القرار وبشأن انعكاساته المحتملة. وبذلك فلم تتصرف الحكومة ولا أي وزير من وزرائها بشكل متزن وحريص ومن خلال الشعور بالمسئولية على النحو المطلوب.

٦٣ - إن مشكلة تسريب ما يحدث في جلسات الحكومة، التي بسببها لا يعرضون على الوزراء المعلومات الحيوية التي يجب أن تكون أساساً للقرار، وعدم التعامل مع هذه الظاهرة يجب أن تثير القلق الشديد. وقد تكون لدينا انطباع- من الشهادات التي تلقتها اللجنة- بأن هناك نوعاً من التنازل المسبق عن محاولة التعامل مع هذه الظاهرة. وتعتقد اللجنة أنه لابد من إجراء مناقشات جادة بين كافة الأطراف المعنية للتوصل إلى حل مقبول لهذه المشكلة.

٦٤ - تؤكد اللجنة أنه لم يتم هنا إتباع الإجراءات أو الآليات التي كنا نود رؤيتها عند قيام الحكومة الإسرائيلية بالتصديق على عملية عسكرية من هذه النوعية، مع أنها هي صاحبة سلطة اتخاذ القرار وليس رئيس الوزراء ولا وزير الدفاع. ويهدف هذا التأكيد إلى ضمان أن يتم اتخاذ مثل هذا القرار من الناحية الفعلية استناداً إلى مناقشة واعية ، وأن يقوم كل وزير من أعضاء الحكومة بدراسة الموضوع بالجدية الواجبة. غير أن المناقشة لم تكن واعية. ورغم أن بعض وزراء الحكومة أثاروا نقاطاً هامة، إلا أن القرار لم يتضمن أي انعكاس لها، وكان ذا طابع عمومي ومبهم. وقد أعرب أحد الوزراء عن تأييده للقرار مع تصريحه بوضوح بأنه لا يعرف ما الذي يؤيده. بينما أعرب آخرون عن تحفظهم بشأن التسرع الذي دار به النقاش. غير أن أحداً منهم لم يطالب بتأجيل الجلسة إلى حين اكتمال النقاش ولم يشترط تلقي توضيحات لتأييد القرار. وهكذا فقد شهد بعض الوزراء أمام اللجنة بأنهم فوجئوا بالطريقة التي تطورت بها الأمور بعد الجلسة.

٦٥ - عند سؤال بعض الوزراء في هذا الصدد- ولاسيما ممن أعربوا في جلسة ١٢ يوليو عن تشككهم في قرار العملية العسكرية أو وضعوا لها شروطاً ولم يصروا على تضمين هذه الشروط في القرار كشرط للتصويت لصالح القرار- دهشوا من هذا السؤال. وكان من الواضح أن عدداً كبيراً من الوزراء لم يكونوا يعتبرون لدورهم أهمية جوهرية في المناقشة واتخاذ القرار في مثل هذا المجال. وعلى حد قولهم فقد جرى العرف على هذا لدى الحكومات السابقة أيضاً. فالقرارات الحقيقية تتخذ في دوائر محدودة- من خلال المشاورات السابقة على صدور القرار وبالتصديق العملي على بعض الأمور بعد صدور القرار. وقد كان هذا هو الحال في جلسات الحكومة بصفة عامة، ولاسيما فيما يتعلق بالشئون العسكرية (ويبدو أن هذا كان راجعاً إلى الخوف من تسرب ما يجري في جلسات الحكومة ونظراً لأن هذه الأمور من المجالات التي تتطلب خبرة واسعة النطاق).

٦٦ - وإذا كان هذا ما جرى العرف عليه فإن هذا العرف ربما يفسر لنا نمط المناقشة والتصويت اللذان تكشفا لنا هنا، غير أنه لا يبررهما. واللجنة ليست على استعداد لقبول الطمأنينة التي أبداها بعض الوزراء الذين شهدوا أمامها فيما يتعلق بهذا النمط في التصويت. ورغم أنه قد لا يكون من الممكن تغيير آلية صنع القرار في الحكومة في ظل الطريقة التي تجري بها مناقشات الحكومة في هذه الفترة (والتي تتمثل في حضور عدد كبير من غير أعضاء الحكومة للجلسات، وفي تسريب أخبار ما يجري في الجلسات، وضغط الوقت، وعدم اعتياد العمل الجماعي، وعدم تقديم وثائق ذات شأن كخلفية للنقاش قبيل الجلسة). غير أن هذا ليس أمراً حتمياً لا يمكن تغييره. فالحكومة الفاعلة التي تدرك أهمية قراراتها وتتحمل المسئولية الجوهرية عنها وعن طريقة صدورها هي عنصر هام وأساسي في تجويد القرارات في النظم الديمقراطية. ولا يمكن أن تتحمل الحكومة المسئولية الحكومية عن قرارات هامة بدون تغيير هذه الآليات. ولا يجوز لنا أن نسهم في إضعاف المبدأ الدستوري الذي يرى أن القرارات الإستراتيجية لابد أن تصدر بعد مناقشة شاملة وجذرية لها في اجتماع الحكومة.

٦٧ - نخلص مما سبق إلى أنه لابد من العمل بشكل عاجل على إيجاد الخلفية التي تسمح بإجراء مناقشات جادة في الحكومة والمستويات الأخرى للقيادة السياسية، ولاسيما عندما تثار أسئلة ومشاكل متعلقة بالسلام وبالحرب. وسوف نتناول هذا الأمر في توصياتنا المؤسساتية. وتقع على عاتق رئيس الوزراء- من خلال فريق العاملين معه- المسئولية الأساسية عن الدعوة إلى إجراء تغييرات وإلى مناقشتها وحشد التأييد اللازم لإجرائها. ولابد أن يشارك الوزراء الآخرون في الرقابة على هذا الأمر وأن يطالبوا

بتنفيذه. ومن واجبهم العمل بشكل حازم على إجراء تغيير فوري في ثقافة تسريب ما يجري في الجلسات. كما يجب عليهم الامتناع عن التصديق على اتخاذ إجراءات هامة دون أن تعرض عليهم - على المستوى المناسب من مستويات السرية والتفصيل - خطة عمل وآلية عمل يسمحان لهم باتخاذ قرار واعٍ في هذا الشأن.

٦٨ - وهناك سؤال آخر يطرح نفسه، وهو: هل يجب على الوزير أن يصوت بما يتفق مع موقفه الذي أوضحه في الجلسة..؟ أولا: ليس معنى طرح الأسئلة دائماً عدم الموافقة، حتى لو لم تتم الإجابة عليها. وثانياً: بغض النظر عن موقف الوزير وشكوكه فإن التصويت نفسه له أهميته. وعلى سبيل المثال فإن الوزير بيرس أوضح أنه لم يمتنع عن التصويت ولم يصوت ضد القرار، لأنه شعر بوجود أغلبية كبيرة تؤيد القرار لدرجة أن تصويته ضد القرار ما كان ليغيره، وأن التصويت ضد القرار (أو مجرد الامتناع عن التصويت في ظل هذه الظروف) كان سيفسر بالضرورة على أن تصويت بعدم الثقة في رئيس الوزراء، ولم يشأ أن يوحي بعدم الثقة المذكور، وخاصة في الوقت الذي تستعد فيه إسرائيل لحرب؛ وذلك رغم أنه وقت التصويت كان يشعر بأن من المحبذ البحث عن وسيلة مختلفة وخلاقة للرد، وعبر عن موقفه هذا خلال جلسة الحكومة.

٦٩ - لا يمكن للجنة أن تستخف بهذا الزعم أو بحقيقة أن التصويت في مجلس الوزراء له دائماً جانب سياسي وله أحياناً جانب شخصي. وفي مقابل هذا لابد من الإشارة إلى أن التصويت بهذه الطريقة هو تأييد لوجهة النظر التي تعتبر الحكومة إطاراً لإصدار التصريحات وللتصويت الشكلي وليس إطاراً لإجراء مناقشات حقيقية. وفضلاً عن ذلك فإن انتهاء مثل هذه الجلسات بصدور قرار يعبر عن علاقات القوى، وليس بمجرد قرار صادر بالأغلبية من شأنه أن يشوش الجلسة لنفس هذا السبب. حيث سيخشى الوزراء التصويت ضد القرار أو الامتناع عن التصويت، وسيخشون فضلاً عن ذلك التعبير عن رأي يعارض رأي رئيس الحكومة أو يشكك في قدرته على الحكم على الأشياء. كان من الممكن أن يكون الضرر الفعلي الناتج عن مثل هذا السلوك محدوداً لو كانت هناك جهة أخرى أكثر محدودية وأكثر فاعلية إلى جانب الحكومة، تجري في إطارها مناقشات إستراتيجية جادة. حيث كان سيصبح من الممكن في إطار عمل هذه الجهة إجراء مناقشات فعلية يتم فيها التعبير عن وجهات النظر المختلفة السائدة بين أعضاء الحكومة وبلورة القرار. بعد ذلك يمكن عرض القرار على الحكومة لمناقشته والتصديق عليه وإصدار القرار بشكل علني. ولكن هذا ليس هو الواقع في إسرائيل بصفة عامة، ولم يكن هو ما حدث فيما يتعلق بقرار حرب لبنان.

٧٠ - لقد كان الوزراء على استعداد للثقة في رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان - واللجنة السباعية إلى حد ما - واكتفوا بإصدار موافقة عامة على القيام بعملية عسكرية كبيرة. وبذلك فإنهم لم يؤدوا مهمتهم التي تتمثل في التقييم المسئول والحريص لمثل هذه الخطوات. ولذلك فإن اللجنة تشعر بالقلق، نظراً لأنها لم تسمع بعد الحرب من رئيس الوزراء والوزراء - باستثناء عدد قليل جداً منهم - موقفاً يدعو إلى إعادة النظر في إجراءات اتخاذ القرار في الحكومة بصفة عامة وفيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية بصفة خاصة.

٧١ - يعد شرط تصديق الحكومة أحد الآليات التي تستهدف ضمان وجود رقابة فعلية من الحكومة كلها على المسئول عن الإجراءات العسكرية والسياسية. وهذه الآلية الرقابية لم تعمل هنا على النحو المطلوب ولذلك أخفقت. وهذا الإخفاق هو إخفاق أساسي يمتد لسنوات عديدة ماضية ويرجع إلى تبني الحكومة لثقافة إدارية غير مسئولة. ومن الأهمية بمكان أن نرصد هذه العناصر وأن نعرف أسبابها ونسعى إلى إصلاحها.

اللجنة السباعية:

٧٢ - بعكس الوضع بالنسبة للحكومة تعتبر اللجنة السباعية لجنة مشكل بشكل مرتجل تكتسب صلاحياتها من قرار الحكومة الصادر في جلسة ١٢ يوليو. وبالتالي فإنها لم تكن شريكة في التردد والمباحثات وإجراءات صنع القرار السابقة على تلك الجلسة. وقد شاب قرار الحكومة بتشكيل لجنة سباعية بعض الغموض بشأن مهمتها. فقد كان التفويض الممنوح لها قاصراً على التصديق على توصيات العمليات. كانت جلسة ١٢ يوليو قد عقدت في وقت متأخر بعد يوم طويل ومنهك وتحت ضغط الوقت. ولم يسمح رئيس الوزراء بمناقشة إستراتيجية لأهداف العملية وتطورها. وتركزت المباحثات في تلك المرحلة على مشكلة الخوف من إلحاق ضرر بالمدنيين (العزل). وعندما تبين أن الأهداف التي ستتم مهاجمتها هي أهداف عسكرية بحتة، وأنه لا يوجد سوى خوف محدود من إصابة مدنيين قامت اللجنة بالتصديق بالإجماع على أهداف الهجوم.

٧٣ - أكدت الجلسة الثانية للجنة - وهي آخر جلسة عقدتها في الفترة التي يتناولها التقرير - أنه لم يتم إجراء أي نقاش إستراتيجي حقيقي للموضوع أمام جهة سياسية مسئولة. ورغم أن الجلسة كانت تركز على التصديق على الأهداف- التي كان من المفترض أن

تضم مبانٍ سكنية ومقار قيادة من المفترض فيها أنها خالية في حي الضاحية، إلا أنها انساقت إلى بحث العلاقة بين هذه الأهداف وبين الغاية من وراء من الحرب وإسهامها في تحقيق هذه الغاية. وجرى في هذه الجلسة نقاش مثير حيث كانت الفرصة مواتية هنا للمرة الأولى للحديث بين المشاركين في الجلسة، حيث علق كل طرف على آراء الطرف الآخر. وترى اللجنة دلالة إيجابية هامة للغاية لقيام الأطراف المشاركة في هذه الجلسة بتحليل افتراضات الأطراف الأخرى بشأن الحقائق والتقديرات والعلاقة السببية والعناصر السياسية.

٧٤ – وعلى سبيل المثال فقد كان من بين المبررات التي ساقها الجيش لقصف الضاحية أن هذا الأمر سوف يعجل بانتهاء الحرب. وأعرب الوزير ديختر عن تشككه في هذه النتيجة. ولكن عنصر الوقت – واستعجال انتهاء الحرب – تكرر كثيراً في جلسات اللجان المختلفة. حيث تم من ناحية التعبير عن الخوف المستمر من ضيق الوقت المتاح، وكانت هناك رغبة ضمنية في أن يكون الوقت المتاح أطول، ومن ناحية أخرى أكد البعض– ومنهم رئيس الوزراء في يوم ١٣ يوليو في المراحل الأولى للحرب– أن عنصر الوقت لا يمثل ضغطاً حقيقياً. ولكن كان الشيء الواضح في المباحثات هو عدم الرغبة في التعامل بشكل واضح مع آلية انتهاء الحرب، وكان هناك تصريح – تكرر أكثر من مرة – بأن الظروف لم تصبح مواتية بعد لوقف إطلاق النار، وذلك دون بحث ما إذا كانت هذه الظروف ستتحسن بما يتيح وقف إطلاق النار في المستقبل. حدث هذا في الجلسة التي انعقدت بتاريخ ١٤ يوليو، وفي المباحثات السياسية العسكرية التي انعقدت بتاريخ ١٧ يوليو.

٧٥ – بعكس الجلسات الأخرى التي بحثناها هنا والتي عقدتها القيادة السياسية، ففي جلسة ١٤ يوليو لم يكن هناك إجماع مؤيد للتصديق على توصيات الجيش، التي طرحت بدعم من رئيس الحكومة ووزير الدفاع. ويبدو أن هذه النتيجة – أو ربما تسريبها لوسائل الإعلام وقت حدوثها – أسهمت في حدوث توتر بين الوزراء الذي صوتوا ضد القرار وبين رئيس الحكومة. وعلى أي حال فإن اللجنة السباعية لم تنعقد ثانية خلال الفترة الأولى، وكانت قرارات العمليات الهامة في وقت لاحق أثناء الحرب تصدر بشكل أساسي عن رئيس الوزراء، وكان ذلك في حالات كثيرة يجري بالتعاون مع وزير الدفاع.

٧٦ – والنتيجة أن هذه اللجنة السياسية المتجانسة لم تقم عملياً بأداء المهمة التي كان من المفترض أن تؤديها كلجنة محدودة تجري مشاورات سرية وتضم كبار القادة السياسيين والعسكريين من ذوي الخبرة في تلك المجالات الذين يمثلون عناصر كثيرة من العناصر المشاركة في الائتلاف. وكان من الممكن أن تجري في إطارها مناقشات حقيقية بهدف تقدير الموقف وبلورة أفكار بشأن اتجاه استمرار العمليات العسكرية بناء على ما يتوفر لها من مادة أكثر غزارة ومن خلال مناقشات فعالة مع قيادات المؤسسة العسكرية.

٧٧ – كانت نتيجة ذلك أننا لم نجد في الفترة الحساسة التي شهدت بداية المعركة أي جهة في القيادة السياسية يتمتع في إطارها رئيس الوزراء وكبار وزرائه بحرية النقاش وإجراء محادثات صريحة وواعية لبحث المعلومات والبدائل واتخاذ القرار معاً بشأن أفضل الطرق للتصرف.

٧٨ – إن وجود مثل هذه اللجنة له أهميته الشديدة حتى تتمكن القيادة السياسية من إدارة المعركة على النحو السليم. وقد كان من المفيد تشكيل مثل هذه اللجنة التي تتمتع بمثل هذه الإمكانيات بموجب قرار الحكومة الصادر في ١٢ يوليو. غير أن هذه الإمكانيات لم تستخدم من الناحية العملية ولم تتطور اللجنة لتصبح ذات تأثير. وقد كان عدم استخدامها بشكل منهجي سليم على نحو أفضل في غير صالحنا. وفي ظل هذا الوضع ليس من الممكن تقييم عمل اللجنة.

القيادة الفنية:

٧٩ – جرت مناقشات كثيرة في هيئة الأركان العامة في الفترة التي يجري التحقيق فيها في هذا التقرير. وكان بعض هذه المناقشات يتعلق بالناحية التخطيطية العملياتية، وبعضها في إطار الاستعداد للتشاور مع القيادة السياسية، وبعضها في إطار تقدير الموقف وفي إطار لجان عديدة. وكان المشاركون في الجلسات يختلفون من لجنة لأخرى، كما كان أسلوب المناقشة نفسه يختلف. وقد وجدنا فارقاً بين تقدير الموقف اليومي – الذي يتقدم فيه الجنرالات (قادة المناطق العسكرية وقادة الأفرع الرئيسية في هيئة الأركان وقادة الأسلحة وغيرهم) بتقارير عما يجري في قطاعاتهم – وبين المباحثات التي تتركز على موضوع معين. كما كان هناك اختلاف بين مباحثات هيئة الأركان العامة التي يترجم تقييم رئيس الأركان في ختامها إلى أوامر وبين المباحثات الأخرى التي كان الهدف منها إتاحة الفرصة للنظر إلى الواقع من زاوية بعيدة عن المعركة وبلورة تقييم إستراتيجي للموقف (٢).

٨٠ – وسنركز في هذه المرحلة على إسهام هذه المباحثات في القرار المتعلقة ببدء الحرب، ولاسيما المباحثات التي سبقت التشاور مع القيادة السياسية وبلورة توصيات الجيش للقيادة السياسية في المرحلة الأولى وتعديل التقديرات والتوصيات خلال الفترة الأولى.

٨١ - في يوم ١٢ يوليو تركز اهتمام هيئة الأركان بشكل أساسي على فهم واستيعاب الموقف على الحدود الشمالية، وبلورة توصيات للقيادة السياسية للرد على الحادث. وكان جوهر ما أوصت به القيادة العسكرية الرد بقوة مفرطة وبشكل فوري في نفس الليلة، عن طريق قصف جوي لأهداف في البنية الأساسية اللبنانية ولأهداف تابعة لحزب الله؛ وذلك بما يتوازى مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات العسكرية التكتيكية التي يجري اتخاذها بشكل آلي عند وقوع حادث اختطاف. وفيما يتعلق بهذه التوصيات نشير هنا إلى ما يلي:

❖ لم يكن من الواضح منذ البداية ما هي الغاية من وراء العملية العسكرية المقترحة. وقد لوحظ في المشاورات التي جرت داخل الجيش أيضاً وجود عدم وضوح وخلط بين "حصاد الثمن" وبين "تغيير المعادلة" اللبنانية بمفهوم أكثر عمقاً. وقد استمر هذا الوضع لمدة معينة خلال فترة اتخاذ قرار الحرب. ولكن حتى من كانوا يقترحون الاستعداد لعملية برية أو استدعاء بعض قوات الاحتياط لم يقوموا بتطوير النقاش ولم يصروا على رأيهم.

❖ رغم أن توصيات رئيس الأركان تبلورت على عجل فإنها لم تكن قائمة على "نظرية ثابتة" بنيت عليها خطط عمليات معتمدة. وكان الجزء الأساسي فيها مقتبساً من عناصر معروفة في خطة سابقة تعرف باسم "كساحة الجليد"، ولاسيما القصف الجوي، مع تجاهل عناصر أخرى هامة في تلك الخطة (مثل استدعاء الاحتياط على نطاق واسع) أو التزام جانب الحرص في القصف الأول لضمان وجود وقت "لإعادة تقييم الموقف" واتخاذ قرار بالاختيار بين العودة لسياسة الاحتواء أو القيام بعملية برية.

❖ حتى عندما تلقى رئيس الأركان إيضاحاً بأنه لا يوجد تصديق بمهاجمة أهداف البنية الأساسية اللبنانية لم يغير توصياته لتصبح مهاجمة أهداف حزب الله على نطاق واسع، ولم يهتم ببحث ما إذا كان هذا كافياً لتحقيق غايات سياسية هامة.

❖ أوضح رئيس الأركان في مرحلة مبكرة أنه لا يوصي بعملية برية واسعة النطاق في جنوب لبنان.

❖ لم تكن توصيات العمل في الجيش أيضاً قائمة على تقدير موقف منتظم أو على مناقشات مستفيضة حول البدائل المختلفة. وفي هذا الإطار أيضاً لم يتم بحث الانعكاسات التي ينطوي عليها إصدار رئيس الأركان لتوصية قائمة على التخلي تماماً عن سياسة الاحتواء. وذلك رغم أن الجيش- بعكس القيادة السياسية- كان يعرف تماماً ما استندت إليه سياسة الاحتواء من معلومات وتقديرات، حتى أن البعض عبر عن عدم ثقته فيما إذا كان يمكن التخلي عن هذه السياسة.

❖ اصطدمت محاولات المشاركين في المناقشات لطرح مسألة آلية إنهاء العملية العسكرية بمعارضة من جانب رئيس الأركان.

٨٢ - بصفة عامة، يبدو أن ثقافة الحوار في هيئة الأركان لم تسمح بوجود عصف فكري خلاق يمكنه المزج بين خبرات وآراء الشخصيات المختلفة. ورغم مشاركة شخصيات كثيرة متخصصة من ذوي الخبرة في المناقشات والجلسات، ورغم ما كان لديهم من آراء قيمة إلا أن وجود رئيس الأركان وما يفضله كان هو الشيء البارز في مقابل الانعدام شبه التام للمواجهة معه على مستوى التقديرات والتوصيات.

٨٣ - أصبح هذا الأمر أكثر وضوحاً على ضوء توجيهات رئيس الأركان في اجتماع منتدى كبار القادة بامتناع العسكريين عن الإدلاء بآرائهم "الشخصية" عندما يُسألون عن توصيات الجيش. وكان هذا بناءً على افتراض أن النقاش هو أمر إيجابي يفيد الجيش من الداخل، على أن تكون توصيات الجيش للعناصر التي خارجه واحدة وواضحة.

٨٤ - بعد عدة أيام من القتال تبلور في المناقشات الداخلية في الجيش إدراك لأن الجيش لابد أن يختار بين الإنهاء السريع للعملية العسكرية وبين تغيير أساليب العمل المعتمدة. ويبدو أن هذا الأمر كان نتيجة لعدم استعداد رئيس الأركان للتفكير بجدية في إصدار توصية بالاستعداد للقيام بعملية برية واسعة النطاق أو لوقف القتال كبديل لذلك، سواء كان هذا ناتجاً عن قناعاته الشخصية أو عن اعتقاده أن هذا ما يفضله رئيس الوزراء.

٨٥ - وأخيراً: كانت هناك جوانب كثيرة خاطئة في أداء القيادة العسكرية المتخصصة. منها عدم وجود خطط معتمدة وجاهزة للتنفيذ تم التدريب عليها وتجربتها لمواجهة حالة تصعيد في الساحة اللبنانية، وكذلك عدم تمكن الجيش ولا القيادة السياسية من توقع الصورة المعقدة في الساحة اللبنانية، وعدم إجراء مشاورات منتظمة لتقييم البدائل في ظل الخلفية المعلوماتية المعروفة، وعدم عرض مثل هذه البدائل على القيادة السياسية. وقد أدت هذه الأخطاء- التي تصل إلى حدود الفشل- إلى تقييد قدرة القيادة السياسية على اتخاذ قرارات واعية.

مستوى التنسيق السياسي العسكري:

٨٦ - من الأهمية بمكان هنا التمييز بين مشاركة الجيش في المشاورات وبين مشاركات ممثليه في الهيئات السياسية من أجل استعراض الأحداث وعرض تقدير الجيش للموقف وتقديم توصيات. وفضلاً عن

ذلك هناك اجتماعات تجري بين رئيس الوزراء أو وزير الدفاع ورئيس الأركان في إطار لقاءات عمل. ولكننا في كل هذه السياقات وجدنا مشكلات تصعب إجراء نقاش صادق وإعمال فكر خلاق واتخاذ قرارات جيدة وقدا تجلى الغموض الواضح في توصيات الجيش وتقديراته أكثر خلال المشاورات أو اللقاءات مع القيادة السياسية، نظراً لأن هذه المشاورات لا تكشف عن كافة الآراء التي تطرح في المناقشات الداخلية. وقد تزايد نفوذ رئيس الأركان في التنسيق مع القيادة السياسية بسبب دوره في المشاورات السياسية بشكل عام وشخصيته والعلاقات الخاصة بينه وبين رئيس الوزراء. وقد أصبح هذا النفوذ جزءاً لا يتجزأ من نفوذه داخل الجيش نفسه.

٨٧ - أشرنا إلى أن الجيش هو الجهة التي تقوم بالبحوث من اجل الحكومة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، وأنه من الناحية العملية يقوم أيضاً ببحث الجوانب السياسية، ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الحكومة ورئيسها ليس لديهما جهة بحثية متطورة تعمل باستقلالية. وقلنا أيضاً أن الجيش يتمتع بسيطرة بديهية لهذا السبب ولعدة أسباب تاريخية، وأن هذا هو سر إعطاء ثقل لتوصيات الجيش دون أن يكون لدى القيادة السياسية قدرة فعلية على مساءلته والتحقق من ضعف هذه التوصيات أو تقييم ما لديه من قدرات.

٨٨ - تفاقم هذا الوضع في حرب لبنان الثانية بسبب عدة حقائق من النادر أن تتجمع معاً. فلم يكن لدى أحد من أعضاء القيادة السياسية على الإطلاق أي خبرة سياسية أو عسكرية أو أمنية كبيرة، ولم يكن الجيش نفسه على استعداد لخوض حرب عسكرية في لبنان، كما أدت التعديلات التنظيمية التي جرت في الجيش إلى تصعيب اعتماده على أجهزته ومؤسساته التي كان من الممكن أن تعوضه إلى حد كبير عن عدة جوانب شابها عدم الاستعداد.

٨٩ - وكانت نتيجة ذلك أن الجيش عرض على وزير الدفاع مباحثات وتوصيات محدودة دون أن يحرص على أن تكون مصحوبة باستعراض للموقف وبتقديرات جذرية، ودون أن يعمل على جعل وزير الدفاع يتلقى ويفهم المعلومات الخاصة بخلفية الجبهة المعقدة في لبنان وسياقاتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى التوصيات المحدودة.

٩٠ - ورغم أن وزير الدفاع طرح أسئلة جيدة تتعلق بنقاط محددة إلا أنه لم يخمن معنى عدم تضمن الردود التي تلقاها ما يعبر عن تعقيدات الساحة اللبنانية بالكامل وعن حدود استخدام القوة العسكرية فيها. كما أنه لم يستمر في المطالبة بتلقي توضيحات أكثر تفصيلاً عن الجبهة اللبنانية.

٩١ - ولم نجد أن وزير الدفاع قام في المشاورات التي جرت لدى رئيس الوزراء بمناقشة ما أتى به الجيش من مواد. فلم يطلب توضيحات ولم يطلب عرض خطط أو بدائل للعمل في المجالات الرئيسية.

٩٢ - تركز جزء كبير من المباحثات بين القيادتين العسكرية والسياسية على أمور عملية مثل رصد العنصر الذي هاجمه الجيش أو الذي امتنع عن مهاجمته أو التردد في اختيار أهداف كان من الممكن أن تترتب على اختيارها نتائج سياسية غير مطلوبة. ولم يجر بين القيادتين السياسية والعسكرية في الفترة المذكورة نقاش عام يهدف إلى توفير إطار وأساس إستراتيجيين للقرارات التي كانت تكتيكية في الأساس.

٩٣ - ورغم أن عدداً من الوزراء حكوا لنا أنهم طلبوا وتلقوا من قادة الجيش تقارير بشكل منفصل عن الحكومة، إلا أن هذا الأمر لم يكن من الممكن أن يعوض عن الأخطاء التي ذكرناها. وكان من الممكن لهذه اللقاءات أن تثري الموضوع بالتفاصيل التي كان من الممكن أن تتضمنها، غير أنها لم تتم كجزء من النقاش على مستوى القيادة السياسية. كما لم نر أن هذه المعلومات كان لها تأثير كبير على مواقف الوزراء التي ظهرت في اجتماعات المؤسسات السياسية.

٩٤ - تقع المسئولية عن أداء العسكريين في المشاورات واللقاءات مع القيادة السياسية على عاتق رئيس الأركان وعلى عاتق من أدار جلسات المؤسسات السياسية المعنية. حيث أدى هذا بالطبع إلى الحيلولة دون التدفق المعلوماتي لمجموعة الآراء والخلافات التي كانت موجودة داخل الجيش، كما قلل من قدرة القيادة السياسية على التعمق في بحث الموضوعات التي يتناولها القرار والتعرف على كافة التقديرات والآراء المتعلقة به.

٩٥ - يمكن أن ننهي بحث هذا الموضوع بالقول بأن عمل الجيش في مجال التنسيق مع الحكومة باعتباره مؤسسة بحثية اتسم بالانخفاض النسبي لمستوى المبادرة حيث كان الجزء الأساسي من العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية يجري من خلال رئيس الأركان نفسه. ومن ناحية أخرى فقد وثقت القيادة السياسية كثيراً في تقديرات وتوصيات الجيش التي عرضها رئيس الأركان والتي عبرت عن رأيه الشخصي رغم وجود خلافات داخل الجيش.

٩٦ - هذا الوضع غير مقبول، وقد أسهم إسهاماً بالغاً في الأخطاء والإخفاقات التي صاحبت اتخاذ قرار الحرب. وكان السبب في ذلك هو الفهم الخاطئ لمهام الوظيفة من جانب القيادة السياسية عامة ورئيس الوزراء خاصة وميل القيادة السياسية إلى الاعتماد أكثر من اللازم على القيادة العسكرية ولاسيما على

رئيس الأركان، دون بحث الوضع بشكل مستقل. وكان السبب في ذلك أن رئيس الأركان عبر بشكل قاطع عن ثقته في قدرة الجيش على مواجهة كافة التحديات بأفضل الصور، وعن استعداده التام لتنفيذ كافة توجيهات القيادة السياسية بدقة، حتى عندما لم يكن يعتقد أن هناك ما يبررها. ويبدو أنه كان لديه- ولدى عناصر أخرى في الجيش- شعور بالتفوق والثقة في قوة وقدرة الجيش وخاصة القوات الجوية.

٩٧ - سبق أن أشرنا إلى أن الجيش كان أهم وأبرز العناصر الاستشارية فيما يتعلق بالحرب. وقد شارك في الجلسات إلى جانب هذا ممثلو المؤسسة العسكرية وممثلو جهات أخرى، وعبروا في بعض الأحيان عن آراء تتعارض مع رأي الجيش أو أسهموا في كشف مثل هذه الآراء. فقد شارك رئيس الموساد ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) بشكل دائم في المشاورات والجلسات التي عقدتها القيادة السياسية المسئولة عن اتخاذ القرار. وفي كثير من الحالات كان موقفهم يشكك في أفكار وتوصيات تقدم بها العسكريون. ولكن لم يكن دائماً يجري بحثها، ولم يكن يطلب من العسكريين الرد على مواقفهم. وفي بعض الجلسات شارك رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس القطاع السياسي الأمني بوزارة الدفاع ورئيس قطاع البحوث بوزارة الخارجية. ويمكن القول بصفة عامة إنهم رغم استقلاليتهم واختلاف مواقفهم لم تكن لهم مساهمة كبيرة في القرار.

د. مسئولية صناع القرار:

٩٨ - آن الأوان لمناقشة كيفية مساهمة رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان كل في إطار منصبه وبطريقته في الأخطاء والإخفاقات التي وجدتها اللجنة. وكما سبق القول فإن هناك قدراً من عدم الإنصاف في تركيزنا هنا على تحليل الأخطاء والإخفاقات. حيث ظهر في أداء الشخصيات التي سنتناولها في الفترة المذكورة- وفي فترة الحرب أيضاً- العديد من نقاط القوة، وكانوا هم المسئولين عن إنجازات الحرب في لبنان وليس عن أخطائها فحسب. وسوف نتعامل هنا مع نقاط القوة على أنها أمور بديهية وسنركز على نقاط الضعف. وقد كان من الأهمية بمكان أن نشير إلى هذا الأمر في التقييم العام للحرب.

رئيس الوزراء:

٩٩ - يتحمل رئيس الوزراء المسئولية الوزارية العليا عن أعمال الحكومة ومن بينها قرار الحرب. كما يتحمل المسئولية المباشرة عن قرار الحرب وكيفية إدارتها. وقد وضع رئيس الوزراء نفسه على رأس من اتخذوا قرار الحرب العسكرية، ممن وجهوا الأمور في اتجاه الحرب وقرروا عملياً كيف ستدار، وكان هو الذي أدار آليات صنع القرار. فقد كان رئيس الوزراء هو الذي يدير جلسات الحكومة واللجنة السباعية واللجان الوزارية الأكثر محدودية. وكان هو الذي يقرر من الذي سيدعى لحضور أي جلسات، وكيف ستكون طبيعة تلك الجلسات. وكان رئيس الوزراء ومساعدوه هم الذين أعدوا مسودات القرارات الصادرة عن جلسات الحكومة واللجنة السباعية. وفضلاً عن ذلك فقد كان رئيس الوزراء يجري اتصالات مع رئيس الأركان ومع أكبر العناصر العسكرية والأمنية والمخابراتية طوال فترة الحرب. وقد جرت كافة العمليات العسكرية الرئيسية بناءً على تصديق منه وبموجب توجيهاته. كما كان رئيس الوزراء ومعاونوه هم الذين يجرون الاتصالات الدولية على أعلى مستوى. وكان مبعوثوه هم الذين يجرون المباحثات مع الدول الأخرى. وكان رئيس الوزراء مسئولاً بطريقة ما عن تعيين عامير بيرتس وزيراً للدفاع دون أن يكون إلى جانبه نائب وزير لديه خبرة ومعلومات عسكرية. وقد أجاد التعبير عن ذلك في كلمته أمام الكنيست بتاريخ ١٤أغسطس عندما قال إن المسئولية النهائية والرئيسية تقع على عاتقه.

١٠٠ - تولى السيد إيهود أولمرت منصب رئيس الوزراء فعلياً اعتباراً من يوم الخامس من يناير ٢٠٠٦ . وبدأ توليه لمنصبه في أعقاب تدهور الحالة الصحية للسيد أريئيل شارون وبعد أن تولى فيما سبق مناصب وزارية عديدة وترأس بلدية القدس وتولى منصب رئيس الوزراء بالوكالة. كانت مجالات الخبرة المباشرة التي يتمتع بها رئيس الوزراء تتركز في مجال السياسة الداخلية، ولاسيما في مجال الحكم المحلي والمجال الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

١٠١ - كانت الطريقة التي بدأ بها رئيس الوزراء تولي منصبه مبهرة. فخلال الشهور الستة الأولى من توليه لمنصبه (حتى يوم ١٢ يوليو) عكف رئيس الوزراء على دراسة الجوانب المختلفة للمهمة الصعبة التي ألقيت على عاتقه في ظروف مأساوية ومفاجئة. وتلقى توضيحات في المجالات الأمنية والعسكرية من سكرتيره العسكري وتلقى تقارير من قيادات المؤسسة العسكرية. واكتسب بالكاد خبرة مباشرة في بعض المهام الخاصة التي يقوم بها رئيس الوزراء في المجالات العسكرية والأمنية. وأشار إلى رغبته في أن يكون الأساس للعمل في مكتبه هو عمل الفريق المنظم، وفي هذا الإطار تحدث أيضاً عن إمكانية تجهيز فريق عمل يقدم له المشورة في المجالات العسكرية والأمنية (عن طريق تدعيم مجلس الأمن القومي). غير أن هذه التوجهات لم تكن قد تبلورت بعد بالقدر الكافي عند اندلاع الحرب (ولم تتقدم سوى بقدر قليل منذ نهايتها).

١٠٢ – بالنسبة لمعرفة رئيس الوزراء بالجبهة الشمالية تكون لدينا انطباع بأن رئيس الوزراء لم يكن يعرف الجبهة اللبنانية سوى بشكل عام ومبدئي عشية حادث الاختطاف. ويراودنا الشك في مدى تمكنه من دراسة القضايا المعقدة والمتداخلة المرتبطة بالمواجهة العسكرية بين الجيش الإسرائيلي وبين حزب الله والانعكاسات المحتملة لهذه المواجهة بشكل تفصيلي. ولم تسفر (وربما لم يكن من الممكن أن تسفر) حداثة عهده بمعرفة الجبهة اللبنانية وجوانبها العسكرية– في اللحظة التي جرت فيها الأحداث– عن تمكنه من تقييم بدائل العملية العسكرية في لبنان، وفهم المشكلات، وإدراك عدم التناسب بين توصيات الجيش وبين الأهداف التي حددها لنفسه في هذا التوقيت.

١٠٣ – والنتيجة أن رئيس الوزراء لم يتمكن خلال الشهور الستة التي كانت متاحة له من تجهيز نفسه بشكل كامل لاتخاذ قرارات فورية فيما يتعلق بحرب عسكرية في لبنان. وهذا الأمر في حد ذاته لا ينطوي على فشل. ففي خضم سيناريوهات الأحداث التي قد تتطلب اهتماماً خاصاً لم يكن من الواضح أن الجبهة اللبنانية تحتاج لإعطائها الأولوية. ومع هذا فإننا نعتقد أن رئيس الوزراء قد أخفق– عند توجهه لاتخاذ قرارات ذات انعكاسات بعيدة الأمد– في عدم إعطاء الوزن الكافي لعدم خبرته ونقص قدرته على مناقشة تقديرات الجيش وانتقادها بشكل واع، وعدم إلمامه الواضح بالعلاقة بين استخدام القوة العسكرية وتحقيق الأهداف السياسية، ولمغزى عدم وجود فريق عمل مستقل يقدم له المشورة في مثل هذه الشئون. وفضلاً عن ذلك فإن رئيس الوزراء لم يفعل ما فيه الكفاية لاستكمال هذا النقص– حتى بعد اتخاذ القرار المبدئي– حتى تتناسب القرارات مع التطورات الميدانية.

١٠٤ – نجح رئيس الوزراء في رصد الفرصة المتمثلة في وجود دعم دولي للقيام بخطوات عسكرية تلحق ضرراً بحزب الله وسارع إلى العمل لاستغلاله. كما نجح في رصد وجود قدر كبير من التأييد بين الجمهور الإسرائيلي للقيام برد يزيل خطورة تهديد حزب الله، ولا يعبر عن ضعف أو عجز إسرائيل. وعمل بسرعة وكفاءة على استغلال هذه الفرصة من خلال التحرك المشترك على المستوى العسكري والسياسي.

١٠٥ – غير أن القدرة على الامتناع عن القيام بعملية عسكرية خوفاً من الرد العسكري من جانب العدو ذات أهمية شديدة لإسرائيل؛ ويشير استخدام هذه القدرة إلى التحلي بالقدرات القيادية. وهذه الحقائق ربما تنطوي على تفسير جزئي للتأييد واسع النطاق الذي لقيته قرارات الحكومة في الأيام الأولى.

١٠٦ – نظراً لأن الرد العسكري كان له ما يبرره، وكان كما سبق القول ينطوي على قدر معقول من الاتزان السياسي، فإن مسألة مدى ذكاء هذا القرار هي مسألة سياسية ليس من مهام اللجنة تقييمها. ولكن الزعيم الذي يدفع بجيشه للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق عليه التزامات نحو الدولة، ونحو مقاتلي الجيش الذين يعرضون حياتهم للخطر، ونحو المدنيين في إسرائيل ولبنان على حد سواء. ومن بين هذه الالتزامات التقييم الجاد لمدى ضرورة العملية العسكرية ولتوقيتها ونوعيتها وفرص نجاحها في ظل معطيات الميدان. وقد رأينا أن القرارات السريعة التي اتخذتها الحكومة برئاسة أولمرت بشأن خوض الحرب لم تف بهذه الشروط. وقد كان في هذا إخفاق لرئيس الوزراء كزعيم يقود بلاده إلى المبادرة بعملية عسكرية من خلال تقييم متزن وشعور بالمسئولية.

١٠٧ – كما سبق القول؛ تضمن القرار الصادر في ١٢ يوليو عدة عناصر وهي: تغيير سياسة الاحتواء والقيام بعملية عسكرية قوية وفورية ضد أهداف كبيرة لحزب الله، مع الأخذ في الاعتبار احتمال تعرض الجبهة الداخلية الإسرائيلية لقصف صاروخي على نطاق واسع، وذلك مع الامتناع عن ضرب أهداف سورية أو أهداف البنية الأساسية اللبنانية، وتقليل عدد الضحايا المدنيين اللبنانيين، ومع الامتناع عن القيام بعملية برية واسعة النطاق.

١٠٨ – كانت أهداف العملية العسكرية تبدو أقل وضوحاً في المرحلة الأولى. وفي وقت لاحق تضمنت الأهداف التي ذكرها رئيس الوزراء خلال المباحثات الداخلية ما يلي: تغيير الموقف في جنوب لبنان، وإبعاد حزب الله عن الحدود، وردعه عن القيام بعملية اختطاف في المستقبل، ودعم قدرة إسرائيل على الردع بصفة عامة، واستعادة الجنود المختطفين، والتنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ .

١٠٩ – بالنسبة لرئيس الوزراء يبدو أنه لم يكن يعرف يوم ١٢ يوليو أن الخطوات العسكرية التي تقرر اتخاذها لا يمكن أن تؤدي إلى إضعاف حزب الله بالقدر الكافي. ويبدو أنه لم يتمكن من التقييم السليم لقدرة حزب الله على قصف الجبهة الداخلية الإسرائيلية بالصواريخ.

١١٠ – لكن رئيس الوزراء الذي يتولى قيادة إجراء عسكري من هذا النوع ليس في استطاعته أن يتوارى خلف مثل هذا الزعم بعدم المعرفة. فقد كان عليه أن يتحقق مسبقاً وبشكل صريح من مغزى المعلومات الأساسية. كما أن الحقائق اتضحت لرئيس الوزراء بسرعة شديدة، ومنذ ذلك الحين أصبح السؤال الصريح الذي يلقي بظلاله على تلك القرارات هو: كيف أراد تحقيق هذه الأهداف..؟ والأدهى من ذلك:

كيف واءم رئيس الوزراء بين الرغبة في الرد بقوة وبين الحقيقة التي تفيد بأن حزب الله كان جاهزاً لمواجهة هذا الرد على نحو جيد، وأنه كان منتشراً على نحو يجعل من غير الممكن المساس بقدراته العسكرية سوى بشكل محدود، وكان في استطاعته أن يرد على ذلك بالقصف المكثف والمتواصل لبلدات المنطقة الشمالية بالصواريخ، وهو ما لم يكن هناك رد فعال عليه- ولو جزئياً- سوى عن طريق القيام بعملية برية واسعة النطاق وطويلة، لم يكن رئيس الوزراء على استعداد لقبولها..؟

١١١ – لقد عارض رئيس الوزراء في القيام بعملية برية. وهذه المعارضة مشروعة. ولكن طالما كان رئيس الوزراء يرفض القيام بعملية برية واسعة النطاق فقد كان عليه أن يتردد في الإعلان عن أهداف طموحة ليس من المنطقي أن تتحقق بدون هذه العملية البرية. وكان عليه أن يبذل كل جهد ممكن لكي تنجح العملية العسكرية. ولذلك كان عليه أن يعمل على ضمان وجود توافق بين الأهداف وأساليب العمل. وإذا كان الاعتراض على القيام بعملية برية قيداً أساسياً في نظر رئيس الوزراء، فقد كان لابد من تحديد أهداف العملية بوضوح بحيث تكون مترتبة على هذا القيد. ينطبق هذا على القرار المبدئي الصادر في ١٢ يوليو، كما ينطبق على القرارات التي صدرت بعد أن تبين أن هذا هو الموقف، حيث كان لابد من تعديل خطة العمل لتتوافق مع الظروف التي تكشفت.

١١٢ – سبق أن قررنا أن رئيس الوزراء كان لابد أن يضع في الاعتبار خبرته ودرايته المحدودة بالمشكلة اللبنانية، وعدم الاستعداد الكافي في مكتبه (حتى لو كان بديهياً في ظل الظروف المتاحة)، وأن يحرص نتيجة لذلك حرصاً بالغاً على وجود آلية لصنع القرار تضمن أن يتسم القرار الذي يتخذه بالمسئولية والحرص والوعي. وقد طرحنا هذه الأمور على رئيس الوزراء أثناء مثوله للشهادة أمام اللجنة، ولكننا لم نتلق إجابة شافية. ويبدو أنه كان يعتقد في الأيام الأولى أن القرار الهام الوحيد الذي لابد من اتخاذه هو قرار التجرؤ على القيام برد عسكري، بما يتعارض مع سياسة الاحتواء، رغم احتمال أن يؤدي هذا الرد إلى تعرض الداخل الإسرائيلي لقصف واسع النطاق. وكان افتراضه هو أن إسرائيل لديها حل عسكري يتيح لها "حسم الموقف" عن طريق "القصف عن بعد"، وأنها ستجد طريقة لدعم الروح المعنوية للجبهة الداخلية حتى تصمد مهما كان الثمن الذي سيتطلبه ذلك.

١١٣ – لم يكن في هذه الآمال أو الافتراضات – التي ليس لها أساس – ما يكفي لتمثل الأساس الكافي لقرار الشروع في معركة عسكرية. وكان من الواجب على رئيس الوزراء أن يتحقق من أن الرد العسكري المتاح لإسرائيل يتناسب مع الأهداف التي يريد تحقيقها في ظل القيود التي يلتزم بها. وقد كان الاعتماد على القوة العسكرية دون الاستناد إلى معلومات كاملة وخطة عمل محققة وواضحة تماماً خطأ أساسياً قام عليه تقييم رئيس الوزراء للموقف.

١١٤ – في بعض الأحيان كان هناك انطباع بأن رئيس الوزراء كان يعتقد – على الأقل حتى مثوله أمام اللجنة – أن قراراته لم تكن تشوبها أي شائبة حقيقية، وأن هذه القرارات لم تكن هي التي أدت إلى شعور الجمهور بالفشل في هذه الحرب، وهو شعور لم يكن له ما يبرره في رأي رئيس الوزراء. وقد ذكر مرة أخرى أنه ليس المسئول عن الأداء العام للجيش.

١١٥ – ورغم أننا في هذا المقام لسنا مخولين بالحكم على الطريقة التي صور رئيس الوزراء الحرب بها؛ ومع التسليم بأن رئيس الوزراء ليس المسئول عن الأداء العام للجيش، حيث أنه لا يجب أن يتصرف كرئيس للأركان فوق رئيس الأركان؛ إلا أن رئيس الوزراء ليس في استطاعته أيضاً أن يكتفي بأن يكون دوره مجرد التصديق على عمليات الجيش. فرئيس الوزراء هو الزعيم المسئول بشكل شخصي عن قرار خوض الدولة وجيشها للحرب. ويدخل في مسئوليات رئيس الوزراء تحديد المهام الأساسية، وأساليب تحقيقها والتحقق التام من احتمالات نجاحها.

١١٦ – لو كان لدى رئيس الوزراء خبرة عسكرية وقيادية لنجح في الوفاء بهذه المهمة بشكل طبيعي. وقد سمعنا أن رؤساء الوزراء الذين كانت لديهم مثل هذه الخبرة كانوا يبالغون في الرقابة على الجيش وكبار ضباطه. وكان رئيس الوزراء أولمرت على حق عندما أكد أن هذه ليست مهمة رئيس الوزراء. ولكن المعرفة الإيجابية لضرورة ترك مساحة من الاستقلالية القيادية للجيش لا تبرر المبالغة في الثقة فيه، دون الميل إلى التشكك المطلوب عامة وفي ظل ملابسات ذلك اليوم بشكل خاص. وكما ينطبق هذا الأمر على إدارة المعركة فإنه ينطبق من باب أولى على القرارات الحرجة المتعلقة ببدء عملية عسكرية واسعة النطاق.

١١٧ – نؤكد أننا لم نتبهر بترك رئيس الوزراء للجيش يخوض الحرب دون رقابة. على العكس؛ كان هناك انطباع في بعض الأحيان بأن درجة الرقابة التي تفرضها القيادة السياسية على العملية العسكرية تصل إلى حد التفاصيل. وقد كانت المشكلة التي وجدناها في فهم مهام المنصب – أو ربما في التنفيذ السليم لمهام المنصب حسب فهمها – هي أن رئيس الوزراء لم يتوسع بالقدر الكافي في التحقق مما كان لابد أن يتحقق منه قبل أن يصدر التعليمات للجيش ببدء الحرب.

١١٨ - وفضلاً عن ذلك، فقد تحدثنا فيما سبق باستفاضة عن عدم تبني رئيس الوزراء لخطة عسكرية متكاملة، وعن وجود تعارض داخلي بين الأهداف التي حددها وبين وسائل العمل العسكرية التي صدق عليها. ولابد من الإشارة إلى أنه مما يزيد في نظرنا من خطورة هذا أنه كان هناك كثيرون أشاروا منذ البداية - وأكثر منهم أشاروا أثناء الفترة الأولى وما تلاها - إلى هذه الحقيقة وإلى وجود هذا التعارض الداخلي.

١١٩ - في مناسبات عديدة عبر البعض لرئيس الوزراء عن شكوكهم في الخطة، وكان من بينهم من يستند إلى فهم تام للساحة اللبنانية وللموقف العالمي. ولكن هذه الشكوك لم تجعل رئيس الوزراء يعيد تقييم موقفه، أو يغير قراراته بما يتفق مع ذلك. ورغم أنه يجوز لرئيس الوزراء ألا يقتنع بالآراء المعارضة لرأيه، ولاسيما عندما تحظى آراؤه بتأييد شديد من القيادات السياسية والعسكرية، إلا أن المشكلة لم تكن في عنصر معين من عناصر القرار. لقد كان رئيس الوزراء على حق عندما ظن - في البداية على الأقل - أن هناك أغلبية بين القيادات السياسية والعسكرية تؤيد الرد القوي وتعارض في نفس الوقت القيام بعملية برية بكل ما تنطوي عليه من أخطار. ولكن رئيس الوزراء باعتباره صاحب القرار كان لابد أن يقوم بتقييم السياق العام الذي يجري في إطاره التوفيق بين الأهداف والقيود. وكان لابد أن يفند بشكل منطقي مزاعم من يعتقدون أنه لا يمكن الجمع بين هذين الأمرين (رغم أن كلا منهما ربما كان محبذاً في حد ذاته). وكان لابد لقراره أن يستند إلى تقييم هذه المزاعم والتفنيد الواعي لها. ولكن لم يحدث هذا في أي مناقشة أو جلسة، ولذلك لا يمكن أن نقول إن رئيس الوزراء طرح موقفه للنقاش بشكل واع وحقيقي عن قصد. والأدهى من ذلك أن رئيس الوزراء لم يطلب مناقشة رأيه على هذا النحو، بل ولم يطلب من العسكريين توضيح مواقفهم أو الرد على الآخرين الذي طرحوا شكوكاً أو تساؤلات. وينطبق هذا على التعارض بين الهجوم العسكري واسع النطاق وبين الامتناع عن القيام بعملية برية؛ كما ينطبق أكثر على التعارض بين القيد على استخدام القوة العسكرية لتحقيق غايات أعظم وبين إعلان أهداف سياسية بعيدة المدى للعملية العسكرية.

١٢٠ - هذه النقطة تربط تماماً بين أخطاء القرار وبين نوعية آليات صنع القرار لدى رئيس الوزراء. ولم تتكون لدينا صورة جيدة بشأن آليات التشاور الشخصية لدى رئيس الوزراء في الفترة التي يتناولها التقرير. وبالتالي فإن آليات صنع القرار السرية التي لم يعلنها تعتبر بالنسبة لنا سراً. ونحن نقوم بتقييم القرارات على ضوء ما ورد فيها وما لم يرد فيها، ونقوم بتقييم آليات اتخاذها بناءً على افتراض أنه لو كانت هناك آليات أساسية هامة لأطلعنا عليها. وكان الانطباع الذي تكون لدينا هو أن رئيس الوزراء كان يأتي إلى الجلسات الحاسمة التي انعقدت في تلك الفترة بعد أن يكون قد بلور قراره الأساسي. وليس لدينا أي أساس موثق بشأن تساؤلاته والبدائل التي قام بتقييمها، وكيف تبلور القرار الذي اتخذه وفي أي سياق.

١٢١ - هذا الموقف في حد ذاته يدعو للقلق. فلم نر رئيس الوزراء يتشاور بشكل منتظم مع خبراء عسكريين من خارج المؤسسة العسكرية، أو يصر على الوقوف على الآراء المعارضة داخل الجيش، أو ناقش قيادات المؤسسة العسكرية بشكل تفصيلي بشأن البدائل ومعناها. يتضح لنا من كل ذلك أن رئيس الوزراء تسرع في إتخاذ قرار الحرب من خلال آلية ليست رسمية أصلاً وليس هناك أي توثيق عام لها، وان هذا القرار المبدئي الذي اتخذه رئيس الوزراء تبلور ليصبح قرار الحكومة دون ان يتعرض لقدر كبير من التمحيص.

١٢٢ - يشير أسلوب رئيس الوزراء في اتخاذ القرار حسبما تبين في هذه الحالة إلى إخفاق واضح. وقد قيل لنا - وليس لدينا ما يدعو للتشكيك في هذا الرأي - إن هذه هي الطريقة التي كان يتصرف بها رؤساء الوزراء السابقون، غير أن هذا لا ينطوي على ما يمكن أن يكون مبرراً للفشل.

١٢٣ - ومع هذا فعننا نؤكد أن هذا الوضع يحمل بين طياته أخطاراً بالغة. ورغم انه ليس من المنطقي أن يصل رئيس الوزراء إلى جلسة الحكومة التي تعقد لمناقشة مثل هذه الحالة دون أن يكون قد توصل إلى قرار أو على الأقل دون أن يكون لديه ميل واضح إلى موقف محدد. وتقتضي مهمته السياسية العمل على إجازة هذا الموقف. وقد أبدى رئيس الوزراء في هذا الصدد مهارة سياسية وميولاً قيادية مبهرة. ورغم هذا ففن القرارات المعقدة التي تحمل بين طياتها أخطاراً وفرصاً في نفس الوقت تقتضي من رئيس الوزراء أن يبلور موقفه بعد إجراء مشاورات منظمة مع ذوي الدراية والتجربة، ومع القيادات الفنية ذات الخبرة. وذلك لأن استقبال المعلومات والتأثر بها يكون أسهل إذا لم يكن المرء قد بلور موقفه الخاص. وينطبق هذا من باب أولى عندما لا يكون لدى المرء الدراية الكبيرة ولا الخبرة الطويلة المطلوبتان في هذا المجال، بما يسمح له باتخاذ القرار بناءً على "حاسته" التي تستند على أساس معلوماتي قوي.

١٢٤ - حتى لو لم يكن الأمر قد جرى على هذا النحو، وكان القرار المبدئي قد اتخذ بناء على آلية تفتقر إلى العناصر المنهجية المؤسساتية، فإن من

الأهمية بمكان قبل أن يتحول هذا القرار إلى قرار ملزم للقيادة السياسية أن يتم تقييمه ودراسته بشكل منظم على مستويات سياسية وفنية مناسبة ومتعددة.

١٢٥ - وفضلاً عن خلق الظروف المناسبة للمناقشة والرقابة على مستوى القيادة السياسية والفنية وكذلك فضلاً عن المشاورات المتواصلة في إطار هذه المستويات كان على رئيس الوزراء أن يلتزم بالهيكل الأساسي الذي يعد أحد نقاط قوة النظام، والذي بموجبه لابد من الجمع بين العمل العسكري والتحرك السياسي. فبالإضافة إلى الأهمية الشديدة لهذا الخليط الذي يرتبط بمعرفة العلاقة بين الإنجازات العسكرية والسياسية، كانت هناك حاجة أيضاً إلى التنسيق والتشاور على مستوى الوزارات المعنية. ويبدو أن رئيس الوزراء لم يكن مدركاً لهذا الأمر تماماً في مرحلة اتخاذ القرار في يوم ١٢ يوليو. فقد كان رئيس الوزراء أكثر اهتماماً بالتعامل مع الضغوط السياسية الداخلية. ولكن في يوم ١٤ يوليو أشار رئيس الوزراء إلى أن نجاح العملية سيتطلب نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً، وأن الإنجازات السياسية سوف تتمثل في الدعم الدولي لشروط وقف إطلاق النار. وقد قام رئيس الوزراء وفريق العاملين معه ببذل جهود هائلة والمشاركة في جهود أخرى لحشد التأييد للموقف الإسرائيلي في مؤتمر الدول الثمانية الصناعية. ورغم ذلك ففي الفترة التي يتناولها هذا التقرير لم يكن هناك تعاون أو حوار بين رئيس الوزراء وقيادات ديوانه وبين وزيرة الخارجية وقيادات وزارتها.

١٢٦ - وبنفس الطريقة، رغم الاتفاق واسع النطاق والتنسيق الجيد في المراحل الأولية بين رئيس الوزراء ووزير الدفاع لم نسمع ولم نجد توثيقاً لأي نقاش سياسي جرى بينهما بشأن العملية العسكرية وأهدافها ومسارها. وفي المشاورات الموثقة التي حضرها الاثنان تولى رئيس الوزراء إدارة النقاش، وألقى وزير الدفاع كلمة، ولكن لم يكن هناك نقاش حقيقي بين الاثنين حتى في هذه الحالة. وكان من الممكن للتنسيق والتشاور بين الشخصيتين اللتين تقودان المعركة أن يسهم في توضيح مسار العملية العسكرية وجعله ملائماً للتطورات، ولاسيما لو كان الأساس في هذا النقاش أيضاً هو الحوار بين المستشارين المتخصصين لديهما.

١٢٧ - ويبدو أن المسئولية عن محدودية مثل هذا الحوار داخل القيادة السياسية في الحالتين تقع على عاتق رئيس الوزراء.

١٢٨ - حددنا نهاية الفترة التي يتناولها التقرير وهي فترة قرارات الحرب بتاريخ ١٧ يوليو. في هذا اليوم ألقى رئيس الوزراء خطاباً أمام الكنيست أعلن فيه عن أهداف الحرب. وقد أراد رئيس الوزراء في هذا الخطاب استعراض قدراته القيادية وتوحيد الشعب والكنيست حوله لخوض الصراع العادل الذي تخوضه دولة إسرائيل. وقد استقبل الكنيست والجمهور هذا الخطاب بترحيب حقيقي. ولكن هذا الخطاب عبر تماماً عن المشكلات التي وجدناها في هذا التقرير. فقد كان رئيس الوزراء يسعى لركوب موجات التأييد الدولية وقرار مجموعة الدول الثمانية الصناعية، وحدد في هذا الخطاب أهدافاً طموحة، بعضها ليس من الممكن تحقيقه على الإطلاق من خلال عملية عسكرية، والبعض الآخر ليس من الممكن تحقيقه على ما يبدو سوى عن طريق عملية برية واسعة النطاق وطويلة قد تعرض إسرائيل لخسائر فادحة. كما أعلن رئيس الوزراء أن الحرب لن تتوقف طالما لم تتحقق هذه الأهداف. وبذلك قيد الخطاب حرية الحكومة في التصرف، وأفرز آلية أكيدة لخلق الشعور بالإحباط والفشل إذا لم تتحقق هذه الأهداف الطموحة. وبذلك يكون رئيس الوزراء قد واصل خطأ أساسياً سبق ذكره، ولكنه أضاف إليه خطورة خاصة، وذلك على ضوء إلقاء رئيس الوزراء لهذا الخطاب بعد أن أصبح واضحاً له أن بعض الأهداف التي ذكرها غير قابل للتحقيق. وقد عبر بذلك عن عدم الحزم، وعبر بالإضافة إلى ذلك عن عدم القدرة على المواءمة بين مسار العملية العسكرية وبين الظروف التي ظهرت منذ بدايتها. وبذلك زاد رئيس الوزراء من التناقض الداخلي الذي كانت تحمله العملية العسكرية، حيث خلق توقعاً بتحقيق إنجاز كبير كان الجمهور يتمناه (وهو إزالة التهديد)، وذلك بدلاً من أن يبدأ في إطلاق تصريحات يمكن تفسيرها على أنها تتيح قدراً من المرونة والتراجع نحو إنهاء العملية العسكرية.

١٢٩ - ختاماً لهذا التقرير نود الحديث عن سؤال سبق أن طرح- ولا زال يُطرح من وقت لآخر- في الحوار العام بشأن دور رئيس الوزراء في حرب لبنان والفترة السابقة لها. والسؤال هو: ألم يكن نقص المعلومات العسكرية لدى رئيس الوزراء، وتكليفه لعامير بيرتس بمنصب وزير الدفاع - رغم انعدام خبرته العسكرية والسياسية والوزارية - إخفاقاً من جانبه..؟ طرحنا هذا السؤال على رئيس الوزراء فشرح لنا أنه لم يكن باستطاعته التدخل في الاعتبارات السياسية لأحد الأحزاب الكبيرة المشاركة في الائتلاف. ورغم أن هذا الرد لم يتحر الدقة في الناحية القانونية والدستورية، وهناك من يعترضون عليه استناداً إلى وقائع محددة، إلا أننا نتفهم أن هذا الموضوع هو موضوع سياسي في المقام الأول، وأن هذا هو السبب في أنه لا يعد إخفاقاً، حيث تتحدد هذه المناصب إلى حد كبير بناءً على اعتبارات سياسية. ومحك الاختبار في تقييم مثل هذه

القرارات- مثل أي قرار سياسي- هو رأي الجمهور. كذلك فمن الجدير بنا الإشارة إلى أن توزيع المناصب في الحكومة جرى في الوقت الذي كانت تلوح فيه في الأفق "خطة التجميع" (٣) وليس حرب لبنان.

١٣٠ - وهناك نقطتان أساسيتان جديرتان بالإشارة إليهما:

أولاً: بعد أن أصبح رئيس الوزراء ووزير الدفاع (ووزيرة الخارجية أيضا) عديمي الخبرة السياسية والعسكرية كان على رئيس الوزراء أن يعمل على تقليل التأثير السلبي لهذا الوضع على إدارة شئون الدولة في المجالات السياسية والعسكرية. ومرة أخرى فإن المسئولية ليست مسئوليته وحده، إلا أن المسئولية الرئيسية تقع على عاتقه باعتباره رئيس الوزراء.

ثانياً: حتى لو كان هذا الوضع في بعض الأحيان وضع سياسي لا يمكن الفكاك منه، فإن من المحبذ صياغة الثقافة السياسية ونظرية العمل السياسية بطريقة تجعل الخبرة والمعرفة عنصرين أساسيين - حتى لو لم يكونا إلزاميين - عند اختيار القادة والمناصب التي يكلفون بها.

١٣١ - هناك خطأ هام وجدناه في تعامل رئيس الوزراء مع الجبهة الداخلية. فقد أدرك رئيس الوزراء منذ البداية أن المنطقة الشمالية ستكون عرضة لإطلاق الصواريخ عليها بسبب العملية العسكرية المنتظرة، بل وعمل على أن يستوعب الوزراء هذه المعلومة جيداً. وأثناء المشاورات أدلى المسئولون في القيادة الفنية والسياسية بملاحظات تفيد بوجوب تحسين مستوى استعداد الجبهة الداخلية قبل العملية. ورغم ذلك فإن رئيس الوزراء لم يعمل قدر الإمكان على تحسين مستوى حماية الجبهة الداخلية، ولم يتخذ أي إجراءات أخرى للتخفيف على الجبهة الداخلية قبل الحرب أو في مراحلها الأولى. والأدهى من ذلك أن رئيس الوزراء لم يعط الأهمية الكافية في هذه المرحلة ولا في المراحل التالية لتعرض الجبهة الداخلية للقصف الصاروخي لفترة طويلة. وكان يفكر في الموقف على أنه موقف سيسقط فيه ضحايا، كما كان الحال في أيام العمليات الانتحارية في القدس، ولم يفهم الفارق بين هذا النوع من التهديد- الذي له قواعده الخاصة- وبين القصف الصاروخي، الذي لا تكاد تكون هناك وسيلة للحماية منه سوى البقاء طوال الوقت في الملاجئ أو النزوح عن المناطق المعرضة للقصف. كما لم يتأهب- ولو على المستوى الفكري- لاحتمال نزوح السكان على نطاق واسع من المناطق الشمالية بطريقة تصيب الحياة بالشلل. ونتيجة لكل ذلك لم يعط أهمية شديدة لضرورة البحث عن حل عسكري للحد من إطلاق الصواريخ أو لتقصير الفترة التي ستستغرقها العملية العسكرية، أو حلول مثل الإخلاء المنظم للسكان. وبما يتفق مع ذلك لم يعط تعليمات للجيش بالعمل في مثل هذه الاتجاهات. وجدير بالذكر مرة أخرى أن هذا الموقف كان يحظى بتأييد في القيادة الفنية والسياسية، غير أن هذا التأييد لا يغير من الأمر شيئاً، ولا زال هذا الموقف ينطوي على إخفاق.

١٣٢ - لا تعتقد اللجنة أن ما تقوله يأتي نتيجة لفهم الأمر بعد وقوعه. وقد سبق أن ذكرنا أنه لو كانت نتيجة الحرب إيجابية في نظر الأغلبية، لما كانت اللجنة ستحقق ولا كان هذا التحقيق سيجري. ولكن بما أن التحقيق يجري بالفعل، فإن الأمر هنا ليس مجرد استنباط منطقي يجعل من السهل معرفة نتائج الأمر بعد وقوعه بينما لم يكن في استطاعة أي إنسان منطقي أن يتوقع ذلك قبل صدور قرار الحرب. ورغم أن العادة جرت لدينا على عدم الاستعداد على النحو المطلوب من الجدية لمواجهة السيناريوهات السلبية، وعلى الميل إلى الاعتماد على المعجزات وتوقع الخير- وهذا قد يكون سلوكاً هادفاً في بعض الأحيان- إلا أن هذا العنصر بالتحديد في الثقافة الإسرائيلية هو أحد الإخفاقات الأساسية التي تجلت في حرب لبنان.

١٣٣ - وقبل أن ننهي حديثنا عن رئيس الوزراء نؤكد أنه لم يكن لديه سيطرة على جزء لا يستهان به من الظروف التي كان يتحرك في إطارها اعتباراً من يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٦ وحتى نهاية الحرب، ولذلك فإنه ليس مسئولاً عنها. ينطبق هذا على التعقيد الخاص الذي تتمتع به الجبهة اللبنانية والذي جاء جزئياً كنتيجة للانسحاب من لبنان من طرف واحد بدون اتفاقية، كما ينطبق على عدم استعداد الجيش على مستوى التخطيط والاستعداد الذي لم يكن رئيس الوزراء يعرف عنه شيئاً. (ومما يؤسف له أن رئيس الأركان صرح بأن الوضع جيد فيما يتعلق بهاتين النقطتين). وينطبق نفس الشيء على تناقص قدرة الردع الإسرائيلية، والنجاح في ارتكاب حوادث اختطاف في غزة ولبنان في وقت واحد، كما ينطبق على ضعف مجموعة مستشاريه، في مقابل القوة البالغة التي تتمتع بها هيئة أركان الجيش بكل ما لديها من قدرات وما فيها من نقاط ضعف. كل هذه الأمور تقلل من خطورة الإخفاق الذي تعرض له- وتؤكد أن هناك شركاء كثيرين فيه- ولكنها لا تغير شيئاً من مسئولية رئيس الوزراء نفسه.

١٣٤ - لكل هذه الأسباب فإن رئيس الوزراء يتحمل المسئولية الرئيسية عن آليات صنع القرار وعن الإخفاقات والأخطاء الفادحة التي شابتها. فلم يفكر في مطالبة الجيش في عرض الخطوط الأساسية الكاملة التي كان من المفترض أن يعرضها عليه، وبهذا

حال دون تمكين نفسه من الإفادة من المعلومات الغزيرة المتاحة للجيش. وعندما عبرت له عناصر مختلفة داخل القيادة السياسية والفنية عن شكوكها لم يسع إلى تبين المواقف المختلفة من هذه الشكوك. وبالنسبة للجان السياسية فقد أخفق رئيس الوزراء في عدم تقديم الأساس المعلوماتي الكامل واللازم لهذه اللجان وبذلك حد من قدرتها على التصرف كلجان توجيه ورقابة أو على الأقل كلجان يجري في إطارها حوار فعال بشأن أهداف الحرب والوسائل المناسبة لإدارتها.

١٣٥ – بناء على كل ما سبق وجدت اللجنة أن رئيس الوزراء مسئول عن صدور قرار الحرب في ١٢ يوليو والقرارات الأخرى التي صاحبت تبلور هذا القرار بتسرع وبدون تقييم متعمق لساحة المعركة وبدون تقييم لأسباب اللجوء إلى سياسة الاحتواء. كما أنه المسئول عن اتخاذ قرار البدء في عملية عسكرية بدون خطة جيدة الإعداد ودون تحديد مسار إستراتيجي واضح لهذه العملية. كما وجدت اللجنة أنه المسئول عن عدم تحديد أهداف الحرب بوضوح وحرص وعدم وجود علاقة واضحة بين أهداف الحرب والوسائل المتبعة لتحقيق هذه الأهداف. كما أنه المسئول عن اتخاذ قرار خوض حرب بهذه التعقيد دون التحقق من مستوى استعداد الجيش، وبدون القيام بالاستعدادات المطلوبة في الجبهة الداخلية وبدون التنسيق على النحو الواجب مع وزارة الخارجية. وينضم كل هذا إلى الإخفاق الخطير المتعلق بسوء التقدير وعدم التحلي بالمسئولية والحرص.

وزير الدفاع:

١٣٦ – تولى وزير الدفاع عامير بيرتس منصبه اعتباراً من تاريخ ٤ مايو ٢٠٠٦، قبل حادث الاختطاف بنحو شهرين أو أكثر قليلاً. لم يكن وزير الدفاع يتمتع بأي خلفية سياسية أو عسكرية سابقة، وكانت وزارة الدفاع أول وزارة يتولاها كوزير.

١٣٧ – تكون لدى اللجنة انطباع بأن وزير الدفاع بذل جهداً طائلاً لدراسة مجالات عمل الوزارة، وأن هناك خطة منهجية أعدت له تمهيداً لتولي هذا المنصب. وقد جرت العادة على أن دراسة العمل في وزارة جديدة هي أمر لا يستهان به. وتزيد صعوبة الأمر إذا كان من سيتولاها يتولى منصباً وزارياً وينضم لعضوية الحكومة لأول مرة في حياته. وتعد وزارة الدفاع– المسئولة عن الجيش وعن الصناعات العسكرية وغيرها– من أكثر الوزارات تعقيداً في الحكومة. وليس من السهل دائماً، حتى بالنسبة للساسة المخضرمين، التعامل مع المتخصصين المحترفين– في الجيش وأجهزة المخابرات– ومناقشة تقديراتهم وتوصياتهم. وفضلاً عن ذلك فقد كان عليه أن يواصل الاهتمام بالعمل السياسي، نظراً لكونه حديث العهد نسبياً بمنصب رئيس حزب، ولأنه كانت لديه مشكلات معقدة داخل حزبه. ولم يكن أمام الوزير عامير بيرتس سوى شهرين لمواجهة هذا التحدي الكبير.

١٣٨ – زادت خطورة الموقف بسبب القرار السياسي الصادر بعدم تعيين نواب وزراء. فلو كان هناك– إلى جانب وزير الدفاع= نائب وزير لديه خبرة في المجالات العسكرية والأمنية، لكان من شأن هذا أن يسهل الأمور على الوزير كثيراً، وربما كان ساعده في التغلب على العيوب سالفة الذكر.

١٣٩ – لم يكن وزير الدفاع يعرف مجالات عمل الوزارة، ومغزى إجراء الحسابات العسكرية والسياسية في معركة عسكرية كبرى عشية الحرب سوى بشكل عام ومبدئي. وتؤكد اللجنة أن هذا النقص الواضح في المعلومات وفي المجال المعرفي أدى إلى الانتقاص كثيراً من قدرة وزير الدفاع على العمل على أفضل نحو، في أدائه لمجمل مهامه لتوجيه الجيش والإشراف عليه، وكواحد من أكبر القيادات في المستوى السياسي، ولاسيما في المشاورات التي سبقت بلورة قراراته.

١٤٠ – ولا ينطوي عدم استعداد الوزير على النحو الكافي قبيل حرب لبنان– التي نشبت بعد هذه الفترة القصيرة من توليه منصبه– على أي إخفاق، نظراً لعدم وجود سبب يدعو إلى افتراض أنه كان من الأهمية بمكان أن يستكمل استعداده فيما يتعلق بالجبهة اللبنانية بالذات. ولا يمكن إلقاء اللوم عن عدم معرفة الموقف والاستعداد له على شخص تولى منصبه قبل وقوع حادث الاختطاف بفترة قصيرة إلى هذا الحد. ومع ذلك فإن وزير الدفاع كان يدرك – أو كان لابد أن يدرك – هذه الحقائق. فقد كان يعلم أنه غير قادر على استكمال النقص الشديد في معلوماته وخبراته بسرعة. وكان لابد لإدراكه أنه يفتقر إلى قدر كبير من المعلومات التي يحتاج إليها – لبلورة موقف من مثل هذه الأمور الأساسية، وللإشراف بشكل فعلي على الأجهزة التي تدخل تحت مسئوليته – أن يؤدي به إلى تبني نمط أداء يحسن من قدرته على مواجهة هذا الموقف. فكان على وزير الدفاع أن يحرص حرصاً بالغاً على أن تكون آلية صناعة القرار لديه منتظمة تمام الانتظام، وعلى التشاور المكثف والمستمر مع شخصيات لديها خبرة أكبر من خبرته– حتى لو كانت هذه الشخصيات من خارج المؤسسة العسكرية– مع الحرص على عدم الرد بشكل فوري، بطريقة تلزم دولة إسرائيل بأساليب عمل مستقبلية، في وقت لم تتضح فيه الظروف بعد. ولكننا لم نشهد تصرفه على هذا النحو على الإطلاق، ولاسيما في الفترة التي يتناولها التقرير.

١٤١ – كما سبق القول يؤدي وزير الدفاع دوراً

حساساً وحيوياً في مركز صنع القرار فيما يتعلق بالشئون السياسية والعسكرية، في موضع بين رئيس الوزراء وبين رئيس الأركان والجيش. ومن المفترض أن يعرف عن الجيش واستعداده للعمليات وخططه أكثر من رئيس الوزراء، الذي يعتبر الجيش والمؤسسة العسكرية مجرد جزء من مهامه. ومن المفترض أن يكون هو الشخص الذي يمكنه استكمال معلومات رئيس الوزراء في هذا الصدد. ومن المفترض فيه أيضاً أن يقوم بتوجيه الجيش، وأن يعمل على ضمان أن تكون الطريقة التي يبلور بها الجيش نفسه قراراته- ويعرضها بها على وزير الدفاع وعلى القيادة السياسية- قائمة على عمل جماعي وبحثي جيد، بما يسمح للقيادة السياسية الاستفادة منها في تقييم اعتباراتها السياسية والعسكرية والتوصل إلى قرار واع. ومن ناحية أخرى فإن وزير الدفاع بصفة عامة- ولاسيما في الحالة التي نحن بصددها التي يقود وزير الدفاع فيها الحزب الكبير المشارك في الائتلاف- يقوم أيضاً بتمثيل جزء من الحكومة يقدم لرئيس الوزراء الأساس المطلوب للتأييد والدعم السياسي. ولذلك فإن قدرة وزير الدفاع على أداء مهامه جيداً هي عنصر هام في تقوية القيادة العسكرية السياسية.

١٤٢ - بالنسبة لوزير الدفاع - بعكس الحال مع رئيس الوزراء - وجدنا لدينا كماً هائلاً من التصريحات الموثقة في فترة بداية الحرب، نظراً لأن المشاورات الكثيرة التي أجراها مع المؤسسة العسكرية وأجهزة الأمن ورئيس الأركان موثقة بالكامل. وهناك فارق واضح وطبيعي بين مشاركة وزير الدفاع في مشاورات يديرها بنفسه، وبين التصريحات التي تصدر عنه في مشاورات يديرها رئيس الوزراء أو تجري في اجتماعات القيادة السياسية. وقد لوحظ أن وزير الدفاع قد تعلم من خلال الحدث. ففي مرحلة قرارات المعركة شارك وزير الدفاع مشاركة فعالة في المشاورات التي جرت لديه بشأن هوية الجهة التي يجب مهاجمتها (وانضم إلى القرار الذي دعا إلى الامتناع عن العمل ضد سوريا والسعي إلى إبقائها بعيدة عن الحرب)، وبشأن الأهداف التي ستجري مهاجمتها واعتبارات تحديدها (وفي هذا الصدد انضم إلى الموقف الذي يدعو إلى عدم ضرب البنية الأساسية اللبنانية، وإلى الحرص على عدم المساس بالأبرياء، غير أنه أكد أيضاً أن اضطرار الجيش الإسرائيلي إلى ضرب المدنيين لضرورة عسكرية لن يوقفه). وفيما يتعلق بالمسار العام للأحداث أكد أننا لابد أن نظهر أن لنا اليد العليا وأننا لا نكتفي بمجرد الرد، وأكد ضرورة التزام جانب الحرص وعدم الإعلان عن أهداف لا يمكن تحقيقها. ومنذ بداية الحرب كشف وزير الدفاع عن حساسية بشأن الجبهة الداخلية، وإن كان لم يتصرف بالحزم المطلوب (حتى فيما يتعلق باستخدام أجهزة الطوارئ التي تحت مسئوليته).

١٤٣ - ولكن رغم أن الوزير طرح أسئلة صريحة وأبدى قدراً كبيراً من سرعة الفهم والقدرة على التقييم وبعد النظر، إلا أنه لم يدرك الأخطاء الخطيرة التي شابت الطريقة التي تم بها تصوير الأمور أثناء المشاورات التي جرت لديه. لم نجد في تصريحات وزير الدفاع أي تناول للاعتبارات المتعلقة بتعقيدات الساحة اللبنانية أو بالجانب السياسي للعملية العسكرية؛ كما لم نجد في المباحثات الأولى التي جرت لديه إدراكاً لمعنى اختيار أسلوب القصف بدلاً من العملية البرية. كما لم نلاحظ لديه تقييماً كافياً لأساليب العمل المختلفة التي اقترحها الجيش ولقدراته. ويبدو - حسبما تبين من شهادته أمام اللجنة - أن وزير الدفاع كان يعتقد أن العملية ستكون قصيرة جداً، لأن القوى الدولية سوف توقفنا في خلال يومين أو ثلاثة، ولذلك لم يكن هناك أي محل للاهتمام بخطة عمليات تستغرق فترة أطول في تلك المرحلة.

١٤٤ - وكان ينبغي على وزير الدفاع- نظراً لنقص خبراته ومعلوماته- أن يحرص على التقييم الحذر قدر الإمكان، وألا يتسرع في التخلي عن سياسة الاحتواء رغم الإخفاق العملياتي الشديد (الذي مثله حادث الاختطاف). وكما سبق القول فإن السؤال بشأن عدالة الرد العسكري، وما إذا كان الامتناع عنه سيمثل مشكلة، كان مجرد بداية. وقد كان التصرف المسئول يستوجب أن يكون قرار القيام بعملية عسكرية مدعوماً بمجموعة من السيناريوهات المبحوثة جيداً لتطور العملية، بما يوضح وجود احتمال كبير لأن تخدم مثل هذه العملية المصالح الإسرائيلية. وقد تصرف وزير الدفاع بطريقة توحي بأنه يفترض أن الرد الإيجابي على هذا السؤال كان بديهياً، رغم وجود شكوك كثيرة داخل الجيش نفسه بشأن الرد السليم في الجبهة اللبنانية؛ وقد ترددت هذه الشكوك خلال المشاورات سواء من جانب الجيش أو من جانب عناصر أخرى في أجهزة الأمن.

١٤٥ - كان التصرف على هذا النحو أكثر سهولة لوزير الدفاع نظراً لأن رئيس الوزراء ورئيس الأركان قررا أن هذا هو أسلوب العمل المناسب. ولكن وظيفة وزير الدفاع تقضي بمناقشة مثل هذه التوجهات وتقييمها بشكل نقدي ومستقل، مع الحصول على معلومات وتوصيات من مصادر متعددة. ولكن هذا الأمر لم يحدث في هذه الحالة. ورغم أن وزير الدفاع كان مشاركاً في قرارات محددة، إلا أنه لم يكن له ثقل فعلي في المراحل الأولى فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية بشأن المسار العسكري أو السياسي

الأمني للمعركة. ولم يطلب وزير الدفاع إجراء أي نقاش إستراتيجي حقيقي أثناء المشاورات مع الجيش أو مع القيادة السياسية. حدث ذلك رغم (وربما أيضاً بسبب) أنه كان تحت يده أحد الأجهزة الأكبر والأكثر خبرة في العمل الجماعي والبحثي في هذه الشئون وهو الجيش ورغم أن ديوانه فيه وحدة مستقلة للتخطيط السياسي العسكري. وقد كان في عدم المطالبة بإجراء نقاش إستراتيجي حقيقي إخفاقاً شديداً. وفيما يلي تفاصيل ذلك.

١٤٦ – أبدى وزير الدفاع في بعض الأحيان ذكاء يفوق من هم أكثر منه خبرة، وكان له إسهام هام في المباحثات والقرارات بشأن أهداف الهجوم، ولكن هذا الذكاء بصفة عامة لم يترجم إلى علامات استفهام جوهرية بشأن طبيعة العملية العسكرية وأهدافها. ونعني بذلك أن أغلب تعليقاته كانت على المستوى التكتيكي والمحدود دون المستوى الإستراتيجي والمستوى الأمني السياسي. كما لم يترجم ذكاؤه أيضاً إلى تصرف ملموس– في المشاورات داخل الجيش أو مع رئيس الوزراء أو في اللجان السياسية– بهدف استيضاح الشكوك بشأن العناصر التي أثارها، والمطالبة باقتراحات أو توضيحات أو عرض منظم للردود على أسئلته. وكما سبق أن ذكرنا فقد أدرك منذ اليوم الأول أن فتح الباب لتوقعات كبيرة يمكن أن يؤدي إلى خيبة أمل وشعور بالإحباط. كما أدرك أن استعادة المختطفين من خلال عملية عسكرية هو هدف غير واقعي، وأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ أيضاً هو هدف بعيد المدى. ولهذا طالب خلال المشاورات الداخلية بالاكتفاء بتحديد هدف أكثر تواضعاً، مثل إجهاض إمكانية وقوع حادث اختطاف مستقبلي عن طريق إبعاد حزب الله عن الحدود. وليس من الواضح للجنة لماذا لم تجد أثراً لهذا التوجه الحريص سواء في القرارات الرسمية التي أصدرها وزير الدفاع نفسه أو التي أصدرتها الحكومة، أو في تصريحات رئيس الوزراء. أضف إلى هذا أن وزير الدفاع نفسه لم يعبر بقوة وبالقدر الكافي عن هذا الموقف الحذر في مباحثات الحكومة واللجنة السباعية.

١٤٧ – وهناك مثال آخر يدلل على ذكاء وزير الدفاع وهو إدراكه في مرحلة مبكرة من الحرب – سابقاً في ذلك الجيش نفسه – أن ميزان النجاح والفشل – على الأقل في نظر الجمهور – ليس في صالح إسرائيل. وقد أشار إلى هذا الوضع وطلب من الجيش التعامل معه. ولكن هذا الإدراك لم يترجم هو الآخر إلى أي تصرف يؤثر فعلياً على آلية صنع القرار. فلم يعلن موقفه بشكل واضح، ولم يصر على مطالبة الجيش بتقديم خطط تؤدي لتغيير الموقف. أضف إلى هذا أنه لم يطرح شكوكه كما هو واجب أثناء مشاورات الحكومة واللجنة السباعية، أو على الأقل أثناء المشاورات التمهيدية مع رئيس الوزراء ومع قادة الجيش والأجهزة الأمنية أنفسهم.

١٤٨ – بالنسبة لمسار العملية العسكرية أيد وزير الدفاع قرار التركيز في المرحلة الأولى على الضربة الجوية. وعارض في البداية قصف منشآت البنية الأساسية في لبنان، وأيد أن تكون الضربة الأساسية موجهة لأهداف تابعة لحزب الله. وكان هذا هو نفس موقف رئيس الوزراء. ومع ذلك – وبعكس رئيس الوزراء – كان وزير الدفاع يعتقد أن نافذة الفرص لن تكون مفتوحة أمام إسرائيل لمدة طويلة. ويبدو أنه كان يعتقد أن الضربة الجوية القوية ستكون كافية لتحقيق الأهداف المتواضعة التي كان يسعى إليها (مثل إجهاض إمكانية وقوع حوادث اختطاف مستقبلية عن طريق جعل ثمن حادث الاختطاف كبير جداً بما يفوق المعتاد، وإبعاد حزب الله عن الحدود، وكذلك عن طريق إلحاق الضرر بقدرته على تنفيذ حادث اختطاف بسهولة نسبية).

١٤٩ – نستنتج من هذا أن وزير الدفاع لم يكن لديه في فترة صدور قرارات الحرب فهم إستراتيجي كامل وواضح وحاسم للموقف على الساحة اللبنانية، أو إدراك لإمكانية أن تكون العملية طويلة، نظراً لأن مسارها لم يكن يتضمن آلية منطقية لإنهاء العملية. ولهذا السبب لم يكن في استطاعته الاستناد إلى فهمه وإدراكه لمناقشة أداء الجيش والقيادة السياسية على حد سواء. ولم تكن المشكلة هنا قاصرة على عدم معرفته الجيدة بالجبهة اللبنانية، وإنما كانت تمتد إلى عدم فهمه للمبادئ الأساسية لاستخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهداف سياسية. وقد أخفق في كل ذلك.

١٥٠ – لا يمكن أن نلقي باللائمة على وزير الدفاع عن الإخفاق في التأهب والاستعدادات الذي حدث في أيام من سبقوه في هذا المنصب. ولكنه عندما تولى مهام عمله الأساسية كمشرف على الجيش ومسئول عن توجيهه، أصبحت المسئولية كاملة تقع على عاتقه. وقد التزم وزير الدفاع بالآليات والمشاورات المطلوبة، ولكن الإشراف والتوجيه لم يحدثا بطريقة كاملة وفعالة؛ حيث تلقى الوزير المسار الأساسي للعملية المقترحة على أنه معلومة ثابتة، واهتم بالتفاصيل فحسب. وكان هذا الخطأ مرتبطاً بوضوح بافتقار وزير الدفاع إلى الخبرة الوزارية السابقة والمعلومات الكافية في المجال المذكور. ومن المنطقي أن نفترض أن وزير الدفاع – لو كان لديه قدر أكبر من الخبرة والدراية – لطلب من الجيش تفاصيل أكثر بشأن اتجاه العملية المقترحة، ولطرح في تلك المرحلة مشكلة العملية البرية والرد الفعال على قصف الجبهة الداخلية.

١٥١ – رأينا أن مشكلة الاعتماد البالغ على توصيات الجيش كانت مشكلة معروفة في إسرائيل على مدى سنوات طويلة، وأن السبب الأساسي فيها كان قوة ونفوذ وتميز جهاز البحث والتقييم في الجيش. وقد حاول موفاز نفسه كوزير للدفاع – لديه دراية وخبرة بالشئون العسكرية ومعرفة بالقوة والنفوذ اللذان اكتسبهما الجيش نتيجة لعدم وجود جهة بحثية مستقلة في وزارة الدفاع – أن يجد حلاً معيناً لهذه المشكلة عن طريق إنشاء الفرع الأمني السياسي بوزارة الدفاع.

١٥٢ – هنا أيضاً وجدنا أن العلاقات الشخصية بين المسئولين– وكذلك القيود الرسمية– كان لها تأثير شديد على كفاءة عمل الفرع الأمني السياسي في المجال البحثي. وعندما تولى الوزير بيرتس منصبه كان الفرع الأمني السياسي يعاني من عدم وجود موارد فنية جيدة ومتاحة بالكم الكافي، ومن وجود احتكاكات طبيعية بين الوحدة وبين العنصر العسكري الذي كان ينفرد بالمسئولية عن هذا المجال قبل ذلك. وظهرت هنا المشكلة الهيكلية، فهذه الوحدة تأسست كفرع فني له أيضاً مهام محددة في وزارة الدفاع، وليس كوحدة تابعة للوزير، وذلك من خلال إدراك أن هذا الأمر كان من شأنه أن يقيد فعاليتها حقاً، إلا أنه من الناحية العملية أسهم في استقلاليتها الفنية. وقد تسبب هذا من ناحية في عدم تمكن الوزير الجديد من تغيير تشكيل هذه الوحدة أو هوية من يترأسها بسهولة. وتسبب من ناحية أخرى في تغير العلاقات بين الوزير ورئيس الوحدة، بما لم يسمح بوجود نوعية التنسيق التي كان من شأنها أن تسفر عن مساعدة الوزير بطريقة أفضل، نتيجة لوجود مثل هذه الوحدة في مكتبه.

١٥٣ – وأياً كان الأمر فإن اللجنة تؤكد هنا أن الوزير لم يستعن كما ينبغي بالفرع الأمني السياسي، الذي كان من المفترض أن يكون أداة أساسية للمساعدة، ولاسيما في مواقف من نوعية الحرب التي بدأت في يوم ١٢ يوليو. وبالتالي فإن هذا الجهاز الفني الهام – الذي كان من المفترض أن يقدم حلاً لمشكلة هيكلية معروفة – لم يؤد مهمته كما ينبغي في الحرب على النحو المخطط له.

١٥٤ – ليس في استطاعة اللجنة أن تؤكد عن يقين أنه لو كان الوزير يتمتع بقدر أكبر من الدراية والخبرة، ولو كان طلب وأجرى المشاورات الأساسية الواعية، لاختلفت نوعية القرارات الصادرة إلى الأفضل. إلى جانب هذا ليس في هذا ما يقلل من أهمية النتيجة التي مفادها أن قراراته لم تكن قائمة على رؤية واضحة بالقدر الكافي للحرب وتعقيدها وانعكاساتها سواء من الناحية السياسية أو من ناحية تعقيد الساحة العسكرية وتأثير مستوى استعداد الجيش على الوضع. وقد أسهم عدم بذله لجهد كبير للتغلب على هذا النقص– عن طريق المشاورات المنهجية المتواصلة مع الخبراء السياسيين والعسكريين من خارج الوزارة أيضاً – وعدم مناقشة مفاهيم ونظريات الجيش في نقاط الضعف التي ظهرت في الحرب منذ البداية ومثلت إخفاقاً شديداً.

١٥٥ – كان على وزير الدفاع – لو أراد أن يسأل الأسئلة الصحيحة وأن يبلور الردود الشافية– أن يفهم الصعوبات والتعقيدات الموجودة في الجبهة الشمالية، وأن يتشكك وألا يثق أكثر من اللازم في الثقة التي أبداها رئيس الأركان وضباط آخرون، وأن يطلب من المؤسسة العسكرية التي كانت تحت مسئوليته عرض أساس أفضل للنقاش واتخاذ القرار، وأن يطلب من رئيس ألوزراء إجراء مناقشات جذرية. ولكن وزير الدفاع لم يفعل كل هذا رغم أنه كانت لديه أجهزة قوية وخبيرة سواء في الجيش أو في وزارة الدفاع. وتصرف وزير الدفاع بناء على حدسه الذي ألهمه بأن هناك حاجة لرد فوري نظراً لخشيته أن يؤدي تأجيل العملية إلى فقدانها للمشروعية، ولكنه لم يفعل ما فيه الكفاية ليبلور لنفسه الفهم الكافي والكامل لخلفية وظروف العملية العسكرية وفرص نجاحها واستعداد الجيش لها، ولم يدرس البدائل المختلفة. ولذلك لم يقم بأداء مهامه بالكفاءة المطلوبة، سواء في توجيه ورقابة أعمال الجيش واستعداده أو باعتباره عنصر مركزي في صنع القرارات الإستراتيجية والتنفيذية على حد سواء في القيادة السياسية.

١٥٦ – جدير بنا أن نؤكد من جديد أن إدراك أن العملية العسكرية لابد أن يكون لها تأثير قاطع لا علاقة له بالخبرة السياسية أو العسكرية. ففي هذه النقطة يضعف بشدة مبرر انعدام التجربة والخبرة. فوجود صلة وثيقة بين الأهداف والنتائج هو شرط لابد أن يلبيه صانع القرار في أي مجال. وكلما زاد تعقيد الموضوع زاد الحرص على وجود مثل هذه الصلة الوثيقة في كافة مستويات العمل، وزادت أهمية الحرص على أن تكون الأهداف محققة لغايات أوضح. وتعتقد اللجنة أن عدم وجود هذه الآلية في المرحلة الأولى للحرب كان إخفاقاً أثر في الحرب كلها. وتزيد خطورة الأمر لدى وزير الدفاع نظراً لأنه كانت لديه القدرة على الاطلاع على المشاورات الداخلية لدى قادة الجيش الرئيسيين وكان من الممكن أن يعرف منها – بشكل فوري – إلى أي حد يشوب النقص وعدم الكمال الإطار الفكري للجيش نفسه. ومن ناحية أخرى لابد من الإشارة إلى أن بعض من هم أكثر خبرة من وزير الدفاع لم يحذروا هم أيضاً من التناقض الداخلي بين الأهداف وأساليب العمل في ذلك الوقت.

١٥٧ - كشفت شهادة وزير الدفاع أمام اللجنة أنه كان يعتقد أن الذين أعربوا عن معارضتهم للقيام بعملية عسكرية قوية وفورية لديهم موقف أيديولوجي يؤيد استمرار سياسة الاحتواء ويعارض استخدام القوة العسكرية. ولذلك فقد كان يميل إلى النظر إلى الخلاف على أنه خلاف مبادئ وليس خلافاً على الرؤية الإستراتيجية. ولكن كان من الواجب عليه أن يتصدى أثناء المشاورات التمهيدية لبحث ما إذا كانت هناك حاجة للاستمرار في سياسة الاحتواء. ورغم أن التقييم العام لسياسة الاحتواء يتسم بالتعقيد، إلا أن هذا هو ما جعل من الأهمية بمكان طرحها للنقاش وتقييم خيار استمرارها بشكل منظم، حتى لو تم رفض هذا الأمر في النهاية. لم يكن الهدف من هذا النقاش هو بالضرورة استمرار سياسة الاحتواء، وإنما كان الهدف ضمان أن يأتي تغيير هذه السياسة بعد تقييمها بالقدر المطلوب من الاتزان والمسئولية وعلى أساس تقييم السيناريوهات المحتملة لتطور الأحداث. وقد سبق أن ذكرنا أن رئيس الوزراء كان لابد أن يطرح هذا الموضوع على القيادة السياسية على نطاق أوسع. وكان على وزير الدفاع أيضاً أن يسعى لمناقشة هذا الموضوع لديه. وكان من الممكن لمثل هذه المناقشة أن تؤثر على بلورة موقفه، أو على الأقل أن تجعله يطلب مناقشة هذا الموضوع في الحكومة نفسها (أو في الإطار السياسي المناسب). وعدم قيامه بهذا يمثل إخفاقاً.

١٥٨ - ما هو مدى المسئولية الشخصية لوزير الدفاع عن هذه الإخفاقات..؟ من المؤكد أن وزير الدفاع الذي تولى منصبه قبل الحرب بشهرين اثنين لم يكن مسئولاً عن حالة استعداد الجيش وتأهبه وطريقة تفكيره ولا عن هوية كبار المسئولين فيه، ولا عن فريق العاملين والاستشاريين الذي يعمل مع وزير الدفاع، ولا عن سياسة الاحتواء والنتائج التي ترتبت عليها. ولكن وزير الدفاع بموافقته على تولي هذا المنصب قد أخذ على عاتقه مسئولية اتخاذ القرارات التي اتخذها. وأخذ على عاتقه أيضاً مسئولية أن يكون مضطراً لاتخاذ قرارات هامة بسرعة شديدة رغم محدودية ما كان يتمتع به من دراية وخبرة وخلفية معلوماتية. كما يتحمل وزير الدفاع المسئولية عن مساهمته الشخصية في مجمل القرارات المتعلقة ببدء الحرب والقرارات التي صدرت خلالها، وعن إدارة الحرب، وعن الطريقة التي تم بها الإعداد للمشاورات التي تم في إطارها اتخاذ هذه القرارات. كذلك فإن وزير الدفاع مسئول عن تصرفه دون أن تكون لديه الخلفية المعلوماتية المسبقة الكاملة والمتنوعة بشأن القدرات العامة والقيود والضرورات التي كانت تؤثر على المؤسسة التي كان يرأسها، ومسئول عن عدم بذله الجهد المطلوب والممكن للتعويض عن هذا النقص المعلوماتي عن طريق إجراء مشاورات منهجية بالطريقة المناسبة.

١٥٩ - زعم البعض أمام اللجنة أن انعدام خبرة وزير الدفاع بالمجال العسكري كان لابد أن يجعله لا يقبل منذ البداية تولي هذا المنصب، وأن مجرد توليه للمنصب هو إخفاق. وتعتقد اللجنة أن قرار وزير الدفاع تولي المنصب - وكذلك قرار رئيس الوزراء تعيينه فيه - هي قرارات سياسية لابد من تقييمها على المستوى السياسي والجماهيري وحده وأنها لا تنطوي على فشل من النوع الذي تسعى اللجنة للتحقيق فيه. وجدير بنا أن نفترض أن وزير الدفاع لو كان لديه الوقت الكافي لاكتسب الخبرات المطلوبة. ومن المؤكد أن بيرتس لم يخطط لتولي منصب وزير الدفاع في فترة حرب، تندلع بعد مدة قصيرة إلى هذا الحد من توليه لمنصبه. ومع ذلك فإن وزير الدفاع بيرتس يتحمل المسئولية الكاملة عن عدم اتخاذه للإجراءات التي كان من الممكن أن تساعده في التغلب على نقص خبرته ودرايته، مثل الاستخدام الفوري لجهاز استشاري فني متخصص من خارج المؤسسة العسكرية.

١٦٠ - بعكس وزراء الحكومة وأعضاء اللجنة السباعية - الذين ربما كان في استطاعتهم أن يفترضوا أن صناع القرار الأساسيين لديهم الرد على الأسئلة التي طرحوها والشكوك التي أثاروها - فقد كان وزير الدفاع هو الذي من المفترض أن يطرح الأسئلة، وكان هو الذي من المفترض أن يبلور الردود عليها. كما كان هو الذي يعرف أن الأسئلة التي تم طرحها خلال المشاورات ليس لها رد شاف. وهو الذي يتحمل المسئولية لهذا السبب لأنه لم يتصرف بحزم ولم يسع لإصلاح الموقف في المجالات التي كانت تحت مسئوليته، والتي تدخل أيضاً في إطار المسئولية العليا والعامة الواقعة على عاتق رئيس الوزراء.

١٦١ - أدى هذا الوضع إلى إخفاق أحد المحاور الأساسية في صنع القرار في المجالات السياسية والعسكرية في أداء مهامه. ولا شك أن إخفاق محور بهذه الأهمية أدى على إضعاف قدرة النظام بصفة عامة على الأداء المتزن والمسئول بشكل محترف.

١٦٢ - لم يعبر وزير الدفاع أمام اللجنة عن إحساسه - حتى بعد انتهاء الأحداث - بأن أداءه كوزير للدفاع شابه إخفاق، أو أنه كان من الأفضل له أن يكون شغله لمنصبه في النظام على أساس خلفية معلوماتية أكبر من التي كانت متاحة له. وكان يعتقد أن أداءه كان جيداً، وأنه أثبت إمكانية وأهمية وجود وزير دفاع مدني لا تفوق خبرته خبرة رئيس الأركان.

١٦٣ - في ظل ما قلناه فيما سبق، لا شك أن لوجود وزير دفاع لا ينتمي إلى المؤسسة العسكرية في

حياته السابقة مزايا كبيرة. ورغم أن هذا الموقف قد يضعف من السلطة الطبيعية التي يتمتع بها الوزير داخل المؤسسة العسكرية نفسها إلا أنه يدعم سلطته في مجال التوجيه والرقابة، ويؤكد أن الرقابة المدنية تختلف عن إدارة الجيش ويضمن إعطاء مساحة واسعة للاعتبارات السياسية عند بحث استخدام القوة العسكرية، ويدعم العلاقة بين استخدام القوة العسكرية وبين الاعتبارات السياسية والمدنية المرتبطة بالشرعية والعدالة في المجتمع كله. ولذلك فحري بنا أن نؤكد أننا لا نرفض تولي وزير دفاع مدني.

١٦٤ - ولكن هناك فارق كبير بين تولي وزير دفاع ليس من العسكريين ولا من العسكريين السابقين وتولي وزير دفاع ليس لديه الخبرة ولا الدراية في الأمور العسكرية والسياسية وليس لديه خبرة كعضو في الحكومة. وحتى لو كان النظام السياسي وأنماط الحكم لدينا من الممكن أن يفرزا مواقف يشغل فيها هذا المنصب مدني ليس لديه الخلفية المعلوماتية المطلوبة، فلابد أن نرى في هذا الأمر - في ظل الظروف السائدة في دولة إسرائيل - نتيجة غير محبذة على الإطلاق، حتى لو كنا لا نستبعد احتمال حدوثها. ويستوجب الاعتراف بأن هذا الوضع سيء من النظام كله ومن الوزير نفسه بذل جهود مضنية للغاية لاستكمال ما يتطلب الاستكمال قدر الإمكان، ولتجهيز آلية متكاملة للمشاورات تكمل هذا النقص، ولاسيما عندما يواجه الوزير موقفاً متأزماً يتطلب قرارات سريعة.

١٦٥ - عندما يتصرف وزير ليس لديه الخلفية المعلوماتية المطلوبة بشكل يوحي بأن وجود المنطق السليم والقدرة على التفكير والاستعداد لبذل الجهد هي كل ما يتطلبه شغل المنصب، فإن هذا الأمر نفسه ليس محبذاً. ورغم أنه من الأفضل للوزير الذي تولى منصباً معيناً بعد تقييم لكافة الاعتبارات المرتبطة بشغل المنصب أن يوحي بالثقة في حسن اختياره وفي قدرته على تولي هذا المنصب، إلا أن جزءاً من هذه الثقة لابد أن يكون قائماً على إدراك واضح للاهتمام والجهد الخاصين اللذين يتطلبهما النقص في خبرة الوزير وخلفيته المعلوماتية، وإدراك من الوزير لهذا الأمر وتصرفه بما يتفق معه. إن عدم معرفة مسئول بكافة متطلبات وزارته ليس شيئاً يمنعه من تولي هذه الوزارة ولكنه بالتأكيد ليس من الأشياء التي تستحق الفخر والإشادة بها. وقد وجدنا في كل هذه المجالات إخفاقات وأخطاء فعلية في أداء وزير الدفاع.

رئيس الأركان السابق دان حالوتس:

١٦٦ - تولى رئيس الأركان دان حالوتس منصبه اعتباراً من مايو ٢٠٠٥ حتى سبتمبر ٢٠٠٦، وكان اهتمامه الأساسي مركزاً على عملية فك الارتباط مع قطاع غزة وشمال السامرة. وفي هذه الفترة تبلورت لديه سياسة القنوات المفتوحة التي تبناها خلال حرب لبنان أيضاً. وكان حالوتس أول رئيس للأركان يأتي من القوات الجوية.

١٦٧ - جدير بالذكر أن رئيس الأركان كان الوحيد من بين القادة الثلاثة الذي استقال بعد الحرب.

تصرف الجنرال حالوتس أيضاً بشكل يستحق الثناء عندما أجرى بعد الحرب مجموعة من التحقيقات تناولت الجوانب الأساسية في عمل الجيش، منها تحقيقات تناولت عمل هيئة الأركان نفسها وأداءها. وتناول بعض هذه التحقيقات مشكلات داخلية تكشفت أثناء الحرب في لبنان، ولكن بعضها كان يتناول مشكلات عويصة تتعلق بالثقافة التنظيمية والمبادئ وأساليب العمل والاستفادة من دروس الماضي. ونقول في حق رئيس الأركان أيضاً أنه - في نقاط معينة - اعترف بأنه أخطأ في القرارات التي اتخذها قبيل المعركة وخلال إدارتها، وذلك بعكس مسئولين كبار آخرين تناولنا تصرفاتهم في هذا الفصل، لم نسمع منهم كلمة شك حقيقية في نوعية قراراتهم.

١٦٨ - كانت توصيات رئيس الأركان وتقديراته أساسية وحاسمة إلى حد كبير في بلورة مواقف رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقيادة السياسية بوجه عام. ويكاد رئيس الأركان يكون قد انفرد بإدارة كافة عمليات الجيش. وهذه الحقيقة بديهية إلى حد كبير، وترجع إلى تقاليد راسخة وإلى عدم خبرة رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الشئون العسكرية وإلى كونهم أغراب على المؤسسة العسكرية. كذلك فقد كان لشخصية ووجهات نظر رئيس الأركان دور هام في الوضع الذي نشأ، وتزايد تأثيره بسبب العلاقة الشخصية المباشرة بينه وبين رئيس الوزراء. ومن هنا جاءت الأهمية الشديدة لدور رئيس الأركان العامة في النجاحات والإخفاقات التي شهدتها المرحلة الأولى من الحرب ومسئوليته الأساسية عنها. وهذا بالطبع في ظل المسئولية العليا لرئيس الوزراء والمسئولية الخاصة لوزير الدفاع.

١٦٩ - كان رئيس الأركان مسئولاً بحكم منصبه عن القرارات والتوصيات وآليات صنع القرار في داخل الجيش في الفترة التي يتناولها التقرير. وتأتي هذه المسئولية رغم مشاركة كثيرين آخرين داخل الجيش في آلية صنع القرار، وكان من الممكن أن نتوقع منهم بسبب مناصبهم وخبراتهم أن يسهموا في تطوير القرارات وآلية صدورها. ولكن مسئوليته عن خلفيات الأخطاء التي نشأت في الجيش على مدار سنين طويلة كانت أقل من ذلك. ففي هذه النقطة كان هناك كثيرون يشاركونه في المسئولية سواء من قيادات الجيش أو

ممن تولوا هذا المنصب قبله. كان رئيس الأركان مسئولاً أيضاً عن الطريقة التي جرت بها بلورة توصيات الجيش من أجل المشاورات مع القيادة السياسية، وعن الطريقة التي عرضت بها هذه التوصيات على القيادة السياسية في المحافل المختلفة. وقد كان له شركاء آخرون في هذا- سواء من داخل الجيش أو من داخل القيادة السياسية نفسها- لم يطلبوا خططاً أكثر وضوحاً ولا حلولاً أفضل للمشكلات التي ثارت. ومع كل هذا فإن المسئولية الفنية المباشرة تقع على كاهله.

١٧٠ - تعتبر المسئولية الرسمية والفعلية التي تقع على رئيس الأركان عن قرار شن الحرب ثانوية مقارنة بمسئولية رئيس الوزراء، نظراً لأن المسئولية عن هذا النوع من القرارات تقع على عاتق رئيس الوزراء في المقام الأول، ونظراً لأن رئيس الوزراء قد تصرف بالفعل بطريقة تجعل المسئولية الرئيسية تقع على كاهله. أضف إلى هذا أن موقف رئيس الأركان القاطع كان دائماً أن مهمة الجيش هي العمل بما يتفق مع توجيهات القيادة السياسية. وإلى جانب هذا فقد لعب رئيس الأركان شخصياً دوراً شديد الأهمية- وشبه حصري- في اتخاذ قرار بدء العملية العسكرية، عندما أقنع رئيس الوزراء وأغلب وزراء الحكومة بقدرة الجيش على أداء ما يكلف به من مهام وتحقيق إنجازات مبهرة في الحرب، حتى لو كانت مهامه قاصرة أساساً على القصف الجوي لحزب الله. كما كان رئيس الأركان مسئولاً مسئولية مباشرة عن حالة التأهب والاستعداد في الجيش، وإن كانت مسئوليته في هذا الشأن مشتركة مع من سبقوه في هذا المنصب. وبالنسبة للقيادة السياسية التي كانت موجودة أثناء حرب لبنان كان رئيس الأركان هو المصدر الأساسي المسئول عن خطط الجيش، وعن توصياته للقيادة السياسية، وعن مفاهيمه وتقديراته بشأن سمات الحرب في الجبهة اللبنانية ومدى استعداده للقيام بعملية في هذه الجبهة. ورغم ذلك فإن رئيس الأركان لم يعرض على القيادة السياسية كافة المعلومات التي كانت مطلوبة منه من أجل اتخاذ مثل هذه القرارات التي اتخذت في ذلك اليوم، ولاسيما ما يتعلق منها بسمات الساحة اللبنانية والقيود التي تواجه استخدام القوة العسكرية فيها.

١٧١ - وبشكل أكثر تحديداً فإن رئيس الأركان لم يسمح للجيش- ولم يطلب منه- أن يجري مناقشات داخلية عامة وجذرية ومفتوحة حول المسار الإستراتيجي للعملية العسكرية، بما في ذلك كيفية إنهائها. وطلب منحه "وقتاً ودعماً"، دون أن يدرك أن الجيش سيكون مطالباً بتوفير حل لمشكلة القصف الصاروخي للجبهة الداخلية، وأنه لم تكن هناك وسيلة لحل هذه المشكلة سوى عن طريق عملية برية واسعة النطاق، لا تقتصر على الغارات والاقتحامات البرية المحدودة.

١٧٢ - كان رئيس الأركان أيضاً مسئولاً عن عدم توضيحه للقوات المقاتلة - وربما لنفسه ولهيئة الأركان بالكامل أيضاً - أن العملية العسكرية في الشمال ليست على نمط وبمعدل النشاط الأمني المعتاد، الذي في إطاره يمكن تأجيل العمليات بسبب الخوف من وقوع خسائر، وأن الجيش يخوض حرباً حقيقية بكل معنى الكلمة في الشمال. وقد حدث ذلك رغم تأكيده هو نفسه على الفارق أثناء حديث له في اليوم الأول للمعركة. وسوف نعود لمناقشة هذه النقطة في التقرير النهائي. ومن المحتمل أن يكون هذا مرتبطاً بالاختلاف بين القصف الجوي - الذي كان صلب العملية العسكرية في الأيام الأولى، والذي يتميز بالتزامه بالجدول الزمني للعمليات- وبين تحركات القوات البرية.

١٧٣ - شهد رئيس الأركان أمام اللجنة - وهذه الشهادة كتابية - أن كان يعتقد من قبل وقوع حادث الاختطاف أنه لابد من إعادة النظر في سياسة الاحتواء في الجبهة اللبنانية. ويعد رئيس الأركان واحداً من قادة الجيش الذين ينفرون بشدة من العمليات البرية واسعة النطاق، ويعتقدون أن التفوق الجوي يسمح بتحقيق الأهداف السياسية عن طريق القصف عن بعد مع معونة برية محدودة.

١٧٤ - يتضح من هذا أن رئيس الأركان كان عليه أن يجهز خطة متكاملة استناداً إلى المعلومات المتاحة، لتنفيذها في حالة الرد التصعيدي الذي يتخلى عن سياسة الاحتواء، دون حاجة على تدخل بري واسع النطاق. وكما سبق القول فلم يكن هناك وجود لمثل هذه الخطة المتكاملة عشية الحرب.

١٧٥ - وهكذا أوصى رئيس الأركان بعد حادث الاختطاف، وفي إطار وجهة نظره المذكورة، برد قوي؛ وكان مسار العملية التي كان يفكر فيها يتمثل في قصف نيراني، مصحوب بعمليات تطهير للمنطقة المجاورة للحدود، لإبعاد حزب الله عن خط المواقع المتاخم للحدود.

١٧٦ - إلى جانب هذا فرغم أن رئيس الأركان كان على علم بخطط الجيش وافتراضاته الأساسية - وكذلك بعدم وجود رد فعال من خلال القصف الجوي لإطلاق الصواريخ - إلا أنه لم يعط الأهمية المناسبة للضرر الذي يمكن أن يسببه القصف الصاروخي بالكاتيوشا، وكان يعتقد - بما يتعارض مع الافتراضات الأساسية لكافة الخطط العسكرية - أنه لو أتيح للجيش الوقت الكافي فيمكنه إلحاق قدر كبير من الضرر بحزب الله من خلال القصف الجوي، وتحقيق

إنجازات عسكرية وسياسية دون "التورط" في أشياء كالسيطرة على أرض والاحتكاك والتعرض لخسائر فادحة.

١٧٧ – لم يكن هناك شيء سيء في هذا الأمر في حد ذاته. وكانت هذه النظرية مشتركة بين عدد لا يستهان به من أعضاء هيئة الأركان ومنهم قادة في القوات البرية. ولكن رئيس الأركان لم يعمل على أن يكون الخلاف في هذا الشأن مفهوماً تماماً للقيادة السياسية، ولم يعمل على أن تفهم القيادة السياسية مغزى القرار الذي اتخذه في ظل ظروف الجبهة اللبنانية.

١٧٨ – الأدهى من ذلك أن رئيس الأركان لم يجر أي مشاورات منظمة في هذا الشأن داخل الجيش؛ وبهذه الطريقة ظل موقف الجيش الذي تم عرضه على القيادة السياسية (وكذلك موقف الجيش الذي تم الاتفاق عليه وتمت ترجمته إلى تعليمات للعمليات والمهام) ذا طابع شديد التعميم بما لم يعط الفرصة لإجراء أي نقاش من النوع المطلوب، قبل الشروع في عملية عسكرية يمكن أن تتحول على حرب طويلة.

١٧٩ – ولم يتمسك رئيس الأركان سواء داخل الجيش أو في مواجهة القيادة السياسية بخطة عمليات واحدة يحكمها منطق عملياتي داخلي، كما لم يستغل جيداً مجموعة المبادئ التي تضمنتها خطط العمليات الثلاثة التي كانت متبلورة ولا بخطة العمليات التي كانت معتمدة، مع المواءمة بينها وبين الواقع الجديد.

١٨٠ – ويبدو أن رئيس الأركان كان يعتقد حقاً أن لدى الجيش قوة مفرطة إلى الحد الذي يجعل قوة قصفه النيراني قادرة على العمل على تحقيق الإنجازات المطلوبة لتحقيق أهداف الحرب الأساسية.

١٨١ – إن الثقة في قوة الجيش هي أمر يليق برئيس الأركان. ولكن يبدو أن هذا الأمر لدى رئيس الأركان حالوتس كان يعكس مبالغة في الثقة في قدرات سلاح الطيران وعدم التقييم السليم لقدرة واستعدادات العدو إلى حد انعدام الاستعداد للنظر في التفاصيل.

١٨٢ – وهكذا فقد عبر رئيس الأركان بوضوح عن ثقة هائلة في قدرة الجيش على مواجهة التحديات بأفضل الطرق، وقدرة على تحقيق كافة الأهداف التي تكلفه بها القيادة السياسية، حتى عندما كان يعتقد أن الحدود التي تضعها القيادة السياسية للعملية العسكرية ليس لها ما يبررها. ويبدو أنه كان لديه – هو وغيره من قيادات الجيش – شعور بالتفوق والثقة في قدرة وقوة الجيش ولاسيما القوات الجوية، دون أن يأخذ في الاعتبار مدى قوة العدو. ويبدو أن هذه العدوى قد انتقلت لقائد القوات البحرية وكانت نتيجتها عدم استعداد زورق الصواريخ "حانيت" نظراً للاعتقاد الخاطئ بأن حزب الله ليس لديه القدرة على استخدام صاروخ من النوع الذي أصاب الزورق. وتنضم كل هذه الأشياء إلى الإخفاقات الخطيرة التي تعرض لها الجيش وعلى رأسه رئيس الأركان السابق حالوتس.

١٨٣ – جدير بالذكر مرة أخرى أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع جاءا يوم ١١ يوليو لزيارة هيئة الأركان، وعرضت عليهما خلال هذه الزيارة معلومات تدعو للقلق بشأن موقف التدريبات واستعداد القوات. وفي نهاية الحديث صرح رئيس الأركان بأنه رغم كل هذا فإن الجيش قادر على أداء أي مهمة.

١٨٤ – وجدير بنا أن نشير بشكل واضح إلى أن رئيس الأركان عندما سُئل خلال جلسة الحكومة يوم ١٢ يوليو عما سيحدث في تقديره بعد الهجوم الأول، وعن خطة المعركة العسكرية، أجاب بأنه لا يوجد أي معنى للحديث عن الخطط لأنه ليس من الممكن توقع عدة خطوات. وقد كان في هذا الرد استهانة بالوزير المخضرم بيرس الذي طرح السؤال. فلا يجب أن يتحدث بهذه الطريقة رئيس أركان يساعد القيادة السياسية على بلورة قرار بشن حرب.

١٨٥ – من الصعوبة بمكان التخلص من الانطباع بأن رئيس الأركان كان يخشى أن يكون أي حديث عن كيفية إنهاء الحرب نكوصاً عن الاستمرار في العملية العسكرية. وما كان يجب أن يفكر أو يتصرف بهذه الطريقة قائد الجيش الذي كان من المفترض أن يعرف أن التخطيط لإنهاء العملية هو عنصر أساسي في التخطيط لأي عملية عسكرية، وأن مثل هذا التخطيط مطلوب لضمان نجاح العملية حتى لو تغيرت الظروف.

١٨٦ – ونظراً لأن رئيس الأركان كان يتمتع بشخصية قيادية مسيطرة داخل الجيش فقد كان هو المسئول عن ثقافة الحوار في الجيش، عن الأخطاء الكثيرة التي شابتها، والتي تكشفت منذ بداية الحرب في لبنان.

١٨٧ – وكان رئيس الأركان مسئولاً أيضاً عن بعض التغييرات التنظيمية التي من المنطقي افتراض أنها أسهمت في ظهور بعض المشكلات في استعداد الجيش.

١٨٨ – ولأن رئيس الأركان نفسه كانت له آراء قاطعة فيما يتعلق بالمعركة– ولأنه كان يعرف جيداً أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع ليس لديهما الخبرة ولا الدراية الكافية بالأمور السياسية والعسكرية– فقد كان عليه أن يحرص بشدة على ألا تعرض على القيادة السياسية توصيته هو وحده، وان تعرض عليها تقديرات وتوصيات وبدائل أخرى بشكل منظم ومعها أكبر قدر ممكن من الخلفية المعلوماتية. ولكن هذا لم يحدث وهو ما يمثل إخفاقاً خطيراً.

١٨٩ – وأخيراً فإننا نؤكد أن رئيس الأركان دان حالوتس يتحمل مسئولية شخصية وقيادية عن أنه في الوقت المطلوب لم يكن لديه أي خطط حقيقية جاهزة لمواجهة حالة التصعيد في الجبهة اللبنانية، يمكن أن تساعد القيادة السياسية في بحث الخيارات المتاحة بشكل جيد. أضف إلى هذا أنه رغم إدراك رئيس الأركان لعدم خبرة وعدم دراية القيادة السياسية إلا أنه لم يعرض عليها معلومات عن تعقيدات الجبهة اللبنانية، وفهم الجيش للقيود التي تواجه القصف عن بعد، والقيود المشددة التي يفرضها نقص استعدادات الجيش. ومع قبول توصية رئيس الأركان بالقيام بعملية عسكرية قوية لم يستعد على الفور لاستدعاء الاحتياط ولاستكمال النقص تمهيداً للقيام بعملية برية لو تطلب الأمر ذلك. ولم يعتبر وقف القصف الصاروخي بصواريخ الكاتيوشا هدفاً أساسياً. وقد أسهم رئيس الأركان بكل هذه الأشياء مساهمة حاسمة في الأخطاء والإخفاقات التي شابت اتخاذ قرارات الحرب.

هـ. خاتمة الفصل:

١٩٠ – قررت اللجنة أن قرارات بدء الحرب وآلية صدورها قد شابتها أخطاء وإخفاقات خطيرة، وأن المسئولية الأساسية عن هذه الأخطاء والإخفاقات تقع على عاتق رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان السابق دان حالوتس.

١٩١ – لن يتضمن هذا الفصل أي توصيات شخصية، وذلك للأسباب التي سبق أن أشرنا إليها في الفصل الثاني من التقرير. وتعتقد اللجنة كما رأينا أن بعض هذه الخطاء والإخفاقات لم تكن قاصرة على حرب لبنان أو على المسئولين الذين يتناولهم هذا الفصل.

١٩٢ – إذا كنا نريد عدم تكرار هذه الأخطاء والإخفاقات بكل ما تنطوي عليه من خطورة، فلابد من التعرف على الأسس الجوهرية التي تسببت فيها والعمل على عجل من أجل إصلاحها.

١٩٣ – وهذا ما سنتناوله في الفصل التالي الذي يتناول التوصيات المتعلقة بالمؤسسات تحت عنوان "توصيات مؤسساتية".

◆◆◆◆◆

(الفصل الثامن): توصيات مؤسساتية

أولاً: مدخل

١ – سنؤجل إصدار التوصيات الأساسية إلى حين صدور التقرير النهائي، بعدما تصبح لدينا كافة المعلومات المتعلقة بتصرف كافة مستويات القيادة أثناء المعركة كلها. وفي نفس الوقت، لا ينبغي استبعاد التطرق إلى المجالات الحيوية الواردة في فصل الاستنتاجات، التي ينبغي تحسينها في أسرع وقت ممكن. ولذلك قررنا في هذه المرحلة تقديم عدة توصيات رئيسية فيما يتعلق بتطوير آليات صنع القرار لدى القيادة السياسية.

٢ – يشير تحليل القرارات الحاسمة بشأن قرار بدء الحرب في لبنان وتخطيطها الأولي إلى وجود نقاط قوة إلى جانب أخطاء خطيرة، تتمثل أيضا في آليات صنع القرار لدى القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية وعلى مستوى التنسيق بينهما في المجالات السياسية الأمنية. وكان لهذه الأخطاء دور هام في الإخفاقات التي ظهرت في إدارة المعركة ونتائجها المتداخلة. ولا يقلل من خطورة هذه الأخطاء وتأثيرها السلبي على آليات صنع القرار في إسرائيل أن أغلبها لم يكن قاصراً على صنع القرار في هذه الحالة، بل إن هذا يعزز الحاجة إلى العمل بسرعة وحزم لتحسينها.

٣ – يسود اعتقاد عام لدى من لديهم خبرة بآليات صنع القرار في إسرائيل ومن يحققون فيها بأنه فيما يتعلق بالقرارات السياسية والعسكرية الحساسة، هناك حاجة إلى "شبه ثورة" في آليات صنع القرارات والإعداد لها، وذلك بالتأكيد دون المساس بحق الساسة المنتخبين في التقييم وإصدار القرار. وتهدف التوصيات التالية إلى المساهمة في إحداث التغيير الجذري المطلوب، من خلال الإشارة إلى الخطوات التي نرى أنها عاجلة جدا. وسوف نناقش ذلك بشكل أكثر تفصيلا في التقرير النهائي.

ثانياً: منطق التوصيات

٤ – تأتي هذه التوصيات من أجل تطوير آليات صنع القرار من ثلاث نواح:

× تحسين أداء الحكومة ولجانها في اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية أساسية، مع الحفاظ على الدور الرئيسي لرئيس الوزراء ووزير الدفاع في هذا الصدد. ويهدف هذا إلى اتخاذ قرارات أفضل من خلال توسيع دائرة الحوار الذي يسهم في تحسين نوعية القرارات، وتعزيز الرقابة وتلبية اشتراطات النظام البرلماني- الوزاري المتبع في إسرائيل.

× ضمان التكامل والتداخل بين الأبعاد السياسية والعسكرية، من خلال التغلب على الميل الخاطئ- الذي جرى العرف عليه في إسرائيل- إلى إعطاء وزن بالغ للاعتبارات الأمنية حتى عندما يكون الأمر متعلقاً بإجراءات ذات أبعاد سياسية شديدة الأهمية.

× ضمان إجراء بحوث سياسية عسكرية متخصصة وشاملة ومستقلة للمدى البعيد لخدمة رئيس الوزراء والحكومة، وذلك كشرط ضروري (وإن لم يكن كافيا) لتحسين نوعية القرارات الصادرة.

ثالثاً: تحسين أداء القيادة السياسية في القرارات السياسية العسكرية

٥ - يجب إعطاء أولوية لآليات صنع القرار داخل القيادة السياسية، لأن الواقع الذي تكشّف كان خطيرا ولا يمكن قبوله. حيث لم تتمكن مجموعة من آليات التوجيه والإشراف والرقابة على قرارات رئيس الوزراء ووزير الدفاع - على مستوى الحكومة ولجانها - من القيام بدورها، رغم أنه من الناحية الرسمية أجريت مناقشات منظمة. غير أن بعض الأسباب التي أدت إلى هذا ترجع إلى قيود متعلقة بنظام الحكم، ولا تدخل في نطاق تحقيقات اللجنة. وسوف تركز اللجنة هنا على ما يدخل في نطاق ما تم تكليفها ببحثه من العناصر المسئولة عن هذه الأخطاء.

أ. التسريبات:

٦ - كان الخوف من تسريب ما يجري في اجتماعات الحكومة أحد المبررات الرئيسية لعدم إشراك الحكومة كلها في مناقشات سياسية عسكرية كتلك المتعلقة ببدء الحرب في الشمال. وقد كان التسريب - غير القابل للسيطرة عليه - من هذه الاجتماعات مبرراً رئيسياً من المبررات التي سيقت أمام اللجنة لتبرير عدم عرض مخطط العملية أو تفاصيل مهمة تتعلق بالقدرات وطرق العمل المقترحة على الحكومة أو مجلس الوزراء المصغر أو اللجنة السباعية. وكان هذا هو المبرر لعدم إجراء مناقشات موضوعية حول خطة الحرب.

٧ - تعتقد اللجنة أن مسألة التسريب (وليس من جلسات القيادة السياسية فحسب) هي مسألة حرجة. وترى اللجنة أن وجود تسريب مستمر- لما يجري في جلسات مجلس الوزراء المصغر للشئون السياسية والعسكرية والأمنية وفي جلسات أخرى مغلقة تناقش شئون الدولة بشكل عام وشئون الجيش والعمليات العسكرية بصفة خاصة- تعد عنصراً هاماً في ثقافة سلطوية تفتقر إلى الاحتراف والمسئولية. واللجنة لا تقبل التسليم بهذه الظاهرة. وليس من المقبول أن يضطر رئيس الوزراء للتوسل إلى وزرائه (ولكثيرين آخرين يحضرون هذه الجلسات) حتى يمتنعوا عن تسريب معلومات عما يجري فيها.

توصيات:

× تقليص عدد المشاركين في الجلسات التي تتناول الشئون السياسية والعسكرية السرية من غير وزراء الحكومة إلى أقل عدد ممكن.

× وضع لوائح تحظر تسريب معلومات من الجلسات السرية، وتفرض عقوبات واضحة على ذلك، وتطبيق هذه اللوائح بصرامة.

ب. قواعد لعرض الموضوع وتوصيات للقيادة السياسية:

٨ - يتطلب إجراء نقاش جوهري بشأن القضايا السياسية العسكرية المعقدة في أي محفل حكومي عرض هذه القضايا بشكل كامل. ولابد أن يتضمن مثل هذا العرض تناول أهمية الموضوع من خلال الرؤية الشاملة للأمن القومي وبناءً على إستراتيجية سياسية عسكرية، وتقدير للموقف، وعرض لمصالح اللاعبين الرئيسين وللاعتبارات والأهداف، وعرض لأهم بنود العملية والبدائل والجداول الزمنية، وكيفية إنهاء الموضوع والنتائج المتوقعة - على المدى القريب والبعيد، سواء من خلال نظرة متفائلة أو متشائمة. كما يجب أن يتطرق هذا العرض إلى وجود خلافات بين الجهات المسئولة عن تقدير الموقف بشأن عناصر هذا العرض. ويجب أن تكون التفاصيل مرتبطة بطبيعة المحفل الذي تجري المناقشة في إطاره.

٩ - عندما تتخذ القيادة السياسية قراراتها بشأن تحديد السياسة استناداً إلى توصيات جهة واحدة (مثل الجيش الإسرائيلي أو المؤسسة العسكرية) لابد من الحرص على أن يكون لدى صانع القرار "رأي آخر" صادر عن جهة أخرى، ولابد أن يقوم صانع القرار بمناقشة كل طرف فيما تقدم به من توصيات. وذلك لأن عرض مواقف مختلفة من الأمور المعقدة يسهم مساهمة كبيرة في التقييم الجذري للبدائل المطروحة، ويضمن أن يكون التقييم أفضل، ويسهم في الحد من الخوف من إخفاق "الفكر الجماعي". ولابد أن يتلقى رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع توصيات مختلفة على هذا النحو في وقت مبكر وبشكل تفصيلي في القضايا المتعلقة بالشئون العسكرية والسياسية.

توصيات:

× وضع آلية لعرض المادة التي تتعلق بخلفيات الأحداث والتوصيات على أي محفل حكومي، على أن يتم ذلك على النحو الموصوف آنفاً. ولابد أن تشمل هذه الآلية تعليمات تكفل التناسب بين أسلوب العرض وبين طبيعة الموضوع، وطبيعة المحفل وسياق بحث الموضوع.

× وضع آلية خاصة تضمن أن تعرض على رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع المادة المطلوبة بأدق التفاصيل، ومن خلال نقاش يشمل الاستعانة باستشارات تخصصية متميزة.

جـ. توسيع الأساس المعلوماتي لوزراء الحكومة:

١٠ - ترتبط نوعية القرار الذي تتخذه القيادة السياسية في المجالات السياسية والعسكرية إلى حد كبير بحجم وكم المعلومات المتاحة لصانع القرار في تلك المجالات. وفي حرب لبنان ٢٠٠٦ لم تكن لدى بعض صناع القرار الأساسيين مثل هذه المعلومات. وهذه

المشكلة هي حالة خاصة محددة في إطار المشكلة الكبيرة التي ترتبط بآليات صنع القرار وبالخلفية المعلوماتية لدى صانع القرار في القيادة السياسية.

توصيات:

❖ توعية سائر وزراء الحكومة بالقضايا الأساسية الإستراتيجية للدولة عن طريق تنظيم ندوات ومؤتمرات ومحاضرات في هذا الشأن.

❖ وضع آلية لتبادل المناصب الوزارية بين الوزير الجديد والوزير القديم، تتضمن فترة انتقالية من العمل المشترك وإعداد "ملف تسليم" مرتب للقيادة الجديدة. وتقع المسئولية عن ترتيب تبادل المناصب على مدير عام الوزارة. ويجب الحرص بشدة على أن تكون إجراءات التبادل منظمة، وعلى تولي المسئول الجديد لمنصبه بشكل منهجي، وعلى تلقيه استشارات أساسية وفورية، وخاصة عندما يكون الوزير الجديد ليس له خبرة ولا دراية واسعة النطاق بمجال عمل وزارته، أو ليس له خبرة في تولي المناصب الوزارية بصفة عامة.

رابعاً: ضرورة المشاركة الكاملة لوزارة الخارجية في القرارات العسكرية ذات البعد السياسي

١١ - من الأهمية بمكان في المجالات المتعلقة بالأمن القومي بما في ذلك استخدام القوة العسكرية أن يتم اتخاذ القرار من خلال رؤية إستراتيجية موسعة لمجمل الاعتبارات الأمنية والعسكرية والحسابات السياسية والدبلوماسية (وكذلك الحسابات الداخلية التي لا تدخل في نطاق تحقيقات اللجنة). وتزيد الحاجة لهذا إذا كان من المفترض تحقيق بعض أهداف العملية عن طريق النشاط الدبلوماسي على المستوى العالمي، وإذا كانت انعكاسات العملية العسكرية ستؤثر ليس على دولة إسرائيل فحسب وإنما على ميزان القوى الإقليمي والعالمي. ومن هنا جاءت الحاجة إلى المشاركة الكاملة والمستمرة بين أجهزة الحكومة التي تتعامل مع الموضوع مع ضمان التوازن بين الاعتبارات الأمنية والسياسية.

١٢ - يتطلب هذا الأمر مشاركة كاملة لوزارة الخارجية في القرارات العسكرية والأمنية ذات البعد السياسي، مثل حرب لبنان. ونحن اليوم نفتقد مثل هذه المشاركة بين رئيس الوزراء باعتباره المسئول عن التقييم العام للأمور على المستوى القومي والعناصر الأمنية والعسكرية التي تطلع بدور في القضايا السياسية من ناحية وبين وزارة الخارجية وقيادتها من ناحية أخرى. ويتسبب هذا في عدم الوصول إلى الحد الأقصى من التنسيق اللازم، وهو مايقلل من فعالية استخدام المعلومات والخبرات والقدرات والموارد المتاحة لوزارة الخارجية.

توصيات:

❖ وضع نظام لإجراء مشاورات سياسية في القضايا العسكرية والأمنية ذات الطابع القومي في وزارة الخارجية، على أن يشارك في هذه المشاورات ممثلون لديوان رئيس الوزراء وللمؤسسة العسكرية، ويتم إرسال نسخة من محاضر هذه المشاورات بشكل ثابت إلى مجلس الأمن القومي.

❖ في حالة القيام بعملية عسكرية لها أبعاد سياسية لابد أن يتم تمثيل وزارة الخارجية في المشاورات التي تجري في مكتب رئيس الوزراء.

❖ دعم وزارة الخارجية بالمتخصصين بما يتفق مع هذه التوصيات.

خامساً: تشكيل لجنة سياسية عسكرية استشارية لرئيس الوزراء

١٣ - لابد أن يكون التنفيذ الجوهري لأغلب التوصيات سالفة الذكر- والتحسين الفعلي لآليات صنع القرار في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية بصفة عامة- مشروطاً بتشكيل لجنة متخصصة تتسم بالاستقلالية لتقديم المشورة لرئيس الوزراء (وكذلك لوزير الدفاع ووزير الخارجية). ومن الأهمية بمكان دعم اللجنة المذكورة بشكل عاجل على النحو الذي يتيح لرئيس الوزراء اتخاذ قرارات أكثر فاعلية من الناحية الفنية في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية- بناءً على عمل جماعي يتسم بالكفاءة من ناحية وعلى الحسابات المستقلة لرئيس الوزراء من ناحية أخرى- دون أن يكون مضطراً للارتباط بتقديرات وتوصيات تنفرد بها المؤسسة العسكرية وحدها. كما تقدم هذه اللجنة التابعة لرئيس الوزراء خدماتها للجنة الوزارية لشئون الأمن القومي وللحكومة بصفة عامة.

١٤ - توجد في إسرائيل جهة هذا هو دورها النظري وهي مجلس الأمن القومي. ولكن رغم الاعتراف بالحاجة الشديدة لوجود مجلس للأمن القومي يؤدي دوره على أفضل نحو ممكن، ورغم القيام بمحاولات متعددة لتحسين أدائه، إلا أنه لم يتحقق نجاح في هذا. ويبدو أنه لا يكفي القيام بتحسينات وتطويرات محدودة (ضرورية) مثل نقل مجلس الأمن القومي إلى القدس، وتحسين ظروف عمل موظفيه، وأن من الأهمية بمكان إعادة بنائه بحيث يحقق طفرة في أدائه. وفي هذه المرحلة سوف نشير إلى عدد من التغييرات المبدئية التي قد تؤدي إلى إحداث التحول المطلوب في عمل المجلس. وسوف نعود إلى هذا الموضوع في التقرير النهائي.

توصيات:

❖ توصي اللجنة بتحديد مهام مجلس الأمن القومي بصراحة بحيث تتضمن:

(١) القيام ببحوث متخصصة وشاملة في المجالات السياسية والعسكرية من خلال رؤية بعيدة المدى.

(٢) الإعداد المسبق لبحوث من هذه النوعية بشأن القضايا المطروحة.

(٣) إصدار رأي في كافة القضايا السياسية والعسكرية المطروحة للنقاش لدى رئيس الوزراء وفي اللجان الوزارية.

❖ تكليف مجلس الأمن القومي بالتنسيق لعمل اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومي والإعداد لجلساتها. ويقوم بإعداد المواد التي يتطلبها عرض الموضوعات والتوصيات كل من اللجان السياسية والعسكرية بأنواعها ومجلس الأمن القومي نفسه وفقاً للنظام الذي سيتحدد (حسبما أوصينا به آنفاً).

❖ تكليف مجلس الأمن القومي بالإعداد للمناقشات بشأن ميزانية الدفاع لأجل الحكومة، مع جعله يقف على أساس صلب لتقييم الاحتياجات العسكرية والأمنية في مقابل الاحتياجات الأخرى.

❖ تقديم دعم نوعي وكمي كبير لفريق العاملين بمجلس الأمن القومي، مع العمل على أن يضم تشكيله خبرات ومجالات متعددة بالإضافة إلى الاستعانة بالخبراء والبحوث التي تقوم بها لحسابه عناصر خارجية.

❖ يكون منصب رئيس مجلس الأمن القومي تابعاً لرئيس الوزراء، الذي يقوم بتعيينه بعد تصديق الحكومة ولجنة الخارجية والأمن بالكنيست على التعيين وكذلك بعد تصديق لجنة تعيين كبار المسئولين بالوظائف العامة على التعيين. كما يعين نائب أول ثابت لرئيس مجلس الأمن القومي من الشخصيات المتخصصة البارزة في مجال تخصصها بحيث يضمن وجوده استمرارية العمل في المجلس من حكومة لأخرى. ويقوم رئيس الوزراء بتعيين النائب الأول لمدة ست سنوات، مع إمكانية تمديد فترة عمله لأربع سنوات أخرى على أقصى تقدير، وذلك بعد تصديق الحكومة، وبعد عرض التعيين على لجنة تعيين كبار المسئولين.

❖ تشكيل فريق لتقدير الموقف على المستوى القومي، داخل مجلس الأمن القومي، على أن تكون له استقلالية فنية. ويقوم الفريق المذكور بتحليل المعلومات المخابراتية التي تصل من الهيئات المختلفة وتقديراتها، ويقدم تقديراً قومياً للموقف بشكل دوري ووفقاً للاحتياج والطلب. ومع تشكيل هذا الفريق يتم إلغاء وحدة المخابرات التابعة للسكرتير العسكري لرئيس الوزراء. ولا يجب أن يمس هذا الفريق الصلة المباشرة بين رؤساء أجهزة المخابرات ورئيس الوزراء.

❖ إصدار قانون ينظم عمل مجلس الأمن القومي ويحدد مهامه وسلطاته وأسلوب تعيين كبار المسئولين فيه.

سادساً: تشكيل مركز لإدارة الأزمات القومية في ديوان رئيس الوزراء

١٥ – تدخل إدارة الأزمات القومية في نطاق مسئولية رئيس الوزراء والحكومة. وتثبت التجربة الإسرائيلية والتجربة العالمية أن وجود مركز لإدارة الأزمات القومية في ديوان رئيس الوزراء يسهم كثيراً في كيفية مواجهة مثل هذه الأزمات.

١٦ – وبالفعل فقد طرحت في إسرائيل مقترحات وجرت محاولات لإقامة مثل هذا المركز، ولكنها فشلت. وقد برزت نتائج عدم وجود مثل هذا المركز في حرب لبنان. فقد كان في استطاعة مركز إدارة الأزمات – في حالة وجوده واطلاعه على كافة المعلومات المطلوبة وقت احتياجه لها، وقدرته على الوصول إلى صناع القرار وقتما يشاء – أن يسهم بشكل جيد في الإدارة السياسية العسكرية العامة للمعركة.

توصيات:

❖ سرعة إقامة مركز لإدارة الأزمات القومية في ديوان رئيس الوزراء، على أن تقام فيه غرفة عمليات للطوارئ، وعلى أن تكون له القدرة على الاتصال بكافة مراكز إدارة الأزمات الموجودة حالياً، ومنها ما يوجد في الجيش وفي وزارة الخارجية.

❖ إجراء تجارب في المركز على إدارة مجموعة من الأزمات القومية العسكرية والمدنية، وذلك بهدف تطوير وسائل فعالة لإدارة الأزمات وإعداد صناع القرار ومعاونيهم لمواجهة الأزمات.

❖ تقع مسئولية إقامة وتشغيل المركز على عاتق رئيس الوزراء. وتقترح اللجنة أن يقوم مجلس الأمن القومي بالعمل اللازم للتجهيز لإقامة المركز بالاشتراك مع وحدة التخطيط للشئون الداخلية في ديوان رئيس الوزراء.

سابعاً: قبيل التنفيذ

١٧ – هناك ترابط بين التوصيات المؤسساتية المقترحة هنا، حيث تدعم مكوناتها المختلفة كل منها الأخرى. وتؤكد اللجنة على ضرورة الاهتمام بها بشكل عاجل. ولكي يمكن تحقيق ذلك يمكن التقدم التدريجي نحو تنفيذها بدون التخلي عن المنطق الذي يدعو للاهتمام في نفس الوقت بكل نقاط الضعف.

١٨ – توصي اللجنة بتركيز جهود التطوير في المقام الأول على إعادة بناء مجلس الأمن القومي، نظراً لأن جودة أدائه مهمة في حد ذاتها وتمثل شرطاً بالغ الأهمية للحصول على أكبر فائدة ممكنة من باقي التوصيات.

١٩ – تدرك اللجنة أنه في بعض الأحيان يتم الاستهتار بتوصيات كتلك الواردة آنفاً بزعم أنها "غير عملية"، وأن "النظام نفسه سيجهض هذه التوصيات" وأنها "ستتكلف كثيراً وستكون بمثابة إسراف، وأن من

الأفضل استخدام هذا المال ولو لشراء نصف طائرة أخرى".

٢٠ - لابد من رفض أي زعم بشأن تكلفة هذه التوصيات بشدة وحزم. فالثمن الذي دفعته وستدفعه إسرائيل- من الأرواح والمصالح الحيوية والأموال- مقابل الإخفاقات الخطيرة في آليات صنع القرار كبير جداً، ويفوق تكلفة أي أعمال مطلوبة لإصلاح آليات صنع القرار وفقاً للتوصيات المذكورة آنفاً وغيرها. وفضلاً عن ذلك فإن بعض هذه التوصيات على الأقل يمكن أن يؤدي إلى ترشيد وتوفير شديد في الأعمال التي تجري اليوم بشكل يفتقر إلى الكفاءة.

٢١ - رغم أنه من المحتمل أن يصطدم تنفيذ هذه التوصيات بمعارضة بسبب الخوف من أصحاب المصالح والجمود التنظيمي، ومع أن مثل هذه المعارضة سبق أن حالت دون تنفيذ اقتراحات مماثلة في الماضي، إلا أن من الأهمية بمكان أن يطالب الجمهور بشدة بتطوير آليات صنع القرار لدى القيادة العليا السياسية والعسكرية. ونتمنى أن يدرك وزراء الحكومة وعلى رأسهم رئيس الوزراء مدى أهمية وإلحاح هذه التطويرات، وأن يؤدي هذا إلى قيام رئيس الوزراء والوزراء والكنيست بكافة لجانه بالعمل بشدة وحزم على سرعة بلورة طريقة لتنفيذها.

٢٢ - إلى جانب هذا فإن تجربة الماضي مع لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق واللجان العامة المتخصصة بأنواعها تثبت لنا أنه حتى التوصيات التي كانت مقبولة من الجميع، والتي تبنتها الحكومة في قرارات أصدرتها، لا يجري تنفيذها بصفة عامة. ومن هنا تأتي الحاجة لتحديد المسئول عن تنفيذ التوصيات، ووضع جدول زمني واضح له، وتحديد آلية لمتابعة التنفيذ، نظراً لأن تنفيذ هذه التوصيات هو أمر عاجل ومطلوب لتحسين قدرة إسرائيل على مواجهة التحديات السياسية والعسكرية الحساسة.

توصيات:

❖ مناقشة توصيات اللجنة على عجل وطرحها على الحكومة للتصديق عليها.

❖ إصدار قرار حكومي بشأن كل توصية يجري التصديق عليها يحدد المسئول عن التنفيذ، بما في ذلك رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان، وفقاً للموضوع.

❖ إصدار قرار حكومي يحدد جدول زمني ثابت مسبقاً لتنفيذ كافة التوصيات.

❖ تحديد آلية لمتابعة التنفيذ تحت مسئولية أمانة الحكومة، وتشمل هذه الآلية تقديم تقارير عن التنفيذ إلى اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومي.

❖ تقترح اللجنة على لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست تشكيل لجنة فرعية لمتابعة تنفيذ التوصيات؛ على أن تتلقى هذه اللجنة تقارير من كافة العناصر المسئولة عن تنفيذ التوصيات بشأن التقدم في التنفيذ.

❖ تطالب اللجنة مراقب الدولة (٤) بمراقبة تنفيذ التوصيات، وإعداد تقارير رقابية خاصة في هذا الصدد عند الضرورة.

---

١ - القوانين الأساسية: هي مجموعة من القوانين تتمتع بوضع مقارب لوضع الدستور في الدول التي لديها دستور. ومن المفترض في هذه القوانين عندما تكتمل أن تشكل الدستور الإسرائيلي. ويبدو أن ما يمنع من إقرار دستور لإسرائيل حتى الآن هو الحاجة على تضمين الدستور مادة تحدد حدود الدولة، وهو ما تريد الحكومات الإسرائيلية الامتناع عنه، حتى يتبين لها ما هي المساحة التي ستتمكن من الاحتفاظ بها من الأراضي العربية المحتلة.

٢ - أشارت اللجنة في الهامش إلى تعدد اللجان التي ناقشت الموقف وتعدد وتغير المشاركين فيها والعناصر المشتركة بين اللجان لدرجة خلقت لدى اللجنة انطباعاً بعدم وجود توازن بين المناقشات والجلسات من ناحية وبين الفكر والتطبيق من ناحية أخرى.

٣ - خطة طرحها في حينه رئيس الوزراء إيهود أولمرت وكانت تقضي بإخلاء بعض المستعمرات المقامة بدون ترخيص والاكتفاء بالاحتفاظ بالمستعمرات الكبيرة في الأراضي المحتلة.

٤ - منصب مراقب الدولة في إسرائيل يعادل منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر.

خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" أمام مؤتمر هرتسليا (يناير ٢٠٠٨)

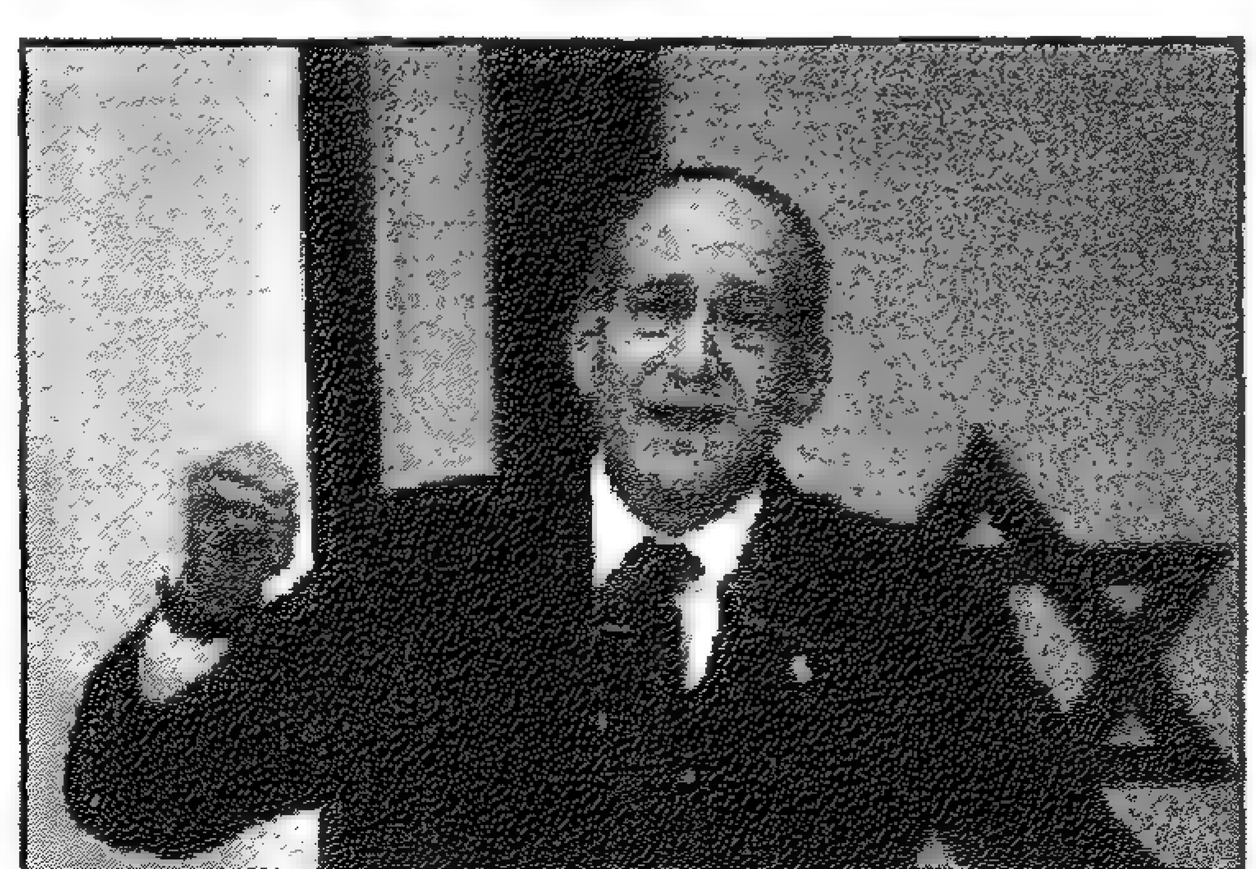
ترجمة: د. أشرف الشرقاوي

السادة الأفاضل

جئت أحدثكم عن المستقبل. وليس في نيتي التهرب من المناقشة الجادة والمستفيضة والمسئولة بشأن ما حدث من إخفاق وبالطبع من إنجازات. فهناك محل لمثل هذا النقاش، وسوف أشارك فيه حسبما وعدت، دون مواربة ولا تمييع أو طمس للحقائق ودون تهرب من المسئولية. وسوف أرد على تساؤلاتكم بشكل ملتزم ومعتدل، لأني أؤمن أن القيادة المسئولة تعرف كيف تحتوي النقد الموضوعي وتضعه في المكان الذي يليق به، وتستوعب أهم ما فيه ثم تواصل الطريق.

في تقييمي لعام ٢٠٠٧ أود أن أشير إلى حقيقة ملموسة يشعر بها قطاع عريض من الجمهور الآن. هناك هدوء يسود في شمال إسرائيل. لا يوجد احتكاك يومي ولا إطلاق صواريخ كاتيوشا ولا قسام. وقد استمر هذا الهدوء ليس يوماً ولا شهراً وإنما ثمانية عشر شهراً كاملة. وهذه أطول فترة هدوء شهدها شمال إسرائيل منذ ربع قرن. والآن يشهد الشمال نمواً وازدهاراً. ولا يوجد من هو أكثر مني سعادة بذلك.

لا شك أن حزب الله قام بتعزيز ما لديه من معدات عسكرية إلى حد كبير. وما لديه الآن يفوق ما كان لديه عشية يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٦. أصبح لدى حزب الله عدد أكبر من القذائف والصواريخ والمعدات الحربية، بعضها حديث وخطير، قدمتها له سوريا وإيران. ولكن لو لم تقع الحرب في يوليو ٢٠٠٦، هل كانت هذه المعدات ستكون أقل..؟ وهل كان حزب الله سيكون أضعف..؟ وهل كانت صواريخه ستكون أقل..؟ لا يوجد سوى حقيقة واحدة غير قابلة للجدل، وهي أن حزب الله لم يعد متمركزاً على الحدود الإسرائيلية في الشمال، ولم يعد هناك احتكاك بين مقاتليه ومقاتلينا، ولم تعد



قذائف وصواريخ حزب الله تطلق على مواقع إسرائيلية منذ عام ونصف..؟

للمرة الأولى أصبح الجيش اللبناني منتشراً على الحدود مع إسرائيل. وللمرة الأولى أصبحت هناك قوة دولية فعالة تفصل بيننا وبين حزب الله. هل هذا أفضل وضع كان يمكن أن نتوقعه..؟ لست واثقاً من هذا.

هل يمكن أن يتدهور الموقف ويتجدد القتال..؟ هذا احتمال لا يمكن أبداً الاستهانة به في ظل الواقع السائد في الشرق الأوسط. ولكن هناك شيء واحد واضح. وهو أن الوضع الحالي أفضل بكثير من الوضع الذي كان سائداً من قبل. فقد أصبح مواطنو الشمال ينعمون بالهدوء والأمن. وأصبح الشمال يشهد ازدهاراً وتنمية. ولكن لن أنسى للحظة أن هناك من أبنائنا من لم يعد إلى بيته.

لو كان الهدوء الذي يسود في الشمال اليوم سائداً في الجنوب أيضاً، هل كنا سنشغل أنفسنا بإحصاء يومي لعدد الصواريخ والقذائف التي يقومون بتخزينها هناك..؟ لو توقف إطلاق صواريخ القسام في الجنوب لمدة سنة ونصف هل كان النقد سيوجه إلى القيادة السياسية وإلى المؤسسة العسكرية، وإلى مقاتلي الجيش وقادته على النحو الذي يستمتع به البعض بشدة بسبب أحداث الشمال..؟

إن السؤال المطروح ليس كم عدد القذائف وكم عدد الصواريخ لدى أعدائنا..؟ إن لديهم أعداداً تفوق المطلوب، وهذه الصواريخ لن يتم تصفيتها بشكل فوري، ولا أحد يجادل في هذا. ولكن السؤال المطروح هو، ما مدى حماسهم لاستخدام هذه الأسلحة..؟ وإلى أي حد يريدون استخدامها في الشمال..؟ إن الحقائق تتحدث عن نفسها. لقد توقف إطلاق الصواريخ. منذ عام

ونصف يسود هدوء في الشمال، وهذه ليست صدفة. فهذا التوقف يعكس قوة الردع المتاحة لدولة إسرائيل في مواجهة حزب الله وكل من لديه صواريخ بعيدة المدى، أو حتى صواريخ كاتيوشا وقذائف في هذه المنطقة من العالم.

إن الردع لا يقاس بعدد من يشهدون التصريحات التي تطلق في الميادين العامة. ونحن لن ننافس أحد في هذا، سواء من أعدائنا أو من منافسينا السياسيين في النظام الديموقراطي في إسرائيل، والقياس مع الفارق. هناك شيء واحد معروف وواضح وبديهي- ليس فقط لعدد قليل ممن يطلعون على الأسرار في المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية العليا، وإنما أيضاً لكثيرين من مواطني الدولة ومن قادة العالم- وهو أن أعداءنا في الشمال لا يسارعون إلى محاربتنا، وهم يعلمون السبب. فالأسباب واضحة للعين، ظاهرة في الجو، محسوسة على الأرض ومعروفة لكل من هب ودب. وهي قوة إسرائيل الرهيبة وشجاعة وبسالة مقاتليها الذين يقاتلون على كافة المستويات ومن كافة المستويات، سواء كانوا جنوداً مستجدين أم مقاتلين أم قادة. ولابد أن أبلغهم بإعجابي واحترامي لشجاعتهم وقتالهم وتضحيتهم. لقد كانوا هناك. ولم يعد بعضهم من الجبهة. ولست أحمل في قلبي أي ضغينة لأحد منهم بسبب النقد والتحفظات والاحتجاج الذي يرددونه. ولو لم يكن كلامي واضحاً بالقدر الكافي فإنني أضيف من أعماق قلبي أنني أعبر عن احترامي وتقديري لبسالة وشجاعة وتضحية واستعداد مقاتلينا في الجيش النظامي وفي الاحتياط، من جنود وقادة ، سواء كانوا قادة سرايا أو قادة كتائب. ولو كان هناك من تظاهر بأنه من المقربين لي وقال شيئاً غير هذا فإنه ليس من المقربين لي.

تلك هي الأسباب التي تجعلني - في المحصلة النهائية بعد حساب نتائج كافة الأحداث والإحباطات والإخفاقات والإنجازات والانتصارات - لا أشعر بالأسف بشأن القرارات الحاسمة التي اتخذتها كرئيس للوزراء، سواء المتعلقة بالحرب في لبنان أو المتعلقة بأي أحداث أخرى.

هل حدثت أخطاء..؟ نعم. هل حدثت إخفاقات..؟ بالتأكيد. ولكن تمت دراستها والاستفادة مما حدث وإصلاح الأخطاء وتغيير أساليب العمل. وبالطبع فإن القرارات التي اتخذناها منذ ذلك الوقت أدت لمزيد من الأمن والهدوء، كما أدت لانخفاض معدلات الإرهاب وإلى زيادة قدرة الردع وزيادة ازدهار دولة إسرائيل بشكل يفوق ما كان متاحاً لسنوات طويلة. كما تحسن الوضع الاقتصادي بشكل لا يمكن ألا نلاحظه. وزادت الصادرات وزادت الاستثمارات الأجنبية وأصبح لدينا فائض في ميزان المدفوعات وانخفضت نسبة البطالة إلى أقل من ٧٪، ولقي الناجون من النكبة النازية اهتماماً لم يسبق أن لاقوه من قبل. كل هذه الأمور ليست نتاج شيء واحد وإنما نتاج سياسة اقتصادية تم التخطيط لها جيداً ونتاج ثقة المجتمع الدولي فينا.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة الإسرائيلية إلى النضال ضد الإرهاب في الجنوب وإلى تقوية قدرتها على الردع في الشمال، فإنها تسعى أيضاً إلى استمرار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. ويرتبط وجود مفاوضات سياسية دائماً بوجود توتر داخلي نظراً للحساسية المفرطة التي نوليها للقضايا المطروحة للبحث. كان هذا هو الوضع في الماضي ولا يزال هو الوضع في الحاضر، وربما يكون التوتر في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت سابق. ولكنني أقول لكم في المقام الأول إنه لا يوجد أي اعتبار سياسي أو حزبي أو شخصي يبعدني عن بذل الجهد للتوصل إلى تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية. فأنا أعرف كافة المبررات التي يسوقها معارضو المفاوضات. وكلها ترجع إلى أغراض شخصية وحزبية، وأعرف حتى المبررات التي ترجع لاعتبارات عامة جديرة بالحديث فيها، حتى لو أكن أوافق عليها.

إننا نبذل كل ما في وسعنا للتوصل إلى تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية، وإن كان ليس في استطاعتي الالتزام بالتوصل إليها خلال عام ٢٠٠٨ . وتبذل وزيرة الخارجية جل وقتها في إدارة المفاوضات مع ممثلي السلطة الفلسطينية برئاسة أبو علاء. وفي نفس الوقت فإن وزير الدفاع يجري اتصالات مستمرة مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض ومع مسئولي الأمن في السلطة الفلسطينية لضمان عدم الإضرار بالمصالح الأمنية الإسرائيلية. وفي نفس الوقت فسوف أواصل اللقاءات المقررة مسبقاً مع رئيس السلطة الفلسطينية. وبطبيعة الأمور فسيكون التركيز في هذه الاجتماعات على القضايا المطروحة للتفاوض، وستجري المحادثات في مناخ جاد وودي ونزيه. فالعلاقة بيننا قائمة على الثقة والمصداقية.

هناك عراقيل كثيرة تقلل من فرص نجاح هذه المحاولات. منها الإرهاب الذي يستوجب منا تنفيذ عمليات متواصلة في جنوب البلاد، وكذلك في أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)، وعدم وجود

بنية أساسية لائقة لدى السلطة الفلسطينية، وعدم وجود خدمات اجتماعية، وعدم وجود مؤسسات حكم ولا مؤسسات قضاء ولا أجهزة مدنية لفرض القانون. كل هذه الأشياء تقلل من مساحة المرونة المتاحة للجانب الفلسطيني وبالطبع لدولة إسرائيل.

هناك عدد لا يستهان به من المبررات التي تجعلنا لا نبذل جهداً في المحاولة، والتي تجعل الفرصة محدودة والأخطار كثيرة. وأنا مدرك لهذا. وأعرف كافة المبررات والذرائع والتفسيرات، ولكنني لا زلت أصر بكل شدة على التقدم. فليس أمامنا مخرج سوى إجراء محادثات سلام. وليس لدينا أفق أمل واعد سوى التفاوض مع القيادة الفلسطينية الحالية. يقولون عن هذه القيادة أنها ضعيفة، وليس لديها ما تحتاج إليه من الأدوات للوفاء بالتزاماتها حتى لو وقعت على هذه الالتزامات. ويقولون إنها لا تسيطر على غزة أصلاً وبالتالي فلا معنى للتفاوض معها بشأن يهودا والسامرة. وأقول لكم إنه لا توجد قيادة فلسطينية أفضل من هذه ويمكن التفاوض معها حول اتفاق سلام.

هنا أود أن أضيف شيئاً شخصياً. فطوال حياتي كراشد في هذه الدولة وأنا أسمع مبررات عديدة للرفض. ومن خلال خبرتي الطويلة في الحياة العامة - منذ بداية العقد السابع من القرن العشرين - كثيراً ما شاركت أنا نفسي في صياغة مبررات تمنعنا من تقديم أي تنازل. وفي كافة المنعطفات التاريخية خلال الأربعين عاماً الأخيرة، في اللحظات التي كان لابد أن نتنازل فيها وجدنا دعماً من الخارج وتأييداً من الداخل للزعم بأن عدم التنازل هو الأصح وهو الأفضل. وكما فعل كثيرون آخرون من خيار الناس، بذلت أنا الآخر كل طاقتي النفسية لأستخلص من بين الوقائع ما يساعدني على إقناع نفسي بأن التنازل غير جائز وغير ممكن وغير مجد وخطير.

والآن، بعد أربعين سنة، لم يعد من الممكن الاستمرار في الهروب من رؤية الواقع بكل ما به من خطورة. ولا أقول ذلك للدعوة إلى حفل جماعي لجلد الذات. فقد ارتكب أعداؤنا أخطاء أشد من أخطائنا واتجهوا إلى الإرهاب الشديد الذي تحول إلى نمط حياة لديهم. كان تعنتهم لا يطاق، ولا زلنا في حاجة لأن نرى منهم ليناً واستعداداً لتسوية تاريخية لا مناص من التوصل إليها. لست متأكداً من هذا ولكن لدي الاستعداد والرغبة في المحاولة.

والآن علينا أن نفهم أن الوقت ينفد. في وقت من الأوقات كنا نخشى أن يفرض علينا الواقع في البلاد دولة مزدوجة القومية. في عام ١٩٤٨ أدى التعنت العربي والتعصب ضد إسرائيل وقدرتنا على البقاء وقدرات بن جوريون القيادية إلى إنقاذنا من مثل هذه الدولة. وحاربنا ستين عاماً بشجاعة ليس لها مثيل حتى لا تصبح الدولة مزدوجة القومية واقعاً، وحتى نضمن لإسرائيل البقاء كدولة يهودية وديموقراطية ذات أغلبية يهودية مطلقة. ولابد أن نواصل العمل من أجل هذا، وأن نفهم أن هذا الواقع يفرض نفسه بالتدريج وبعد قليل ستخرج الأمور عن سيطرتنا.

ليس معنى هذا أن نتنازل عن حقنا في القتال ضد الإرهاب الفلسطيني الذي يهدد أمن إسرائيل ورفاهية مواطنيها ولا سيما في الجنوب، من قطاع غزة، وكذلك من يهودا والسامرة. سنواصل ضرب قيادات الإرهاب في قطاع غزة، ولن نتردد في التأثير على رفاهية سكانه. لقد صدرت قرارات وزير الدفاع بشأن قطاع غزة بموافقة ودعم كاملين من جانبي. ولكننا لن نسمح بأزمة إنسانية بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف. لن نمنع الغذاء عن الأطفال أو الأدوية عن المرضى أو الوقود عن مؤسسات الإسعاف. ولكن ليس هناك أي مبرر ولا أساس لمطالبتنا بالسماح لسكان غزة بحياة طبيعية بينما تنطلق القذائف والصواريخ من شوارعهم وأفنية منازلهم على سديروت وبلدات جنوب إسرائيل. هل يعتقد أحد أنه يمكن أن يبلل الأطفال لدينا فراشهم ليلاً من الخوف فيما يحيون هم مطمئنين..؟

لقد أوضحت بشكل قاطع لكافة العناصر المعنية، وعلى رأسها الرئيس الأمريكي وجيراننا العرب ومحادثينا الفلسطينيين، أننا لن نتراجع ولن نستسلم في مواجهة الإرهاب الذي يتعرض له مواطنونا، وأن أي تصرف عنيف من جانبنا ضد المنظمات الإرهابية لن يعتبر انتهاكاً لأي تفاهم ولا لأي اتفاقية.

لا زالت كل الخيارات متاحة. وأمامنا فرصة تاريخية. ورغم أنها تواجه العديد من العقبات وتنطوي على العديد من الأخطار إلا أنها قائمة. وهي تعتمد على فرصة غير مسبوقة في التاريخ الحديث للنزاع بيننا وبين الفلسطينيين، وتتمثل في وجود قيادة فلسطينية رزينة تسعى للسلام مع إسرائيل وتناهض الإرهاب، ومجتمع دولي متعاطف على استعداد للتصدي لدعم المبادئ التي نعتقد أنها هامة، ورئيس أمريكي ملتزم بأمن إسرائيل وطبيعتها اليهودية البحتة بشكل غير مسبوق في تاريخنا. وهناك من بيننا من يعتبر هذا التعاون بيننا وبين الولايات المتحدة أمراً

بديهياً. ولكنه ليس كذلك. إذ أن التقارب في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، والتفهم الأمريكي لاحتياجات إسرائيل الأمنية الحيوية الحالية والمستقبلية ليس لهما سابقة.

ليتني أستطيع إطلاعكم على بعض التفاصيل التي ترتبط بهذا التعاون الإستراتيجي والاهتمام والسخاء اللذان لا حدود لهما من جانب الإدارة الأمريكية الحالية، والتنسيق في أدق التفاصيل بشأن أكثر القضايا أهمية وحسماً بالنسبة لمستقبل دولة إسرائيل وازدهارها. ويكفي أن أشير إلى الزيادة الكبيرة في المعونة الخارجية التي قررت الولايات المتحدة تقديمها لنا، والتي تقدر بستة مليار دولار، بحيث تصل المعونة الإجمالية إلى ثلاثين مليار دولار في عشر سنوات. وهذه المعونة هي غيض من فيض غير واضح للعيان، ولكنه في النهاية أساس يكفل لنا حماية بالغة ودعماً وتأييداً ومساعدة نحتاج إليها في مجالات بالغة الأهمية.

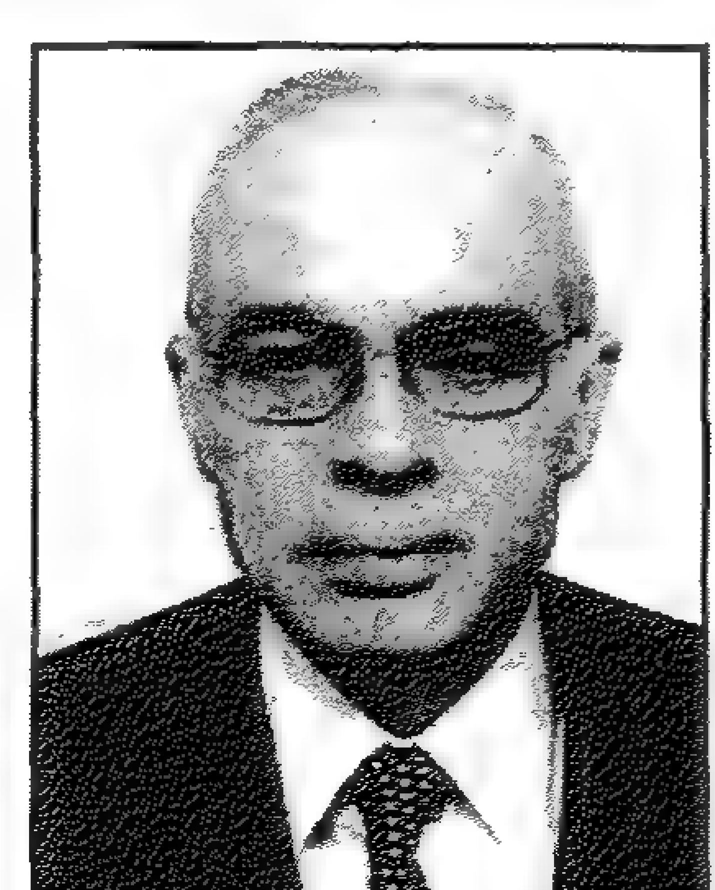
تلك إذن هي المعلومات الأساسية التي في إطارها علينا أن نقرر ما إذا كنا سنستغل الظروف الخاصة المحلية والعالمية لاتخاذ قرارات مصيرية. ليس من حقنا أن نضيع هذه الفرصة مهما كان مدى تفاهتها وهشاشتها وخطورتها. وليس من حقي أن أعطي الأولوية ولو للحظة عابرة لدواعي راحتي السياسية الشخصية أو الحكومية أو أفضلها على محاولة توسيع هذه الثغرة لإعطاء فرصة للسلام. وليس من حقي الأخلاقي أن أتولى رئاسة حكومة الشعب اليهودي ودولة إسرائيل إذا لم أتحمل المخاطرات وأزيل كافة العقبات وأواجه التحديات المرتبطة بهذه المحاولة. لذلك، ليس في نيتي أن أتخلى عن المحاولة مهما كان الثمن السياسي والشخصي الذي سأدفعه. وصدقوني فإن لدي الخبرة الكافية ووضوح الرؤية المطلوب لأرى كل هذه التحالفات وكل هذا التنسيق بين من يرقصون على دماء الأبناء في نهم سياسي لا يشبع، وبين من يساعدون من الداخل ومن يدعمون من الخارج. وكل هذا لكي يسلبوا هذا الشعب فرصته في الوصول إلى آفاق جديدة.

إن شعبنا، الذي يتمنى الفرصة لرؤية الضوء في نهاية النفق المظلم الذي يحجب السعادة عن حياتنا، هو شعب ذكي. وهو يعرف من الذي يقول الحقيقة ومن الذي يكذب. ويعرف من الذي يعطي الأولوية لمصالحه الشخصية ولشهواته التي لا تشبع وطمعه في السلطة والسيطرة. وهو يعرف أنه ليس هناك بديل لما أعرضه عليه في حرص ومسئولية ولكن بإيمان ليس له حدود. تعالوا نعود إلى نطاق حياتنا الذي لا يتضمن تحقيقاً كاملاً لكافة أحلامنا في دولة كبيرة ومتسعة، ولكنه ينطوي على فرصة - ربما تكون أفضل من أي فرصة صادفتنا سابقاً - في أن تصبح لدينا دولة يهودية وديموقراطية، تعيش في أمن وسلام بدعم دولي، وبأمل لا يمكن لدولة أن تستغنى عنه.

شكراً لكم.

"الجاسوس الأخير" (حلقة خاصة عن أشرف مروان)

القناة الثانية بالتليفزيون الإسرائيلي
برنامج: عوفدا (الحقيقة)
تاريخ: ٢٠٠٧/١٢/٢٩
ساعة البث: ٢١٠٠
تقديم: إيلانا ديان
فيلم لـ: إيلانا ديان وجلعاد توكتالي
تحقيق: نداف زئيفي
إعداد: هيلا هرماتي
تصوير: رونين ميئير – عوفير يانوف
تصوير خارجي: جلعاد توكتالي
مصور مساعد: إيتان حاي
صوت: عاموس تسيبورين، ميئير أريسي، دانى لوميس



❖ مقدمة البرنامج:
يمكن تأليف أفلام عن كل الناس، ولكن هناك آخرين تعتبر حياتهم فيلماً. مثل الشخصية التى تتصدر برنامجنا مساء اليوم. فهو كذاب، أنيق، زير نساء، جشع، وكذلك أكبر جاسوس عمل كثيراً لحساب الموساد الإسرائيلي. الآن بالضبط قبل ستة أشهر، فى السابع والعشرين من يونيو عام ٢٠٠٧، شوهد هذا الجاسوس أشرف مروان وهو يسقط من نافذة شقته فى الطابق الخامس بمنزل فخم فى قلب لندن، ومات على التو. وهو ما حدث فى ظهر ذلك اليوم، ولم يكن برفقته أحد أفراد أسرته، باستثناء مدبرة المنزل، التى لم تر شيئاً. وقد حدث ذلك بعد أسبوعين من كشف النقاب عن سر هذا الرجل هنا فى إسرائيل.. للمرة الأولى فى تاريخ الموساد يتم كشف النقاب عن اسم عميل خان وطنه وتخابر لحساب إسرائيل، وكان هذا العميل المصرى أفضل مصدر لإسرائيل.. كيف حدث ذلك..؟ ما أسباب الكشف عن مثل هذه المعلومات الحساسة..؟ من الذى تخلى عن أشرف مروان..؟ وبعد كشف النقاب عن هويته، من كان يرغب فى وفاته..؟ وإليكم القصة الكاملة لحياة أحد الأشخاص الرائعين الذى عرفهم عالم التجسس الإسرائيلى ووفاته.. أفراد الاستخبارات والموساد الذين يتحدثون اليوم أمام الكاميرا، لم يتحدثوا هكذا من قبل، وهم الذين كانوا مسئولين عن تشغيل أشرف مروان ويعرفونه. أما أحدهم والذى كشف النقاب عن هويته، ينكر كل شيء. هذا التحقيق أعده نداف زئيفي، وأخرجه جلعاد توكاتلي، والممثل الرئيسى هو الجاسوس الأخير.

(فاصل)

تسفى زامير: لقد خسرنا أفضل مصدر كان لدينا على مر التاريخ. إننى أطلق عليه مصدر قيادي. كان يحظر على معرفة هويته. لكن الجميع تحدثوا، كانوا يعلمون بأمر شخص ما. كانوا يعلمون.

كان به شيء ما مخيف. وكان إنسان لا ينبغى التورط معه فى شيء.

سيد الموت، هكذا كانوا يلقبونه فى مصر. وقد وصف لى مصدر إسرائيلى ذلك على النحو التالي: لدينا شخص فى فراش الرئيس المصري.

(فاصل)

اللواء (احتياط) تسفى زامير (رئيس الموساد سابقاً): وقد خسرناه بسبب الإهمال الجسيم.

فى الشهور والأسابيع التى سبقت وفاته أخبر زوجته بأنه يشتبه فى أن أحداً يرغب فى قتله.

لقد وصل المصريون لوضع وضعوا له فيه المسدس على الطاولة.

بداية المأساة التى وصلت لذروتها بهذا الموت العنيف كانت عندما أصبح هذا الجاسوس الغامض "بابل"، أو حسبما يطلقون عليه، إنساناً.

مقدمة البرنامج: هنا لقى مصرعه، بعد سقوطه من نافذة شقته، كضحية عاجزة، ربما لمن تخلى عنه، أو لجهاز مخابراتي، وربما لعدو شخصي. ربما يكون الرجل الأنيق الذى سقط فى حديقة لندنية هادئة، ضحية متأخرة للحرب التى جعلته شخصية مهمة، كما

كان يرغب أن يكون دائماً، الرجل الذى يعرف كل شيء، الجاسوس..

(لندن)

مقدمة البرنامج: رنين الهاتف هو بداية جيدة لقصص التجسس، وقد رن الهاتف حقا هنا فى سفارة إسرائيل بلندن، خلال أحد أيام ربيع ١٩٦٩، وعلى الهاتف كان يتحدث شاب ذو لهجة مصرية وطلب التحدث مع شخصية مسئولة. ورغم أن المكالمة لم تسر على ما يرام، كان الشاب المصرى مصمماً، وأخيراً رفع سماعة الهاتف الملحق العسكرى هنا فى سفارة إسرائيل بلندن.

أشرف مروان طالب فى مجال الكيمياء فى الخامسة والعشرين من العمر، ضابط بالجيش المصري، صهر جمال عبد الناصر، تطوع للتجسس لحساب إسرائيل. وخلال أيام ظهر رئيس الموساد فى الصورة.. ووصل رئيس بعثة الموساد فى أوروبا شمولي جورن إلى... (تم قطع الصوت هنا) وقررا العمل بحذر، وبخاصة الحرص على عدم تعريض أى من أفراد الموساد للخطر، ودراسة ما إذا كان هذا الرجل قادر على توفير المطالب المرغوبة. وقد أدى أشرف مروان عمله على أكمل وجه وبصورة تفوق سابقيه ومن أتوا بعده أيضاً.

العميد احتياط "عاموس جلبوع" (رئيس قسم الأبحاث فى شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" سابقاً):

كان خلفى صندوق، خلف مكتبي، مغلق وبه مفتاح، وذات مساء كان لدى متسع من الوقت، أدرت ظهرى وفتحت الصندوق، وشاهدت ملفات فوق بعضها البعض. بدأت فى إخراجها، ذهلت لما شاهدته عيناي. فمن جهة، كانت هناك كل التقارير التى أعدها هذا المصدر، وكل الأخبار التى أحضرها. وفضلاً عن ذلك، كل المواد الخاصة باللقاءات الأكثر سرية مع قادة عرب.

(القاهرة)

مقدمة البرنامج: الرجل الذى نشأ على أن يكون مخادعاً كبيراً، ولد لعائلة محترمة، لأب ترقى حتى وصل لرتبة عميد بالجيش المصري، وكان أشرف الشاب يبلغ من العمر إحدى وعشرين عاما، وحاصل على درجة البكالوريوس فى الكيمياء، عندما تعرف فى ملاعب التنس بنادى هليوبليس بالقاهرة على الابنة الصغيرة والأقل نجاحاً للرئيس المصري.. إذا كان هذا زواج مصلحة، فلن يكون هذا هو الدليل الأخير على استغلالية أشرف مروان للفرص. ولكنه على أى حال كان (يقصد الزواج) المحفز الذى سيدفع مسيرته العملية للأمام سريعاً وإلى أعلى.

الدكتور أورى بَر يوسِف (مؤرخ): هذا إنسان كان يجلس فى قلب القيادة المصرية.

مقدمة البرنامج: خلال عامين أصبح اليد اليمنى لسكرتير الرئيس للمعلومات، وفى غضون ثلاثة أعوام هرب إلى الخارج والتحق بالدراسة للحصول على درجة الماجستير فى إنجلترا. كان مروان الشاب يعتبر لندن جنة عدن. وكان يدرس للحصول على درجة الماجستير فى الكيمياء، وكان يتعيش من المخصصات المالية التى وفرها له حماه، ويعيش حياة عاصفة للغاية، كما لو كان طفل يكتشف كل الحدود. وبعد أن نفدت كل الأموال التى فى حوزته، أقام علاقة صداقة مع زوجة شيخ كويتى ثري، وقد انجذبت السيدة إليه، وأعطته أموالا كثيرة، كان مروان يحرص على إنفاقها كلها.

لا يوجد تفسير لما حدث له فى تلك الأيام المصيرية فى ربيع ١٩٦٩، عندما قرر أشرف مروان تخطى كل الخطوط، ليصبح أهم جاسوس للموساد الإسرائيلي.

هيوارد بلوم (صحفى وكاتب أمريكي): وفر الموساد شقة سرية. وتم وضع أجهزة تنصت فيها. وتم تسجيل كل كلمة قالها مروان. صمته، مزاحه، وكل ملاحظة عابرة.

(صورة لمقر الموساد السابق فى تل أبيب)

مقدمة البرنامج: فى هذا المكان السري، كان هناك مجموعة من أفراد الموساد يقومون بعمل بسيط يتمثل فى التعامل مع هذه المعلومات التى أحضرها مروان بكميات ضخمة. كانت المعلومات تأتى عن طريق الموساد ودائماً ما تصل لشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان".

العميد احتياط آرييه شاليف (رئيس شعبة الأبحاث فى "أمان" سابقاً):

دائماً كان يتم إرسال تلك المواد لشعبة الأبحاث.. وفى الوقت نفسه كان يتم إرسالها لرئيس الحكومة ووزير الدفاع، ورئيس الأركان ونائب رئيس الأركان أيضاً.

مقدمة البرنامج: المادة الخام.

آرييه شاليف: المادة الخام التى كانت تصل منه.

مقدمة البرنامج: وطبعاً الترجمة من العربية للعبرية كانت تتم في... الموساد.

آرييه شاليف: فى الموساد. نعم.

مقدمة البرنامج: كان مجند العملاء "د" هو المسئول الوحيد عن تشغيله لسنوات، ولم يتم السماح سوى لشخص واحد من خارج الموساد بالحديث مع المصدر، وهو العقيد ميئير ميئير، رئيس شعبة مصر فى شعبة الاستخبارات العسكرية، ولم يتحدث أبداً عن اللقاءات العاصفة فى لندن.

العقيد احتياط ميئير ميئير: كان هذا الرجل يجلس- كما قلت لك-على المقعد هكذا، وهو يضع ساقه للأمام. ووجهه كان مكفهراً ومستخفاً بمن حوله،

ويشعر بنفسه وبأنه أسمى مني. ولكن هذه كانت مجرد البداية.

مقدمة البرنامج: هل كانت لديه عادات معينة..؟

ميئير ميئير: نعم، عندما كان يدخن السجائر.

مقدمة البرنامج: ولم يبحث عن مطفأة السجائر.

ميئير ميئير: نعم. كان يطفى السجائر على الأرض، وأحيانا على السجاد. على أى حال، هذا الجو سرعان ما انتهى.

مقدمة البرنامج: حقاً.

ميئير ميئير: نعم. عندما بدأت فى الحديث معه وطرح الأسئلة عليه، أعتقد أنه استغرق ١٠ دقائق حتى يدرك أنه يقف أمام شخص يدرك ويعرف.

مقدمة البرنامج: بالمناسبة، هل كان إنساناً متفتحاً..؟

ميئير ميئير: نعم مفتحتاً للغاية.

مقدمة البرنامج: مثقف.

ميئير ميئير: على درجة عالية من الثقافة.

مقدمة البرنامج: عاطفي..؟

ميئير ميئير: بعد ذلك أصبح عاطفي للغاية، نعم.

مقدمة البرنامج: بعدما توقف عن الاستخفاف.

ميئير ميئير: نعم.

مقدمة البرنامج: فى غضون ذلك، كانت حرب الأيام الألف فى ذروتها، وكانت حرب الاستنزاف تحصد يومياً أرواحاً على قناة السويس. وكان مقاولو خط بارليف يحققون المكاسب، ولا أحد من القادة يرى على بعد متر.

(على الشاشة: جولدا مائير، رئيسة الحكومة الإسرائيلية، ويظهر صوت أحد الأشخاص يتحدث باللغة الإنجليزية ويسألها قائلاً: أنت تريدين الجولان، وتريدين القدس الشرقية، وتريدين قطاع غزة وتريدين سيناء. وكانت تحرك رأسها فى حركة تنم عن الموافقة)

مقدمة البرنامج: لم تكن جولدا ترغب فى الاستماع إلى تلميحات السلام، كما يرفض الجيش الإسرائيلى رؤية بوادر الحرب، ويمثل الجيش الإسرائيلى بوجه خاص إيلى زعيرا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" الذى يستمد معلوماته أيضاً من مروان. كانت الفرضية التى يعمل على أساسها زعيرا هى أن السادات لن يشن حرباً قبل أن يحصل على أسلحة حديثة تمكنه من التغلب على سلاح الطيران الإسرائيلي.

العميد (احتياط) أهارون لبران (النائب الأسبق لرئيس إدارة البحوث فى الاستخبارات العسكرية "أمان"):

لقد خُدِعنا.. فقد قرر السادات، بما يفوق كل الاعتبارات المنطقية وخلافاً لكل النصائح التى تلقاها من أجهزته، أن يسير - رغم كل ذلك - وراء تفكيره الخاص.

مقدمة البرنامج: هل تريد أن تقول إن الخطأ الذى حدث هو أننا لم نكن على دراية بتقلبات السادات عندما قال: لن يحدث شيء.. إننى لست جاهزاً، لم أحصل على السلاح الذى أحتاجه، أنا لا أستطيع مواجهة التفوق الجوى لسلاح الطيران الإسرائيلي. ولكنى يجب أن استمر لأننى لم أعد أتحمل الوضع الحالي...

مقاطعة من أهارون فركش: نعم هذا صحيح.

مقدمة البرنامج: وهذا الرجل، فى الصورة من ورائك، ألم يستطع إصلاح خطأنا أم ربما لم يكن يرغب فى إصلاحه..؟

أهارون زئيفى فركش (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" سابقاً): أعتقد أنه عندما يواصل المرء العمل وفقاً لنظرية معينة طوال سنوات عديدة، من الصعب أن يدرك أنه قد طرأت تغيرات على الثوابت.

(تظهر على الشاشة مشاهد من فيلم "خيوط المجلد")

إخراج: زئيف راف - نوف من سجلات هيئة الأفلام الإسرائيلية.

مقدمة البرنامج: من الآن فصاعداً، ستحدد شخصيتان محوريتان مصير الحبكة الدرامية: اللواء إيلى زعيرا فى إسرائيل، الذى سيتولى الأمر حتى اللحظة الأخيرة. والرئيس السادات فى مصر، الذى سيركز على هدف واحد ألا وهو استعادة سيناء. رجل واحد فقط هو الذى ربما كان بمقدوره إخراج الأحداث عن مسارها، وربما لا.

مقدمة البرنامج: كم من الوقت مضى منذ أن بدأتم العمل معه إلى أن تعرفت عليه شخصياً..؟

اللواء (احتياط) تسفى زامير (رئيس الموساد سابقاً): هذا الأمر له علاقة بتشغيله، ولن أتطرق إلى تفاصيل ذلك.

مقدمة البرنامج: ولكن يمكنك أن تقول إننا هنا بصدد إجراء غير تقليدى متمثل فى وجود علاقة بين رئيس الموساد وبين...

تسفى زامير: بالتأكيد. هو غير تقليدى بالتأكيد.

مقدمة البرنامج: وكان واضحا لك فى مرحلة متقدمة أن هذا ما كان يجب أن يكون.

تسفى زامير: انظري. كانت مصداقيته تقاس بمدى مصداقية المعلومات.

مقدمة البرنامج: كانت إحدى طرق التشغيل التى اتبعت فى ذلك الحين- وبنظرة إلى الوراء سنجد أنها كانت بالتأكيد رائعة وجذابة - يُطلق عليها طريقة السيدة "جولدنبرج". سرعان ما ستعرفون السبب. من الواضح أن جماعة من النساء فى لندن جُندن للعمل

فى خدمة الموساد تطوعاً ودون ارتباط رسمى به، نظراً لعدم مغادرتهن المنزل كثيراً، وكان كل دورهن هو انتظار الهاتف، من رجلنا فى القاهرة على سبيل المثال. وعندما يتصل مروان، من ميلانو بوجه عام وهو فى طريقه إلى هنا، فإنهن يتصلن برجلهن فى الموساد. وكانت هذه بمثابة إشارة للمسئول عن تشغيله ببدء العمل.

ميئير ميئير: كانت هناك شبهات. عندما كنت ألتقى مع العميل كانت أجهزة الاستخبارات البريطانية (إم. آي٥ أو إم آي٦) تعلم بهذا الأمر. لقد شاعت مثل هذه الاعتقادات، لأنه كان دبلوماسياً يتردد على لندن كثيراً وعلى فترات متقاربة. هناك ما يخيف فى جغرافية هذه القصة، فمدخل السفارة المصرية ورائي، ويبعد عن شقة مقابلات الموساد شارعان أو ثلاثة، ويواصل مروان الالتقاء مع مشغليه فى الموساد هناك كما يواصل فى نفس الوقت الاتصال بالقيادة المصرية هنا. وكان رجال الموساد الذين يراقبونه يرونه من حين لآخر وهو يستقل سيارات تحمل لوحات تسيير مصرية. كان عالمه يتعقد معظم الوقت وكان يكذب طول الوقت، وهو الوحيد الذى يعرف الحقيقة.

مقدمة البرنامج: ما هو الشيء الذى تتذكر أنه كان يمثل لك المصلحة الأولى..؟

ميئير ميئير: كان هو الشك والريبة فى المقام الأول. وقد استمر ذلك على مدى كل لقاءاتى معه إلى أن اقتنعنا، أو إلى أن اقتنعت أنا تماماً أن الخدمات التى كان يقدمها كانت صادقة فعلاً.

(وسط الشاشة عبارة رام الله- نوفمبر ٢٠٠٧)

مقدمة البرنامج: قبل شهر بالتحديد من حرب يوم الغفران، يمثل مروان دوراً فى عمل درامى سيزيد الغموض من حوله. هذه القصة تروى هنا بالكامل للمرة الأولى على لسان أبطالها الرئيسيين. فى السادس من سبتمبر ١٩٧٣، تم إحباط محاولة لإحدى الخلايا الإرهابية لإطلاق صواريخ محمولة على الكتف من طراز "ستريلا" على طائرة تابعة لشركة طيران "العال" التى ستقلع من مطار فيومتشينو فى روما.

(أمين الهندي- رئيس الاستخبارات الفلسطينية السابق)

مقدمة البرنامج: كان قائد الخلية هو أمين الهندي، الذى أصبح فيما بعد رئيس المخابرات الفلسطينية. وقد أصبح الهندى منذ سنوات طويلة رجل سلام. وهو متصالح بما يكفى مع نفسه لكى يروى بانفتاح مفاجئ عن دور الإرهابى الذى لعبه ذات مرة.

مقدمة البرنامج بـ"اللغة العربية": السيد الهندي.. هل تتذكر هذا الشخص..؟

(تعرض عليه صورة لأشرف مروان)

الهندى بـ"اللغة العربية": كان ذلك منذ زمن بعيد. رأيته ربما عام ١٩٧٣ فى روما. فى نهاية شهر أغسطس. وبعدما رأيناه، مع الأسف دخلنا السجن فى روما.

مقدمة البرنامج: استأجر الهندى ورجاله شقة فى بلدة قريبة من المطار. ومن هناك، كان من المقرر أن يطلقوا الصواريخ التى ستفجر طائرة إسرائيلية. وقد خططوا وقادوا هذه العملية، فى حين تعاون المصريون معهم. وكان المنتج الرئيسى أشرف مروان. إلا أنه قدم كعادته عرضان فى نفس الوقت.

الهندى بـ"اللغة العربية": نعم كان مفترض أن أقابل شخص معين من خلال كلمة سر معينة فى مكان محدد مسبقاً وكان هذا الشخص هو الذى أريتنى صورته.

مقدمة البرنامج: يصل الهندى إلى مكان اللقاء فى محل "فيا فنيتو" للأحذية، وفى سيارة مروان كانت تنتظر صواريخ "ستريلا" التى وصلت إلى روما كبريد دبلوماسى فى حقيبة زوجة مروان.

الهندى بـ"اللغة العربية": فقط كان الوقت قصير وضيق. فى سيارة معينة أعطانا الأغراض وكل واحد غادر فى اتجاه مختلف.

مقدمة البرنامج بالإنجليزية: إذن فهو أراد أن تأخذوا الصواريخ على الفور.

الهندى بـ"اللغة العربية": نعم كان يريد أن نأخذهم ونواصل السير.

مقدمة البرنامج: الهندى ورجاله يتصرفون بعجلة، حيث يشتريان سجادتين من المحل المجاور فى وسط الشارع الأكثر ضجيجا فى روما، ويلفان فيهما الصواريخ.

الهندى بـ"اللغة العربية": ركبنا القطار، وأخذنا الأغراض بسهولة فى القطار.

مقدمة البرنامج: أى فى المترو..؟

الهندى بـ"اللغة العربية": نعم فى المترو.. بالضبط.

مقدمة البرنامج: بعد سنوات فقط، تبين أن مروان قاد المخرب إلى المكان الذى يوجد فيه رجال الموساد. رئيس الموساد تسفى زامير كان ذلك اليوم فى روما للإشراف شخصياً على تلك العملية. لم يكن لدى الشرطة الإيطالية حتى هذه المرحلة أى فكرة عن العملية التى تحاك بعيداً عن أعينهم.

تسفى زامير: "حتى أنهم قالوا لي: اسمع.. كيف تجرؤ على القدوم إلى روما وتقوم هنا بعمليات رصد وتعقب وما شابه ذلك. ماذا يعنى هذا..؟ ماذا نحن هنا..؟".

الهندى بـ"اللغة العربية": فى حدود الساعة الثانية بالليل، وكان المنظر مرعب لأن مجموعة كبيرة من الشرطة والمباحث الإيطالية، دخلوا علينا الغرفة.. صراحة اعتقدت أنهم إسرائيليين من الموساد.

مقدمة البرنامج: إذن تستطيع الجزم بأنه يمكن فى هذا السياق أن ننسب إلى المصدر ثمة دور فى إحباط هذه العملية أيضا.

تسفى زامير: نعم.

مقدمة البرنامج: نعود إلى الفيلم. الشاب الذى اتصل بسفارتنا فى لندن وطلب التجسس لحساب الموساد كان رجلاً مهماً فى مصر، ولذا كان بالنسبة للموساد مكسباً ضخماً. وتشير التقديرات إلى أن أشرف مروان حصل على عشرات آلاف الدولارات نظير كل مقابلة مع الشخص المسئول عن تشغيله. وهاهو قد دفع الثمن "حياته".

(صورة للرئيس السادات يُقبّل أشرف مروان)

مقدمة البرنامج: واصل مروان النجاح. وهو هنا يظهر فى فيلم أرشيفى نادر فى وسط الصورة يصافح السادات. إنه أحد الأشخاص المقربين من الرئيس، وكان هناك إلى جواره، عندما حاولت مجموعة من الضباط التآمر لإسقاط نظام السادات وقد تم تقديمهم لمحاكمة درامية. كانت هذه فرصة ذهبية لأشرف مروان لكى يثبت نفسه، حيث ضبط مساعد رئيسه المباشر، المدعو سامى شرف، وهو يهرب من مكتب الرئيس حاملا معه وثائق سرية، وقد طارده مروان وضربه باللكمات. ذهب سامى شرف إلى السجن. وقد كوفئ مروان بأن تولى منصبه كسكرتير الرئيس للمعلومات، وفى نفس الوقت، كان مروان الأمين يسلم مواد مدهشة لمشغله الإسرائيلي.

ميئير ميئير: طلبت منه كل ما كنت أراه مهماً. وطلبت منه أيضا أن يُحضر ما طلبت مكتوباً.

مقدمة البرنامج: أحضر مروان أيضا البروتوكول الكامل للمقابلة بين السادات وبرجنيف (رئيس الاتحاد السوفيتى آنذاك)، كل خطة الهجوم المصرى كانت فى هذه الأوراق. وكلما اقتربت الحرب، كلما أطال مروان حدود الخيانة.

الوزير رافى إيتان (مسئول سابق فى الموساد): أحد الأمور التى يتعين عليك فى بداية الطريق أن تفكر فيها هي: ما هى دوافع الرجل..؟

مقدمة البرنامج: وهل دائما كان المال هو أحد هذه الدوافع..؟

إيتان: كان هذا عنصراً رئيسياً، ولكن فى الغالب كان هناك أيضا عنصر آخر، وهو عنصر نفسي.

هيوارد بلوم (صحفى وكاتب أمريكي) بالإنجليزية: لقد كان يشعر بالمرارة تجاه المصريين، كان يشعر بالمرارة لأنهم لم يروا فيه سوى الصهر. أراد أن يصنع اسماً لنفسه. السبب الثانى هو أنه أراد الظهور بأنه قادر على اللعب فى كل الساحات العالمية.. أى يصبح إنسان مهم.

مقدمة البرنامج: وهكذا، خلال فترة قصيرة أطلق على أشرف مروان لقب العميل المحذر وجاسوس يعتمد عليه الموساد فى تحذيرنا قبل نشوب الحرب، وبالفعل حذرنا مرتين وأخطأ مرتين، ولسنوات طويلة سيطارده هذا الخطأ. ولكن فى ربيع ١٩٧٣ بعث أشرف مروان إلى الموساد برسالة مفادها أن الجيش المصرى سيشن هجوماً، فرفع الجيش الإسرائيلى حالة الاستعداد القصوى وأصدر وزير الدفاع موشيه ديان فى شهر مايو أوامره بتعبئة قوات الاحتياط، ولكن اتضح هذه المرة أنه لم يكن هناك داع لتعبئة الاحتياط.

أهارون زئيفى فركش: قلنا إن هناك حرب وأخطأنا، وأعتقد أن من بين أسباب المساس بأمننا هو أننا فشلنا فى تقديراتنا فى شهر مايو. لقد تصورنا أن الذئاب ستهاجمنا، ولكن اتضح أنه ليست هناك ذئاب، ولكن هجمت الذئاب فى المرة الثالثة.

مقدمة البرنامج: قبل يومين من حرب عيد الغفران وصلت رسالة من الجاسوس مروان إلى قيادة الموساد ولم تترك الكلمة المشفرة أى مجال للشك، حيث يرغب المصدر فى التحدث عن الحرب. وعلى ذلك، استقل رئيس الموساد تسفى زامير أول طائرة إلى لندن، وقد حدث ذلك فى صباح الخامس من أكتوبر، أى قبل ٣٠ ساعة من نشوب الحرب.

تسفى زامير: الأمر المهم هو أننى أتحدث عن أمور لم أتحدث عنها من قبل.

مقدمة البرنامج: يعتبر هذا اللقاء حدث مهم فى حياته المهنية، حيث يجلس رئيس الموساد أمام عميله المهم ليستمع منه إلى خطة الحرب المصرية.

تسفى زامير: كى أحصل منه على أهم خبر كان لزاماً على أن أضغط عليه وأجبره على أن يثبت ذلك المرة تلو الأخرى حتى أعرف.

مقدمة البرنامج: يريد زامير فى حقيقة الأمر معرفة شيء واحد هل سيشن السادات غداً حرباً رغم أن جنرالاته يطلبون مزيداً من الوقت..؟

آرييه شاليف: لم يكن المصدر واثقاً من ذلك. لقد كان يعتقد طوال الوقت أن السادات لن يشن الحرب، وهذا ما أخبرنا به.

تسفى زامير: لقد قلت لنفسى يا زامير أنت فى موقف يلزمك بأن تقول ما تراه بالفعل.

مقدمة البرنامج: انتهى اللقاء عند منتصف الليل، وكان صوم عيد الغفران فى إسرائيل قد بدأ. وفى الساعة الثانية بعد منتصف الليل نجح زامير فى التوصل إلى خط هاتفى واتصل برئيس مكتبه وأصدر إليه تعليمات بأن يبلغ جميع القيادات بأن الحرب ستنشب غداً.

تسفى زامير: كنت أعرف أن هذه البرقية ستنسف حالة الجمود، وبالفعل نسفتها.

مقدمة البرنامج: فى أى مرحلة يا سيد شاليف، فكرت وأدركت أننا أخطأنا..؟

شاليف: فى نفس اليوم.

مقدمة البرنامج: فى السادس من أكتوبر.

شاليف: فى السادس من أكتوبر يوم نشوب الحرب.

(السادات يتحدث بالإنجليزية وكلامه مترجم إلى العبرية: فى حوالى الساعة السادسة قلت لرجالى وقواتى مبشراً إن الإسرائيليين فقدوا توازنهم)

الدكتور أورى بَر يوسف "مؤرخ": لقد كنت جندياً صغيراً فى حرب عيد الغفران، ولكن هذه أيضاً كانت تجربة أصابتنا بصدمة قوية، وبالتأكيد كانت صدمة شديدة جداً للأشخاص الذين يشعرون بأنهم يتحملون المسئولية.

مقدمة البرنامج: لا أعلم إن كان هذا سؤالاً مناسبا أم لا، لذا يمكنك ألا تجيب عليه: كيف تقضى السادس من أكتوبر من كل عام.

إيلى زعيرا: إننى أقضى ذلك فى حالة حزن شديد.

مقدمة البرنامج: إيلى زعيرا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أصبح فى غضون ساعات كأحد أسباب التقصير. الرجل الذى تمسّك بنظرية وسقط معها وأسقط الجميع.

(فاصل)

مقدمة البرنامج: هل تستطيع استعادة هذه اللحظة. وفجأة، بعد ٣٠ عاماً من الخدمة فى البالماح والجيش الإسرائيلى وتقلدك مناصب كبيرة ما هو الشعور الذى يراودك الآن..؟

إيلى زعيرا: أشعر بأن من فشل فى منصبه يجب أن يتركه على الفور. هكذا بالضبط. ولن يغير من الأمر شيئاً إذا كنت قد خدمت مائة عام فى الجيش، لقد توليت منصب وفشلت، فيجب عليك أن تتحمل المسئولية وتنسحب.. بمنتهى البساطة هذا ما فعلته.

مقدمة البرنامج: إيلى زعيرا يتحمل طوال حياته مسئولية الفشل وسوف يبدأ على وجه السرعة فى صياغة ملف الدفاع عن نفسه ولكن من أجل الدفاع عن نفسه يجب على زعيرا أن يثير دراما كبيرة... لقد تعلق بمروان وقال إن المصدر خدعنا وأبلغنا بأن السادات لن يشن حرباً.

إيلى زعيرا: لقد أرسل إلينا أشرف مروان معلومة مهمة جداً وهى عبارة عن محادثة بين السادات وبرجينيف.

مقدمة البرنامج: محادثة حول السلاح..؟.

زعيرا: لقد قال له السادات صراحة: "إذ لم تعطونى سلاحاً فلن أخوض الحرب". هذا ما قاله لنا أشرف مروان: طالما لن تعطونى الصواريخ والطائرات، فإننى لن أخوض الحرب. وهذا هو ما قاله لنا وقد صدقناه.

مقدمة البرنامج: ولكن أهم شيء فى الخطة هو قرار عبور القناة واقتحام سيناء وتحقيق ما يمكن تحقيقه بشكل أو بآخر سواء حصل على الأسلحة المتقدمة أو بدونها، ولكنكم تجاهلتم ذلك.

إيلى زعيرا: نعم تجاهلناه لأننا لم نكن نعرف.

مقدمة البرنامج: هل بسبب مروان..؟.

إيلى زعيرا: مروان لم يخبرنا.

عاموس جلبوع: لديك مئات المصادر الأخرى، وكانت أمامك آلاف الأحداث على الأرض، لقد رأيت الجيشان يتأهبان أمامك... كنت أصف ما يحدث: أنت ترى هنا النمر السورى وهو يتقدم نحوك ولكنك تدعى قائلاً إن "المصدر أخبرنى بذلك". إنه فى طريقه للهجوم عليك هكذا. فلننحى المصدر جانباً، ها أنا شاهراً سيفى وأريد أن أطعنك، ولكنك تقول لي: لا، لا، أنت لا تنوى ذلك.

مقدمة البرنامج: أطرح عليك احتمالات أنك تلقى مسئولية الخطأ الشنيع الذى وقعت فيه على شخص واحد يدعى أشرف مروان.. كان الخطأ الكبير الذى تعرف أنك ارتكبته، هو أنك عندما جاءت إشارات التحذير من كل ناحية، وهرب جميع المستشارين السوفييت وأنذرت كافة أجهزة المخابرات من نشوب الحرب، ظللت أنت حتى صباح يوم الجمعة الخامس من أكتوبر لا تعرف ما يجري. وظل الجهاز يقول إن احتمالات الحرب ضعيفة. هل يمكن ألا يكون الخطأ الكبير هو خطأ أشرف مروان، وإنما كان خطأ إيلى زعيرا.

إيلى زعيرا: من المؤكد أن إيلى زعيرا ارتكب خطئاً. لقد ارتكب إيلى زعيرا خطئاً، وتحمل المسئولية الكاملة عنه.

مقدمة البرنامج: ولكنه اعتباراً من هذه النقطة يحاول تحويل الانتباه لاتجاه آخر.

إيلى زعيرا: العكس تماماً هو الصحيح. فأنا - وليس أى شخص آخر - المسئول عن عدم التمكن من اكتشاف أنه كان عميلاً مزدوجاً. ربما كان هناك آخرون يجب أن يكتشفوا هذا، ولكن هذه مشكلتهم.

مقدمة البرنامج: عميلاً مزدوجاً.. لا يجب أن نشعر بالحيرة. إن إيلى زعيرا يزعم هنا ما يلي: إن الجاسوس مروان الذى جنده الموساد كان جزءً من خطة خداع كبيرة فكر فيها المصريون، لأنه كان عميلاً مزدوجاً. ومن أدلة ذلك أنه كذب على رئيس الموساد زامير فى ذلك اللقاء فى لندن عندما قال له إن الحرب سوف تشب قبيل المساء.

إيلى زعيرا: إنه لم يحدد ساعة معينة. لقد كان كل هذا خداعاً ليس له أساس. يجب بحث هذا الموضوع بما يتفق مع الحقائق.

أورى بَر يوسف (مؤرخ): كان المصريون يريدون بدء الهجوم فى السادسة مساءً، وكان السوريون يريدون بدأه فى السادسة صباحاً. وكان الطرفان يريان ذلك لنفس السبب. فقد كان السوريون يريدون أن تكون الشمس فى مواجهة الإسرائيليين، وكان المصريون يريدون أن تكون الشمس فى مواجهة الإسرائيليين.

إيلى زعيرا: وعندما أرادوا تنسيق التوقيت مع السوريين قبل الحرب بيومين أو ثلاثة، قال حافظ الأسد: عفواً..! هل تريدون بدأ الهجوم والشمس فى مواجهتنا..؟ لن نوافق على هذا. ثم توصل الطرفان إلى حل وسط واتفقا على البدء فى الثانية ظهراً.

لواء (احتياط) أهارون زئيفى فركش (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق): من التحقيق الذى قمت به يمكننى أن أقول على مسئوليتى إن أشرف مروان لم يكن يعلم شيئاً عن تغيير ساعة الصفر.

مقدمة البرنامج: وما سبب ذلك..؟ لأنه لم يحضر..؟

زئيفي: لأن تعديل ساعة الصفر تم بعد أن غادرت طائرته القاهرة.

د. أهارون برجمان: كنا نتحدث سوياً دائماً عن "الصهر" (مروان) بضمير الغائب، وأعتقد أن السؤال الوحيد الذى سألته له فى اللقاء الأول بالنسبة لحرب يوم الغفران كان لماذا قال إن الحرب ستبدأ فى المساء، وفى النهاية اندلعت فى الثانية ظهراً.

مقدمة البرنامج: وهل كان يعرف السبب فى خطأ "الصهر"..؟

د. أهارون برجمان: لقد قال لى إن عدة ساعات لا تمثل فارقاً حقيقياً.

هيوارد بلوم: كان يروج معلومات خاطئة عن قصد. وكان المفتاح لكي يصبح المرء جاسوساً كفئاً وأن يكون عميلاً مزدوجاً كفئاً هو حصوله على معلومات كافية تقنع الطرف الذى تعطيه المعلومات أن لديك معلومات قيمة.

مقدمة البرنامج: قابلنا هيوراد بلوم فى بيته الخشبى فى كونيكتكيت يوم السبت ٦ أكتوبر بعد ٣٤ عاماً بالتمام والكمال من اندلاع الحرب. وعندما كان يؤلف كتاباً يتناول حرب عيد الغفران التقى بزعيرا، ثم التقى بعد ذلك بمروان. وكان على اقتناع بأنه خدع الموساد الإسرائيلي. ما يجعل هذه القصة هامة ورائعة هو الضرر الذى سببه كعميل مزدوج، فقد كانت دولة إسرائيل على وشك أن تواجه خطر تدمير الهيكل الثالث.

مذيع: كان هذا هو التعبير الذى استخدمه موشيه ديان.

برجمان: نعم. كان الدمار وشيكاً. ولو كان له دور فى هذا، ولو أنه ضلل أجهزة المخابرات الإسرائيلية فإنه لا يجب التعاطى مع الموضوع على أنه مجرد قصة من الماضي، ولكنه شيء على إسرائيل أن تواجهه الآن وفى المستقبل.

ظل لغز العمل كعميل مزدوج مصاحباً لأشرف مروان إلى النهاية. تم تشكيل لجان تحقيق فى شعبة الاستخبارات العسكرية مرتين على الأقل. وكانت النتيجة فى المرتين أن الرجل لم يكن موالياً لنا. لم يكن هذا العميل المزدوج لصالحنا. ولكن ظلت الشكوك تتردد، إلى أن تسربت بعد قليل، وربما كانت هى التى حسمت مصير هذا الرجل.

مقدمة البرنامج: لو قمت بتجميع عشرات الجواسيس الذين يجولون الآن فى أنحاء العالم فى غرفة واحدة، كم منهم سيكون عميلاً مزدوجاً..؟

الوزير رافى إيتان (مسئول سابق فى الموساد): أعتقد أن العدد سيكون النصف تقريباً.

مقدمة البرنامج: نصفهم عملاء مزدوجون.

إيتان: نحن الذين نصفه بوصف "عميل مزدوج" ولكنهم فى الواقع يخدمون أنفسهم.

مقدمة البرنامج: تقصد أن عملهم ثلاثي..؟

إيتان: نعم فهم يعملون لصالحنا ولصالح بلادهم ولصالح أنفسهم.

مقدمة البرنامج: وصلت التلميحات بشأن هوية الجاسوس الغامض بالتدريج إلى الصحفيين والباحثين. وبالمناسبة فقد كان الصحفى رونين برجمان أول من كشف وجود هذا الجاسوس. بعد ذلك بدأ تسرب تفاصيل عن هويته، وفى النهاية تم نشر اسمه بالكامل. ولم يكن من المفترض أن يحدث هذا، وخاصة لمصدر بهذه الأهمية للموساد.

وفيما يلى الفصل الثالث والأخير من القصة: "نشر خطير وموت غامض":

راجيف سيال (صحفى بالتايمز- لندن): كان يبدو لى متقلباً للغاية. وعندما يكون المرء على هذا النحو يكون من الصعوبة بمكان تقييمه. كان من الواضح أنه إنسان ذكى ومثقف للغاية.

مقدمة البرنامج: انقطعت الصلة بينه وبين الموساد بعد الحرب ببضع سنين. وتم الحفاظ على سره فى غضون ذلك. وكان يعتقد هو ومشغلوه الإسرائيليون على حد سواء بوجوب حفظ السر. وعندما هاجر إلى لندن لم يكن يعرف أن السر سيلاحقه. فقام ببناء حياة جديدة، ولكنه ظل يسير فى المنطقة الغامضة. وفى سن الأربعين أصبح أشرف مروان مليارديراً. وكانت الأموال المشبوهة تأتى من عدد لا يستهان به من الصفقات القذرة التى كان السر الأساسى فيها هو علاقاته الطيبة مع شخصيات رئيسية فى العالم العربي. وتظهر

على الشاشة إحدى الصور التى كان يحب عرضها على الناس ويظهر فيها مع معمر القذافى وابن عمه الذى كان رئيساً للمخابرات الليبية.

هيوارد بلوم: عندما أخبرنى أحد رجال المخابرات المركزية الأمريكية عن ذهابه لزيارة أشرف مروان فى مسكنه فى لندن، الذى به تلك الشرفة المشئومة التى سقط منها مروان، قال إنه وقف مع مروان فى الشرفة، وأشار له مروان إلى أسفل وقال: انظر إلى تلك السيارة الرولزرويس. لقد تلقيتها هدية من القذافي.

مقدمة البرنامج: كان (مروان) يتاجر فى السلاح ويشترى عقارات، ولكنه كان يبحث عن رمز براق لوضعه، وجاء هذا الرمز الذى يتمثل فى صورة محلات هارودز، فقد تحالف مروان مع الثرى البريطانى المدعو "تايني رولاند" فى محاولة وحشية للسيطرة على تلك الشركة البريطانية (❖). وقد خلفت هذه المحاولة الفاشلة عدداً كبيراً من الأعداء الذين كانوا فى انتظار الفرصة المناسبة للانتقام منه.

مقدمة البرنامج: عندما كتبت عنه هل قلت إنه كان أحد أكثر الشخصيات التى اقتحمت مجال العمل فى بريطانيا مبكراً فى الأربعين عاماً الأخيرة..؟

كريس بلاكهرست (صحفي- إيفنينج ستاندارد - لندن): نعم، لقد قلتُ هذا لأنه كان ينشر حوله مناخاً سيئاً، وكانت له علاقات فى مصر وليبيا. وكان أسلوب عمله يختلف عن رجال الأعمال العاديين.

مقدمة البرنامج: كان المراسل الاقتصادى الذى تحدثنا معه مشدوهاً عندما أخذه مروان ذات يوم فى هذه الطائرة الخاصة لمجرد أن يريه الفندق الفاخر الذى اشتراه فى أحد الأماكن الراقية فى بالما دى مايوركا.

كريس بلاكهرست: كان له دائماً سحر خاص وكان شديد الدأب، كما كان دائماً مسيطراً على مشاعره. وكان هذا أحد الأشياء التى تشعُر المرء بالضغط.

مقدمة البرنامج: كان مروان يتحكم طوال الوقت فى الخيوط الباقية من حياته السابقة كجاسوس. والآن اتضح أن مروان كان يعمل لصالح أكثر من منظمة مخابراتية. فقد ظل لأكثر من عشرين عاماً يعمل مع المخابرات المركزية الأمريكية. وهكذا ظلت قائمة أعدائه فى زيادة.

مقدمة البرنامج: هل سمعته أبداً يقول إنه خائف على حياته..؟

برجمان: نعم. فى أول لقاء بيننا قال إن هناك كلام محدد يقال، يعتبر دعوة لاغتياله. وقال: إن هذه دعوة لقتلي.

مقدمة البرنامج: كان برجمان الإسرائيلى الوحيد الذى اتصل بمروان فى السنوات الأخيرة، مع أنه هو بالذات كان أول من نشر عن الجاسوس وذكر اسمه الكامل، كاشفاً سره.

مقدمة البرنامج: عندما قلت لصحيفة الأهرام المصرية فى ذلك الحديث: "إن ذلك الرجل الذى سميته فى كتابى "الصهر" هو أشرف مروان. وأنه هو الجاسوس الذى كنت أتحدث عنه". ألم يدر بخلدك أن كشف اسم جاسوس خان وطنه، لاسيما وأن هذا الوطن هو مصر، يكون محكوماً عليه بالإعدام.

برجمان: فى ذلك الوقت كان لا يزال الجاسوس الغامض. لم يكن له كيان واضح المعالم (يقصد أنه كان شيء هلامي). ولكن عندما اتصل بى هاتفياً للمرة الأولى بعد ذلك بعدة أيام - بعد نحو ٨ أو ٩ أيام - أمسكت رأسى بين يدى وقلت لنفسي، يا للهول إنه إنسان.

مقدمة البرنامج: شهدت الأيام الأخيرة من يونيو ٢٠٠٧ نهاية حياة أشرف مروان. إلى أى حد كان يخاف على حياته حقاً..؟ ليس هذا واضحاً. ولكن الشيء الواضح أن الغموض من حوله زال بالتدريج. وعلى امتداد أكثر من عشر سنوات كان اللواء إيلى زعيرا يرسل تلميحات لكل من يريد أنه كان هناك شخص اسمه أشرف مروان يعمل معه.

أورى بَر يوسف: ليس من الواضح لى لماذا لم يجد أحد أهمية - طَوال تلك الفترة التى كان من المعروف أن زعيرا يفعل فيها هذا - لأن يستدعى إيلى زعيرا لمكتب مسئول الأمن أو أى مسئول آخر ليقول له: سيدي، لقد عرفنا أنك كشفت لأناس معينين عن اسم مصدر للمخابرات، وإذا واصلت هذا فسوف نقدمك للمحاكمة.

اللواء احتياط عاموس جلبوع: لا أعرف أبداً أى حالة مماثلة لتسريب معلومات عن طريق رئيس جهاز مخابرات.

زعيرا: أنا لم أذكر اسم أشرف مروان. لم ألمح ولم أصرح لأى شخص فى العالم.

مقدمة البرنامج: هل تعتقد أن من سرب اسمه أو كشفه قد ارتكب تصرفاً خطيراً..؟

زعيرا: بالتأكيد، ولكنى لا أعرف من الذى فعل هذا.

مقدمة البرنامج: لدرجة أنه ربما يجب تقديمه للمحاكمة..؟

زعيرا: نعم، لو كان إسرائيلياً.

مقدمة البرنامج: كان هذا منذ فترة، ولكن ما الذى تتذكره من لقاءك مع زعيرا..؟

بلوم: لقد بهرني، وساءنى إلى حد كبير مدى استعداده دون ضغط كبير من جانبى لأن يلمح لى باسم الرجل الذى كان عميلاً مزدوجاً.

مقدمة البرنامج: وذلك رغم أنه لم يبلغك اسمه بالتحديد..؟
هيوارد بلوم: أقول أنه أبلغنى تلميحاً. لقد أبلغنى ضمنياً، أعطانى تلميحات ونصحنى بقراءة كتاب، ولكنه ذكر لى رقم الصفحة، بل ووصف لى المشهد الذى يتناوله الكتاب بشأن النزهة فى إفريقيا. وقال لى سوف تتمكن من الوصول إلى الاسم هناك. وهذا ما حدث. كان هناك اسمان ولم يستغرق الأمر منى وقتاً طويلاً لاكتشف أن العميل المزدوج هو أشرف مروان.
إيلى زعيرا: تعالى نتحدث عن غموض هذه الصفحة. حتى الآن لا تزال هذه الصفحة والأسماء التى تتناولها غامضة.
مقدمة البرنامج (مشيرة إلى كتاب): إيلى زعيرا، ها هى الصفحة وها هى الأسماء. ها هو الكتاب الذى أرشدت هيوارد بلوم إليه، وهو كتاب الشاذلي. وها هى الصفحة رقم ١٠٨ . وهاهى أسماء صادق وأشرف مروان.
إيلى زعيرا: من الممكن أن تجدى فى هذا الكتاب حوالى ١٥٠ اسماً.
مقدمة البرنامج: سوف أسألك سؤالاً محدداً. هل أرشدت هيوارد بلوم إلى هذا الكتاب..؟
إيلى زعيرا: لقد طلب كتاباً بالإنجليزية يمكنه قراءته.
مقدمة البرنامج: قلت إن هذه هى النسخة العبرية من الكتاب.
إيلى زعيرا: قلت له اقرأ كتاب الشاذلي.
مقدمة البرنامج: والشاذلى يذكر اسم أشرف مروان.
إيلى زعيرا: لم أكن أعلم أن الشاذلى ذكر اسم أشرف مروان. من أين لى أن أعرف هذا..؟
مقدمة البرنامج: ألم تحك لأحد شيئاً عن أشرف مروان..؟
إيلى زعيرا: سأشرح لك بدقة. لقد كتبت فى كتابى عام ١٩٩٣ عما أعتقده بشأن العميل المزدوج. وقد أخذت هذا الكتاب وعرضته على الرقابة. وتلقيت منها الكتاب وجميع صفحاته عليها أختام بالموافقة. ولم أخالف ما وافقت عليه الرقابة ولو بأبسط قدر.
مقدمة البرنامج: ولكنك كنت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وحتى لو وافقت الرقابة أو لم تنتبه لما ورد فى الكتاب أو غاب عنها أى شيء، لماذا تنشر تفاصيل تؤدى لكشف اسمه..؟
إيلى زعيرا: التفاصيل الواردة فى الكتاب لا يمكن أن تكشف شخصيته.
مقدمة البرنامج: ولكنها أدت إلى ذلك.
إيلى زعيرا: كلا. لم تؤد لذلك. لقد نُشِر هذا الكتاب عام ١٩٩٣، وحتى تسع سنوات تلت ذلك لم يكتشف أحد من خلال هذا الكتاب أن هذا هو العميل المزدوج. أو أن أشرف مروان هو العميل.
مقدمة البرنامج: المسألة يا إيلى زعيرا هى أنك لا تخفى الحاجة إلى إعادة فتح ملف مروان، وبحث ما إذا كان هذا الرجل كان عميلاً مزدوجاً، وكان جزءً من خطة الخداع المصرية الكبرى. هل تريد فتح هذا الموضوع للنقاش..؟
إيلى زعيرا: لقد كنت دائماً أريد ذلك.
تسفى زامير: إنك تريد أن تجعل الموساد شريكاً فى الفشل. وهذا غير صحيح. اسمعي. لقد قامت لجنة أجرانات بتنحيته، وقالت إنه يتحمل مسئولية ثقيلة. وهو يريد إلقاء التبعة على غيره. فى البداية أراد إلقاءها على ديان. وبالمناسبة فقد انتظر إلى أن مات قبل أن يفعل هذا. ولكنه لا يعرف متى سأموت أنا، وهذا الأمر يلح عليه.
مذيع: مساء الخير لواء احتياط إيلى زعيرا (بداية حديث مسجل للتليفزيون):
مقدمة البرنامج: والآن اتخذ زعيرا خطوة أخرى للأمام. فجاء إلى التليفزيون وصرح هناك للمرة الأولى بشكل علنى باسم الجاسوس.
إيلى زعيرا: (استمراراً للحديث المسجل للتليفزيون): بالنسبة لمروان كان يقدم لنا معلومات ممتازة، حتى جاءت الحرب وعندئذ تسبب فى كارثة.
تسفى زامير: لابد من محاكمته لكشف اسم المصدر. إن من سرب هذا الأمر للصحافة وللمراسلين هو إيلي.
مقدمة البرنامج: لم يتمكن إيلى زعيرا من تحمل هذا الكلام ورفع على زامير قضية تشهير. لقد اندلعت حرب الجنرالات من جديد، والآن قد يدفع ثمنها باهظاً الشخص الذى كان يعمل فى وقت من الأوقات مع كليهما. لقد سقط مرة واحدة القناع الذى كان يحجب وجه مروان، فالآن أصبحت هناك وثيقة إسرائيلية تؤكد أن هذا الرجل كان يتجسس لصالحنا.
دورى كلاجسبيلد (المحامى عن تسفى زامير): هذه هى الدعوة التى رفعها زعيرا. لقد كان يسعى لتبرئة ساحته جزئياً على الأقل أمام الجمهور. لقد كان يسعى لشيء غير الحقيقة التاريخية حتى من وجهة نظره. لقد كان يريد أن يقول هذا فى برنامج دان مرجليت.
مقدمة البرنامج: لقد خسر زعيرا دعوى السب العلني. وقرر القاضى أور فى حكمه أن زعيرا قام فى مناسبات عديدة بكشف هوية الجاسوس.
عاموس جلبوع: لن أقول عن هذا سوى شيء واحد. عندما تتحدث عن جواسيس، سواء كان ذلك يتعلق بعميل مزدوج أو غير مزدوج، فلا تكشف عن مصادرك

أياً كانت الأسباب. عندما ورد فى التوراة لا تقتل، لم يكن المقصود لا تقتل عمداً وإنما لا تقتل بشكل عام. هذا أمر قاطع.

مقدمة البرنامج: لكن لو كان أشرف مروان - والآن أقول اسمه - لو كان هذا الرجل، الذى يمكنك أن تنظر إلى صورته خلفك، وأنت تعرفه أفضل مني، لو كان عميلاً مزدوجاً، ولو كان خدعك وكذب عليك وضللك، ولو كان هذا قد حدث بالفعل، فربما كان إيلى زعيرا على حق، وربما يجب علينا أن نعيد كتابة تقرير أجرانات من جديد.

تسفى زامير: لكن ما معنى "لو"..؟ لقد خسرنا أفضل مصدر كان لنا فى التاريخ.

مقدمة البرنامج: هل يمكنك أن تقرر أنه الأفضل..؟

تسفى زامير: أقول لك، إنه كان أفضل مصادرنا على حد علمي. وقد فقدناه بسبب إهمال آثم. ولو كان هذا قد حدث بمبادرة من إنسان لا يحترم على الإطلاق ثروات دولة إسرائيل... فهذا الرجل كان ثروة. اسمعي، نحن الآن كالمكفوفين فيما يتعلق بما يحدث فى سوريا. وإننى أعلم ذلك من الصحف. فلماذا..؟ لأنه لن يكون لدينا مصادر كهذه ثانية.

مقدمة البرنامج: نشر قرار التحكيم فى الصحف فى منتصف يوليو، وبعد ذلك بأسبوعين لقى أشرف مروان حتفه.

(على الشاشة مسكن أشرف مروان فى لندن)

(وتطرح مقدمة البرنامج أسئلة على شخص لا يظهر سوى صوته)

مقدمة البرنامج: هل كان هناك أحد فى هذا العقار، يوم وقوع الحادث..؟

-: نعم

مقدمة البرنامج: هل كنت موجوداً..؟

-: نعم.. ولكنى لن أقول أى شيء.

مقدمة البرنامج: هل شاهدت ما حدث..؟

-: لست مستعداً لقول أى شيء.

مقدمة البرنامج: حسناً.

-: إحقاقاً للحق. نحن لا نرغب فى التحدث عن ذلك.

مقدمة البرنامج: لكنك كنت تعرف هذا الرجل.

-: مَنْ..؟

مقدمة البرنامج: لم يوافق حراس مسكن مروان على الإطلاق أن نصور داخل الحديقة التى سقط فيها. وقال مدير المبنى إنه كان هنا، ولكنه لا يتذكر تحديداً ما حدث. والموجودون هناك يدركون شيئاً آخر وهو أن المكان الذى سقط فيه يبعد كثيراً عن المبنى نفسه وهو ما يدل على الأقل على إمكانية أن يكون هناك من دفعه ليلقى مصرعه.

أهارون برجمان "مؤرخ" (لندن): يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ يونيو، ترك ثلاث رسائل على جهاز الرد الآلى على هاتفي. ولم يكن ذلك أمراً مألوفاً على الإطلاق، لأنه كان جاسوساً بكل معنى الكلمة ولم يترك أبداً أى رسائل.

مقدمة البرنامج: وبالطبع لم يذكر اسمه.

أهارون برجمان: لم يكن يذكر اسمه على الإطلاق.

مقدمة البرنامج: وفى يوم الثلاثاء ذاته (٢٦ يونيو) كان صوته يبدو مختلفاً.

أهارون برجمان: نعم. لم يكن هذا أشرف مروان الذى أعرفه. وكان بوجه عام إنساناً متميزاً، ولكن صوته ورسائله كانت تحمل شيئاً غريباً لي.

مقدمة البرنامج: هل يمكنك أن تسمعنا إياها..؟

(يقوم أهارون برجمان بتشغيل جهاز الرد الآلي)

(مكتوب على الشاشة توقيت المكالمة ٥٢: ١٢ يليه صوت المكالمات فى جهاز الرد الآلي)

مرحباً.. بشأن كتابك، اتصل بى من فضلك على الهاتف المحمول. شكراً

مقدمة البرنامج: هذه هى الرسالة الأولى.

مرحباً: هل يمكنك أن تتصل بى بشأن كتابك..؟ شكراً.

مقدمة البرنامج: هذه هى الرسالة الثانية.

أهارون: نعم هذه الثانية.

مرحباً. مساء الخير. اتصل بي. أنا موضوع كتابك الذى ألفته. شكراً.

مقدمة البرنامج: ماذا يقول فى الرسالة الثالثة..؟

أهارون برجمان: فى الرسالة الثالثة: هل يمكنك الاتصال بي. أنا الذى ألفتَ كتاباً عنه.

مقدمة البرنامج: هل ترك هذه الرسائل قبل وفاته بيوم..؟

أهارون برجمان: لقد ترك هذه الرسائل قبل وفاته بـ٢٠ ساعة.

مقدمة البرنامج: وفى تمام الساعة (٤٠: ١) بعد ظهر اليوم التالي، كان أحد رجال الأعمال من معارف مروان يقف فى الطابق الثالث من هذا المبنى وشاهد كل شيء. وشهد بأن رجلين يبدوان من الشرق الأوسط كانا يقفان أمام عينيه فى شرفة أشرف مروان بعد سقوطه بلحظة، وسارعا بالهرب إلى داخل الشقة.

رجيف سيال (صحيفة تايمز- لندن): كان هذا تحقيقاً شديد التعقيد بالنسبة للشرطة، حيث كان عدد الشهود قليل للغاية، ولم يكن هناك أحد فى الشقة سوى الخادمة، وكان أحد أبواب المبنى الخمسة مكسوراً. ولم تلتقط كاميرات الحراسة أى صور. وكان التحقيق يتعلق برجل ظلت حياته غامضة حتى هذه اللحظة.

(مكتوب على الشاشة المكان الذى توفى فيه أشرف مروان- لندن)

مقدمة البرنامج: قبل وفاته ببضعة أيام قال مروان إنه كاد ينتهى من تأليف كتاب عن حياته.

هيوارد بلوم: لقد ادعت الشرطة أن الكتاب قد اختفى، ولكن كان هناك كتيباً مكتوباً بخط اليد على أحد الأرفف فى مكتبه.

أهارون برجمان: أعتقد أن هذا الكتيب هو نفس الكتاب الذى أخبرنى به، وهو الكتاب الذى يحكى فيه القصة كاملة.

رجيف سيال: قالت الشرطة إنه يوم وفاته كان هناك موضعاً خالياً فى المكتبة. فى المكان الذى كان يحتفظ فيه بمذكراته.

(القاهرة، يوليو ٢٠٠٧)

مقدمة البرنامج: وسط كل هذا الغموض، يتجول الآن كل المشتبه بهم. وهناك منافسة ضارية على دور المشتبه فيه الرئيسي، ربما يكون منافساً من رجال الأعمال، وربما قام الليبيون بتصفية حساب قديم معه، وربما حصد المصريون فى النهاية ثمن الخيانة.. ولكن هذه الصور أيضاً تشكك فى هذا، فقد دُفن أشرف مروان فى القاهرة مثل البطل. وحضر المفتى تشييع جنازته، كما حضرها نجل مبارك. فهل يمكن أن يكون هذا الشخص فى النهاية ظل وطنياً مصرياً طوال حياته..؟

عاموس جلبوع: عندما رأيت هذا الأمر، ذكرنى بأفلام المافيا. المافيا التى تقتل شخصاً ما، وبعد ذلك نجد الأرملة وبناتها ينتحبن بجانب القبر، ومن قتلوه يأتون ويقبلونهن، ثم يأتى شخصاً ما من الجانب ويعطى لها شيئاً.... لقد ذكرنى حقاً بذلك.

(مشهد لجنازة أشرف مروان بحضور جمال مبارك وبعض كبار الشخصيات الرسمية فى مصر)

تسفى زامير: لقد أحزننى ما حدث، كنت حزيناً بالفعل. فقد كنا نحن الذين أوصلناه إلى ذلك بأنفسنا حسب اعتقادي.

أهارون برجمان: لو كان سبب الوفاة هو نشر قصته، فإن النشر كان خطئاً فادحاً.

مقدمة البرنامج: وما ستقول لنفسك فى القصة القادمة..؟ مع الجاسوس التالي..؟

أهارون برجمان: كان أشرف مروان بالنسبة لى جاسوساً واحداً، ولكن كان فيه الكفاية.

مقدمة البرنامج: كان الجاسوس الأخير.

أهارون برجمان: كان الجاسوس الأخير من وجهة نظري، وليس أكثر.

مقدمة البرنامج: ألا تعتقد أنك لعبت دوراً فى هذا، بمعنى أنه لو لم تقم بإثارة الدنيا، أو لو سمحت لهذه الحكاية بأن تموت..

تسفى زامير (مقاطعاً): أتعرفين.. أريد أن أقول لك شيئاً، لقد فكرت كثيراً فيما يمكن أن أفعله بشكل شخصي، ولكنه لم يرغب فى رؤيتي.

مقدمة البرنامج: كيف تفسر عدم رغبته فى ذلك..؟ لماذا لم يرغب..؟

تسفى زامير: لأنه عندما يراني، يتذكر أنى لم أدافع عنه. ولم يكن فى حاجة لأن يقول ذلك، فأنا الذى أقوله لنفسي.. فأنا بالفعل لم أدافع عنه.

(♦) من المعروف أن محلات هارودز هى ملك للملياردير محمد الفايد والتى اشتراها فى الثمانينيات.. والذى حدث هنا أن أشرف مروان كانت لديه خصومات وعداءات كثيرة منها عداءه مع محمد الفايد، لأن الأول وقف بجوار صديقه الإنجليزى "تاينى رولاند"، صاحب صحيفة الأوبزرفر، فى تلك الصفقة ضد الفايد.

---

٤٠ عاما على مأساة الغواصة داكار: الزمن لا ينسينا الحنين

بقلم: روعى مندل
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١/٧

فى التاسع من يناير ١٩٦٨، غادرت الغواصة داكار ميناء بورتسموث البريطاني وعلى متنها ٦٩ بحاراً وضابطاً إسرائيلياً، وشقت طريقها فى مهمة لم تعد منها أبداً. لم يُعثر على حطام الغواصة سوى عام ١٩٩٩، وكانت بالقرب من جزيرة كريت اليونانية. قام بعملية البحث فريق إسرائيلى أكد أن الغواصة غارقة فى أعماق البحر، وقد جاء فى تقرير رسمى أجراه الجيش الإسرائيلى أن الغواصة غرقت على ما يبدو بسبب عطل فني، على مسافة ٥٠٠ كيلومتر من السواحل الإسرائيلية. وقد اجتمع اليوم (الاثنين) ذوى أسر المفقودين فى جبل هرتسل بالقدس إحياءً لذكرى مرور ٤٠ عاماً على هذه الكارثة التى فقدوا خلالها أعزائهم.

قبل يومين من مغادرة الغواصة الميناء البريطاني، اجتمع أفراد أسرة أفراهام (بومي) بركاي، نائب قائد الغواصة، للاحتفال بعيد ميلاده الثانى والثلاثين. وتقول أرملته، حفا جلعادى بركاي، للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت: "حقيقة أن عيد ميلاده يوافق نفس الأسبوع الذى وقعت فيه هذه الكارثة تثير فى نفسى مشاعر من الأسى والحزن. كنا سويا فى بورتسموث، وخرجنا بصحبة ابننا جاى للاحتفال بعيد ميلاد بومى فى أحد المطاعم وللقيام بجولة تسوقية. اشترى بومى لنفسه سلسلة مفاتيح للسيارة الإنجليزية التى كان يخطط لشرائها عند عودته إلى إسرائيل. كان هذا اليوم من أجمل الأيام التى أمضيناها سويا".

قبيل مغادرة الغواصة الميناء البريطاني، توجهت حفا وباقى أسر البحارين إلى المطار فى طريق عودتهن إلى إسرائيل. وتقول: "ركبنا حافلة كبيرة وتوجهنا إلى المطار. رافقنا بومى حتى المطار، وطلب منى ألا أقلق عليه وقال إن طاقم الغواصة لديه خبرة رائعة حيث تدرب لمدة شهر ونصف. قال لى إن كل شيء على ما يرام. افترقنا وكان من المفترض أن نلتقى فى إسرائيل بعد بضعة أيام".

تقول حفا إن اليوم الذى تلقت فيه نبأ فقد الاتصال مع الغواصة محفور فى ذاكرتها ولا تستطيع أن تنساه: "كنا نقيم فى منزل يطل على البحر فى حى بَت جاليم بحيفا، كنت أتابع جيدا القطع البحرية الداخلة والخارجة وأدركت أنهم يبحثون عن شيئا ما. فى المساء، ذهبت إلى بعض الأصدقاء فى سلاح البحرية وسألتهم عما يحدث، فأجابونى بأنه كان هناك عطل فى الاتصال مع طاقم الغواصة وأنه ليس هناك ما يدعو للقلق. فى صباح اليوم التالي، اتصلت بى أختى من كندا وقالت بقلق إنها سمعت تقريرا فى شبكة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) بأن هناك عمليات بحث عن غواصة مفقودة. فى تلك اللحظة عرفت إن حياتى ستنقلب رأسا على عقب. ارتميت على السرير وأنا ارتعد".

تعترف حفا بأن العثور على حطام الغواصة داكار سمح لها بمحاولة بدء حياتها من جديد، بعد سنوات طويلة من القلق المحطم للأعصاب وعدم اليقين. وتوضح قائلة: "طوال هذه السنوات كنا نشعر بأن هناك شيء ناقص، شيء لا يسمح لنا باستئناف حياتنا من جديد. كنت كالشخص الذى لم ينهِ الحداد بعد. الزمن لا ينسينا الحنين والاشتياق الكبير، ولكن هناك شعور بأن الدائرة قد أغلقت. صحيح أن الحياة مازالت مستمرة وأن الأبناء يكبرون، ولكن دائما سيكون هناك شيء ما ناقص".

◆ "أضعت كثيرا من حياتي":

العقيد احتياط جدعون راز، نائب قائد سلاح البحرية سابقا، حاول على مر عشرات السنين حل لغز اختفاء الغواصة داكار. كان راز مسئولا عن عمليات البحث عن الغواصة، وهو الذى أبلغ قائد سلاح البحرية، بعد سنوات طويلة، بأن الغواصة التى عُثر عليها فى قاع البحر المتوسط هى بالفعل الغواصة داكار.

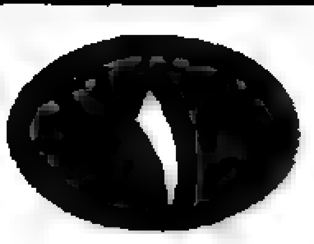
يقول راز إنه لن ينسى أبدا اليوم الذى تلقى فيه نبأ فقدان الاتصال مع الغواصة، حيث يحكى للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت: "كنت حينها أشغل منصب نائب قائد الغواصة لفيتان، وتلقيت النبأ بينما كنت فى مهمة فى قلب البحر. أيقظت قائد الغواصة وأبلغته بالخبر، وفهم كلانا معنى ذلك. ففى مجالنا، لا مجال للشكوك - إذا حدث عطل فى أجهزة الاتصال بالغواصة فإنها تطفو على سطح الماء. أما إذا انقطعت أجهزة الاتصال لمدة طويلة، فإن ذلك يعنى شيئا واحداً. انضممنا إلى طواقم البحث فى محاولة لإنقاذ أصدقائنا".

ويضيف راز بأن العثور على حطام الغواصة ساعد فى حل لغز ما حدث لها، وأزال الشكوك المختلفة التى آذت مشاعر أسر طاقمها، ويقول: "كانت سعادتى بالعثور على حطام الغواصة تفوق سعادة أسر الضحايا، لأننا بالعثور عليها فندنا المزاعم بأنها انحرفت عن مسارها أو بأنها انفجرت بفعل شحنة ناسفة. بات من الواضح الآن أن الغواصة داكار تعرضت لعطل فني، حيث غطست إلى عمق أكثر من العمق الذى يُسمح به لغطس غواصة من نفس الطراز، ولذا لم تتحمل ضغط الماء واندفعت المياه بداخلها دون أن يستطيع الطاقم التعامل مع هذا الوضع".

يصف راز المشاعر التى انتابته عند تلقيه نبأ العثور على الغواصة داكار قائلا: "عندما عثرنا على الغواصة بواسطة كاميرا متطورة مجهزة للتصوير تحت الماء، رأينا أولا الجزء الأمامى منها، وكان سليما تماما وليس به أى ضرر. تصورنا للحظة أن الغواصة لازالت صالحة وأنها ستطفو بعد لحظات على سطح الماء. ولكن بعد ذلك رأينا الأضرار الجسيمة التى لحقت بها بفعل ضغط الماء. فى تلك اللحظة، أدركت ما حدث للغواصة فى ذلك اليوم، وعادت إلى أذهانى مجددا الذكريات التى كانت تربطنى بالرفاق الذين كانوا بداخلها".

بالنسبة لراز، كان العثور على الغواصة المفقودة بمثابة إغلاق للدائرة مع رفاقه فى السلاح: "كان من دواعى سرورى أننى كنت أحد أفراد الطاقم الذى عثر على الغواصة. كان الكثير من أفراد الطاقم أصدقائى وكانت تربطنى بهم علاقات حميمة جدا. كان أفراهام بركاي، نائب قائد الغواصة داكار، خريج دفعتي.. إننى أشعر الآن باشتياق كبير لكل أفراد الطاقم".

◆ افتتاحيات الصحف ◆



كنيست منافقة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٢٨

هذه الكنيست غير مناسبة لسن دستور لإسرائيل، لأنها لا تدرس عواقب عملها على المدى الطويل. فعندما أطلق "شاي درومي" النار على من سطا على مزرعته فأرداه قتيلا، تم على الفور تقديم مشروع قانون يبيح إطلاق النار حتى الموت على منفذي عمليات السطو. وعندما سافر أعضاء كنيست عرب إلى سوريا ولبنان، تم تقديم مشروع قانون يحول بين من قام بزيارة دولة عدو وبين التنافس فى الانتخابات، وربما أيضاً يسلبه جنسيته. وفى الخلاف حول إجراء مسيرة الاعتداد بالنفس فى القدس (الخاصة بالشواذ جنسياً) سارعت الكنيست بتقديم تعديل لـ"قانون أساس القدس" يجيز لمجلس المدينة حظر إجراء المواكب والمسيرات فى نطاقها.

تبدو الكنيست الحالية، أكثر من سابقاتها، وكأنها طاقم ردود أفعال على أحداث الساعة، وليس كمؤسسة تشريعية مسئولة. ففى رد فعل على محاكمة سائق أقلّ مخرباً انتحارياً، تم تقديم مشروع قانون يقضى بأن يكون سائق سيارة الأجرة مسئولاً عن التحقق مما إذا كان الراكب فى سيارته مقيماً (فى إسرائيل) بشكل قانوني. ومن ثم، سيكون السائق مطالباً بأن يطلب بطاقة هوية من كل راكب يبدو له مشبوهاً، وسيقع عليه، فى كل حالة، عبء إثبات أنه لم يعرف أنه يُقل مقيماً غير قانوني. أيضاً القانون الذى سيحدد العقوبة الدنيا لمن يضرب مسنين هو رد فعل على تقرير صحفى حثيث ومبرر حول ضرب المسنين. لم يفحص أحد ما إذا كان مفيداً للمسنين أم لا.

طبقاً للتقرير السنوى الذى قدمه أعضاء الكنيست، "زهافا جلئون" و"دوف حنين" و"كوليت أفيطال"، حول مشاريع القوانين التى تمس بحقوق الإنسان والمواطن، فإن هذه الكنيست تميل لأن تكون أقل حساسية تجاه انتهاك الحقوق الأساسية، وأقل ليبرالية، وأكثر شوفينية، وأقل خوفاً على حرية التعبير والانتقال.

إن الاستعداد لسن قانون يسلب الجنسية ممن دخل دولة عدو، وانتهاك الخصوصية فى قانون "بيانات الاتصال" الذى يتيح للدولة تخزين معلومات خاصة عن كل إنسان، ليس فقط من أجل منع جريمة وإنقاذ حياة وإنما أيضاً من أجل الحجز على ممتلكات، ومشروعية القانون الذى يقيد الوصول إلى مواقع على الإنترنت بدون تعريف الهوية، كالموجود فى دول غير ديموقراطية، والأمر المؤقت الذى يسمح بالتحفظ على الموقوف ٩٦ ساعة دون محاكمته، والتداول بشأن الاعتقال فى غيابه وحتى مناقضة قرارات قضائية صدرت فى شأنه عندما يتعلق الأمر بمخالفات أمنية - كل هذه الأمور وغيرها تنضم إلى صورة الكنيست الرجعية.

من الممكن أن نفهم لماذا ينتظر الجمهور أن تغيثه الكنيست فى كل مرة تبدو فيه الشرطة ضعيفة، لكن العلاج ليس بالضرورة تشريعاً يقيد حقوق الإنسان، وإنما تخصيص موارد أكثر للشرطة حتى نشعر بوجودها وستكون مجدية أيضاً بدون انتهاك الحقوق الأساسية.



ليس لثرى عارض

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/١٢/٣١

قرار الملياردير "أركادى جايدماك" دفع عشرة مرشحين فى انتخابات الحكم المحلى بعد عام، على لائحة حزب "عدالة اجتماعية"، هو نذير سوء للديموقراطية. والحقيقة أن وهن السياسة (البولوتيكا) ليس ظاهرة إسرائيلية، فقد توارت الهياكل القديمة، التى سمحت لشباب موهوب بأن يشارك فى اللعبة السياسية، وأن يمثل طبقات مختلفة من الجمهور فى العالم كله. فقد برز إلى جانب الزعماء الكاريزميين فى المعارك الانتخابية بوجه عام، وفى الحكم المحلى بوجه خاص، رؤساء نقابات عمالية، ونشطاء فى اتحادات طلابية، ومعلمون وأخصائيون اجتماعيون، ورجال أعمال، قرروا وضع موهبتهم، وليس فقط أموالهم، موضع اختبار جماهيرى.

هكذا ظهر فى إسرائيل ساسة من أمثال "آبا حوش"، و"يوسف ألموج"، و"تيدى كوليك"، و"يهوشواع رابينوفيتش"، و"دافيد ليفي"، و"ميئير شطريت"، و"عَمير بيرتس" وغيرهم كثيرين.. وجميعهم نبعت قوتهم السياسية من الجمع بين العمل فى الحكم المحلى مع رابط حزبى بارز. فى فرنسا، على سبيل المثال، وصل رئيسا بلدية سابقان - "جاك شيراك" و"نيكولا ساركوزى" - إلى قمة الهرم. وفى اليونان عُيِّنت رئيسة بلدية "أثينا"، "دورا بكفيانى"، فى منصب وزيرة الخارجية. ويدرك من يتابع المسألة أن الطريقة التى وصلوا بها هى الأقل سوءاً بين الطرق.

وطالما أن الأمر كذلك، فإن دخول "جايدماك" الحكم المحلى ليس مفاجئاً تماماً، وليس إلا تصعيداً واهياً لظاهرة قائمة. يعانى الحكم المحلى فى إسرائيل منذ سنوات من تدهور خطير، بسبب استقطاعات فى ميزانيات التعليم والضمان الاجتماعى من جانب الحكومة، ومن عجز وإسراف وعدم مسئولية إدارية من جانب جزء من رؤساء المدن. وقد أدرك "جايدماك"، الذى حدد نقاط الضعف الإدارية عندما أقام مدن إيواء (خيام)، وأرسل أطفالاً إلى المصايف، ووعد بتحصين (منازل) سكان سديروت - أدرك أن الأحزاب الكبيرة تركت الملعب المحلى، فدخله، بصحبة مجموعة من المقاولين النشطين، بقوة.

ليس مهما مَنْ سيكون المتنافسون من قِبل "عدالة اجتماعية" لانتخابات الحكم المحلى، فمن الواضح أنهم ملتزمون فى المقام الأول تجاه أموال راعيهم، ليس تجاه الفكرة، وليس تجاه الجمهور ولا حتى تجاه أنفسهم، وهذا يعنى فى حد ذاته مساساً خطيراً بالديموقراطية .. ومن ثم، لا ينبغى للسياسة الإسرائيلية أن تخنع لثرى عارض، يحاول أن يلتف بأمواله على المسار الديموقراطى وأن يُخضعه لهواه.



جيش لا يتصرف كجيش

افتتاحية هآرتس ٢٠٠٨/١/٤

لا يمكن الزعم بأن تقرير لجنة الخارجية والأمن بالكنيست حول حرب لبنان الثانية موجه سياسياً، نظراً لأن ١٧ عضو كنيست من جميع ألوان الطيف السياسى وقعوا عليه. فاللجنة تعنى بمراقبة الهيئة الأمنية كأمر روتيني، ولذا من الطبيعى أن تحاول استخلاص دروس من الحرب.. وبدلاً من الزعم بأنها لم تحمّل المستوى السياسى مسئولية، يجب قراءة ما هو موجود فى التقرير أفضل.

تتضم المعلومات التى تراكمت حول الحرب، لتشكل صورة مفادها أن الجيش لم يعد جيشاً. لم ينجح جيش الدفاع الإسرائيلى فى أن يهزم "حزب الله"، رغم أنه كان لديه وقت كاف (وقت أكثر من اللازم، فى رأى اللجنة)، ودعم جماهيرى ودولي، وقوات احتياط امتثلت لأمر الاستدعاء فى وقت قصير، وسلاح وفير أكثر مما هو مطلوب وعدو قريب من الحدود.

يشير التقرير إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يتصرف باعتباره جيشاً، ولذا لم ينجح فى تنفيذ المهام التى كلفته بها الحكومة: صيغ "الهدف الاستراتيجي" بلغة سياسية، ولم يترجم إلى أهداف عسكرية. مرت الحرب بثلاث مراحل، طبقاً للجنة، ولم يُستوعب أى درس عسكرى عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى. فما تم تجريبه فى المرحلة (أ) تم تجريبه مرة أخرى فى المرحلة (ب) بشكل مختلف قليلاً. أديرت الحرب بطرق "حزب الله" بدلاً من استغلال حقيقة كون جيش الدفاع الإسرائيلى جيشاً كبيراً (يقصد أن حزب الله هو الذى كان يوجه دفة الحرب وأن دور الجيش الإسرائيلى كان عبارة عن رد فعل لفعل حزب الله). وعلى الرغم من أن الحكومة أصدرت أوامر إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، ابتداءً من ١٩ يوليو، بالعمل على وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل كهدف أولى، فإن الأمر لم يُنفذ. وهذا يعد برهان على أن جيش الدفاع الإسرائيلى خسر فى الحرب. وللعلم، فى اليوم الأخير للحرب تم إطلاق ٢٥٠ صاروخاً على إسرائيل.

إذا كان للحرب إنجازات استراتيجية، فإنها لا تنبع من النجاح فى القتال، وإنما من الاستعداد ذاته للرد على خطف الجنود، وأيضاً من التدخل الدولى فى بلورة شروط وقفها. حدث خلط مَرَضى فى توزيع الأدوار ربما بسبب التداخل الآخذ فى التزايد بين الجيش والحكومة، حيث يتحدث بعض الوزراء كأنهم قادة، ويفكر بعض القادة بمنطق السياسيين.

لم يتصرف جيش الدفاع الإسرائيلى كجيش حتى قبل الحرب، ولم يُعد خططاً قتالية مصدقاً عليها لاحتمال نشوب حرب ضد "حزب الله". هذا استخلاص مريع، أخذاً فى الاعتبار بأن إسرائيل هى التى بادرت بالحرب. تتجاهل اللجنة، بقولها بأن شن عملية برية كبيرة فى بداية الطريق كان أفضل، واحتمال أن مثل هذه العملية أيضاً كانت ستفشل.

كان أمام إسرائيل ثلاثة احتمالات بعد خطف الجنود: عدم الرد، والرد بحملة صغيرة، أو الرد بحرب شاملة. ومن بين كل هذه الاحتمالات تم اختيار شيء وسط، لم يستطع أحد توصيفه.

تصف لجنة الخارجية والأمن جيشاً لا يعمل كجيش، لا من حيث المفهوم الهيراركي، ولا من حيث المفهوم الهيكلي، ولا من حيث الاستعداد القتالى واللوجيستى، ولا من حيث ترجمة قرارات الحكومة على الأرض، ولا من حيث القدرة على الحسم، ولا حتى من حيث التطلع إلى الانتصار.

٤

الدين هو الضحية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/١/٧

قال رئيس الحكومة "إيهود أولمرت"، يوم الأربعاء الماضى فى الكنيست، كلاماً قاسياً جداً عن جمهور الناشطين "الحريديم" (المتدينون الأصوليون) فى مجال الخدمة العامة: "إذا قدر لكم لا سمح الله أن تديروا التعليم ?الحريدى?، فستدمرونه، لأنكم ستؤذون بعضكم".

لم يقصد "أولمرت"، كما هو واضح، أن يشكك فى قدرات "الحريديم" على الإدارة، وإنما فى قدرتهم فقط على الترفع عن المذهبية. وأوضح: "فقط يهودى علمانى مثلى يستطيع أن يعطى التعليم ?الحريدى ?ما يستحقه بنزاهة، بدون كل الخلافات الداخلية". لقد أسدت حكومة "شارون" - "شينوي" (حزب علمانى شارك فى الحكومة السابقة) معروفاً كبيراً للدين اليهودى وللجمهور الديني، عندما حُلت فى عام ٢٠٠٣ وزارة شئون الأديان.

ليس من قبيل المصادفة أن الخلاف العلمانى الدينى قد هدأ فى السنوات الخمس الماضية، وأن كراهية الدين والمتدينين قد قلت بشكل كبير. كان أحد أسباب ذلك هو ابتعاد الأحزاب "الحريدية" عن قدْر اللحم الائتلافي. أيضاً عندما عاد (حزب) شاس إلى الحكومة، فإنه خفف (حتى الآونة الأخيرة) من مطالبه. سبب آخر للتحسن فى النظرة إلى الدين كان بلا شك تفكيك وزارة الأديان المقيتة. لقد اتسمت هذه الوزارة مع مرور السنين بالفساد، وبالتقارير الكاذبة وبتعيين الأقارب، وبتشويه صورة الدين اليهودى فى جميع أنحاء البلاد.

للأسف البالغ، لم يكمل مفككو الوزارة عملهم. فقد تم تفكيك الوزارة، لكن هيئاتها ظلت باقية. فلم تصبح المجالس الدينية جزءاً من السلطات المحلية، وظلت أيضاً الهيئة المعنية بشئون "اليشيفوت" (المعاهد الدينية اليهودية) على حالها بوزارة التعليم. النتيجة هى أنه من الممكن إحياء وزارة الأديان من رقادها فى كل لحظة.

صحيح، ليس من المنطقى أن يستمر "أولمرت" فى التوقيع بنفسه على كل تعيين فى مجلس دينى، وعلى كل قرار يتعلق بأمور الدفن. وصحيح أيضاً أنه لا يوجد فارق كبير فى حجم الصلاحيات بين هيئة الخدمات الدينية وبين المكتب الجديد للخدمات الدينية، إلا أن هناك تخوفاً كبيراً من أن التعيينات السياسية ستزداد مرة أخرى، ومن أن عفريت الميزانيات للمقربين سيظهر مرة أخرى بدون إشراف مسئولى مكتب رئيس الحكومة. وثمة مشكلة أصعب، ألا وهى اختراق الحاجز النفسى لإقامة وزارة الشئون الدينية مجدداً.. إن الطريق من هنا وحتى إعادة قسم "اليشيفوت"، وهيئة الثقافة اليهودية للمكتب، ولإعادة بعث وزارة الأديان القديمة قصير جداً.

إن "لأولمرت" تاريخاً طويلاً فى شراء دعم الأحزاب "الحريدية"، لكنه كان من المفترض أن يفهم أن وزارة الأديان، التى يخيم العار على أطلالها، هى "طابو". ينبغى أن تكون هناك حدود أيضاً لما هو بصدد فعله فى إطار تحصين الائتلاف عشية تقرير "فينوجراد".

ومن المهم أيضاً أن نذكر أن الضحية الرئيسية للمكتب الجديد سيكون هذه المرة أيضاً هو الدين اليهودى الذى ستتدهور صورته فى دولة اليهود مجدداً.

٥

بوش شريك فى الجرم

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/١/٩

البؤرة الاستيطانية المسماة "ميجرون"، التى أقيمت على أراض مملوكة لفلسطينيين، والتى تطالب الولايات المتحدة بإزالتها بإصرار مفتعل، هى الآن بلدة راسخة عمرها سبع سنوات: فيها حدائق، وأراجيح، وروضة أطفال، وبنى تحتية تكلفت أربعة ملايين شيكل من أموال الدولة، ومواطنون لا يبدون كـ"شباب التلال" وإنما كمواطنين عاديين، يعملون من أجل كسب لقمة عيشهم فى القدس، ثم يعودون فى المساء إلى بيوتهم، ولا يخطر ببالهم أن أحداً سيجرؤ على إخلائهم فى يوم من الأيام.

"ميجرون" هى فقط نموذج. ثمة بؤر استيطانية يقيم فيها ٥٠٠ شخص، وبؤر استيطانية هى بمثابة توسيع لمستعمرة عريقة ويقيم بها ألف مواطن. المشكلة أن مصطلح "بؤرة" استيطانية، الذى يدل على الوقتية، هو فى حقيقة الأمر مصطلح فارغ. فالكذب الكامن فى التفريق بين مستعمرة قانونية وأخرى غير قانونية - وكأن هناك من اعترف بقانونية المستعمرات القديمة، وكأن البؤر الاستيطانية أقيمت بالمخالفة لقرارات الحكومة وليس بمساعدتها الفاعلة - هو كذب مفضوح.

يخيل للإسرائيليين أنهم يخدعون العالم، لكنهم فى الواقع يخدعون أنفسهم فقط، والبؤر الاستيطانية هى خلاصة الخداع الإسرائيلي. منذ ٤٠ سنة وإسرائيل تستوطن المناطق (الفلسطينية المحتلة) وتتظاهر بالاستعداد للانسحاب فى أية لحظة إذا ما سنحت فقط فرصة للسلام.. إنها بذلك تحوّل بيديها حل الدولتين إلى حل غير ذى صلة، فيما تعلن على رؤوس الأشهاد أن هذا هو الحل الوحيد الممكن. عندما قالت وزيرة الخارجية "تسيبى ليفنى" أول أمس فى أول (!) زيارة للضفة، بأنه "لا ينبغى أن يكون هناك تحايل فى معالجة أمر البؤر الاستيطانية"، أوضح لها العميد "يوآف موردخاي"، أن هناك فى الضفة ٨٩ بؤرة استيطانية، وكأنها ضيفة من كوكب آخر وليست شريكاً فى هذه الكارثة القومية.

أيضاً الرئيس الأمريكى "جورج بوش" شريك فى الجرم، ولذا فإن إعلان "إيهود أولمرت"، بأنه سيعمل على تفكيك البؤر الاستيطانية مثلما تعهد أمام "جورج بوش"، هو بمثابة كلام فارغ. الولايات المتحدة لا تطالب بجدية بتفكيك بؤر استيطانية، لأنها لو كانت قاطعة فى طلبها لتم إزالة البؤر الاستيطانية من فترة.

لقد "جسَّد" مفهوم "بؤر استيطانية" تغييراً فى تصور المستعمرين. ففيما أرادوا فى الماضى تسريب أكبر قدر من الناس إلى الضفة والقطاع من أجل هزيمة الفلسطينيين ديموجرافياً، فإنهم قرروا فى مرحلة معينة بأن من الأسهل السيطرة على الأرض بشكل مادي. وتمثل معاصر الزيتون، والبساتين، ومناطق الرعي، والمناطق الصناعية، ومعاهد التأهيل العسكرى و"اليشيفوت" (المعاهد الدينية)، وبينهم البؤر الاستيطانية، خلاصة فكرة الاستيلاء على الأرض، مع التجاهل المطلق للعنصر الديموجرافي.

لقد دعا "أريئيل شارون" و"زئيف حيفر" (شباب) المستعمرين إلى احتلال التلال فى فترة اتفاقيات "واى ريفر"، وساعد كل من "شاؤول موفاز" و"موشيه يعلون" وقائدى القيادة الوسطى "موشيه كبلينسكى" و"يتسحاق إيتان"، البؤر الاستيطانية على ترسيخ أقدامها وكافحوا ضد إخلائها.. كل أصحاب المناصب هؤلاء، وآخرون عديدون، لن يفلتوا من حكم التاريخ، عندما يوثق كيف أضاعت إسرائيل الأغلبية اليهودية وكيف اضطرت تحت ضغط المجتمع الدولى أن تتحول من دولة اليهود إلى دولة كل مواطنيها، بين نهر الأردن والبحر.

لا معنى لزيارة "بوش" أو لمحادثات "أولمرت" مع "محمود عباس"، طالما أن الحقائق على الأرض - البؤر الاستيطانية الآخذة فى الازدياد - تشير بوضوح إلى أن الحكومة الإسرائيلية غير جادة بالمرة فيما تعلنه، وإلى أن الإدارة الأمريكية تتعاون مع ذلك بشكل كبير.

٦

أكثر خزياً من التهرب من الخدمة العسكرية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/١/١٥

يطرح عضو الكنيست "إيتان كابل" مشروع قانون سيسلب ممن يتهرب من الخدمة العسكرية حق التصويت فى الانتخابات. مشروع القانون هذا، الذى يدعمه جيش الدفاع الإسرائيلي، هو خير برهان على وجوب اليقظة بشكل دائم لمبادرات تشريعية مرفوضة، وخصوصاً عندما يكون صاحب المبادرة ذا نوايا حسنة.

من شأن اقتراح "كابل" أن يتم قبوله، إن لم يكن الآن فغداً، وإن لم يكن ضد المتهربين (من الخدمة) فضد العرب، أو غير اليهود، أو نساء ترفض إنجاب أطفال، أو كل من يتقرر فى لحظة معينة أنه لا يساهم فى المجتمع طبقاً لتصور عضو الكنيست هذا أو ذاك.

لقد طرحت فى الماضى مقترحات لسلب حق الانتخاب ووجهت ضد العرب، ولكن هذه المرة يتعلق الأمر بالمتهربين، وهو مصطلح وصفه اللواء "اليعيزر شتيرن" بأنه "كل من لا يتجند ويعرف محيطه أنه كان ينبغى عليه أن يتجند". لكن "شتيرن" لا يستطيع إلا أن يلوم نفسه وآلية التجنيد غير الفعالة لجيش الدفاع الإسرائيلى الذى يجد صعوبة فى فرض قانون الخدمة الإلزامية. المتهرب هو من أعفاه الجيش من الخدمة لهذا السبب أو ذاك، ولا يمكن تحويل مسئولية التجند من الجيش للمواطنين.

العقوبات المقترحة ضد التهرب هى سحب رخصة القيادة، وعدم منح رخصة لمزاولة مهنة الطب، ولا نعرف ما إذا كان أعضاء الكنيست سيجمحون بخيالهم ويسلبون أيضاً الخدمات الصحية وإعانة الشيخوخة من المتهربين أم لا.

إن الاستعداد فى حد ذاته من جانب الكنيست للمس بالحقوق الأساسية للمواطن لهو أكثر مدعاة للقلق من ظاهرة تهرب أفراد معدودين من التجنيد. إن سلب حق الانتخاب كعقوبة ليس متبعاً، حتى فى إسرائيل، إزاء القتلة والمغتصبين والجواسيس القابعين فى السجون مدى الحياة.. يعنى إلى هذا الحد تقدّر الديموقراطية الإسرائيلية هذا الحق المدني..!! كما أن الحق فى الانتخاب يتمتع به أيضاً من لا يقيم على الإطلاق فى إسرائيل، ولا يدفع ضرائب، وأولاده غير ملزمين بالتجنيد، كما يتمتع به مئات الآلاف من اليهود الذين تجنسوا للحظة بفضل قانون العودة، ثم انسحبوا بعد ذلك إلى بيتهم فى "بروكلين" أو فى الأرجنتين. طائرات محملة بالمصوتين تحط هنا قبيل يوم الانتخابات. وإزاء كل هؤلاء، فإن اقتراح سلب حق التصويت ممن يعيش هنا، لكن سلوكه يبدو غير وطني، يبدو اقتراحاً غريباً.

الحقيقة أنه من الصعب أن نفهم من هم بالضبط المتهربون، بعد أن أعفت الدولة كلاً من "الحريديم" (المتدينون الأصوليون) والعرب من الخدمة، واختزلت خدمة طلاب "يشيفوت ههسدير" (طلاب المعاهد الدينية اليهودية الذين يخدمون فى الجيش طبقاً لتسوية معينة)، واخترعت توصيف "غير لائقين". ينبغى إلقاء القانون المقترح فى القمامة لأسباب تتعلق بالخجل منه، وتفعيل قانون الخدمة الإلزامية بشجاعة.

إن الدافع للخدمة لا يُشترى بالعقوبة الإلزامية، وإنما بالامتيازات لمن هو مستعد لأن يسهم أكثر، وبوقف التمييز بين "الحريديم" والآخرين فى المجتمع.



اتجار مستفز بالجثث

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/١/٢١

تتحرك ردود الفعل على خطاب زعيم "حزب الله"، "حسن نصر الله"، على محور، فى أحد طرفيه مطلب وزراء وأعضاء كنيست بتصفية صاحب الخطاب، وفى طرفه الآخر محاولة لتفسير كلماته بأنها تعبير عن الضعف. وفى غمرة الضجيج ترددت أيضاً أصوات أفراد أسرتى الجنديين المخطوفين، "إلداد ريجيف" و"إيهود جولدفيسر"، الذين يقولون إنه لا ينبغى التعامل مع "نصر الله" طالما أنه لا يعرض التفاوض فى قضيتهم. لقد سبق وأثبت، "نصر الله"، أبو نظرية "خيوط العنكبوت"، أنه مدرك للمزاج السائد فى المجتمع الإسرائيلى ويعرف كيف يثير أعصابه وكيف يثير خلافات بين زعامته حول كل ما يتعلق بافتداء الأسرى، سواء كانوا أحياءً أو أمواتاً.

إنه يصوب نحو قلب إسرائيل، بإعلانه أن فى حوزة منظمته أشلاء من جثث جنود قتلوا. النظرة إلى الموتى وإلى جثث الموتى فى إسرائيل مشحونة ومعقدة. فكرامة الميت والعناية بأسرته هما، بالفعل، قيم مهمة، ويبذل جيش الدفاع الإسرائيلى ودولة إسرائيل موارد كبيرة من أجل التعرف على القتلى. مع ذلك، فإن إجراء مفاوضات مع "حزب الله"، كنتيجة لاستفزاز وقح، يشذ كثيراً عن قائمة الأفعال التى يجدر القيام بها باسم هذه القيم.

لقد أثبت معظم وزراء الحكومة حتى الآن حصافة، عندما لم يتعاطوا مع المتاجرة المستفزة لـ "نصر الله" بالجثث والمشاعر. صحيح أن بعض الوزراء انجرفوا فى ردود أفعالهم، ولكن من الواضح فى نهاية الأمر، أن إسرائيل لن تترك نفسها تسقط فى الهوّة الجديدة التى يريد "نصر الله" جرها إليها. أيضاً إذا اصطدمت الحكومة بضغط فى المستقبل من جانب أولئك الذين يستندون إلى "الهالاخاه" (الشريعة اليهودية) وإلى الفرض (الديني)، الذى يوجب على الأحياء أن يدفنوا موتاهم، فإن عليها أن تدرك أنهم مخطئون ومضللون. وكما فى قضايا أخرى تتعلق بالموتى (التبرع بالأعضاء، والتشريح بعد الوفاة وغيرها)، فإن "الهالاخاه" تساق كذريعة مزعومة فى موضوع أشلاء الجثث أيضاً، فى حين أن المبدأ "الهالاخي" ينص - سواء بالنسبة للأسرى الأحياء ومن المؤكد بالنسبة للجثث ولأشلاء الجثث - على أنه لا يجب افتدائهم بما هو أكثر من دمهم.

وقد عبر العميد (احتياط)، "يسرائيل فايس"، الحاخام العسكرى السابق، عن هذا الأمر بشكل منضبط ومتوازن، حينما قال فى مقابلة مع راديو جيش الدفاع الإسرائيلي، إنه ينبغي، حقاً، السعى بشكل حثيث وجاد لإحضار أشلاء الجثث لدفنها، ولكن ون أى ثمن. وأيد "فايس" الموقف الذى عُرض فى القدس، والقائل بأن إسرائيل ستتناول موضوع أشلاء الجثث فى إطار المفاوضات المتواصلة فى شأن "إيهود جولدفيسر"، و"إلداد ريجيف" فقط. من الأفضل للحكومة، أن تتشبث بموقفها هذا، وأن تتعامل مع، "نصر الله"، بالاحتقار الذى يستحقه، وأن تتجاهل، باسم كرامة الموتى والأحياء، دعوته الأخيرة، السادية، بالبدء فى مفاوضات جديدة.

٨

الصمت المريع

افتتاحية هاآرتس ٢٣/١/٢٠٠٨

الفتيات البالغات من العمر ١٤ عاماً، اللاتى قضين ثلاثة أسابيع فى السجن لأنهن رفضن التعريف بهويتهن بعد اعتقالهن فى بؤرة استيطانية غير قانونية، هن فقط نموذج لما يحدث فى المعسكر الصهيونى الديني. من السهل التعاطف مع مراهقات تعتقلهن الهيئة القانونية كوسيلة عقاب، حيث ليس من المفترض أن يخدم الاعتقال هذا الهدف، ولذا حسنا فعلت المحكمة أن أطلقت سراحهن. على الجانب الآخر، لا يمكن عزل هذا الفعل من التمرد عن سياقه، حيث يتعلق الأمر بعدد آخذ فى التزايد من المواطنين الذين يكفرون بحق الدولة فى فرض قوانينها عليهم.

وضعت الصهيونية الدينية نفسها، بهذا الفعل الرمزى من التمرد، وبالصمت العام الذى رافقه من جانب زعامتها، كعنصر فى المجتمع يتنكر لسيادة الدولة. إن مثل هذا الكفر البائن بشهادة الهيئة القضائية الإسرائيلية لا يمكن أن نجده لا لدى العرب مواطنى إسرائيل، ولا لدى الفوضويين غير الصهيونيين من اليسار، ولا حتى فى دوائر "الحريديم" (اليهود الأصوليون المعارضون للصهيونية وللدولة العلمانية) المتعصبين للغاية. التأييد للفتيات من خلال الصمت معناه أيضاً تأييد للاستيطان غير القانوني، وهو يجسد الخطر المستفحل للصهيونية الدينية الجديدة، التى ولاؤها للدولة مشروط. فطالما أن الدولة تخدم أهداف الاستيطان فإنهم يؤيدونها، ولكن فى اللحظة التى يتم فيها اتخاذ قرار مغاير - الانسحاب أو إخلاء بؤر استيطانية - فإن هذا المعسكر يسمح لنفسه بتجاوز القانون.

إذا تصرفت كل جماعة لم تحظ مطالبها بالقبول على هذا النحو، فثمة شك فى أنه كان من الممكن إقامة الدولة. لم يجرؤ أى معسكر سياسى على تحدى الدولة بهذا الشكل الفظ الذى انتهجه المعسكر الدينى - القومى فى أعقاب فك الارتباط. صمت الفتيات فى المعتقل هو مجرد فاتح للشهية. وثمة خطر مستفحل آخر للصهيونية الدينية ألا وهو تحويل الوسيلة إلى غاية. لقد استهدف المشروع الصهيونى خدمة الدولة، لكنه تحول فى غضون ذلك إلى غاية تخدم المعسكر الصهيونى - الدينى أولاً وقبل كل شيء. تدل النظرة إلى تجميد البناء فى المستعمرات، وكأنها "قرارات الكتاب الأبيض المجحفة"، على أن مؤسسات الدولة هى مؤسسات حكم أجنبى في نظر المستعمرين.

لا غرو فى أن آحاداً فى هذا المعسكر مستعدون أيضاً لانتهاج إرهاب شخصى ومقاومة عنيفة. التسامح تجاههم فقط يشجعهم. الرسالة التى تحاول الفتيات نقلها هى أنه ليس ثمة إمكانية لإخلاء بؤر استيطانية، الآن ولا فى أية مرة. ليست الفتيات الصامتات هن المشكلة وإنما زعامتهن الصامتة. إن الصهيونية الدينية تخرج نفسها شيئاً فشيئاً من المعسكر الذى يحمل لواء المشروع الصهيوني. ولكن أيضاً من الصعب أن نشكو من فتيات صغيرات فى الوقت الذى يقيم فيه عضو الكنيست "آرييه إلداد" بنفسه بؤرة غير قانونية. وحتى إذا لم يكن جزءاً لا يتجزأ من الصهيونية الدينية، فإنه يمثل لهؤلاء الفتيات مرشداً.

لقد كانت الصهيونية الدينية فى الماضى سمة من سمات التحقق (الصهيوني)، وهى اليوم ترمز إلى التمرد على الدولة. المسئولية تقع على زعمائها. لا يتعلق الأمر بنزوة شبابية عابرة، وإنما بنهج معسكر كامل من مركز الفعل إلى بؤرة التآمر.

٩

فرصة فى غزة

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/١/٢٤

الحصار الذى فرضته إسرائيل ومصر على غزة منذ عام رُفع بالفعل أمس، بعد أن اقتحم مئات الآلاف من سكان غزة الحدود المصرية. وطبقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن حوالى خمس سكان القطاع قد انتقل سيراً على الأقدام وبالسيارات إلى رفح المصرية بعد أن تم استخدام شحنات ناسفة كبيرة بالقرب من الجدار الأمنى الذى يمثل الحدود فدمرت ثلثيه ليلة الأربعاء. كانت فرصة أن ينجح بضع مئات من أفراد الشرطة المصرية فى منع دخول مئات الآلاف ضئيلة، وذلك حتى إذا أراد المصريون الدفاع عن الحدود بالقوة مثلما فعلوا فى اليوم السابق. ولكن بما أن الجدار قد سقط، فإنه من الصعب الافتراض بأنه سيكون من الممكن إعادة الوضع فى قطاع غزة إلى ما كان عليه فى السابق. حتى إذا أغلق المصريون الحدود مرة أخرى، فسيضطرون إلى فتحها بالقطارة كلما حدث ضغط. ولا أعتقد أنهم سيستطيعون المواظبة على الإغلاق المطلق، الذى قرروه منذ عام بعد أن استولت "حماس" على الحكم هناك.

أوضح الرئيس المصري، "حسنى مبارك"، أنه سيسمح لسكان غزة بشراء الطعام ولن يستطيع غض الطرف عن معاناتهم. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية، إن الحدود سيتم إغلاقها مرة أخرى بالفعل، لكنه رفض إدعاء إسرائيل بأن مصر تتحمل مسئولية ما يحدث فى قطاع غزة. من جانبها أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً مناقضاً للبيان المصري، وزعمت فيه أن المسئولية الحصرية لمصر تتمثل فى حراسة المعبر الحدودي.

تدل البيانات المتضاربة لوزارتى الخارجية الإسرائيلية والمصرية، على أن الطرفين يشعران بأن تغييراً جوهرياً، وربما استراتيجياً يحدث فى القطاع، بينما تريد كلاً منهما إعادة العجلة إلى الوراء. ثمة شك فى أنه مازالت هناك إمكانية كهذه. صحيح أن الحصار على غزة لم يوقف إطلاق (صواريخ) "القسام"، ولكن ثمة شواهد مقلقة الآن على أن الحصار من شأنه أن يضر بعلاقات إسرائيل مع مصر، إذا لم تتوخى الزعامتان الحذر فى ردود أفعالهما.

لم تتوقع خيرة العقول التى ترسم السياسة الإسرائيلية، كما هو واضح، الأزمة التى حدثت فى رفح. والآن، وبعد أن حدثت، من المحبذ أن تعالجها وأن تحدد سياسة أكثر إبداعاً من سياسة التصفيات (استهداف قادة حماس بالقتل) والتجويع والسعى إلى عدم التشبث بردود روتينية ومتوقعة وبإلقاء المسئولية فى كل اتجاه. ربما يتحول المصريون الآن رغماً عنهم إلى عنصر يقود فى الواقع حلاً متفقاً عليه. ربما تكون هذه هى اللحظة المناسبة لتحديد مسئولية مشتركة على المعابر الحدودية، تشترك فيها السلطة الفلسطينية مع عناصر دولية. تستخدم "حماس" الحصار لاستدرار التعاطف مع سكان غزة، ويُفهم تحطيم الأسوار أيضاً على أنه هروب مشروع من داخل السجن. الآن مطلوب حصافة سياسية من أجل تحويل الأزمة إلى فرصة.

من الممكن أن نأمل، أخذاً فى الاعتبار بأن لا أحد من اللاعبين وحيد فى الساحة وبأن المصالح متشابكة، فى أن تنجح مصر وإسرائيل، بمساعدة المجتمع الدولي، فى تحديد حقائق جديدة على الأرض. إذا كانت هناك زعامة عربية معتدلة من الممكن الوثوق فيها، وإذا كان "مبارك" و"أبو مازن" فى عداد هذه الزعامة، فهذه هى اللحظة التى ينبغى عليهما فيها أن يتعاونا وأن يصطفا فى الجبهة السياسية.

١٢٠

أوباما والمشكلة اليهودية

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٨/١/٣٠

لم يمر عام بعد منذ أنهى السفير "دانى أيالون" فترة منصبه فى "واشنطن"، وها هو ذا يجد أن من الصواب انتقاد "باراك أوباما"، الذي قد يصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية أو نائباً له. فقد كتب "أيالون" فى مقال نشرته "جيروزاليم بوست" أنه تولد لديه انطباع من خلال لقاءين عقدهما مع "أوباما"، بأنه "غير منصف بالمرة" فى كل ما يتعلق بإسرائيل. من الممكن أن نجد افتراءات من هذا النوع، وأسوأ منها بوفرة فى المدونات (الالكترونية) فى أمريكا وفى الرسائل البريدية الإلكترونية المتلاحقة. فى الوقت الذى ينتهز فيه "أوباما" ذكرى "مارتن لوثر كينج"، من أجل التحدث ضد المعاداة للسامية بين السود، ينتهج متحدثون يهود لغة عنصرية تجاهه فقط بسبب حقيقة أنه ولد لأب مسلم. ونظراً لأنه من الصعب أن نجد فى السجل السياسى لـ"أوباما" ولو تفوهاً واحداً معادياً لليهود، ولا حتى تأييداً لسياسة مناهضة لإسرائيل، فإن المشنعين به يتعلقون فى النهاية بأنه "يساري" فى مواقفه تجاه النزاع فى الشرق الأوسط، وذلك لأنه يتبرأ من مواقف اليمين، الأكثر قبولاً لدى جزء من النشطاء اليهود الأمريكيين.

يعرض "أوباما" و"هيلارى كلينتون"، شأنهما شأن "جون ماكين"، مواقف مماثلة للغاية فيما يتعلق بالشرق الأوسط ويدل تصويتهم بمجلس الشيوخ (الأمريكي) على ذلك. ولكن اليمين يشنع على "أوباما" بسبب علاقاته مع "زبجنييف بيجيجنسكى" و"روبرت مالي"، وبسبب تعاطفه مع مؤيدى حل الدولتين والانسحاب من معظم المستعمرات. أيضاً الملياردير "جورج سوروس"، الذى يتبرع من أجل "أوباما" و"كلينتون" على حد سواء، ينظر إليه اليمين اليهودى على أنه من مبغضى إسرائيل بسبب كونه يسارياً للغاية.

الانتخابات فى الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لإسرائيل بسبب العلاقات الخاصة بين الدولتين وبسبب التأييد الأمريكى لإسرائيل والذى لا يمكن التقليل من قدره. وحملة تشنيعات كهذه ضد مرشح أسود والسود يشعرون بالجفاء تجاه إسرائيل واليهود.

إن "أوباما" حساس بالنسبة لأمن إسرائيل وقد برهن على ذلك فى "التصويتات" بمجلس الشيوخ، وفى الزيارة التى قام بها لشمال البلاد (إسرائيل) فى صيف ٢٠٠٦، خلال الحرب، ومن خلال تصريح قاطع ضد "حزب الله"، الذى انتهك السيادة الإسرائيلية فى الشمال، وضد "حماس"، التى انتهكت سيادتها فى الجنوب. وهو لا يؤيد عودة فلسطينيين إلى إسرائيل، وإنما يرى وجوب الاعتراف بضرورة حل مشكلة اللاجئين. وهو يؤيد الموقف الذى يعتبر إسرائيل دولة لليهود، ولا يقبل بالتصور المتجذر فى اليسار العالمي، والقائل بأن إسرائيل ينبغى أن تكون دولة كل مواطنيها، من النهر (الأردن) إلى البحر (المتوسط). وهو يدلى بتصريحات بشكل جلى فى هذه الموضوعات، كما هو الحال أيضاً فى موضوع التهديد المحدق بإسرائيل من السلاح النووى الإيرانى .. وقد فعل ذلك حتى قبل أن يكون مرشحاً للرئاسة.

ربما يلحق ضرر بالغ بإسرائيل وبيهود الولايات المتحدة، ناهيك عن الخزى والعار من الهجمات ذات الطابع العنصرى ضد مرشح أمريكى أسود. يجد "أوباما" نفسه فى حالة دفاع عن النفس من علاقات لم تكن له مع عناصر معادية لإسرائيل، لكونه تواجد فى مناسبة خطب فيها "إدوارد سعيد"، ولكونه يصلى فى كنيسة معينة وليس فى أخرى، وغير ذلك. لا يبدو أن ضرراً بالغاً قد لحق به من التصريح الذى أطلقه بأن حملة كريهة تشن عليه من قبل الطائفة اليهودية.

ترجمات عبرية

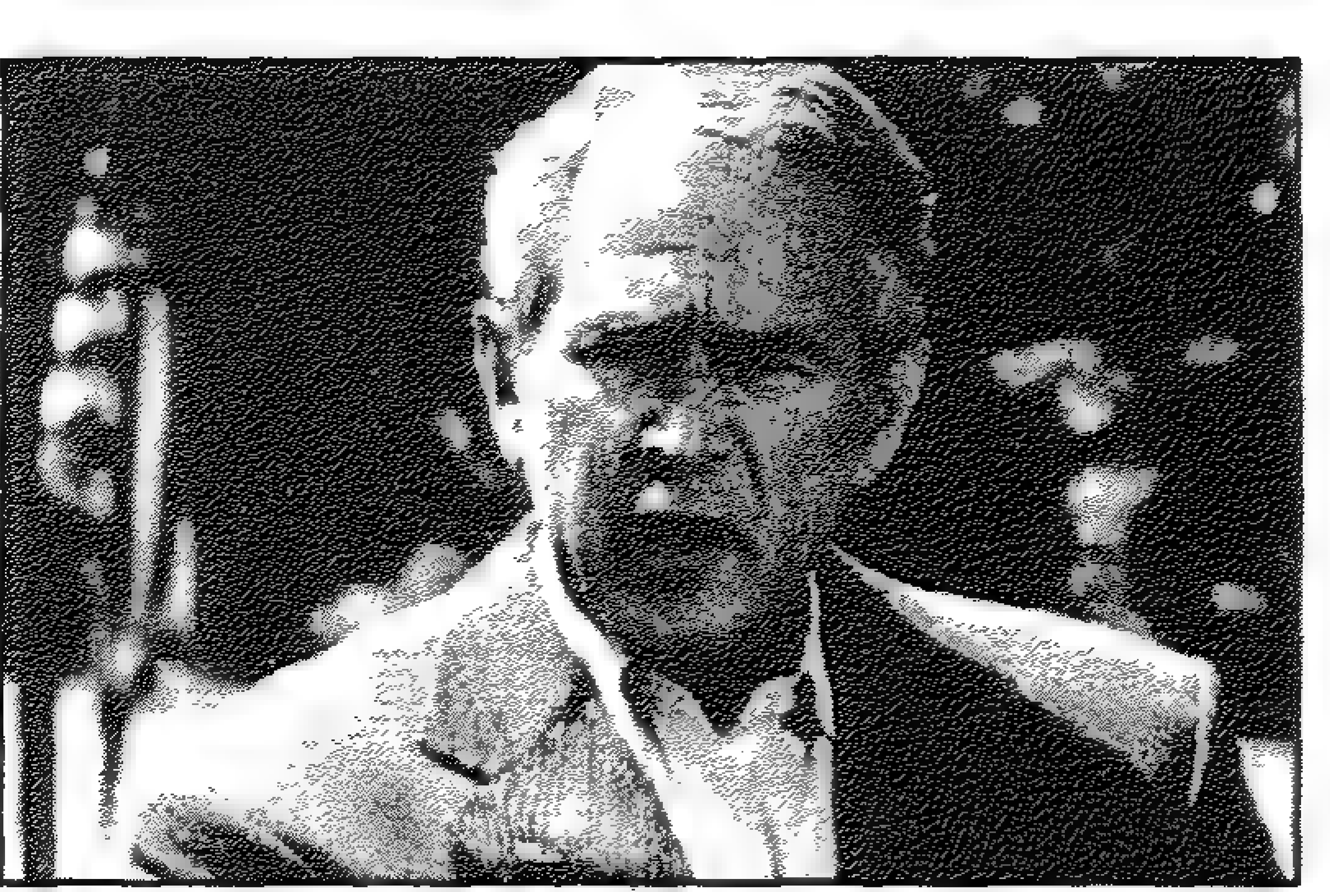
١

زيارة بوش للمنطقة

الجهد الأخير لبوش

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/١/٣

سينهى الرئيس "جورج بوش" فترتى ولايته فى البيت الأبيض بعد عام وأسبوعين بالضبط، بمراسم أداء الرئيس القادم اليمين الدستورية.. ولذا، فإن صراع الخلافة سيكون هو الشغل الشاغل للأمريكيين فى هذا العام الأخير. ومن ثم، من المتوقع أن يركز الإعلام الأمريكي، خلال زيارة بوش للمنطقة الأسبوع القادم، على الخطوات الأولى المعنية بالتنافس على ترشيح الحزبين الكبيرين، فى ولايتى "أيوا" و"نيوهامبشاير"، وليس على لقاءات "بوش" مع "إيهود أولمرت" أو "محمود عباس" (يقصد أن الزيارة ستكون هامشية بالنسبة للإعلام الأمريكي).



ولكن على الوجه الآخر للعملة، ونظراً لأن الإدارة الجديدة تحديداً ستكون فى حاجة إلى وقت كاف من أجل تعيين كبار مسئوليها وبلورة سياستها، بشكل من شأنه أن يجعل من عام ٢٠٠٩ عاماً ضائعاً، فإنه مطلوب جهد أخير وحثيث من جانب "بوش" لسد الفجوات الموجودة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

عندما نتحدث عن القطاعات المعتدلة لدى الشعبين، فإن هذه الفجوات لم تكن أبداً صغيرة أو قابلة للجسر. ولعل "بوش" قد أضاف فى فترتى ولايته، إلى أساس الخطط التى نوقشت فى نهاية فترة ولاية سابقه، "بيل كلينتون"، وإلى مؤتمر "كامب ديفيد" بين "إيهود باراك" و"ياسر عرفات"، وأخيراً إلى محادثات "طابا" - أضاف التعهد الأمريكى بدولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، مع تأييد ضمنى بضم الكتل الاستيطانية الكبرى، القريبة من الخط الأخضر، فى إطار تبادل أراض.

مطلوب صيغ لترسيم الحدود بين الدولتين، وللوضع الدقيق للقدس، التى ستقسم بينهما ولحل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين والمستعمرين الإسرائيليين.. هذه هى عناصر التسوية، ولكن من المهم أن نوضح أيضاً أن تنازلات الطرفين ستؤدى إلى إنهاء النزاع وستمنحهما أمناً، وإلا فستندلع المواجهة من جديد.. لذا نقول على الفلسطينيين من جانبهم أن يختاروا بين زعامة مستعدة لمصالحة (يقصد فتح بقيادة أبو مازن) وبين عنصر متطرف (يقصد حماس)، يتطلع إلى سيطرة دينية ومطلقة على كل الأرض ما بين النهر والبحر، حتى وإن كان من الممكن إرجاؤها لاعتبارات تكتيكية. إذا سمح الفلسطينيون "لحماس"، التى يتم توجيهها أيضاً عن طريق علاقاتها مع إيران، أن تقودهم إلى حرب أزلية، فلن تستطيع إسرائيل فرض سلام عليهم.

ولكن الاعتراف بذلك لا يعفى إسرائيل من واجبها فى السعى إلى اتفاق، دون انتظار سقوط حكم "حماس" فى "غزة" وتوحيد شطرى فلسطين تحت زعامة معتدلة.

قد يسمع "بوش" أصواتاً أخرى تدّعى معرفة ما هو الأفضل لإسرائيل أكثر منها ذاتها، بين الطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبين عناصر سياسية متأثرة بها، خاصة فى الكونجرس، ومن ثم، تمثل إقامته

القصيرة فى إسرائيل فرصة لإقناعه، وإقناع من يتطلعون إلى خلافته أيضاً، بشكل غير مباشر، بأن صداقة الرئيس والمشرعين الأمريكيين لا تقاس فى نظر الإسرائيليين الذين يعيشون هنا بمصطلحات المواقف الأكثر صرامة من مواقف الحكومة الإسرائيلية.

لقد تعهد الطرفان فى "أنابوليس" بالعمل بلا كلل من أجل الاقتراب من الهدف المأمول حتى نهاية ٢٠٠٨، ولكن منذ ذلك الوقت ونحن نلمس، فى القدس ورام الله، تراخياً وتنصلاً وتثاقلاً فى التحرك (يقصد التحرك السياسي). لذا، ستكون مهمة "بوش" فى زيارته القادمة إقناع مضيفيه بتصميمه على تنفيذ رؤيته، التى هى حلمهما.

سيدى الرئيس: هل توافق على تقسيم نيويورك..؟

هاآرتس ٢٠٠٨/١/٧
بقلم: نداف شرجاي

من شبه المؤكد أن رئيس بلدية القدس إيهود أولمرت كان سيقول لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية: "سيدى الرئيس قد يكون أولمرت فى الوقت الحالى هو رئيس الوزراء ولكن سلطاته محدودة. فلا الشعب اليهودى فى العالم ولا مواطنو إسرائيل منحوه صلاحية التفاوض حول القدس والبلدة القديمة وجبل الهيكل (الحرم القدسي). لم يمنحه أحد صلاحية فرض قيود على البناء فى الأحياء الجديدة، التى وافقتم أنتم والفلسطينيون فى كامب ديفيد ٢٠٠٠، على استمرار وجودها وتطويرها.. لقد قمت أنا ورئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو ببناء هارحوما (جبل أبو غنيم) حتى نمنع زحف عرب بيت لحم إلى داخل القدس. إننا ملتزمون بإكمال هذه الخطوة. فلا تمنعونا من القيام بذلك".

"انظر من فضلك سيدى الرئيس إلى الخريطة. انظر إلى ما حدث الآن: إن إقامة الجدار الأمنى فى الشمال تسبب فى تدفق عشرات الآلاف من العرب إلى داخل القدس، وهاهم يبدأون فى الاستقرار والعيش فى أحياء يهودية. تصور عدد الفلسطينيين، الذين سيتدفقون إلى الجانب الإسرائيلى من الجدار عندما يتم فصل المزيد من الأحياء الفلسطينية من القدس الإسرائيلية فى إطار التسوية التى تتحدث عنها أنت ورئيس الوزراء أولمرت".

"إننى أتجول فى هذه الأحياء، فألمس حالة من القلق يشعر بها السكان هناك من احتمال أن يتحولوا إلى أحياء حدودية تتعرض لإطلاق النار من الجانب الفلسطيني، مثلما حدث قبل سبع سنوات لسكان جيلا، بعد أن سلمت إسرائيل بيت جالا للسلطة الفلسطينية. هل تعرف سيدى الرئيس ماذا حدث فى القدس عندما تعرضت للتقسيم فى المرة الأخيرة عام ١٩٤٨ ..؟ لقد تركها نحو ربع سكانها من اليهود، أى أكثر من ٢٥ ألف شخص..! إنهم لم يكونوا على استعداد للعيش فى أحياء حدودية والتعرض لنيران المدافع والبنادق. واليوم لدى الفلسطينيين أيضاً مدافع وبنادق. وحتى اليوم أيضاً إذا ما تمَّ التوقيع على اتفاق يوجد لدى الجانب الفلسطينى حافز نحو الاستمرار فى القتال، خاصة من أجل القدس. إن كثيرين منهم هناك لم يتنازلوا بعد عن الحلم بالعودة إلى منازلهم فى غرب المدينة، فالكثيرون منهم هناك ليسوا على استعداد للتنازل ولو على حبة رمل واحدة من البلدة القديمة أو جبل الهيكل (الحرم القدسي) أو حائط المبكى (حائط البراق). بالنسبة لهم كان الإرهاب وسيظل وسيلة مشروعة. إن تقسيم القدس سيؤدى إلى تعرض ٢٠٠ ألف يهودى يعيشون على بعد عشرات ومئات الأمتار من الأحياء العربية لهذا الإرهاب وهذه النيران مثلما حدث فى جيلا. هل كنت ستوافق على تقسيم نيويورك وتسليمها إلى سلطة أجنبية تتردد فى مواجهة عناصر، مثل حماس وحزب الله أو بن لادن، لا لشيء سوى أنها تعتبرهم إخوة لها..؟".

"من المؤسف أن أقول ذلك سيدى الرئيس، ولكن رئيس الوزراء أولمرت يحاول تضليلك. حاول أن تعرف بنفسك ماذا يريد العرب فى القدس الشرقية..؟ توجه بالسؤال للخبراء من خاصتك عما حدث للمسيحيين تحت حكم السلطة الفلسطينية، كم من المسيحيين هربوا إلى أمريكا الجنوبية وتركوا أراضى السلطة. وماذا سيحدث لكنيسة القيامة ولمئات الكنائس الأخرى والأماكن اليهودية المقدسة تحت حكم السلطة الفلسطينية..؟. إننى أتذكر عندما كنت رئيساً للمدينة وقام رئيس الوزراء إيهود باراك ووزير أمنه الداخلى شلومو بن عامى بتسليم جبل الهيكل (الحرم القدسي) لقوات الأمن الفلسطينية فقط لبضع ساعات على سبيل التجربة.. هل تعرف حجم الفوضى الهائلة التى شهدتها البلدة القديمة آنذاك..؟. انظر بنفسك إلى الصور التى تمَّ التقاطها آنذاك: يهود يهربون من حائط المبكى (حائط البراق) تحت وابل من الحجارة تعرضوا لها من فوق جبل الهيكل (الحرم القدسي).. يا له من أمر مخزٍ..!!".

"هل هناك دولة أخرى فى العالم تقبل التنازل عن حقها فى الصلاة فى أكثر الأماكن قدسية بالنسبة لها مثلما فعلت إسرائيل من منطلق الاحترام لأبناء الديانة الأخرى فى المكان ذاته..؟ وفى مقابل ذلك، انظر كيف يحترم الفلسطينيون أماكننا المقدسة فى قبر يوسف وقبر راحيل...".

"سيدى الرئيس..! حقاً لست سوى رئيساً لبلدية، ولكننى مثلما قلت لرئيس الوزراء إيهود باراك عام ٢٠٠٠ فإننى أقول اليوم لك أيضاً ولرئيس الوزراء أولمرت: "إن هذا فى منتهى الخطورة، ويفتقد إلى الإحساس بالمسؤولية. ستتحول الحياة فى هذه المدينة إلى جهنم سواء للعرب أو اليهود.. فرجاءً اشرح ذلك لرئيس وزراء إسرائيل".

زيارة بوش - خطر لإسرائيل

بقلم: الحاخام يوسف جعرليتسكى (*)
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٨

سأبدأ الكلام بقصة حقيقية: قبل صدور قرار خطة فك الارتباط البائس فى عام ٢٠٠٥، فى إطار محاولتنا البائسة لإجهاضه، سافر وفد من الحاخامات يمثلون نحو ٣٥٠ حاخام من إسرائيل من قبل المؤتمر (يقصد منظمة "مؤتمر حاخامات من أجل السلام - إنقاذ النفس") لواشنطن، بهدف تفسير موقفنا لأعضاء الإدارة الأمريكية. وفى أحد لقاءاتنا مع سيناتور معروف، أوضحنا له الشريعة اليهودية التى ترى أن الانسحاب يشكل خطراً رهيباً لسكان إسرائيل.. ورداً على ذلك ابتسم وقال: "سادتي، أنتم لستم فى حاجة للتوضيح لي، إننى أتفهم المنطق فى هذه المسألة بعيداً عن الشريعة اليهودية، ولكن أوضحوا ذلك للساسة الإسرائيليين، فهم الذين يقنعون الإدارة الأمريكية بتأييد الانسحاب".

هذه هى القصة التى تتوارى خلف زيارة الرئيس جورج بوش لإسرائيل. الرئيس بوش هو إنسان إيجابى للغاية يحارب الإرهاب ومحب لإسرائيل، وللأسف، لن يقرر بنفسه نتائج زيارته، وهى النتائج التى بدأت تظهر قبل زيارته. تتحدث وسائل الإعلام، المغرضة للأسف، طوال الوقت عن أن هدف الزيارة هو زيادة الضغط على إسرائيل لتطبيق المرحلة الثانية من خطة فك الارتباط، كما أن رئيس الحكومة ووزراؤه الذين حتى وقتنا هذا ذكروا فى وسائل الإعلام أنه "لم يتم التوصل لقرارات فى أنابوليس"، يتحدثون فجأة عن "تطبيق قرارات أنابوليس طوال فترة زيارة بوش".

حتى إذا كان الرئيس بوش يدرك جيداً جوهر الإرهاب وكيفية الرد عليه، فإن حكومة إسرائيل لا ترد عليه بنفس الأسلوب، حيث إنها على شرف زيارته ستفرج عن مئات السجناء الفلسطينيين، علماً بأن بعضهم قتلة يهود..!!. ومن أجل "التأكد" من أن هؤلاء السجناء، الذين من المؤكد أنهم سيواصلون الإرهاب بعد الإفراج عنهم، لن يحاربوا بأيد خاوية، توافق حكومة إسرائيل "كبادرة حسن نية قبيل زيارة بوش" على تسليم آلاف الأسلحة للسلطة الفلسطينية، علماً بأن معظم الأسلحة التى سلمتها إسرائيل حتى الآن للفلسطينيين "لفرض الأمن الداخلي"، تم توجيهها صوب إسرائيل، وقتل بواسطتها ما يزيد على ألف يهودى ينتقم الرب لهم! بينما أصيب عشرات الآلاف.

تعلم توراة إسرائيل اليهودى كيفية العيش بصورة أخلاقية قويمة. وقد نصت الشريعة اليهودية بوضوح قبل مئات السنوات على أن قدسية الحياة تفوق كل شيء.

لقد أثبتت اتفاقات أوسلو أن المفاوضات بشأن تسليم أجزاء من أرض إسرائيل، سببت خطراً فورياً وملموساً لحياة ملايين من سكان إسرائيل..! وبناءً على ذلك وقع ٣٥٠ حاخام إسرائيلي على فتوى تنص بحظر التنازل عن أى شبر منها تخوفاً على سلامة شعب إسرائيل المقيم فى صهيون.

إن الاستعداد والمنطق الأبديين للشريعة اليهودية أثبتا جدواهما فيما يتعلق بكارثتنا الكبرى المرة تلو الأخرى: عندما يتحدثون عن الانسحاب، التنازل أو الإفراج عن سجناء، ترفع التنظيمات الإرهابية هامتها وترتكب عمليات إرهابية خطيرة ووحشية، حتى تقول إنها هى التى أجبرت دولة إسرائيل على الخنوع. وبعد الانسحاب، يتم استخدام كل منطقة تم التنازل عنها فى بناء قاعدة إرهابية وإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية!.

وها هو هذا المنطق يصيبنا مرة أخرى.. فمنذ أن "اشتمت" التنظيمات الإرهابية أن حكومة إسرائيل تعتزم تقديم تنازلات جديدة قبيل زيارة بوش، ضاعفوا حربهم، ضاعفوا كمية القذائف وبدأوا فى إطلاق صواريخ طويلة المدى على مدينة أشكلون (عسقلان) وهكذا أضيف حوالى ٢٠٠ ألف يهودى لمرمى الخطر. الأدهى من ذلك، أنهم أصبحوا لا يختبئون وراء التنظيمات الإرهابية المتطرفة، حيث إن العمليات الإرهابية الأخيرة يرتكبها رجال شرطة السلطة الفلسطينية..! لنا أن نتخيل، والعياذ بالرب، كيف سيكون الإرهاب من جانب "دعاة السلام" بعد الزيارة.

لا يهم ماهية خطط الرئيس بوش، المهم نظرة العالم لزيارته، وبخاصة نظرة الإسرائيليين والفلسطينيين، وكما يفسرونها، أو يرغبون فى تفسيرها - فنتائج الزيارة واحدة ووحيدة، وهى تأييد المرحلة الثانية من خطة فك الارتباط التى ستتسبب فى سفك دماء مروع، لا أحد يعلم نهايته والعياذ بالرب.

لقد قال رئيس الشاباك (جهاز الأمن العام) السيد يوفال ديسكين ذلك بكلمات بسيطة خلال أنعقاد لجنة الخارجية والأمن: "نتائج مؤتمر أنابوليس ستكون آلاف الصواريخ وقذائف الهاون فى القدس ووسط إسرائيل. وتوضح عملية حسابية هندسية بسيطة أن الصاروخ بالمدى الذى وصل به هذا الأسبوع فى أشكلون (عسقلان)، سيصل إلى وسط تل أبيب بعد الانسحاب الذى تعتزمه إسرائيل".

فى الأسبوع الماضى وقعنا على خطاب للرئيس بوش، نيابة عن ٣٥٠ من حاخامات إسرائيل أعضاء فى منظمة "مؤتمر الحاخامات من أجل السلام - إنقاذ النفس"، دعوناه فيه، للأسباب المذكورة سابقاً، لإلغاء زيارته المزمعة لإسرائيل. ونحن ندعو لأن يستجيب الرئيس الأمريكى شأنه شأن كل أحباء وأصدقاء اليهود على مر الأجيال لمطالب الحاخامات - قادة إسرائيل الحقيقيين.

(*) كاتب المقال هو رئيس منظمة "مؤتمر حاخامات من أجل السلام - إنقاذ النفس".

عام غير ضائع

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/١/١٠

حتى أشد منتقدى الرئيس الأمريكي، "جورج بوش"، على تدخله الهزيل فى إقرار سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، مضطرون للاعتراف، بأنه لم يكن له شركاء مناسبون فى جهد إحراز تسوية دائمة حتى فترة قريبة خلت.. فقد قاد "ياسر عرفات" الفلسطينيين طوال معظم فترة ولاية "بوش"، ورأس الحكومة الإسرائيلية، "آريئيل شارون"، الذى فضّل خطوات أحادية الجانب على تسوية باتفاق. بعد ذلك، غرق الطرفان فى مشاكل داخلية: إسرائيل فى أعقاب الحرب فى لبنان، والفلسطينيون فى الصراع من أجل السيطرة على غزة. وفقط الآن، قبيل انتهاء فترة رئاسته، يستطيع "بوش" أن يعمل مع "إيهود أولمرت" و"محمود عباس"، اللذين تعهدا بتنفيذ "رؤية الدولتين" التى أعلن عنها منذ أكثر من خمس سنوات. لا ينبغى تفويت الفرصة التى يوفرها الاجتماع النادر لكل من "بوش" و"أولمرت" و"عباس" مع كل القيود التى يفرضها الجدول الزمنى الرئاسى فى أمريكا على العملية السياسية فى الشرق الأوسط.

فالثلاثة يريدون إنجاز اتفاق يعرض مخطط الدولة الفلسطينية وينهى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى (الفلسطينية). أيضاً إذا تأجل تنفيذ الاتفاق وتم الربط بينه وبين تنفيذ "خريطة الطريق"، مثلما أوضح "بوش"، فإن إحرازه سيرسخ حقيقة سياسية وسيوفر على كل الأطراف وعلى المجتمع الدولى الحاجة المضنية فى العودة مرة أخرى إلى نقطة البداية وإعادة مناقشة ذات القضايا.

ستجسد التسوية المتفق عليها، التى سيوقع عليها الزعماء، أن إسرائيل تعتزم العيش كدولة يهودية لا تحتل شعباً آخر، وأن الفلسطينيين يفضلون تعايشاً ضمن حدود مقلصة على حرب أزلية. فى مؤتمر "أنابوليس" تعهد الثلاثة ببذل خيرة الجهد من أجل إحراز تسوية حتى نهاية العام الحالي. وأعلن "بوش" مجدداً هذا الأسبوع فى القدس بأن هذا الهدف قابل للتحقيق.

لدى الطرفين وقت كاف لبلورة حلول متفق عليها "للقضايا الجوهرية" وللمشاكل العملية مثار الخلاف، خسارة أن يضيعوه فى مناكفات عقيمة، وفى البحث عن متهمين. تدل تجارب السنين الأخيرة على أن النية الحسنة لكل من "أولمرت" و"عباس" غير كافية، وأنهما فى حاجة إلى كل دعم يستطيعان الحصول عليه من الرئيس الأمريكى من أجل التقدم.

لقد أنقذت جولة "بوش" فى المنطقة المفاوضات من المستنقع الذى غرقت فيه بعد مؤتمر "أنابوليس"، ودفعت الطرفين إلى الشروع فى محادثات حول "القضايا الجوهرية". ولكى تتقدم هذه المحادثات وتنضج، حتى تصبح اتفاقاً، فإنها ستتطلب مؤازرة أمريكية لصيقة. سيكون هذا أيضاً اختباراً لـ"بوش": هل سيكتفى فقط بتصريحات وطرح رؤية عن مستقبل أفضل، أم سيؤدى بإصرار ويجد دوره فى تحقيقه..؟!.

لقد تعهد فى المؤتمر الصحفي، أول أمس، فى منزل

رئيس الحكومة، ربما بقليل من الدعابة، "بأنه إذا تطلب الأمر شيئاً من الضغط، فسأسعد بتوفيره". بل وأطلق على زيارته إلى هنا أنها "دفعة مؤثرة".

مما لاشك فيه أن الرئيس يفهم دوره الحاسم الذى لا بديل عنه فى دفع العملية السياسية. العام الذى تبقى له فى البيت الأبيض هو وقت جدير بتحقيق هذه المسئولية وإنقاذ حل الدولتين.. وهو وقت لا ينبغى أن نعتبره وقتاً ضائعاً سلفاً.

أمن إسرائيل كدولة يهودية

بقلم: هـ. برفر/ ر. أفراهام
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/١٣

وصل الرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى هبطت طائرته فى إسرائيل يوم الأربعاء ٢٠٠٨/١/٩، برفقة وزيرة خارجيته. وفى كلمته التى ألقاها فى مطار بن جوريون فور وصوله قال بوش: "لقد مرت عشر سنوات منذ أن كنت فى إسرائيل، وقد كنت بالفعل أرغب فى العودة إليها. لم أظن أننى سأعود إليها وأنا رئيس. لقد عدت إليها لأنها مكان مميز وهذا شرف كبير لي. أشكركم جميعاً لأنكم جئتم لاستقبالي، وآسف جداً لبقاء زوجتى لورا فى واشنطن.. إنها ترسل لكم خالص تحياتها".



"إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حليفتان قويتان. ويكمن مصدر هذه القوة فى إيماننا المشترك بقوة الحرية التى يعيشها كيانان ديموقراطيان رائعان فى ظل ظروف صعبة. إن الاقتصاد الحر والتحالف بين الأمتين يضمن أمن إسرائيل كدولة يهودية".

"سنواجه أولئك الذين يقتلون الأبرياء. وهناك أمل فى تلك الأيديولوجية القائمة على الحرية، فالمجتمع الذى يتبنى احترام الإنسان وحقوقه لهو مجتمع يقبل بكونية الحرية، وهو ما نحن فيه اليوم. سنبذل المزيد من أجل الدفاع عن أنفسنا، فنحن نريد سلاماً دائماً. إننا نريد فرصة للسلام، نريد فرصة جديدة للحرية فى أنحاء المنطقة. وإننى فى انتظار تلك اللقاءات التى ستجمعنى مع رئيس الوزراء أولمرت والرئيس بيريس للحديث حول رغبتنا فى الأمن والحرية والسلام فى أنحاء الشرق الأوسط. أشكر الجمهور الإسرائيلى على حسن الضيافة والمودة.. فليبارككم الرب".

قال ستيفن هادلي، المستشار السياسى للرئيس الأمريكي، قبل وصوله إلى إسرائيل، إن الرئيس الأمريكي سيطلب من رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن ورئيس الوزراء إيهود أولمرت بشكل شخصى التزاماً باستئناف المفاوضات. وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، التى ترافق بوش فى زيارته للشرق الأوسط، قد دعت هذا الأسبوع إسرائيل والفلسطينيين إلى دفع المسيرة السلمية "بسرعة".

كان رئيس الدولة شمعون بيريس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت فى استقبال الرئيس الأمريكى بوش على السجادة الحمراء التى امتدت من سلم الطائرة الرئاسية الأمريكية.

◆ الرئيس بيريس: "لا يجب أن نضيع فرصة السلام":

قال الرئيس بيريس فى كلمته: "إننا نستقبلك كصديق كبير، ظهر فى وقت الشدة ومهد طريق السلام". وأكمل بيريس قائلا: "إن الجمهور الإسرائيلى يحترم فيكم كونكم زعيماً لأمة كبيرة ومتميزة، عندما ضمنت حريتها لم تفتر عزيمتها عن منحها للآخرين". كما تعرض الرئيس بيريس فى كلمته لمسألتين سياسيتين أساسيتين: التهديد الإيراني وحلم الرئيس بوش بدولتين لشعبين. وأكد بيريس على أن إسرائيل "تستمع" لنصيحة الرئيس بوش "بعدم الاستخفاف بالتهديد الإيراني. ولا يجب على إيران أن تستخف بإصرارنا على الدفاع عن أنفسنا". كما دعا بيريس الرئيس بوش إلى اتخاذ إجراءات عملية وألا يسمح بأن ينتهى حلمه "شفهياً فقط". وعلى حد قوله، فإن حلم بوش بوجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب فى سلام وأمن لاقى قبولاً واسعاً فى المنطقة: "لقد بدا الأمر فى حينه بعيداً، أما اليوم فهو أساس للمفاوضات".

وعلى حد قول الرئيس بيريس، فإن السلام "يمكن له أن يتقدم فى ثلاثة مسارات: المسار السياسى ويتمثل فى وضع إطار لدولتين، والمسار الاقتصادى ويتمثل فى رفع مستوى المعيشة على كلا جانبى الحدود، والمسار الأمنى ويتمثل فى وضع حد للتطرف الإيرانى وحزب الله

وحماس". كما ذكّر بيريس الرئيس الأمريكي بوش أنه عشية زيارته أعلن أن عام ٢٠٠٨ سيكون "انتقال من مرحلة القول إلى مرحلة الفعل ومن الطموح إلى الواقع".

وقال الرئيس بيريس: "إن الإثنى عشر شهراً القادمة ستشكل اختباراً حقيقياً لا يجب أن ينتهي بالكلام فقط، فهي بمثابة مرحلة مصيرية. ولو لم يتم استغلال الوقت لصنع سلام، فإن التسلح المدمر والقتال والإرهاب سيسيطرون على الوضع. فلا يجب أن نضيع هذه الفرصة".

ويضيف بيريس بقوله إن "زيارة بوش تأتي عشية الاحتفال بالذكرى الستين لنهضتنا التاريخية". وعلى حد قوله، فإن إسرائيل تعرضت للهجوم سبع مرات، وهي لم تخسر حرباً، ولم تخسر رغبتها في السلام، ولم تلغ الديموقراطية لحظة واحدة. وحسب قوله، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت وأيّدت إسرائيل "وقت الحرب والسلم". وقال رئيس الدولة شمعون بيريس: "بكل ود أرغب في القول شكراً لكم من كل قلبي".

◆ **أولمرت للرئيس بوش: "لقد حظيت بحب وتقدير الجمهور الإسرائيلي":**

رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بالرئيس الأمريكي في مستهل زيارته الأولى لإسرائيل بصفته رئيساً للولايات المتحدة. تحدث أولمرت عن العلاقات القوية والرائعة بين الدولتين. وعلى حد قوله، فإن العلاقات بين الدولتين تعتمد على وجود أفكار مشتركة عن الحرية والديموقراطية والصداقة على مر السنين. والتفت رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الرئيس الأمريكي وقال له إنه الحليف الأقوى والأقرب لإسرائيل في حربها ضد الإرهاب الموجه لها، وفي جهودها التي لا تتوقف من أجل تحقيق السلام مع دول المنطقة.

وأشار أولمرت إلى أنه بفضل إصرار بوش الذي لا يهدأ في حربه ضد الإرهاب وبفضل انحيازه القوي والرائع للجمهور الإسرائيلي، فقد استحق بوش حب وتقدير الجمهور الإسرائيلي. وفي نهاية كلمته، توجه أولمرت بكلمة شخصية للرئيس بوش واصفاً إياه بالصديق الحميم والشخصي له وشكره على الاستقبال الذي حظي به خلال زيارته للبيت الأبيض. وعلى حد قول أولمرت، فإن زيارة الرئيس بوش لإسرائيل واستضافته تمثل اعترافاً بالشكر على الحفاوة التي حظي بها رئيس الوزراء في زياراته للولايات المتحدة الأمريكية.

ضغوط على حركة حماس

بقلم: يوني بن مناحم
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/١٤

فرضت زيارة الرئيس بوش لإسرائيل ضغوط على حركة حماس التي تنادي من دمشق بعقد مؤتمر في ٢٣ يناير تحت شعار "التمسك بالحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني". وقد تم دعوة كل الفصائل الفلسطينية بما في ذلك حركة فتح والرئيس محمود عباس.

ويزعم منظمو المؤتمر أن الرئيس عباس يمكنه أن يستمد القوة من مجرد عقد هذا المؤتمر لدعم مواقفه فيما يتعلق بقضية القدس و"حق العودة"، وأن هذا المؤتمر كان من المقرر عقده بالتوازي مع مؤتمر أنابوليس ولكنه تأجل بسبب الاتحاد الأوروبي وسفراء الدول العربية المتواجدين في دمشق.

تشعر حركة حماس بالقلق من التدخل الأمريكي المتزايد في العملية السياسية في الأشهر القريبة، الأمر الذي قد يهمش دورها ويضيق مساحة مناورتها السياسية. كما تشعر الحركة بالخوف من الضغوط التي ستمارسها دول عربية بهدف إعادة السلطة في قطاع غزة للرئيس الفلسطيني محمود عباس. وقد أوضح الرئيس بوش خلال زيارته للشرق الأوسط أن أي اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يستوجب استعادة الرئيس عباس للسلطة في قطاع غزة، وإلا لن يكون بالإمكان تنفيذ هذا الاتفاق طالما ظلت حماس في الحكم.

ولهذا السبب من المقرر أن يحضر الرئيس الأمريكي مجدداً لإسرائيل بمناسبة الاحتفال بمرور ستين عاماً (في شهر مايو) على إقامتها وبهدف دفع عجلة المفاوضات بين الطرفين. كما ستزور وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في القريب إسرائيل مجدداً لتنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها خلال زيارة بوش، ومن المقرر أن "تدعم" المفاوضات بين الطرفين حتى زيارة الرئيس بوش لإسرائيل.

وفي غضون ذلك سينشط في إسرائيل ثلاثة

جنرالات أمريكيين مختلفين: فخلال أسبوعين تقريباً سيصل لإسرائيل الجنرال ويليام فريزر ودوره متابعة تنفيذ الطرفين للمرحلة الأولى من خريطة الطريق. والجنرال جيمس جونس الذى سيتولى شئون القضايا الأمنية المتعلقة بالمفاوضات حول التسوية الدائمة مثل المجال الجوى للدولة الفلسطينية المستقبلية وحدودها.. والجنرال كيث دايتون الذى يتواجد فى إسرائيل منذ ما يزيد على عام وسيواصل تولى مسئولية تدريب وتقوية أجهزة الأمن الفلسطينية. وقد رصدت الإدارة الأمريكية لذلك مبلغ ٨٦ مليون دولار.

يثير النشاط الأمريكى المتزايد غضب حركة حماس. فقد هاجم ناشطون مسلحون من حماس مرتين، خلال الأسبوع الماضي، المدرسة الأمريكية فى بيت لاهيا فى قطاع غزة وأحدثوا بها أضراراً جسيمة، وهى المؤسسة الأمريكية الوحيدة بقطاع غزة. ويشعرون فى حركة حماس بمخاوف من أن يؤدى إصرار الرئيس بوش للتوصل لاتفاق بالإضافة إلى الضعف السياسى لرئيس الحكومة أولمرت والرئيس محمود عباس، إلى تحفيز الثلاثة على التوصل لأى اتفاق، الأمر الذى يشكل مشكلة سياسية عويصة للغاية أمام حركة حماس قد تقلل بشدة من قوتها وشرعيتها فى الشارع الفلسطيني.

تعتقد مصادر سياسية مسئولة بالقدس أن إسرائيل تتطلع للتوصل "لاتفاق مؤجل" بشأن القضايا الرئيسية للتسوية الدائمة يمكن تنفيذه فى المستقبل بعد تقوية مكانة الرئيس محمود عباس. بينما يتطلع الفلسطينيون من جانبهم للتوصل مع إسرائيل "لاتفاق إطار" بشأن كل القضايا الخاصة بالتسوية الدائمة.

على أى حال، فإن كل تقدم فى المفاوضات بين الطرفين (الإسرائيلى -الفلسطيني) ليس فى صالح حركة حماس. ويدرك الرئيس محمود عباس ماهية الضغوط التى تتعرض لها حركة حماس ولذا فهو متمسك بموقفه بأنه يجب على حركة حماس الانسحاب من المواقع التى سيطرت عليها فى قطاع غزة وإعادة السلطة له.

نعتقد أن حركة حماس ستعزز من هجماتها على السلطة الفلسطينية وستحاول إدانتها بسبب المفاوضات مع إسرائيل حتى لا توافق على تنازلات. وتعتقد مصادر مسئولة داخل حركة حماس أن العزل السياسى للحركة قد يدفعها لاستئناف العمليات الإرهابية داخل إسرائيل. يجب الأخذ فى الحسبان أن حركة حماس لن تتنازل بسهولة عن سيطرتها على قطاع غزة التى حققتها بشق الأنفس. وأخيراً، من الواضح أن كل تقدم فى المفاوضات السياسية سيزيد من تشدد العناصر المتطرفة التى تحاول إحباطها بأى ثمن. ويجب على القيادة الإسرائيلية الانتباه لذلك، فقد تتعرض إسرائيل لفترة صعبة من العمليات الإرهابية من جانب عناصر الرفض الفلسطينية، وتثبت تجارب الماضى أنه من الصعوبة بمكان إحراز تقدم على مستوى العملية السياسية بينما تراق دماء المواطنين الإسرائيليين فى الشوارع.

بطة عرجاء ولكنها مصرة

هاآرتس ٢٠٠٨/١/١٥
بقلم: يوئيل ماركوس

يبدو جورج بوش مثل البطة العرجاء، ليس فقط لأن عام ٢٠٠٨ هو العام الأخير له فى منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، بل لكثرة الود والحميمية التى أظهرها تجاهه إيهود أولمرت خلال زيارته لإسرائيل، حيث لم يكن هناك تصوير مشترك لكليهما أمام الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة دون أن يربت أولمرت بيده اليمنى أو اليسرى على كتف بوش فى ظاهرة إسرائيلية نمطية من الود الذى لا يتوقف.

من ناحيته أيضاً، أظهر بوش على طريقته الخاصة تعاطفه الشخصى مع أولمرت وإسرائيل. لقد استمتع بالعرض الراقص فى منزل الرئيس، وقال ما يتوجب عليه قوله عند زيارته إلى ياد فاشيم (❖)، ولكن لا يجب أيضاً أن ننسى أن بوش هو أول رئيس أمريكى يقوم بزيارة رئاسية للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من كل اللطف الذى أظهره بوش خلال زيارته لإسرائيل، إلا أنه لم يجعلنا ننسى ولو للحظة أن هذا هو العام الأخير له فى ولايته، ولذلك فلن يستطيع القيام بشيء.

وخلال المباحثات المغلقة قال الرئيس الأمريكي، مدعوماً فى ذلك بمساعدة كونداليزا رايس، أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مصالح مهمة فى الدول العربية التى يقوم بزيارتها هذا الأسبوع. وقال أن كون حماس تسيطر على جزء كبير من أراضى السلطة، واكتشاف المواد المتفجرة ومعامل تصنيع الصواريخ، يدل على ضعف قادة السلطة وضرورة قيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها لتقوية ودعم قيادة السلطة.

استخدم بوش خلال هذه الزيارة للمرة الأولى المصطلح الصريح "احتلال" عندما تحدث قائلاً: "لكى يتم حل الصراع الإسرائيلى العربى يجب أن نضع نهاية

للاحتلال الذى بدأ عام ١٩٦٧".. إن الرئيس الأمريكي يتعامل بازدواجية تشبه تلك التى نجدها فى رواية دكتور جيكل ومستر هايد (٢). ففى تقمصه لشخصية دكتور جيكل يُظهر بوش وداً وحميمية لا نظير لهما تجاه إسرائيل، بينما عند تقمصه لشخصية مستر هايد يوضح أنه قبل نهاية عام ٢٠٠٨ يجب على إسرائيل أن تتوصل إلى تسوية.



جاءت تصريحات بوش خلال كلمته الختامية التى ألقاها من فندقه بالقدس.. ولم يكن ذلك ارتجالاً، بل كان بمثابة خطوط واضحة موجهة لنا من أجل التوصل إلى حل للمسائل الجوهرية: الحدود والقدس واللاجئون. إن مغزى هذه التصريحات أنه من غير الممكن مواصلة الاحتلال أكثر من ذلك. وقد وافق أولمرت على هذا المبدأ من منطلق أنه يمثل أهدافاً مستقبلية، بينما تصريحات بوش ترددت كأنها مطلب آنى طالما أنه فى موقعه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال اللقاءات المغلقة التى جرت فى أعقاب الترحيب بضيف إسرائيل، بحث الجانبان أيضاً المشكلة الإيرانية. وخلال لقاء قصير استغرق نحو ساعة وربع الساعة قدِّمت للرئيس الأمريكى تقديرات عناصرنا الاستخباراتية، وضحت له صورة أخرى مختلفة عن تلك التى حصل عليها من وكالة الاستخبارات الأمريكية، مع الوضع فى الاعتبار أن بوش لم ينس ما قاله عن إيران بأنها لا تزال تسير فى طريقها نحو إنتاج قنبلة نووية، فمن ينفق عشرة مليارات دولار لتطوير صواريخ لا يقوم بذلك من أجل إطلاق رؤوس تقليدية.

يقول بوش إنه يرغب فى أن يكون رئيساً نشيطاً فاعلاً خلال عامه الأخير فى الرئاسة. وإذا كانت هناك عناصر إسرائيلية متطرفة تعول على الوقت والاتفاقات، فإنهم يتعرضون لخطر كبير، فالرئيس الأمريكي، الصديق الكبير لإسرائيل، يمكن أن يترك وراءه ما هو ملزم للرئيس القادم إلى البيت الأبيض، ولكن أيضاً لا يتوجب عليه أن يترك وراءه شيئاً إذا ما شعر بأنهم لا يحترمون حلمه.

ينتظر بوش من إسرائيل أن تجد فى كل ما طرحه على الطاولة ثروات استراتيجية بالنسبة لها، سواء خطاب الضمانات الذى أعطاها لأريئيل شارون فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية واعتبارها جزءاً من الحدود النهائية، أو ذلك التوجه بأن دولة إسرائيل "دولة للشعب اليهودي"، الأمر الذى يلغى تماماً حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لإسرائيل، أو التزامات الفلسطينيين بحل التنظيمات الإرهابية فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة. والأهم من ذلك كله أن يترك وراءه خريطة الطريق بشكل أساسي، ولكن من يضمن لنا أن الرئيس القادم سيلتزم بها..؟!.

بعد هذه الإجراءات التى طلب من إسرائيل القيام بها، يأتى إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية مطلباً فورياً من جانبه. والحقيقة أن إخلاء هذه البؤر الاستيطانية تحول إلى اختبار من عدة نواح: بادئ ذى بدء هل رئيس الوزراء يفى بالوعود التى منحتْ للولايات المتحدة..؟ وهل يدرك أنه لو لم يستأصل المستعمرات فإنه بذلك يجعل من الرئيس الأمريكى فى نظر الدول العربية المعتدلة شريكاً للاحتلال الإسرائيلي..؟.

وعندئذ فقد تسمع ذات صباح من هذا الأسبوع أولمرت فى بيان بمثابة القنبلة يقول أن "وجود البؤر الاستيطانية غير القانونية هو أمر مخز". أحقاً..؟. أين كان أولمرت حتى هذا الأسبوع..؟. ما الذئ منعه قبل ذلك من إزالة مستعمرة واحدة على الأقل غير قانونية..؟. هل كان فى انتظار لجنة فينوجراد..؟. أم أنه الخوف من الدخول فى مواجهة مع المستعمرين..؟. كان يجب على من هو مثل أولمرت أن يعرف أنه لا يصلح اللعب مع رئيس ودود مثل بوش.. فالبطة العرجاء فى السياسة لديها هى الأخرى مخالبها.

١- ياد فاشيم هو المتحف الذى تم تدشينه فى مارس ٢٠٠٥ فى القدس لتخليد ذكرى المحرقة النازية لليهود إبان الحرب العالمية الثانية.

٢- دكتور جيكل ومستر هايد رواية خيالية للأديب الاسكتلندي روبرت لويس ستيفنسون نشرت لأول مرة عام ١٨٨٦ . وتضرب القصة كمثل على الازدواج فى الشخصية بين الخير والشر.

◆ ترجمات عبرية ◆



أزمة الائتلاف الحكومي

لم نرَ دماء حتى الآن

بقلم: يورام كينوك
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١/١٣

توقف كل شيء عند إيهود باراك.. اليسار، اليمين، الساسة، جنود الاحتياط، الآباء الثكلى، الجميع يطلبون من باراك الاستقالة قبل أن يصرح بأنه سيستقيل. لكن باراك ليس أول من قال ذلك ولم ينفذ.

تاريخ دولة إسرائيل ملئ بالأخطاء والمآسي والدماء المسفوكة هدراً. هذا هو الحال ونحن نحارب ٩٠ سنة من أجل وجودنا. بقوة بن جوريون قامت الدولة، لكنه اضطر لإرسال مئات الشباب غير المدربين للموت، لأنه لم يكن بالإمكان تلقي التدريبات. وقد حاربوا تحت قيادة أناس أخيار لم يطلقوا طوال حياتهم سوى عدة طلقات من مسدس في ميدان الرماية، وتدربوا في أماكن وبمعدات بدائية.

لقد صعد ٢٣ مقاتلا - يطلق عليهم الآن "سيريت ماتكال" (وحدة الأركان الخاصة) لإحدى القلاع في عملية غير مخططة عام ١٩٤٨، من أجل إنقاذ حياة ستة أو خمسة جنود، من بينهم جندي مثلي. وصرخ القائد: "أيها المقاتلون عليكم بالانسحاب، والقادة سيغطونكم". ولقى الـ٢٣ مقاتل، خيرة شباب إسرائيل، حتفهم. فقد قتل ثلث لواء هرئيل في الحرب. لكن هكذا نشأت الدولة. لم يضطر بن جوريون ورابين لدفع الثمن، لأن هذا ما كان متوافراً لهم.

في نهاية حرب قادش (حرب ٥٦) أعلن بن جوريون أننا سنظل للأبد في سيناء، وأطلق على هذا اليوم موعد إقامة الهيكل الثالث. ولكن بسبب الضغوط الدولية انسحبنا في أسرع وقت. وفي هذه الحرب التي لا طائل منها سقط الكثير من الشهداء. وفي المعركة الأشد ضراوة في الحرب، في متلا، قتل ٤٣ مقاتلاً عبثاً. وبعد عدة أسابيع خرب هذا الرجل العظيم الهيكل من أجل أن نتمكن من العيش وألا نموت موت الكرام.

في الحرب تقع الأخطاء.. والأطباء يخطئون. الجميع يخطئون. فحرب لبنان الثانية بدت انتصاراً، لكن كان هناك إخفاقاً كبيراً.. وفي النهاية نجحوا في الحفاظ على الهدوء على الحدود الشمالية لفترة ما.

ولكن ماذا بعد..؟ يريدون مذنباً. يريدون دماء. لا يريدون نصرة إسرائيل ولا "العدالة"، وإنما الدماء. لقد كان أولمرت آنذاك زعيماً جديداً بلا خبرة أمنية. وتحمل المسئولية عن جيش مهدوم. فقد هدمه وزراء الدفاع ورؤساء الأركان السابقون. لم يكن بإمكانه أن يدرك ذلك. فالجنرالات لم يخبروه بذلك. ولم يفكر في إجراء فحص لهم على جهاز كشف الكذب. ولذا، صدق الأسطورة وظن أنها سليمة. وكان الفشل ذريعاً ومات الأبرياء عبثاً. ولكن شعب إسرائيل لا يرغب في التحسين والمضي قدماً وإنما في الانتقام.

عندما سيستقيل باراك، سينهار أولمرت، وستنهار تسيبي ليفني، وستسقط الحكومة .. وبمرور شهرين أو ثلاثة سيصبح بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة، وفي ظل غياب حزب العمل، سيكون إيفي إيتام وزيراً للدفاع، وسيكون أحد أعضاء حزب المفدال وزيراً للتعليم، وأحد المستعمرين وزيراً للثقافة، وسيعيش الجميع في سلام. لتخرب البلاد، المهم أن تأخذ العدالة مجراها.

لقد بدأ باراك العمل بحكمة شديدة لمداواة جراح الجيش. رحل الآن، ماذا سيحدث..؟ سيحضر نتنياهو الحريديم الذين يكنون الكراهية لنا، وسيحضر معهم المستعمرين.

لذا، لا يجب على أولمرت الرحيل بسبب هذه الحرب اللعينة. ويحظر تماما رحيل باراك الذي لا ذنب له في شيء.

من المعروف أن الطريق إلى جهنم مليء بالنوايا الحسنة. وهناك في جهنم الوضع أسوأ بكثير. لذا امنحوا هذه الحكومة الفرصة لمواصلة مشوارها، وليحاكموها في نهاية فترة ولايتها.

ملاذهم الأخير

هاآرتس ١٦/١/٢٠٠٨
بقلم: عوزى بنزيمان

كما أن الوطنية هى الملاذ الأخير الذى يلجأ إليه اللئام، كذلك التمسك (المعلن) بالسلام مع الفلسطينيين أصبح هو الملاذ الأخير لمؤيدى إيهود أولمرت بسبب النتائج المتوقعة للجنة فينوجراد. إنهم عندما تعلقوا بتصريحات ولفتات رئيس الوزراء التى تدل للوهلة الأولى على نيته تحقيق تسوية مع محمود عباس، أخذ سياسيون وصحفيون وخبراء فى العلوم السياسية يقولون إنه يجب أن نغفر له إدارته الفاشلة خلال حرب لبنان الثانية.

هذا الموقف يمثل على ما يبدو تيار السياسة الواقعية فى مقابل التيار المضاد تماماً والذى يعتبر متزمتاً. وعلامة الخطر التى ترفعها الشخصيات المتنورة تتمثل فى التلويح بزعيم الليكود بنيامين نتنياهو: إذا ما سقط أولمرت بسبب الضغوط الجماهيرية التى ستندلع فى أعقاب التقرير النهائى للجنة فينوجراد إن المعسكر المعتدل الذى يعتمد على كاديما والعمل سيفقد السلطة وسيخلى الطريق أمام صعود اليمين برئاسة زعيم الليكود.

من ناحية المبادئ إن هذا الزعم الذى يلوح به هؤلاء المتنورون ينزع الأساس الأخلاقى عن إدارة شئون الدولة، كما يؤدى إلى حالة من السخرية تسمح للشخصيات العامة بتبرير أى عمل أحمق وغاشم تقوم به وتسمح لهم بالتلاعب بالسياسية الداخلية والخارجية والعسكرية التى أوجدت واقعاً يقلل من الفشل الذى نال منهم. ولو أن أعمال السلطة تقاس فقط بمدى نجاعة ما تقوم به فإنه من المسموح لقادة الدولة أن يخطئوا بلا نهاية وأن يتصرفوا بشكل شرير وأن يجلبوا عليها كوارث خطيرة، وأن يهربوا من حكم الجمهور معللين ذلك بأن الظروف الجديدة التى تشكلت تبرر أو أنها حتى تلزم بالعفو عنهم والتغاضى عن التقصير الذى وقعوا فيه. إن هذا المفهوم يقوض مبدأ الثواب والعقاب من جانب الجمهور ويقدس قيمة النفعية.

فى حرب لبنان الثانية أقحم أولمرت الدولة فى أزمة لم يُعرف لها مثيل منذ حرب الاستقلال، وأصبح مطالباً بدفع فاتورة الحساب للجمهور نتيجة إدارته، التى صاحبها سقوط ضحايا كثيرة، ومن المؤسف الإشارة إلى ذلك. وإذا ما أكدت لجنة فينوجراد فى تقريرها النهائى ملاحظاتها التى جاءت فى تقريرها المؤقت حول أدائه، فلا مناص من المطالبة باستقالته، فهذا ما تقتضيه الأخلاق وما يمليه العقل السليم. إن الدرس السياسى الذى يجب الخروج به من هذه الحرب هو أن من يتحمل المسئولية سيدفع الثمن، هذا ما يجب القيام به فى هذه الحالة وهذا ما يجب القيام به من أجل المستقبل: حيث يجب على قادة وزعماء الدولة أن يخشوا دائماً الجمهور.





ومن الناحية السياسية فإن تقديم البديل الممثل فى نتنياهو كقوة مدمرة ستقوض أسس السلام الذى يضعه أولمرت يعتبر وهماً، ليس لأن أسس السلام الخاصة بأولمرت فى هذه المرحلة هى أسس افتراضية فقط، وليس لأن ارتقاء الليكود واليمين هو سيناريو مفند مردود عليه، بل لأنه حسب علاقات القوى الحالية فى الكنيست والحكومة، فإن أولمرت فى واقع الأمر غير مهيأ للنهوض بشكل كبير بتسوية دائمة مع الفلسطينيين.

إن استطلاعات الرأى العام تتوقع لنتنياهو فرصة جيدة لتشكيل حكومة فى الكنيست القادم، وإذا كانت هذه هى رغبة الجمهور فيجب احترامها. لا يمكن تحقيق السلام بضربة خاطفة، بل لكى ننهى هذا الصراع المرير مع الفلسطينيين فمن الضرورى وجود أرضية لاتفاق واسع يشمل الجمهور بأكمله، تجد من يعبر عنها على رأس الدولة. وطالما أن المجتمع الإسرائيلى لا يمنح أغلبية واضحة للأحزاب التى ترفع لواء تحقيق السلام، والتى على استعداد لتحمل الثمن الإقليمى والأيديولوجى الذى يتضمنه ذلك، فلن تكون هناك نهاية للمواجهة مع الفلسطينيين.

لذلك، فإن من يعلق أملاً على قدرة أولمرت فى تغيير الاتجاه فهو مدعو لإعادة التفكير والتأمل فى ردود فعل أحزاب يسرائيل بيتينو وشاس على زيارة الرئيس بوش: إذا ما استقالوا من الحكومة سيبرهنون على أن أولمرت يواجه مشكلة ائتلافية تهدد وجود حكومته، وإذا ما بقوا فسيشهدون على أن المفاوضات مع الفلسطينيين تعانى من أزمة وجود.

توقعات بحل ائتلاف أولمرت

بقلم: ران فرحي
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/١/١٦

اختار أفيجدور ليبرمان رئيس حزب يسرائيل بيتينو التوقيت المناسب من وجهة نظره للانسحاب من الائتلاف. وقد أدرك أنه ينبغي عليه أن ينتهج سياسة أيديولوجية وألا يربط انسحابه بتقرير فينوجراد المتوقع صدوره في نهاية الشهر وذلك لاسترداد ناخبي اليمين الذين تركوه (وفقا لاستطلاعات الرأي) في العام ونصف الأخير. فقد ترك هذه الساحة لباراك، الذي ورط نفسه بتصريحاته التي تعهد فيها بالانسحاب من الحكومة مع نشر تقرير فينوجراد. بينما بدأ ليبرمان المعركة الانتخابية وتشهد على ذلك تصريحاته المباشرة ضد عضوى الكنيست الطيبي وبركة (إنهما أخطر من خالد مشعل ونصر الله، ويعملان بشكل منهجي على القضاء على إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية). كما يطلب ليبرمان من أولمرت تحديد موعد متفق عليه لإجراء الانتخابات.

◆ الضوء مسلط على شاس:

وخلافا للتصريحات المتعجرفة إلى حد ما التي أدلى بها صباح اليوم الوزير آريئيل أتياس الذي يسعى إلى عرش زعامة شاس، والمقرب من الحاخام عوفاديا، وقال فيها إن شاس لن يتأثر بانسحاب ليبرمان، فإنهم في شاس يدركون جيدا أن حزبهم الآن سيشهد ضغطا مكثفا.

وكان الحاخام عوفاديا قد أعرب علنيا عن معارضته للمفاوضات الحالية مع الفلسطينيين. ويرى الكثيرون، أن الصواريخ التي يطلقها الفلسطينيون على سديروت تؤكد مقولة حاخام حزب شاس بأنه لا يمكن التوقيع على اتفاقية مع نصف الشعب الفلسطيني. ويرى الحاخام عوفاديا أن "إنقاذ النفس" (❖) لا تحظر فقط التخلي عن أراض إسرائيل وإنما أيضا تحظر أحيانا تقديم التنازلات.

ويطالب زعيم شاس إيلي يشاي بالالتقاء مع أولمرت والحصول على وعد بألا تطرح قضية تقسيم القدس في المفاوضات مع الفلسطينيين، وأنه إذا لم يحصل على مثل هذا الوعد سينسحب حزب شاس من الائتلاف. ويدرك زعماء شاس جيدا أن مناقشة القضايا الجوهرية سيتضمن مناقشة مستقبل عاصمة إسرائيل.

لقد تعلم شاس درس أوسلو عام ١٩٩٤، عندما أجاز اتفاقيات (أوسلو أ) وتعرض لهجوم شديد من اليمين. وقد انسحب قبل التصديق على اتفاقيات (أوسلو ب) في حكومة رابين، وقبل أن تمضى المفاوضات في كامب ديفيد في ظل حكومة باراك عام ٢٠٠٠ .

هل سيسمح حزب شاس هذه المرة من الناحية الجماهيرية لليمين والليكود بالاتهام كلما سنحت الفرصة بأن حزب شاس سيقسم القدس لوجوده في الحكومة..؟ من الصعب تصديق ذلك. هناك مصلحة لليكود في مهاجمة شاس لأنهما يخاطبان نفس جمهور الناخبين اليمينيين. كما أن هناك بين ناخبي شاس ناخبين محافظين على التقاليد، وليسوا فقط مثل هؤلاء الذين يتمتعون بخدمات الوزارة التي أقيمت خصيصا لحساب شاس، وهي وزارة الأديان. هؤلاء الناخبين سيسعون لرؤية شاس خارج الائتلاف.

◆ أولمرت لديه مشاكل داخلية، والمتقاعدون على وشك الآن:

أولمرت بين المطرقة (شاس) والسندان (حزب العمل). فلابد عليه ليحظى بدعم حزب العمل ويحول دون انسحاب باراك، أن يثبت أنه الرائد في تقديم التنازلات للفلسطينيين. بذلك من المنتظر أن يخسر شاس نهائيا. وبسبب تقرير فينوجراد النهائي، الذي من المتوقع أن يكون شديد اللهجة، في ضوء تناوله الأيام الثلاثة الأخيرة من المعركة التي امتلأت بالضحايا. ستطلب مجموعة في حزب العمل - التي تحث على الإسراع في إجراء الانتخابات (بينيس وكابل) - من باراك الانسحاب من الحكومة، حتى إذا خطت المسيرة السياسية خطوات إلى الأمام.

وفقا للحسابات السياسية يعتبرون كل أعضاء الكنيست عن حزب كاديما البالغ عددهم (٢٩) مجموعة واحدة، ويتوهمون أنهم جميعا سيستمرون في دعم الحكومة في الكنيست. ولكن في الواقع، يواجه أولمرت معارضة من بعض أعضاء الكنيست من حزبه. على سبيل المثال، زئيف ألكين، الذي لا يؤيد الحكومة في أمور سياسية؛ والوزير شاؤول موفاز الذي يعارض بشكل علني مفاوضات التسوية النهائية مع الفلسطينيين لأنه يعد من الناحية السياسية المؤشر اليميني في الحكومة (والوحيد الذي يؤيد علنيا بقاء إسرائيل في غور الأردن)؛ وعضو الكنيست مارينا سولودكين، التي يبدو أن خلافها مع رئيس الوزراء على الصعيد الشخصي لا يمكن حله؛ وعضو الكنيست دافيد طل الذي، وكما قال عنه مصدر في كاديما، "لا يتحمل أولمرت على الصعيد الشخصي"، كما يبدى آراء متشددة في كاديما، وورنيت تيروش صحيح ليست عضوة كنيست متمردة ولكنها من الناحية السياسية أكثر ميلا إلى الليكود عن الائتلاف

الذى تتزعمه القيادة السياسية الحالية، وعضو الكنيست أفيجدور يتسحاقى الذى يعد خصم سياسى شخصى لأولمرت، وليس بالضرورة لأسباب سياسية.

ويتواجد فى المنتصف حزب المتقاعدين وهو يوشك على الانفصال. حيث يعتزم عضو الكنيست موشيه شاروني، الذى يبدى آراء متشددة، والذى تعانى علاقاته مع زملائه فى الكتلة من صعوبات، الانفصال عن الكتلة مع عضوى الكنيست سارة ماروم شلو وألحانان جلزر. ويسعى عضو الكنيست شارونى إلى الانضمام إلى كتلة الليكود أو العمل. وإذا فكر الليكود فى ضم جماعة شاروني، سينهار الائتلاف تماما.

◆ سيناريو ميريتس – يهدوت هاتوراه:

يثيرون فى الوسط السياسى مسألة انضمام يهدوت هاتوراه وميريتس كبديل لانسحاب ليبرمان وأو مغادرة محتملة لشاس. لقد كان أولمرت لا يفكر فى ضم يهدوت هاتوره للائتلاف عندما سنحت له الفرصة بل وراهن على ورقة ليبرمان. حتى عضو الكنيست ليتسمان رئيس كتلة يهدوت هاتوراه، الذى لا يعد متشددا، قال: "إن القدس ليست للبيع". إن كتلة يهدوت هاتوراه مقربة فعلا من أولمرت، ولكنها تضم بداخلها تيارا متشددا يتمثل فى عضو الكنيست بروش، الذى له تأثير لا يستهان به.

وقد طرح اسم ميريتس فى الأجواء باعتباره سينضم قريبا إلى الحكومة، ولكن ميريتس سيضطر هو الآخر للتوضيح لناخبيه مفارقة تأييد الحكومة فى ضوء تقرير فينوجراد، حتى لو قامت أحزاب الحكومة بانسحابات هائلة. وترى عضو الكنيست زهافا جلئون، وربما ران كوهين أيضاً، أن هذا لن يكفي، خاصة فى ظل الصراع الداخلى على رئاسة الحزب مع ترك بيلين للساحة.

◆ قرار باراك – الانسحاب أم فقدان ثقة الجمهور:

حدد أولمرت (والرئيس بوش أيضا) عام ٢٠٠٨ كعام التوصل إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين. وستراوده الرغبة فى الاستمرار فى الحصول على تأييد بينما يبدأ فى المفاوضات السياسية، مع استمرار بقاء شاس فى الحكومة وبالتمرد الداخلى فى كتلته.

قبل ذلك، سيكون لزاما عليه التمسك بحزب العمل داخل الائتلاف بعد نشر تقرير فينوجراد. وسيضطر باراك أن يوضح لناخبيه كيف لم يلتزم بتصريحه بالانسحاب من الحكومة بعد نشر التقرير. كما أن وضعه فى الاستطلاعات ليس جيدا جدا، ولم تتحسن مكانته رغم العمليات العسكرية ضد الفلسطينيين فى الجنوب. كذلك لا تلوح فى الأفق شن عملية برية واسعة النطاق، ربما بسبب مخاوف أولمرت من تكرار ما جرى فى لبنان والثمن المتمثل فى حياة الجنود.

لقد وقع باراك فى الفخ، الذى ذهب إليه بإرادته، حيث لم ينجح فى تصدر الاستطلاعات، ولازال نتنياهو والليكود يتفوقون عليه وعلى كاديما. وسيُظهر انسحاب حزب العمل أن باراك أوفى بوعوده، ولكنه لن يخدم رغبته فى التمتع بشعبية جماهيرية كزعيم عسكرى وقومي، طالما كان يرغب فيها. وعدم الوفاء بوعده بالانسحاب، مسألة ستضر به من الناحية الجماهيرية.

لذلك، تتجه كافة المؤشرات إلى أن أولمرت سيضطر إلى الإعلان عن موعد محدد للانتخابات، وإلا فإنه سيواجه تمردا علنيا من جانب خصومه فى كاديما على غرار: شطريت وليفنى وديختر وربما موفاز أيضا، وذلك بعد صدور تقرير فينوجراد.

(◆) إنقاذ النفس (Pikuach_nefesh "guarding of life") مصطلح يهودى يعنى إنقاذ حياة الإنسان. يتجاوز "إنقاذ النفس" مصطلح معظم الأوامر التوراتية. ويسرى تجاوز الأوامر سواء على الشخص المعرض للخطر أو على من يمكن أن ينقذه. ويستخدم المصطلح على الصعيد السياسى كمبرر للتخلى عن مناطق من إسرائيل، أو كسبب لمنع التخلى عن مناطق، وفقا للرؤية السياسية لصاحبها.

على شفا أزمة حكومية

بقلم: موشيه إيشون
المصدر: www.makor1.co.il
٢٠٠٨/١/١٧

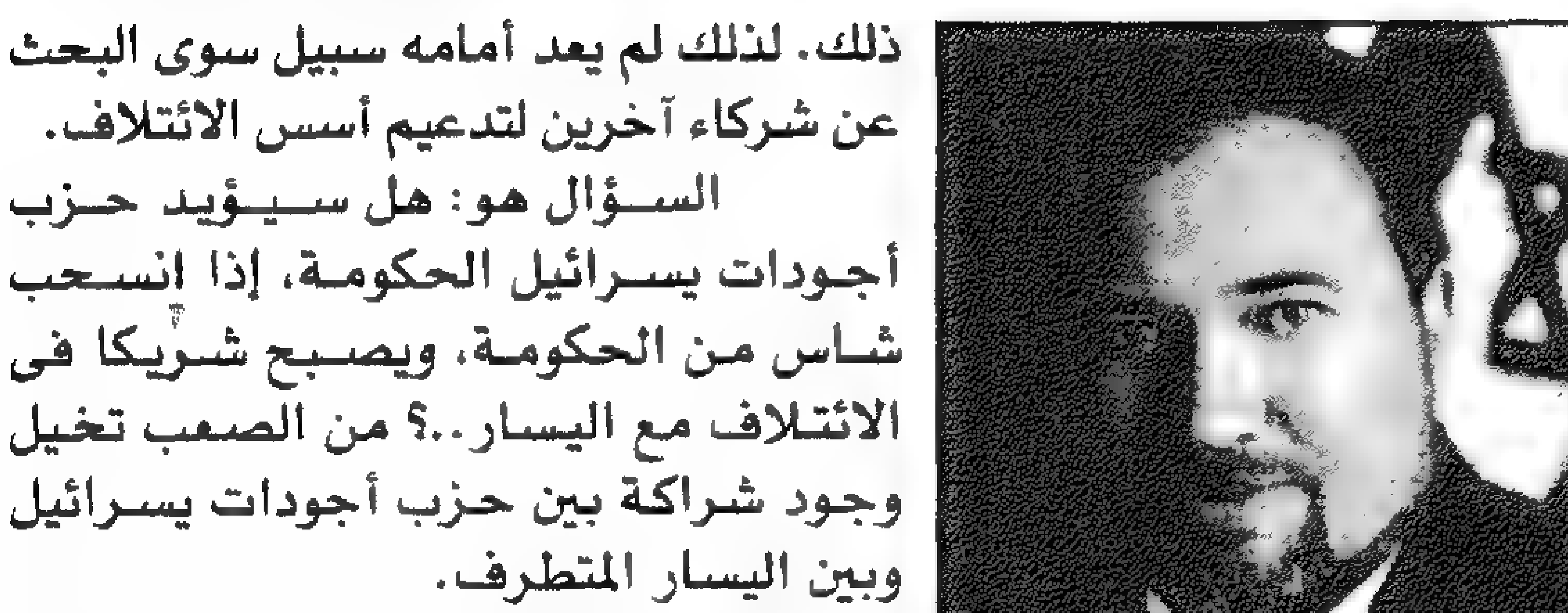
علاوة على تداعيات استقالة الوزير أفيجدور ليبرمان من الحكومة، يوجد عائق آخر أمام استقرار الائتلاف الحالي، وهو مرتبط بتقرير لجنة فينوجراد الذى من المقرر أن يُنشر نهاية الشهر الجاري.

أفيجدور ليبرمان استقال من الحكومة. ومنذ ذلك الحين أصبحت كتلة "يسرائيل بيتينو" المكونة من أحد عشر عضواً أحد الأحزاب المعارضة. صحيح أن حكومة أولمرت مازالت تتمتع بتأييد الأغلبية (٦٧ عضواً) من أعضاء الكنيست، إلا أن الجميع يعترف بأن الحديث يجرى عن أغلبية ضعيفة من الصعب التكهن بما سيحدث لها فى اليوم التالي. ومن ثم، أصبحت الحكومة فى وضع غير مستقر، ولاسيما داخل كتلة رئيس الوزراء.

ويسعى رئيس الوزراء إيهود أولمرت جاهداً إلى رأب الصدع. فهو يعلم أنه فى ظل الظروف الحالية من الصعب الاعتماد على تأييد كتلة شاس، وخاصة بعد أن عاد رؤساء الكتلة وأوضحوا أنهم لن يمكنهم المشاركة فى حكومة ستجرى مفاوضات حول تقسيم القدس. كما كرروا مؤخراً تصريحاتهم التى مفادها أنه ينبغى أن تظل القدس موحدة كما كانت دائماً، وأن يظل حائط المبكى تحت سيادة دولة إسرائيل، باعتباره جزء لا يتجزأ من الأماكن المقدسة لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل.

تستند شاس إلى فتاوى مرجعيتها الأعظم الحاخام عوفاديا يوسف، الذى يعد المرجعية الدينية لهذه الحركة بل وأكثر من ذلك، لأن فتاويه التشريعية تقر بها الطوائف اليهودية فى إسرائيل وخارجها، ويطيعها عشرات الآلاف. وقد أوضح ذلك زعماء كتلة شاس خلال المباحثات التى أجروها مع رئيس الوزراء، حينما أشاروا إلى ما يميز حركتهم عن باقى الحركات السياسية، قائلين: "نحن نطيع فتاويه لأنه الآمر الناهي".

وأولمرت يعلم جيداً أن رئيس حزب شاس ليس هو الشخص الذى يقرر استمرار مشاركة الحزب فى الائتلاف أم لا، وإنما الحاخام الأعظم هو الذى يقرر



ذلك. لذلك لم يعد أمامه سبيل سوى البحث عن شركاء آخرين لتدعيم أسس الائتلاف.

السؤال هو: هل سيؤيد حزب أجودات يسرائيل الحكومة، إذا انسحب شاس من الحكومة، ويصبح شريكا فى الائتلاف مع اليسار..؟ من الصعب تخيل وجود شراكة بين حزب أجودات يسرائيل وبين اليسار المتطرف.

وهناك عائق آخر أمام استقرار الائتلاف الحالي، يتعلق بتقرير فينوجراد الذى سينشر فى نهاية شهر يناير. ومن المقرر أن يحتوى التقرير على لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة طالبت فى تقريرها المبدئى بإقصاء رئيس الوزراء عن منصبه، لأنه ليس كفء للمنصب الذى يشغله. ومن ثم، لا يجب أن نفترض أن اللجنة ستتراجع فى تقريرها النهائى عن قرارتها السابقة وتمنح أولمرت العفو.

وفى أعقاب نشر التقرير المبدئى طالب معظم أحزاب الكنيست بل أغلبهم على الفور باستقالة رئيس الوزراء. وقد أعلن أيضاً إيهود باراك الذى تم تعيينه فى منصب وزير الدفاع إنه لن يبق فى منصبه ولو ليوم واحد بعد نشر التقرير، إذا لم يستخلص رئيس الوزراء النتائج المطلوبة ويستقيل من منصبه. وأنه أمر يدعو للدهشة ما حدث للسيد باراك منذ توليه منصب وزير الدفاع والذى سرعان ما غير أقواله وقال: " سأقرأ التقرير وبعد ذلك فقط سأقرر ماذا سأفعل".

ربما جاءت استقالة الوزير أفيجدور ليبرمان مبكرة جداً. من المحتمل أنه خلال أسبوعين سيتم المطالبة باستقالة رئيس الوزراء فى أعقاب نشر التقرير النهائى للجنة فينوجراد، وحينئذ لن يعد أمامنا خيار سوى إجراء انتخابات مبكرة.

حقاً فى البداية سيحاولون تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة أحد الذين يطالبون برئاسة هذه الحكومة ولكن لكثرة هؤلاء المطالبين يبدو أنهم سيفضلون إجراء الانتخابات لتحميل الناخب مسئولية اتخاذ القرار، فربما يكون قراره أكثر حكمة.

من سيطيح بباراك..؟

بقلم: يوسى فيرتر
هاآرتس ٢٠٠٨/١/٢٣

عندما يطالع بنيامين نتنياهو نتائج الاستطلاع الذى يُنشر هنا، سيشعر بسعادة غامرة. فما يزال هو أوفر المرشحين حظاً لرئاسة الوزراء، وحزب الليكود برئاسته يزداد قوة إلى حد كبير، إلى درجة أنه ضاعف قوته ثلاث مرات: من ١٢ مقعداً فى الكنيست الحالى ليصل إلى ٣٤ مقعداً فى هذا الاستطلاع، أى ضعف المقاعد التى يحصل عليها حزب العمل، الذى يتراجع عدد مقاعده من ٢٣ إلى ١٧ مقعداً. لم يقتصر الأمر على هذا فقط: حيث تتزايد قوة كتلة اليمين بأسرها، فى حين أن كتلة يسار- الوسط آخذة فى الضعف بفقدانها ثمانية مقاعد، مقارنة بالاستطلاع السابق الذى أجرى قبل ستة أسابيع. فما الضرر فى ذلك..؟ إن تقرير فينوجراد على الأبواب والساحة السياسية فى حالة من الجنون ورئاسة الوزراء تبدو قريبة جداً. فلتمد يدك وتأخذها.

ولكن عندما يمعن نتنياهو النظر فى نتائج الاستطلاع سيفهم أن الوضع الآن أفضل من ذى قبل، وأنه عندما يكون الوضع جيد جداً لبيبى فى الاستطلاع فإنه يبدو سيء جداً بالنسبة له على أرض الوقع. لأن الواقع الذى يرسمه استطلاع هاآرتس - ديالوج"، تحت إشراف البروفيسور كميل فوكس، الأستاذ بقسم الإحصاء فى جامعة تل أبيب، يعزز التحالف القائم بين إيهود باراك وإيهود أولمرت ويفرز تحالفاً بين الضعفاء: فأولمرت كرئيس للوزراء لا يفلح فى حشد التأييد. فيما تعارض أغلبية كبيرة من الجمهور كل ما يفعله وتريده أن يستقيل من الحكومة. أما فيما يتعلق بانتخابه مرة أخرى رئيساً للوزراء، فإنه يحظى بتقديرات تكاد تصل إلى حد السخرية. وعلى الرغم من أن أداؤه العام قد تحسن منذ حرب لبنان الثانية، إلا أن ثلثى الجمهور تقريباً أبدوا عدم استعدادهم لقبوله. إن "المناهضة" الشعبية لأولمرت منذ الحرب تبدو بلا نهاية.

وإلى جانب أولمرت يقف إيهود باراك. وهو كوزير للدفاع يتمتع بوضع يفوق المعقول، ولكنه كزعيم سياسى ومرشح لمنصب رئيس الوزراء، فإنه على حافة الهاوية. فالتقدير الذى يمنحه له الجمهور يضاهى التقدير الذى "يحظى" به أولمرت. فالمعارضة له كرئيس للوزراء، جارفة. وعلاوة على ذلك، يفقد حزبه ٦ مقاعد فى هذا الاستطلاع.

عندما ينهار حزبا كاديما والعمل ولا يحصلان معاً على عدد المقاعد التى يحصل عليها الليكود، فما هى احتمالات نجاح باراك فى تقديم موعد الانتخابات..؟ إن الاستطلاع يعزز بشكل قاطع ما كان يردده كل من بن اليعيزر وشالوم سمحون ويتسحاق هرتسوج وكثيرين غيرهم بصوت عال على مسامع باراك: لا يجب عليك الانسحاب، لا يجب عليك تقديم موعد الانتخابات. كما أن غالبية أنصار حزب العمل يعتقدون أنه ينبغى على باراك البقاء فى الحكومة بعد نشر تقرير فينوجراد النهائي، حتى وإن كان التقرير خطير كسابقه.

ويكفى أن نردد على مسامع بن اليعيزر كلمة "الانسحاب" حتى نجعله ينفجر كصاروخ باليستي، حيث يصرخ قائلاً: "هل أصابنا الجنون..؟. ماذا يحدث لنا"..؟ إنهم يحتفلون فى كاديما، فبأى شيء يحتفلون. لا أعلم. ونحن بدلاً من توجيه أصابع الاتهام إلى حزب كاديما ورئيس الوزراء، نجد أن حزب العمل يتطوع بتحمل المسئولية. إنه عبث..! هل يتعين علينا أن ننصب بيبى ملكاً..؟".

إن باراك يدور فى حلقة مفرغة: فهو يدرك أن بقاءه فى حكومة أولمرت يزيد من الشكوك فى احتمالات أن يصبح رئيساً للحكومة فى يوم من الأيام، وهو يفهم أنه لا يمكن تغيير وجه الأمور سوى بالإقدام على اتخاذ خطوة خطيرة وجريئة. ولكنه فى الوقت نفسه يشعر بأنه أضعف من أن ينفذ مثل هذه الخطوة، وهو مُحاط بوزراء يضعفون من قوته. ونظراً لضعفه فإنه يخشى الانسحاب من الحكومة، وهكذا دواليك.

منذ انضمامه للحكومة، بعد صدمة عَمير بيرتس فى وزارة الدفاع، يُنظر إليه على أنه وزير دفاع محترف يحظى بتقدير واحترام ناخبى الأحزاب المنافسة أيضاً، ولكن كمرشح لرئاسة الوزراء فإنه لا يحظى بنفس التأييد والشعبية. وحزبه قد يكون أقل شعبية منه. كما أن تصريحه هذا الأسبوع بأنه "عندما يحين الوقت، سنعرف كيف نتعامل مع نتنياهو"، يبدو تصريحاً فارغاً من المضمون فى ضوء الظروف الراهنة.

◆ شخص تعيس:

يبدو أنهم بدأوا فى الليكود أيضاً يتفهمون ذلك، حيث أبدى بعض المسئولين فى الحزب هذا الأسبوع تشاؤمهم الشديد فيما يتعلق باحتمالات انسحاب باراك. فهم يرون أنه لن تحركه المواعظ الأخلاقية التى يسديها الليكود، ولا حتى احتجاج جنود الاحتياط والأسر الثكلى، ولا حتى الجهود الجبارة التى يبذلها عوزى ديان، المسافر الدائم على هوامش السياسة الإسرائيلية، الذى يجد له فى كل أسبوع هدف سامى جديد يعزز من سعيه الدائم لدخول الكنيست.

كما أن احتمال أن يعمل باراك على تقديم موعد الانتخابات خلال عشرة شهور هو احتمال نظرى فقط.

فمنذ اللحظة التى سيتقرر فيها تقديم موعد الانتخابات، سينهار كل شيء. فماذا سيكون شكل المفاوضات السياسية، عندما يكون واضحاً للجميع أن الكنيست والحكومة القادمين سيكونان أكثر يمينية..؟.

كما أن إقصاء أولمرت غير واقعي أيضاً. فهي خطوة غير قانونية وغير عملية. ولن يكون من الممكن تنصيب ملكاً بدلاً منه، إلا في حالة موافقته على ذلك. وستضطر تسيبي ليفني وشاؤول موفاز وغيرهم إلى انتظار الانتخابات. حتى بيبي نفسه.

وكما ذكرنا آنفاً، في حزب الليكود لا يعولون على باراك، وإنما على ليبرمان. فوزير الشئون الإستراتيجية يتجول في الكنيست متمرداً وغاضباً. وهو يشارك في جلسات الحكومة بالكاد. ولكن هذا لا يعود فقط "للقضايا الجوهرية"(يقصد القضايا الجوهرية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني: إنها مسألة التهويد، التى لا ينجح ليبرمان في تمريرها في الكنيست بسبب حزب شاس، إنه موضوع تغيير نظام الحكم المتعثر في لجنة التشريع، إنها مسألة الزواج المدني التى تلاشت، إنها وزارة الأديان التى يريد أولمرت إعادة تشكيلها. وقد قال شخص ما لليبرمان هذا الأسبوع، متحدثاً عن رئيس الوزراء: "يبدو أنه لا يعتد بكم". وقد أومأ ليبرمان إيماءة حزينة.

وقد صرح هذا الأسبوع يتسحاق أهارونوفيتش، وزير السياحة عن حزب يسرائيل بيتينو، خلال محادثات شخصية، أن شهر يناير ٢٠٠٨ هو شهر الانسحاب من الحكومة وليس يناير ٢٠٠٩ . ولدى أهارونوفيتش انطباع بأن أولمرت قد قرر احتضان باراك وإعطاء دفعة للمسيرة السياسية حتى وإن كان ذلك بالكلام فقط، وذلك لاعتبارات سياسية فاترة وهى أنه: إذا كان ينبغى إلقاء شخص ما من سفينة الائتلاف، وكان الخيار بين باراك أو ليبرمان، فيجب أن يكون هذا الشخص هو ليبرمان للأسف الشديد. فبدونه لا تزال الحكومة قائمة وما زال الائتلاف قائم، حتى وإن كان غير مستقر بعض الشيء. أما بدون باراك وحزب العمل فلن يكون هناك ائتلاف.

◆ أخطأت ولكننى تداركت الخطأ:

فيما يلى خلاصة ما ورد فى عناوين الصحف الصادرة هذا الأسبوع بشأن تقرير فينوجراد النهائي: "نار وكبريت"، "زلزال" "أصعب وأخطر من التقرير الأول"، وما شابه ذلك. وفى ضوء هذا الكم الهائل من التوقعات، فإن أى نتيجة أقل وطأة ستصب فى مصلحة رئيس الوزراء. فهو والناطقين باسمه يمكنهم التشبث بأى مقولة إيجابية ترد فى التقرير.

فعلى سبيل المثال، إذا جاء فى التقرير أنه خلال العام الماضي، منذ انتهاء الحرب، جرت عملية استخلاص الدروس المستفادة، قد يكون ذلك بمثابة طوق نجاة حقيقى بالنسبة لأولمرت. فلو تم إصلاح أوجه القصور وتحسن أداء الحكومة والمجلس الوزارى المصغر، فلماذا ينبغى عليه الرحيل من الحكومة..؟ هل لكى يأتى رئيس وزراء جديد-قديم (يقصد نتنياهو)، فتح نفق حائط المبكى وتسبب فى اندلاع موجة من الاضطرابات التى لم تتطور لحسن الحظ إلى انتفاضة..؟!.

كان من الممكن التعرف على ملامح هذا التوجه الإعلامى أيضاً من خلال التصريحات التى أدلى بها أولمرت خلال المؤتمر الصحفى الذى عقده هذا الأسبوع مع الرئيس بوش. حيث قال رئيس الوزراء: "إن إسرائيل تحتل مرتبة جيدة فيما يتعلق بقوة الردع، والاقتصاد والأمن". فهذا هو خط الدفاع الذى بلوره أولمرت وأنصاره: "قد أكون أخطأت، ولكننى تداركت الخطأ، وحسنت نفسي، ونفذت وأخذت دروس خصوصية، وأنتم تعرفون عما أتحدث".

◆ أين ستجلس شولا زاكين..؟:

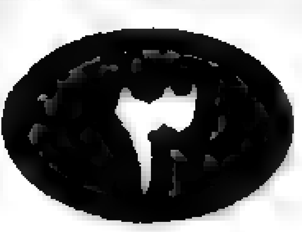
فى هذا الأسبوع الزاخر بالأحداث، طلب من رئيس الوزراء أن يكرس بعض من وقته لمسألة أخرى ألا وهي: أين ستجلس شولا زاكين، مديرة مكتب رئيس الوزراء، التى كانت موقوفة عن العمل بسبب تورطها فى قضية مصلحة الضرائب، التى يُنظر إليها باعتبارها "قضية الفساد الأكثر خطورة فى تاريخ الدولة".

فخلال العام الذى تغيبت فيه عن مكتب رئيس الوزراء، ظلت غرفة زاكين الكائنة أمام غرفة أولمرت شاغرة. وعندما سُمح لها بالعودة، أصدرت النيابة العامة وديوان الموظفين "أمر قضائي" يحظر على زاكين العودة لمنصب مديرة مكتب رئيس الوزراء. ويمكن أن نتفهم ذلك أيضاً، وإن كان بصعوبة: فبالرغم من كل هذا، لم ينته التحقيق فى قضيتها بعد.

كانت التعليمات التى صاحبت صدور هذا "الأمر القضائي"، هى التى حولت هذا الموضوع برمته إلى نكته حزينة مفادها أن زاكين لن يسمح لها أيضاً بالعودة إلى غرفتها التى تبعد حوالى مترين عن غرفة رئيس الوزراء. ربما بدا لرجال القانون أن هذه المسافة قريبة جداً إلى أولمرت، أو قد تكون خطيرة جداً بالنسبة للديموقراطية. ربما يكونوا قد خشوا أن من سيجلس فى هذه الغرفة سيتحول تلقائياً إلى مدير مكتب رئيس الوزراء، بفعل تلك الهالة السحرية التى تخيم على جدران هذه الغرفة.

وهكذا بدأت المفاوضات بين مكتب رئيس الوزراء والنيابة وديوان الموظفين حول مسألة مصيرية ألا وهي: أين ستجلس شولا زاكين..؟ إلى أن حسم رجال القانون، حماة القانون والمحافظين عليه، هذه المسألة وقرروا أن يتم تحريك زاكين حوالى ستة أمتار من غرفة رئيس الوزراء. وسيسمح لها بحضور الجلسات مع أولمرت، والإطلاع على المستندات، ولكن يُحظر عليها الجلوس على مسافة قريبة منه. فلماذا..؟ وما المنطق وراء ذلك..؟ لا يوجد منطق. لقد عض المسئولون فى مكتب رئيس الوزراء على نواجزهم ولكنهم فى النهاية انصاعوا لهذا الأمر. والآن فقد تم الحفاظ على القانون، وأقيم الحزام الأمنى داخل مكتب رئيس الوزراء. وعاد النظام إلى سابق عهده.

◆ ترجمات عبرية ◆

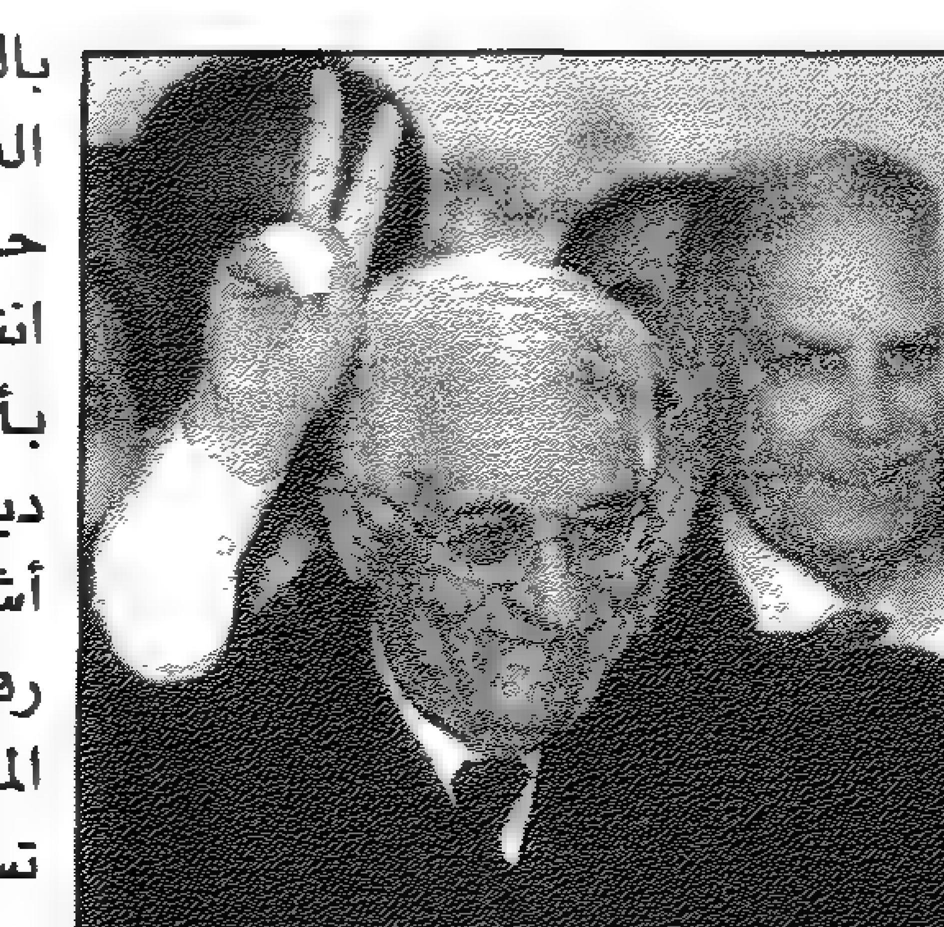


الشأن الفلسطيني

أبو مازن: "سيكون هذا العام عام النصر والقدس عاصمتنا"

بقلم: على واكد
يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/١٢/٣١

صرح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) مساء اليوم الأحد فى الخطاب الذى ألقاه فى رام الله بمناسبة العام الميلادى الجديد، وبمناسبة مرور ٤٣ عاماً على تأسيس حركة فتح قائلاً: "يملؤنا الأمل والإيمان بأن يكون هذا العام الجديد عام النصر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ولن نتنازل عن حبة رمل واحدة من أرض القدس".



وقد تعهد أبو مازن بإجراء استفتاء حول أى اتفاق سيتم التوصل إليه مع إسرائيل ضمن التسوية النهاية، وذلك حتى يتسنى للشعب الفلسطينى أن يبدى رأيه بشأن هذا الاتفاق وحتى يكون العام الجديد عاماً سعيداً. لم يعد هذا الوقت يصلح لترديد الشعارات وإنما للتوصل إلى حلول نهائية للقضايا الجوهرية على أساس القرارات الدولية، وهى قضايا القدس والمستعمرات والحدود واللاجئين.

وقد دعا الرئيس الفلسطينى المجتمع الدولى إلى التدخل والضغط على إسرائيل لوقف بناء المستعمرات ووقف بناء الجدار الفاصل. قال أبو مازن: "إننى أدعو الإسرائيليين لوقف الاغتيالات، والبدء فى منح تسهيلات حقيقية للفلسطينيين، والتوقف عن مداهمة القرى الفلسطينية. ولن نوقع على اتفاقية سياسية لا تتضمن إطلاق سراح جميع السجناء".

كما دعا أبو مازن حركة حماس إلى الاعتراف بالزعامة الفلسطينية وبالاتفاقيات الدولية، وأردف قائلاً: "إننى أدعو حماس إلى الموافقة على إجراء انتخابات جديدة، وأتعهد أمام شعبنا بأن هذه الانتخابات ستكون ديموقراطية وقانونية ونزيهة". كما أشار بكلامه إلى أن قيادة حماس رفضت مبادرة لتسليم المسئولية عن المعابر للسلطة الفلسطينية بهدف تسهيل حركة سكان القطاع.

◆ أبو مازن: "حماس وإسرائيل أجريا مباحثات بوساطة سويسرية"

وقد خصص أبو مازن جزءاً كبيراً من تصريحاته للحديث عن الانقسام الفلسطينى الداخلي. وقد صرح قائلاً: "ما من تمرد على الشرعية الوطنية إلا وسقط، وما من محاولة لاستخدام السلاح لحسم أى خلاف داخلى إلا وقبرت قبل أن تبدأ. إن الانقلاب الدامى الذى قامت به حماس أصبح أداة يستغلها أعداء الفلسطينيين. أعداؤنا يستخدمون هذا الانقلاب للإطاحة بنا، ويستخدمونه كسلاح يخبروننا به. إننا غير قادرين على السيطرة على زمام الأمور".

وقد قال الرئيس الفلسطينى مشيراً إلى قيادة حماس: "هؤلاء الذين يدّعون أنهم أبطال المقاومة فى القطاع، أسرعوا بالمطالبة بالتوصل إلى هدنة مهينة مع إسرائيل للحفاظ على حياتهم".

ويروى أبو مازن أن رئيسة سويسرا أبلغته أن حماس أجرت مفاوضات مع عناصر إسرائيلية قبل الانقلاب الذى قامت به فى القطاع. كما قالت إن المفاوضات كانت تحت عنوان "وثيقة سويسرا" وكانت تتضمن إقامة دولة

فلسطينية ذات حدود مؤقتة مقابل وقف إطلاق النار لمدة ١٥ عاماً. وقال: "لقد تحدثوا عن دولة مؤقتة، ولكننا لم نقبل بذلك".

◆ السلطة الفلسطينية أعلنت: "لقد أحبطنا عملية كانت حماس تعتزم القيام بها"

كما تطرق الرئيس الفلسطيني بالحديث عن رئيس السلطة الفلسطينية الراحل، وقال: "في هذا اليوم نحن نتذكر شهداءنا، وعلى رأسهم الزعيم الراحل ياسر عرفات، ونتعهد له بأننا لن نتنازل ولو عن مبدأ واحد من مبادئنا حتى تقوم الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وحتى يعود اللاجئون إلى منازلهم ويتم إطلاق سراح جميع السجناء".

وفي تلك الأثناء، تبذل السلطة الفلسطينية جهوداً حثيثة للتوصل إلى نتائج في إطار إحباط العمليات الإرهابية التي يتم التخطيط لها من داخل مناطق السلطة. وكان رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، قد أعلن قبل وقت قصير من إدلاء أبو مازن بهذه التصريحات، أن قوات الشرطة اعتقلت نشطاء من حماس كانوا يخططون للقيام بعملية انتحارية.

وقد امتنع الوزير الفلسطيني عن الحديث عن كيفية تنفيذ العملية واعتقال عدد من أعضاء حماس. وقد رفض المتحدث باسم حماس الرد على هذه التصريحات، ولكنه أكد مسألة الاعتقالات.

الفلسطيني المتزوج من إسرائيلية لا يستحق رخصة قيادة

بقلم: موشيه رينفيلد
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٣

رفضت محكمة العدل العليا ثلاثة التماسات قدمها أهالي المناطق (الفلسطينية) الذين يقيمون في إسرائيل بتصاريح إقامة مؤقتة أصدرها لهم مكتب التنسيق والارتباط، تسمح لهم بقيادة سيارة داخل إسرائيل. وقد شاركت في تقديم الالتماسات جمعية حقوق المواطن.

قدم أحد هذه الالتماسات فلسطيني متزوج من مواطنة إسرائيلية، ويعيش حاليا في اللد. كان قد صدقت له وزارة الداخلية في عام ٢٠٠٠ على الإقامة في إسرائيل لمدة عام، ومنذ أن حصل على التصديق يقوم بتجديده من حين إلى آخر، وبموجب التصديق، حصل على تصريح إقامة وعمل. وجاء في التصريح الذي يحمله أنه غير مسموح له بقيادة سيارة داخل دولة إسرائيل. ويعاني ابن هذان الزوجان من الإعاقة، التي تضطره إلى الخضوع لفحوص طبية دورية، ولذلك يطالبون بحصول الأب على تصريح قيادة.

الالتماس الآخر قدمه أحد أهالي الخليل، الذي يعيش في أشدود، مع زوجته الإسرائيلية، وفقا لقرار لم الشمل الذي صدر له في أبريل ٢٠٠٢، وأحد ساكني رفح الذي يقيم مع زوجته الإسرائيلية في شقيب السلام بالقرب من بئر سبع، وفقا لقرار لم الشمل الذي صدر له عام ٢٠٠٠، وأحد ساكني بيت لحم الذي تزوج من إحدى أهالي شرق القدس ويعيش في القدس، وفقا لقرار لم الشمل الذي صدر له عام ٢٠٠٤ .

كل منهم لجأ إلى سجل التراخيص في مكان سكنه لتبديل رخصة القيادة الفلسطينية برخصة قيادة إسرائيلية، وتلقى الرد بأنه طالما لا يحمل بطاقة هوية إسرائيلية، وطالما أنه غير مدون في السجل السكاني، فإنه لا يحق له الحصول على تصريح قيادة إسرائيلي. وذلك في حين أن قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (حكم مؤقت) لعام ٢٠٠٣ يحول دون تحسين الوضع القانوني لأصحاب الالتماس ويحرمهم من إمكانية التسجيل في السجل السكاني.

قدم الالتماس الثالث فلسطيني يقيم مع إسرائيلية في جبل المكبر في القدس، ووفقا لتصديق وزارة الداخلية الصادر في ديسمبر ٢٠٠٤، فإنه يحمل تصريح دخول إلى إسرائيل من مكتب التنسيق والارتباط المدني في بيت لحم.

وقد طالبت الالتماسات الثلاث محكمة العدل العليا بإلغاء القيود القانونية التي فرضت على منح تصريح القيادة لأشخاص مثلهم. وقد زعمت الدولة أنه ينبغي رفض ادعاءاتهم، لأن تلك القيود ترجع إلى اعتبارات تمس أمن الدولة وأمن مواطنيها. من بينها جاء التقدير الأمني بأن هناك خطراً أمنياً فعلياً ينبع من تمكين سكان المناطق (الفلسطينية) بالقيادة في إسرائيل بسيارة من المناطق (الفلسطينية) أو بسيارة إسرائيلية. ووفقا لهذا التقدير، تستغل المنظمات الإرهابية الفلسطينية سيارات الفلسطينيين الذين حصلوا على تصاريح إقامة في إسرائيل في إطار طلب لم الشمل.

وفيما يتعلق بمقدم الالتماس الأول، أتضح أن شقيقه سبق اتهامه بجرائم أمنية خطيرة، وأنه مازال من غير الواضح ما إذا كان سيتم تمديد إقامته في إسرائيل أم لا.

◆ **خطر أمني:**

وفى الحكم برفض الالتماسات، ذكر القضاة، وهم آشير جرونيش وإستر حَيوت /نيأمني ويوسف آلون أنه تم رفض التماسات شبيهة تم تقديمها لمحكمة العدل العليا فى الماضي، وأنه لم يطرأ تغيير فعلى منذ ذلك الوقت فى الظروف الأمنية. وقد رفض القضاة الزعم بأنها سياسة غير محتملة، وأكدوا أن تقدير الجهات الأمنية بشأن الخطر الأمنى الكامن فى منح تصريح قيادة لسكان المناطق (الفلسطينية) لم يتغير، وأن هذا التقدير والسياسة القائمة عليه يرتبطان بالواقع الأمنى وبالظروف الفعلية.

ومع ذلك، قال القضاة إن ما يؤرقهم هو ما إذا كان لابد من إعطاء وزن لطول الفترة التى يقيم فيها شخص فى إسرائيل بموجب مثل هذا التصريح.. هذا بالإضافة إلى أن فرصة المقيمين بمثل هذا التصريح لتحسين وضعهم فى إسرائيل قلت كثيرا. وقد ردت محامية الدولة، يوخى جنسين، بأنه لا بد من إعطاء وزن لطول الفترة، على ألا يكون هذا هو العنصر الحاسم.

أطباء إسرائيليون فى غزة بعد عامين

بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/١/٩

للمرة الأولى منذ فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية فى يناير ٢٠٠٦ دخل صباح اليوم وفد من منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" غزة مزود بأدوية ومعدات طبية. ومن المقرر أن يزور الوفد، المكون من ثلاثة أطباء عرب إسرائيليين ومدير العيادات بالمنظمة، مستشفى الشفاء وسيقوم بدراسة الوضع الطبى فى غزة.

وقد قال صلاح حاج يحيى من منظمة أطباء لحقوق الإنسان: "يجب أن تسرع زيارة بوش من رفع الحصار المفروض على غزة، لا يُعقل أن يعيش مليونا شخص تقريباً فى حالة حصار، وأن يكونوا منفصلين عن العالم الخارجى ولا يتمتعوا بظروف الحياة الطبيعية. سوف يؤدى استمرار الحصار إلى كارثة إنسانية. لا يمكن تحقيق أى مسيرة سلام دون أن تشمل غزة".. يشغل يحيى منصب مدير العيادات بالمنظمة وهو المسئول عن إخراج شحنة الأدوية والمعدات الطبية من رام الله. وهو يقول: "شاحنة محملة بـ١٠٠ كارتونة ومعدات طبية قيمتها ٤٠ ألف دولار غادرت فى ساعات الصباح الباكر رام الله، وسوف تمر عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) وستفرغ الحمولة فى شاحنة فلسطينية ستقوم بتوصيل الأدوية لغزة". ومن المقرر أن ينضم إلى حاج يحيى ثلاثة أطباء، سيعبرون جميعاً عبر معبر إيريز.

كانت المطالب السابقة من جانب المنظمة لدخول غزة خلال العامين الماضيين قد قوبلت بالرفض، كما تم رفض مطلب أطباء يهود لدخول غزة لأسباب أمنية.

يمكن الاستدلال على الوضع السيئ لمستشفى الشفاء فى غزة من خلال مذكرة أرسلها مدير عام المستشفى، حسن خلف، لمنظمة "جيشا". وعلى حد قول خلف، فإنه بسبب تزايد حالات انقطاع الكهرباء عن وسط القطاع، حدثت أعطال كثيرة فى الأجهزة الطبية بالمستشفى. وخلال يوم السبت الماضي، ذكر خلف أن الكهرباء كانت تنقطع خلال ما يزيد على عشرة ساعات يومياً، كما أن مضخة بئر المياه، مصدر المياه الرئيسى للمستشفى، توقفت عن العمل حتى الساعة الرابعة عصراً. "اضطررنا لوقف تشغيل أجهزة ضرورية فى المستشفى ولم نتمكن من تطهير أى معدة طبية".

فى غضون ذلك، أصدرت محكمة العدل العليا قرارها فى الالتماس المقدم من المنظمة بشأن ١٥ مريض فى حالات حرجة يطلبون مغادرة غزة لتلقى العلاج فى إسرائيل. وقد قررت محكمة العدل العليا بأنه لا مجال للتدخل فى قضايا ٦ مرضى محظور دخولهم إسرائيل لأسباب أمنية.

ظلم القرار المجحف

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/١/١١

المشـهـد الذى شـاهدناه أول أمس على شـاشـة التليفزيون كان من أقسى وأخزى ما شاهدناه فى الآونة الأخيرة: طفل عمره عامان ونصف العام، يدعى "أحمد سموط" من "خان يونس" وطفلة عمرها تسع سنوات ونصف السنة، تدعى "سوسن جعفري" من "رفح"، يعبران وحدهما حاجز "إيرز"، بعد أن انتزعا من حضن والديهما المنتحبين.

الطفلان الصغيران مريضان بالقلب، وينبغى إجراء جراحة لهما على وجه السرعة من أجل إنقاذ حياتهما. استجاب مستشفى "وولفسون" فى "حولون" لمعالجتهما فى إطار حملة "إنقذ طفل قلب"، التى يتبناها، لإنقاذ حياة أطفال من جميع أنحاء العالم. تستحق المستشفى الإشادة على ما تقوم به. أيضاً محررو القناة العاشرة، والمراسل "شلومى إلدار"، الذين أذاعوا التقرير، يستحقون الإشادة. أما إسرائيل، وهيئتها الأمنية، فى المقابل، فتستحقان وصمة عار.

لم تسمح إدارة التنسيق والاتصال لوالدى الطفلين، الأبوين والأمَّين، بمرافقة طفليهما إلى الجراحة المصيرية، فهم "ممنوعون من الدخول" إلى إسرائيل، دون أن تغير حقيقة أن والدى "سوسن" رافقاها فى الماضى فى جراحات سابقة فى مستشفى "وولفسون" من ظلم القرار المجحف شيئاً. أجل، هذا قرار مجحف ظالم لا مثيل له.. وقد سُمح فقط لعم مسن لأحد الطفلين بمرافقتهما.

كان ينبغى لمشهد الطفلين، اللذين يخطوان وحدهما وهما فى طريقهما إلى الجراحة المخيفة، أن يدوى من أقصى البلاد إلى أقصاها، وأن يقض مضجع جميع الإسرائيليين، بغض النظر عن الرؤية السياسية.

كان ينبغى على كل والد فى إسرائيل أن يضع نفسه فى مكان هذين الوالدين البائسين.. من المفترض أن تتحمل إسرائيل، فى ظل وضع الحصار الذى فرضته على غزة، مسئولية أخلاقية حول سلامة وصحة المواطنين المحاصَرين.

يجب أن ننوه أيضاً إلى حقيقة أن الحصار يعوق مستشفى "الشفاء" فى غزة عن توسيع أقسامه كما هو مخطط، فى ظل افتقاد مواد البناء فى غزة. لكن قرار عدم السماح للوالدين بمرافقة أطفالهما، والذى يُطبق أيضاً فى كثير من الحالات الأخرى، من بينها أيضاً حالات لمرضى لا يُسمح لهم بالخروج للحصول على علاج ينقذ حياتهم فى إسرائيل، هو ظاهرة لا يستسيغها العقل.

تحمل إسرائيل اسم الأمن خطأً وعبثاً، إذ لا يستطيع أى اعتبار أمنى أن يسوِّغ إغلاق المعبر أمام والدى طفلين مرضى، ليست عليهم أية شبهة، مُنعوا من الدخول بسبب عمرهم الصغير فقط. لدى هيئة الأمن أدوات كافية لتجاوز إجراءات حددتها هى بنفسها بتعسف ولترك الحالات الإنسانية التى ينبغى فيها السماح بالعبور.

من حق والدى "سوسن" و"أحمد" مؤازرة طفليهما فى أوقاتهما الصعبة. مازال هناك وقت. وها نحن نهيب بهيئة الأمن السماح على الفور بدخول الوالدين إلى إسرائيل، وتخفيف قراراتها المجحفة فى حالات إنسانية مماثلة.

لا يتعلق الأمر بأمن، ولا بمصير هذه الأسر وحسب، وإنما يتعلق بالصورة الأخلاقية لإسرائيل. إن الصورة التى أطلت أول أمس عبر شاشة التليفزيون تثير أفكاراً كئيبة للغاية.

فتح تهدد: "سننهى وقف إطلاق النار مع إسرائيل"

بقلم: نير يَهَف
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/١/١٨

صرح أحد كوادر حركة فتح فى الضفة الغربية بأنه إذا لم يتم وقف عدوان سلاح الطيران الإسرائيلى على غزة فإن الحركة ستعاود شن الهجمات. كما قال: "لا يمر يوماً واحداً دون أن تقوم إسرائيل بقتل أحد أبناء شعبنا".

ذكرت وكالة "معا" للأنباء الفلسطينية أن قائد كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكرى لحركة فتح، فى الضفة الغربية، صرح بأنه فى ضوء الأحداث التى تجرى فى غزة تدرس حركته بجدية وقف الهدنة مع إسرائيل. وأردف قائلاً: " لا يمر يوماً واحداً دون أن تقتل إسرائيل أحد من أبناء شعبنا وتهدم مدننا ومؤسساتنا. ومن خلال نشاطنا الجديد الذى سيكون سرياً سنقوم بتنظيم خلايا

سرية تعمل من أجل مناهضة الاحتلال فى كل مكان يوجد به".

وكانت طائرات إسرائيلية مقاتلة قد قصفت اليوم عدد من الأهداف فى قطاع غزة، حيث تم قصف مبنى وزارة الداخلية الذى كان بمثابة مقر لحركة حماس وتهدم تماماً. كذلك تم قصف مبنى للشرطة البحرية الفلسطينية بدير البلح فى وسط القطاع. وكان سلاح الطيران الإسرائيلى قد قصف صباح اليوم خلية تقوم بإطلاق صواريخ القسام.

وقد ذكرت صباح اليوم صحيفة القدس الصادرة فى القدس الشرقية أن رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن هدد صباح اليوم بتقديم استقالته وبوقف المفاوضات مع إسرائيل احتجاجاً على عدوانها على قطاع غزة. كما جاء أيضاً أن أبو مازن يعتقد أن استمرار المفاوضات فى ظل الوضع الراهن غير ممكن. كما هدد بوقف المفاوضات مع إسرائيل إذا لم توقف البناء فى المستعمرات فى الضفة الغربية.

الصاروخ الذى سيحمى إسرائيل من صاروخ زلزال

بقلم: سفى كروفسكي
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/١/٢٢

تم صباح اليوم الأربعاء عرض صاروخ ستانر "Stunner" على رئيس الحكومة إيهود أولمرت والذى سينضم لمنظومة الدفاع الصاروخى وتم كشف النقاب عنه للجمهور.

تهدف منظومة "شرفيت قيساميم" (العصا السحرية) لاعتراض الصواريخ التى يتم إطلاقها من مسافة ٤٠ كيلومتراً حتى ٢٥٠ كيلومتراً، وستحمى مواطنى إسرائيل من صاروخى زلزال وفجر. ومن المقرر أن تدخل حيز الاستخدام الفعلى فى عام ٢٠١١ .

كان الصاروخ "ستانر" قد تم كشف النقاب عنه بالأمس خلال زيارة رئيس الوزراء أولمرت لهيئة تطوير الوسائل القتالية "رافائيل"، وذلك خلال إطلاعه على آخر المستجدات بشأن منظومات الدفاع الصاروخي. كما تم عرض الصاروخ الذى سيستخدم منظومة "القبة الحديدية" ولا يزال فى مراحل التجريب.

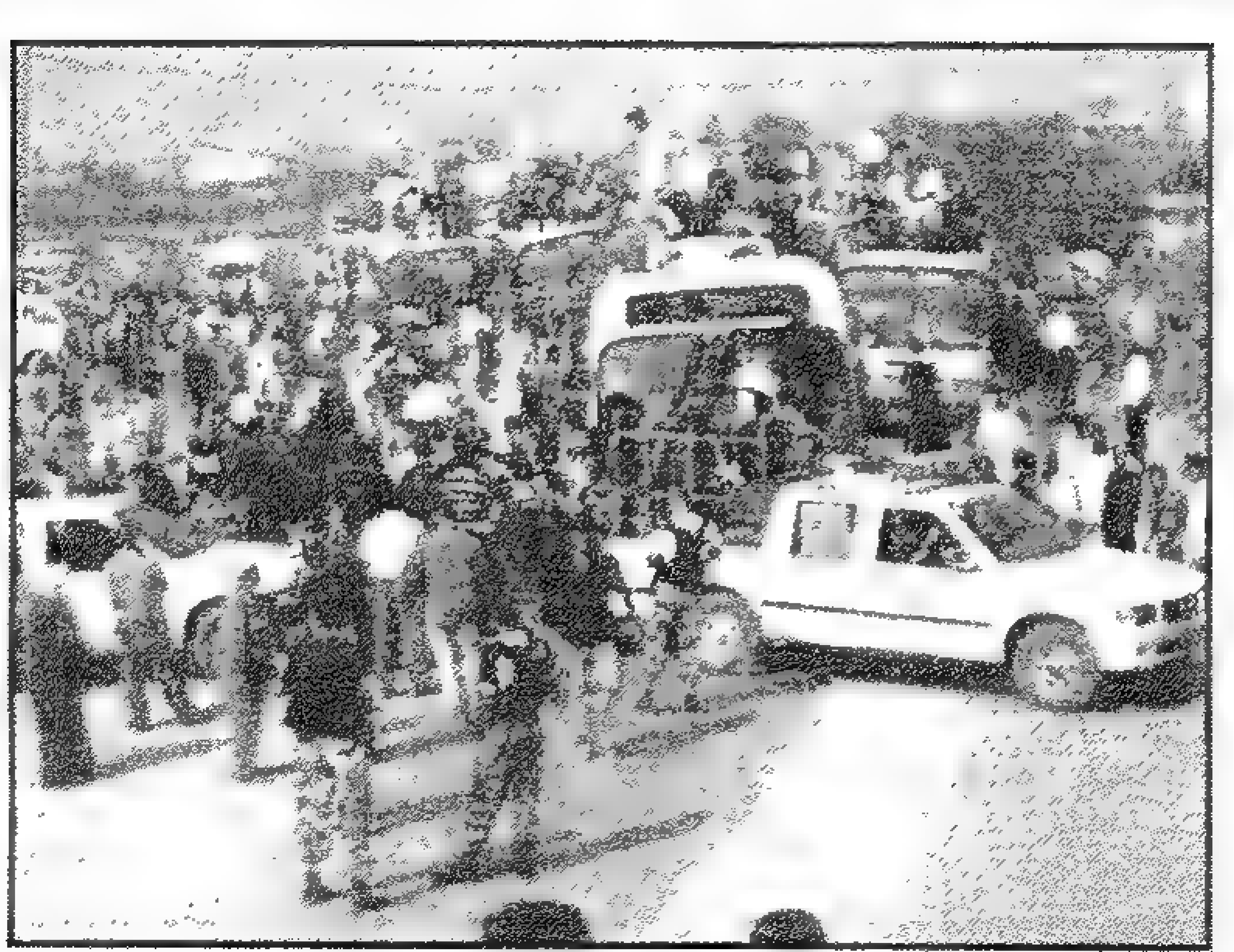
تجدر الإشارة إلى المنظومة الميدانية التى تعمل حالياً هى منظومة صواريخ "حيتس"، التى من المفترض أن تعترض صواريخ باليستية يتم إطلاقها عن بعد. كان رئيس الحكومة إيهود أولمرت، بالتعاون مع وزير الدفاع السابق عَمير بيرتس، قد قرر فى السنة الماضية تطوير منظومتى دفاع صاروخى جديدتين وهما "شرفيت قيساميم" و"القبة الحديدية"، التى من المقرر أن تعترض قذائف وصواريخ يتم إطلاقها من مسافة تصل إلى ٧٠ كيلومتراً، من بينها صواريخ القسام، الجراد، والكاتيوشا. وحسب الجداول الزمنية التى عرضها مديرو "رافائيل"، فإن منظومة "القبة الحديدية" من المقرر أن تدخل حيز العمل فى مطلع عام ٢٠١٠ .

وقد أعرب رئيس الحكومة أولمرت عن شكره للمسئولين فى "رافائيل" على هذه الزيارة. وقال أولمرت: "الأشياء التى تم عرضها على رائعة للغاية، ومن الواضح أنه تم بذل جهود هائلة هنا لتطوير منظومات تحمي، بعد انتهاء عملية تطويرها، كل مواطنى إسرائيل. لقد لمست خلال الزيارة قوة وحكمة شعب إسرائيل. وأنا أطالبكم بتطوير منظومة القبة الحديدية فى أسرع وقت، وتوفير كل السبل لنا لتسليحنا بالمزيد من المنظومات".

غزة ستنفجر فى وجه المصريين

بقلم: أمنون لورد
المصدر: www.makor1.co.il
٢٠٠٨/١/٢٤

ينبغى على إسرائيل أن تشجع السكان الفلسطينيين على مغادرة البلدات الواقعة على الحدود الشمالية للقطاع حتى تتيح للجيش الإسرائيلى السيطرة على المناطق التى يتم منها إطلاق الصواريخ.



ورغم أن حركة حماس تحاول أن تعرض اقتحام السور الحدودى بين غزة ومصر على أنه إنجاز وخرق " للحصار" المفروض على غزة، يبدو أن منظمو هذه الحملة الدعائية المثيرة للسخرية قد نجحوا فى إحداث تأثير ليس فقط على الجمهور فى العالم والشارع العربى بل أيضاً على سكان غزة أنفسهم.

وقد حوّل التلميح إلى قدرة إسرائيل على فرض كافة أشكال الحصار على غزة وكذلك الضغط العسكرى المتواصل - حوّل الحياة فى القطاع تحت قيادة حماس إلى حياة غير محتملة. الدليل على ذلك تدفق آلاف الأشخاص على شمال سيناء. وبذلك ينطلق الفلسطينيون بتشجيع اليسار الإسرائيلى ومنظمات حقوق الإنسان وجزء من المجتمع الدولى نحو نكبة أخرى.

ينبغى أن يكون الاتجاه فى إسرائيل الآن يسير نحو تشجيع السكان وبالتحديد فى شمال القطاع على مغادرة البلدات القريبة من الحدود بما فى ذلك أجزاء من مخيم جباليا حتى يتسنى للجيش الإسرائيلى السيطرة على المناطق التى يتم منها إطلاق الصواريخ. ويمكن الآن لمنظمات حقوق الإنسان المثيرة للسخرية والتى اتهمت إسرائيل بأنها تمنع حرية حركة الفلسطينيين فى القطاع أن تكون راضية. فقد نجحت الحملة الدعائية التى تشنها هذه المنظمات والدليل على ذلك أنها تحولت إلى رحلة سيراً على الأقدام إلى شمال سيناء.

وهذا أمر يثير القلق العميق فى قلوب المصريين. أما بالنسبة لإسرائيل فدائماً ما كان يساورها الشك فى آن الحدود بين شمال سيناء والقطاع ذات معنى. فحماقة المصريين جعلتهم يحولون شبه جزيرة سيناء إلى منطقة لتهريب الأسلحة وقاعدة للإرهاب العالمي. فقد كانوا يعتقدون أن الأفضل بالنسبة لهم هو تشجيع الفلسطينيين على مواصلة توجيه عدوانهم إلى إسرائيل.

وكما أوضح عضو الكنيست يوفال شتيانيتس لأعضاء الكونجرس الأمريكى الذين خفضوا المعونة الأمريكية المخصصة لمصر، فإن المصريين غير مضطرين للكشف عن الأنفاق وإغلاقها. فهذا مجرد ذر رماد فى الأعين. وليس عليهم سوى أن يضعوا عدد قليل من الحواجز على مشارف قطاع غزة ويوقفوا الشاحنات وباقى المركبات المحملة بالصواريخ والمواد الناسفة والأسلحة المضادة للدبابات وأيضاً الصواريخ المضادة للطائرات.

وإسرائيل من جانبها يمكنها أن تطلق مختلف أنواع النيران على الخلايا الموجودة عند مداخل البلدات وأن تواصل القصف داخل القرى. ومن المؤكد أن عرب غزة سيواصلون الامتناع عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع للتصويت لحماس وباقى المنظمات الإرهابية. ولكن لن يكون لذلك أى فائدة إذا لم تستغل إسرائيل الموقف وتعيد خلق أشرطة أمنية يمكن من خلالها منع إطلاق النار على مستعمرات حاضن غزة ومستعمرة سديروت.

أزمة إنسانية..؟! في غزة..؟!

هاآرتس ٢٠٠٨/١/٢٤
بقلم: يوسى ساريد

في ظل حـرب الروايات الدائرة بيننا وبينهم بشأن حقيقة الأوضاع هناك، ترجح الكفة هذه المرة لصالح الرواية الإسرائيلية. فهي بكل بساطة أكثر منطقية، ولذلك من الأحرى تبنيها، إلا إذا ثبت العكس.

العرب عموماً والفلسطينيون على وجه الخصوص بارعون بالسليقة في إبداء المعاناة، وطوال حياتهم يقومون فقط باصطناع أزمات مختلقة، بل أنهم هذه المرة في الأسبوع الماضي، تفوقوا على أنفسهم. إنتاج هذه المسرحية المختلقة كان كاملاً متكاملاً، ونجح في خداع العالم أجمع: كيف أطفأوا الأنوار في لحظة معينة وكيف أرسلوا الأولاد للتباكي بحسرة شديدة أمام عدسات الكاميرات ونظموا الطوابير الطويلة للحصول على الخبز والماء- حقاً توقيت وإيقاع مدهش.

منذ أن أخرج الفلسطينيون مسرحية قتل الطفل محمد الدرة وهو في أحضان أبيه ومقتل المزيد من الأطفال الذين لم يتوخوا الحذر، لم تحقق الدعاية الفلسطينية نجاحاً دولياً كهذا.

كل من يملك عقلاً موضوعياً في البلاد وخارجها، وليس مفعماً بكراهية إسرائيل، لن يجد صعوبة في فهم حقيقة الأمر: من الصعب جداً إيصال مكان كقطاع غزة إلى درجة "كارثة إنسانية". وربما أيضاً مستحيل، فهذا لم يكن ولن يحدث. فالمعروف أن قطاع غزة هو أكثر الأماكن اكتظاظاً في العالم، مليون ونصف نسمة يعيشون فوق ٣٠٠ كم ويعيش أغلبهم منذ عشرات السنين في مخيمات اللاجئين الملائمة لحياة الفئران والعرس التي تعيش في المجاري أكثر من ملاءمتها لبني البشر. فهل سيتأثر هؤلاء الناس المعتادون وأصحاب الخبرة من انقطاع الكهرباء عنهم بصورة مؤقتة أو النقص في المياه والدقيق لساعة من الزمن..؟ هل هذا سيكسر شوكتهم..؟ وهل هناك من سيصدق بكاؤهم المصطنع..؟

في المناطق المنكوبة بصورة دائمة يصعب إحداث كارثة مؤقتة، فمن الصعب تغيير الواقع بصورة كبيرة مثلما يصعب تغيير وصفها بمنطقة "كارثة".

نسبة البطالة في غزة مسألة مجهولة، ربما ٦٠٪

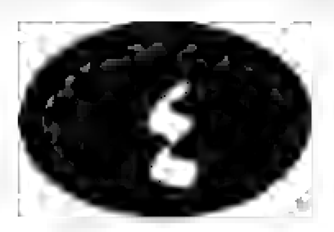


وربما ٨٠٪، والفرق بين الرقمين غير مهم (٢٠٪ أقل أو أكثر لا ضير في ذلك). وعندما لا يكون هناك مال، الأفضل ألا يكون هناك عرض حيث لا يوجد ما يمكن شراؤه، وبذلك لا داعي لاستراق النظر في بضائع لا يمكن شرائها. وإذا كانت المنظمات الإنسانية تساعد وتدعم (٩٠٠٠٠٠) محتاج فلتشمل معهم (١٠٠٠٠٠) آخرين أو (٢٠٠٠٠٠)- الفرق بين الرقمين ليس كبيراً بالنسبة لهم.

قطاع غزة هو إذاً المكان الأمثل للخطوات العقابية التي لا تزيد ولا تقلل شيئاً. فهي تضعف رويداً رويداً مثل أي شيء لا يقتل وإنما يؤدي إلى الموت البطيء. وغزة هي معمل الأحلام لإجراء تجارب على بني البشر من أجل التشخيص الدقيق لنقطة انتقال الشخص الطفيلي من وضع إلى وضع آخر: متى يموت ومتى يواصل تحريك أطرافه محتضراً.

بهذه الروح يتوجب فهم كلمات رئيس الوزراء في جلسة حزب كاديما بالأمس الأول. إنه لا يكترث كما قال لنفاد البنزين في غزة، فليسيروا هناك سيراً على الأقدام إن أرادوا. لا يريد إيهود أولمرت أن يفهمونه على أنه قاسي القلب وإنما أراد فقط أن يظهر حزمه وإصراره. هو أيضاً يعرف أن اللاجئين لن يضطروا من الآن فصاعداً للتخلي عن ركوب سيارات "الفولفو" و"المرسيدس" لتتسخ أقدامهم بالتراب، ذلك لأنها الأقدام التي تستخدم للسير بين حاجز وآخر والوقوف طويلا بإذلال ومهانة أمام المعابر الحدودية. وهي نفس الأقدام التي لا ترتاح ولا تستكين وهي في حركة متواصلة من الليل حتى مساء اليوم التالي من أجل الوصول إلى موقع العمل والعودة إلى المنزل في وضح النهار. إلا أن هذه الأيام الجميلة قد ولت هي الأخرى، وأصبح من الممكن الآن النوم طوال النهار والتفكير في أفكار خطيرة طوال الليل، والنوم ببطن فارغة، والأفكار جيدة للقلوب المليئة بالضغينة.

من الجدير مرة، ولو بالصدفة، إجراء مقابلة مع الشخص الذي أنزل المفتاح ليغمر غزة بالظلام، وسؤاله: ماذا شعر عندما قطع التيار..؟ سيرد قائلاً: لقد شعر برجفة خفيفة من المحرك فقط، وأنه قد ارتجف واهتز للحظة قبل أن تصمت كلياً أصوات المحرك.



حصاد عام ٢٠٠٧

وجه دولة إسرائيل

معاريف ٢٠٠٧/١٢/٢٧
بقلم: مناحم بن

على الرغم من الإضرابات التى عاشتها وتعيشها منظومة التعليم، فلا يجب أن ينتهى هذا العام بدون أن نقيم أداء هذه الحكومة بالتفصيل. ويجب القول فى البداية إن التقدير العام الذى حصلت عليه هذه الحكومة هو "الفشل فى أغلب المجالات"، وهذا التقدير موجه قبل الجميع إلى رئيس الوزراء إيهود أولمرت، لأن هذه مسئوليته. فأولمرت مسئول (مع إيهود باراك) عن استمرار إطلاق صواريخ القسام على سديروت. كما أنه مسئول (مع رونى برأون) عن الميزانية الفظيعة التى أضيف إليها على سبيل المثال نحو نصف مليار شيكل لصالح حزب شاس، فى حين تمَّ اقتطاع مبلغ ٥٠ مليون شيكل من صندوق المرضى. ببساطة أمر لا يُصدق أليس كذلك..؟ ولكنه الواقع (بناء على تقرير تسفى زرحيا مراسل صحيفة هاآرتس).

إن رئيس الوزراء مسئول (مع يولى تامير) أيضاً عن الإضرابات المستمرة داخل منظومة التعليم، بسبب عدم وجود أى دلائل عن إصلاح حقيقى مطلوب بعيداً عن ذلك الإصلاح التى تحاول وزيرة التعليم القيام به. كما أنه مسئول (مع تسيبى ليفنى) عن حالة اللاإبداع المزمن التى تسيطر على المنظومة السياسية التى لا تزال تتحدث عن قانون إخلاء - تعويض.

كما أن أولمرت مسئول (مع وزيرى الاستيعاب والداخلية) عن انخفاض نسبة الهجرة إلى إسرائيل بنسبة ٦٪ بعد أن انخفضت العام الماضى بنسبة ١٠٪. وهو التدنى الذى لم يحدث له مثيل منذ الثمانينيات. وهذا فى الوقت الذى تتزايد فيه وتستقر أغلبية عربية فى الجليل. ولكن من الذى يكترث بذلك..؟ ومن الممكن أن نتنبأ بشكل شبه مؤكد بتراجع كبير فى نسبة الهجرة خلال عام ٢٠٠٨ . وكيف عرفت ذلك..؟ عرفت ذلك لأن وزير الداخلية ميئير شطريت قام، بشكل كبير أو صغير، بإغلاق الباب أمام هجرة الفلاشمورا، ثانى أكبر مصدرٍ للهجرة عام ٢٠٠٧ . إذن فالعام القادم سيكون أكثر سوءاً فى مثل هذا المجال الحيوى للغاية، ويتحمل مسئولية ذلك أولمرت وشطريت.

ورئيس الوزراء مسئول أيضاً (مع الوزير إيلى يشاي) عن حقيقة أنه منذ شهر أو شهرين كان من غير الممكن الحصول على خبز عادى فى المحال. لدينا مليارات فى الخزانة وليس لدينا الخبز..!! كما أن أولمرت مسئول (مع وزير حماية البيئة ووزير البنية التحتية) عن حقيقة أن الوديان فى إسرائيل وصلت إلى درجة خطيرة من التلوث لم يسبق لها مثيل. لقد تحول وادى الأردن الجنوبى، على سبيل المثال، تحت أيدينا للمرتبة الثانية من حيث الوديان الأكثر تلوثاً، بينما أكثر الوديان تلوثاً تحديداً هو وادى الخضيرة الذى تتدفق إليه مياه معاهد التكرير والسوائل بمختلف أنواعها (حسب ما نشرته صحيفة معاريف).

ماذا غير ذلك..؟! وزير الثقافة غالب مجادلة، على سبيل المثال، واجه صعوبة فى تخصيص بضعة شيكلات لمكتبة المكفوفين فى نتانيا.. وزير الاستيعاب يتسحاق أدرى طالب بإلغاء بند الحفيد فى قانون العودة. ولكن ألم يسأل نفسه كيف سيكون شعور المهاجرين الجدد الذين وصلوا إلى هنا استناداً إلى بند الحفيد فى قانون العودة..؟. وجميعهم بالطبع، كل من فى هذه الحكومة، وعلى رأسها رئيس الوزراء، مسئولون عن زيادة الأجور لكبار رجال الاقتصاد وتقليل ضريبة الدخل للطبقة

المتوسطة، فى الوقت الذى يجمدون فيه الحد الأدنى من الأجور بنحو ١٤٠ شيكلاً، وبعد ذلك يتحدثون بلا خجل عن ازدهار اقتصادى لم يحدث له نظير.

يبدو أن الوزير الوحيد تقريباً الذى نجح فى الحقيقة هو وزير السياحة يتسحاق أهارونوفيتش من حزب "يسرائيل بيتينو" الذى نجح فى إنعاش السياحة بشكل ملحوظ، وأن يفتح بشكل حقيقى أبواب إسرائيل بعد أن توصل إلى اتفاق إلغاء التأشيرات مع روسيا. ولو سألتمونى عن ذلك لقلت: إن أولمرت أيضاً هو المسئول عن ذلك. إننا فى حاجة إلى نوع ما من القيادة الأخلاقية والروحية فى هذه الأرض. فعندما يقومون بتعيين الوزير حاييم رامون قائماً بأعمال رئيس الوزراء متجاهلين بذلك الجمهور وغير مكترثين به (على الرغم من أننى عارضت منذ البداية الإجراءات الفاشلة للمستشار القانونى للحكومة فى قضية رامون)، فإنهم بذلك يقبلون بالوجه الحالى لهذه الدولة.

يا لها من دولة رائعة

معاريف ٢٠٠٧/١٢/٢٨
بقلم: بن درور يميني

لم يكن هذا العام عادياً. لقد كان عام الأزمات، حيث وصل الشعور باليأس - من المؤسسة الحاكمة، ومن الحكومة، ومن رئيس الوزراء، ومن السياسة ومن الأجهزة القضائية - إلى مداه. وكان هناك شعور بأن الجيش لم يستخلص العبر، وبأن التهديد بالإبادة من إيران يبدو جديا أكثر وأكثر، فى حين يكتفى المجتمع الدولى بالتصريحات ويجد صعوبة فى فرض عقوبات.. حتى الاستخبارات الأمريكية كانت ضدنا فى هذا العام، وزعمت أنه لا يوجد أى تهديد من إيران. أما صواريخ القسام، فحدِّث ولا حرج، فقد مثلت لنا إزعاجا لم نعرف مثله طيلة تاريخنا، بينما نحن نجلس عاجزون.

وكان للفساد النصيب الأكبر فى شعورنا بهذه الأزمات، فمن أراد أن يزرع فى نفوسنا الشعور بأن الحديث يدور عن خطر وجودي، نجح فى ذلك بشدة. ففى كل عام، تتقدم إسرائيل خطوة إلى الأمام فى مؤشر الفساد العالمى، الذى تجريه منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)، وفى كل عام يعتاد الإسرائيليون شيئا فشيئا على حالة الغضب الجماعي، ثم يجدون أنفسهم مرة أخرى فى مرتبة فساد عالية جدا. وقد وجدت الجهة ذاتها التى أجرت الاستطلاع أن "٣٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن أجهزتهم القضائية فاسدة". أى أن الأمر لم يقتصر على الساسة، وإنما طال الجهاز القضائى أيضاً.. ليس هناك ما يقال سوى أننا بصدد تهديد وجودي.

◆ الصالحين والورعين:

ولكن اسمحوا لي، قبيل أيام من رحيل العام الميلادي، أن أفسد الاحتفال - احتفال الأزمات - وأن أقول لكم إنه لا توجد أى علاقة بين الواقع وبين هذا الشعور. ليس لأن هذا الشعور عديم الأهمية فى حد ذاته، وإنما لأنه لا توجد أى علاقة بينه وبين الواقع.. فصحيح أن لدى انتقادات حادة ولاذعة للجهاز القضائي، ولكن الزعم بأنه جهاز فاسد يعد ضربا من ضروب السخف. فليست أى عملية تعيين تحظى بانتقاد تجعل من دولة كاملة فاسدة، سواء تم هذا التعيين من قبل وزير بارز، أو من قبل رئيس الوزراء، أو أنه تم فى المحكمة العليا.

كل أصحاب المناصب البارزة، سواء فى القطاع الخاص أو الحكومي، يفضلون الأشخاص الذين يعرفونهم. يحدث هذا فى المحكمة العليا كما يحدث فى السياسة. تعيين المعارف والمقربين ليس دائما فاسداً. فأحيانا يكون مسألة إنسانية، وأحيانا أخرى يكون لدفع السياسات التى يريدها من قام بهذا التعيين. صحيح أن هناك تعيينات فاسدة، ولكن دعونا لا نضخم من الأمر، فأى تصرف إنسانى ليس بالضرورة إجراميا.

أين المشكلة إذن..؟ المشكلة هى أن كل أولئك الذين يزعمون أن لدينا جهازاً قضائياً كاملا ورائعاً يحسدنا كل العالم عليه، يقفزون من مقاعدهم عند قراءة مؤشر الفساد وكأنهم وجدوا غنيمة. فحينما يتعلق الأمر بالساسة، فإنهم يفركون أيديهم باستمتاع قائلين: "ألم نقل لكم..؟!" وذلك لتعظيم الشعور بالأزمة.

ولكن الأهم من ذلك، هو أن هذه الاستطلاعات لا تمت بأى صلة للواقع. فمعدو الاستطلاع أنفسهم يقرون بأن تقرير الفساد "قائم على استطلاع نظرى وليس على فحص عملي". وبعبارة أخرى، فكلما كانت عناوين الصحف تتحدث أكثر عن الفساد، كلما أظهر الاستطلاع المزيد من الفساد. وهكذا يتعاظم الشعور بالأزمة.

وثمة شيء آخر: فقد أظهرت "استطلاعات نظرية" مشابهه أجريت فى أوروبا خلال العقد الأخير أن إسرائيل هى أكثر الدول تهديدا للسلم العالمي، أكثر من إيران وكوريا الشمالية، وهو ما يؤكد نجاح الدعاية المسمومة المعادية للصهيونية. ويبدو أنه لإظهارنا كدولة مشينة، لا حاجة لكى تكون معاديا للصهيونية، بل يكفى استخدام الدعاية الملائمة، وهو ما نفعله فى حق أنفسنا بنجاح فائق.

◆ ثقافة الموت:

بلغ عدد القتلى فى الأحداث الأمنية هذا العام ١١ شخصا، وهو عدد كبير جدا. ١١ قتيلا كان كل منهم مأساة لأسرته وللدولة بأكملها. ومع ذلك، ينبغى التذكير بأن هذا العام كان من أكثر الأعوام هدوءاً فى تاريخ دولة إسرائيل. صحيح أن صواريخ القسام لازالت تزعجنا، ولكن على أية حال، يبدو أننا نواجهها بالطريقة الصحيحة، إذ لازلنا نمتنع عن الدخول إلى مستنقع غزة الذى يحاول مطلقو الصواريخ جرنا إليه، لأننا إذا فعلنا ذلك سيقع عشرات الجنود قتلى، بدلا من بضع عشرات من المصابين بصدمة. أما بالنسبة للخسائر الدولية التى ستعود على إسرائيل من عملية كهذه، فإن المجال لا يتسع هنا للحديث عنها تفصيلا. إذن، من الواضح أن طريقة مواجهتنا لهذه المشكلة تبدو مرهقة، ومن الواضح أيضا أن صواريخ القسام تمثل إزعاجا لا يمكن التسليم به، ومن الواضح أنه لو حدث ذلك فى تل أبيب لكنا سنرد بشكل أكثر قوة.

ماذا إذن..؟ هل هذا يعنى أنه يتحتم علينا اللجوء للخيار الأسوأ فقط لأنه يوجد بيننا من يعتقدون أنه "لا يمكن السكوت"..؟. ألا يقوم الجيش الإسرائيلى بالرد..؟ ألا يسقط فى صفوف الفلسطينيين عشرات القتلى شهريا. إنهم يعيشون داخل ثقافة موت يبدون من خلالها استعدادا للتضحية بخمسة قتلى مقابل كل مصاب بالصدمة فى صفوفنا. ليس هناك ما يدعو لتبنى ثقافة الموت خاصتهم.

نعود إلى وضعنا على الساحة الدولية. نحن نتعرض فى بريطانيا لموجات مختلفة وغريبة الأطوار على هيئة مبادرات لفرض مقاطعة على دولة إسرائيل. مرة أعضاء السلك الأكاديمى، ومرة أخرى الصحفيون. ودائما ما ينجحون ودائما ما يكون هناك يهود وإسرائيليون مشاركون فى هذه المقاطعة. إنها قصة مألوفة. ولكن إليكم قصة تستحق أن نختتم بها أحداث العام، وهى قصة إيجابية على سبيل التغيير. ففى أعقاب إحدى مبادرات المقاطعة، قرر الصحفى البريطانى "بارى ناتان" عدم الجلوس مكتوف الأيدي، وسأل رفاقه: هل تريدون مقاطعة..؟ ما من مشكلة، "ولكن دعونا نفعل ذلك كما ينبغي".

ليس لدى أى فكرة عمن يكون هذا الصحفي، ولكنى أعرف فقط أنه نجح فى أن يجعل من أنصار هذه المقاطعة - أعداء إسرائيل - أضحوكة. فقد عدد ناتان لرفاقه الصحفيين قائمة المنتجات الإسرائيلية التى يتعين على أى بريطانى يرغب فى المقاطعة أن يكف عن استخدامها: "نرجوكم أن تفتحوا صندوق الأدوية فى منازلكم وتتخلصوا من كل الأدوية الإسرائيلية الصنع، لاسيما الأدوية التى تنتجها شركتى أبيك وتيفع". يبدو أن البريطانيين لديهم هوس استهلاك الأدوية الإسرائيلية. وأضاف بلهجة ساخرة: "إذن، ستعانون فى هذا الشتاء من نزلات البرد والسعال. إنه ثمن زهيد مقابل الهدف النبيل المتمثل فى المقاطعة".

كانت هذه مجرد البداية، حيث عدد بارى ناتان بعد ذلك سلسلة من الإنجازات الطبية الإسرائيلية المدهشة. وقد شعرت بالفخر عندما دعاهم ناتان قائلا: "قولوا للأمهات أن يتوقفن عن استخدام الجهاز الذى طورته إسرائيل لعلاج مشكلات التنفس لدى الأطفال. إنه ثمن معقول مقابل هدفكم الحماسي".

كما دعا ناتان رفاقه البريطانيين إلى مقاطعة كل المراكز البحثية الإسرائيلية. ولكنه يوضح أن هناك مشكلة أيضا فى ذلك، حيث يتضح أن هذه المراكز البحثية - التى سرد إنجازاتها - تحتل مكانة عالمية بارزة، وأن الكثير من اختراعاتها لا تخدم البريطانيين فقط، وإنما أيضا مئات الملايين فى كل أنحاء العالم.

وليس هذا سوى النذر اليسير مقارنة بالبرمجيات الإسرائيلية التى لا يخلو منها أى جهاز كمبيوتر فى العالم. وفى هذا المجال، اقترح ناتان: "ربما نتوقف عن استخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بنا"، حيث إن جزءاً كبيرا من المعالجات (processor) المتقدمة هى نتاج عقول إسرائيلية، وكذلك البريد الصوتى (ICQ) وغيرها من البرمجيات المتقدمة جدا التى لا يمكن العيش بدونها، والتى طورت كلها فى إسرائيل.

لنعيش إذاً دون أجهزة طبية متقدمة ودون أجهزة كمبيوتر. فهذا أمر غير مهم إذا عرفنا أن جزءاً رئيسياً من تكنولوجيا الهواتف المحمولة طُوِّر فى إسرائيل. وفى هذا الصدد، يقول ناتان: "ربما علينا إذن أن نتخلى عن هواتفنا المحمولة..؟".

ولازالت القائمة طويلة. صحيح أن مستوى التحصيل المتدنى للطلبة الإسرائيليين مسألة تؤرقنا على الدوام، ولكن إسرائيل رغم ذلك تنتج ١٠٩ بحوث لكل عشرة آلاف من مواطنيها - النسبة الأعلى عالميا. ويختتم ناتان مقاله قائلا: "إذن، لا يمكن التشهير بإسرائيل وتصويرها بصورة شيطانية. من يفعل ذلك عليه أن يتذكر ما تقدمه إسرائيل للعالم كله - فى مجالات العلوم والطب والتكنولوجيا والاتصالات. إسرائيل هى أكثر أمم العالم إسهاما للحضارة الإنسانية، بالنظر إلى تعدادها".

ليست هذه الصورة الكاملة لدولة إسرائيل، فلدينا بعض المشاكل بالفعل، ولكن ربما يجدر بنا أن نهدئ موجة جلد الذات التى تضربنا، وأن نقف على الأشياء الرائعة التى تحدث لدينا. وشكرا للصحفى بارى ناتان الذى أجهد نفسه وقال ذلك للبريطانيين.. ورغم أن مقاله نشر منذ فترة، إلا أنه مازال يحظى بصدى عالمي.

تعاظم قوى المنظمات الإرهابية

بقلم: يهوشع بيرنر
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/١٢/٣١

كشف تقرير الشاباك (جهاز الأمن العام) أن محور فيلادلفى هو الأكثر إثارة للمشاكل بالنسبة للأمن، وأن إيران تقوم بتمويل الإرهاب الفلسطيني.

كشفت البيانات التى نشرها مساء اليوم الشاباك أن قوة حركة حماس تتعاظم وستتحول إلى جيش حقيقي، إذ أن إيران تدعمها عن طريق التمويل وإعداد المقاتلين. كما اتضح أيضاً أن محور فيلادلفى أصبح بشكل رسمى بمثابة المشكلة الرئيسية التى تواجه الأجهزة الأمنية، فمنذ بداية عام ٢٠٠٧ تم تهريب ما يزيد على ٨٠ طناً من المواد الناسفة من خلاله. ويبدو أن الأجهزة الأمنية لم تنجح فى وضع حد للخطر الذى تشكله الأنفاق الموجودة فى المنطقة، ولم يتم حتى الآن إلا رصد ثمانية مخارج فقط لهذه الأنفاق.

كما حصلت حركة حماس على عشرات الملايين من الدولارات عبر محور فيلادلفى من دول مؤيدة للإرهاب، وعلى رأسها إيران. وذكرت مصادر فى الأجهزة الأمنية أن هذه الأموال تشكل أساس ميزانية حماس التى تتيح لها توسيع بنيتها التحتية وتقديم الأموال لنشطائها وتمويل تدريباتهم.

ويقول المسئولون فى الشاباك إن "المنظمات الإرهابية فى القطاع، خاصة حماس، تقوم بالعمل على زيادة قوتها التى تتجلى فى التسلح القائم على عمليات التصنيع المحلى للسلاح وتهريب السلاح للقطاع. وقد نجحت حركة حماس فى تطوير نفسها خاصة عن طريق تهريب السلاح عبر محور فيلادلفى ومن خلال الاستيلاء على مخازن السلاح التابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية".

وتشير التقديرات إلى أن الحركة تعمل الآن من أجل إقامة منظومة ضخمة تحت الأرض تشتمل على حفر الكثير من الأنفاق فى مناطق مختلفة بهدف شن هجمات على قوات الجيش الإسرائيلى ولأغراض دفاعية ولأغراض التمويه.

كما يشير المسئولون فى الشاباك إلى أن "سيطرة حركة حماس على القطاع وتحويلها إلى مصدر السلطة الوحيد أسفر عن تغيير جوهرى فى مظاهر تعاظم الحركة على المستوى العسكري، الأمر الذى أتاح تعاظم قوتها فى مجال تصنيع الأسلحة دون منازع. كما أن الظروف كانت مواتية لحماس لتسريع إجراءات إعادة هيكلتها استعداداً للمواجهات المحتملة مع إسرائيل".

◆ إحراز تقدم:

ويسود القلق الشديد الأجهزة الأمنية من قوة العلاقات بين إيران حماس. ويقول المسئولون فى الأجهزة الأمنية إن هناك تقدماً ملحوظاً قد طرأ خلال العام الماضى فى كل ما يتعلق بتصرفات حماس كمنظومة عسكرية منظمة، ويمكن إرجاع ذلك إلى التدريبات التى حصل عليها عشرات النشطاء الذين سافروا إلى إيران، حيث يتلقون هناك التدريبات على أيدى خبراء فى الجيش الإيراني. وفى نهاية التدريبات يعودون إلى قطاع غزة بقدرات متطورة وينقلون المعلومات إلى المنظمات الإرهابية المحلية.

وهناك بيانات أخرى مثيرة للقلق تشير إلى دخول المنظمات الإرهابية العالمية إلى الضفة وقطاع غزة. وتشير مصادر فى الشاباك إلى أنه فى عام ٢٠٠٧ طرأت زيادة فى حجم نشاط "الجهاد العالمي" فى قطاع غزة، وهذا ما يظهر بوضوح فى الارتباط الفكرى والعملى بين عنصر الإرهاب الفلسطينى وعناصر "الجهاد العالمي" الأخرى والذى تمثله منظمة "جيش الإسلام" فى القطاع، بقيادة ممتاز دغمش، الذى يمثل على حد تعبيرهم ممثل القاعدة فى القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة هى واحدة من بين المنظمات الثلاث التى قامت باختطاف الجندى جلعاد شاليط.

ومازال حزب الله يواصل دعمه للمنظمات الإرهابية فى إسرائيل. وقد أنفق حزب الله، بدءاً من عام ٢٠٠٤ وحتى الآن، ما يزيد على ١٠ ملايين دولار سنوياً على دعم العمليات الإرهابية التى تستهدف إسرائيل. وقد حدث فى عام ٢٠٠٧ انخفاض فى عدد العمليات الإرهابية التى يقوم بها حزب الله، فقد عمل فى الضفة الغربية والقطاع عشية حرب لبنان الثانية ما يقرب من ٨٠ تنظيماً يحركه حزب الله، إلا أنه حدث بعد الحرب انخفاض فى عدد هذه التنظيمات لتصل إلى ٦٥ تنظيماً.

عام جيد اقتصادياً ولكنه ليس متميزاً

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١/١
بقلم: سيفر بلوتسكر

"٢٠٠٧" كان عاماً جيداً للاقتصاد، ولكنه لم يكن متميزاً. في عام ٢٠٠٦ اندهشنا من السرعة التي انتعش بها الاقتصاد بعد حرب لبنان الثانية، ولكننا لم نشهد هذا النوع من المفاجآت السارة في العام الماضي، بل وظهرت بوادر أولية مثيرة للقلق: ارتفع حجم الواردات بمعدل سريع مقارنة بالصادرات، وزاد الاستهلاك الفردي بمعدل سريع ليفوق الإنتاج، وبالتالي تراجع الادخار، كما تكاد لم تحدث أي زيادة في إنتاجية العمل، التي هي سر كل نجاح.

رغم هذه البوادر، يمكن الإشادة بإنجازات الاقتصاد وقادته في عام ٢٠٠٧، حيث زاد نمو الاقتصاد الإسرائيلي العام الماضي بنسبة ٥,٣٪ وقاعدة قطاع الأعمال بنسبة ٦,٧٪، على نفس المنوال الذي شهدناه السنوات الثلاث الماضية.. والجمهور يقبل بذلك كأمر بديهي، فقد اعتاد الجمهور على ما يبدو على سماع الأنباء السارة.

◆ تقدمنا ولم نتجز:

في السنوات الأربع التي شهدت انتعاشاً في الاقتصاد، في الفترة من ٢٠٠٣ -٢٠٠٧، زاد الإنتاج الاقتصادي لدولة إسرائيل بنسبة ٢٣٪. وهذا التوسع الرائع يمحو تماماً ذكرى فترة الانكماش التي صاحبت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فيما زاد عدد السكان في إسرائيل خلال هذه الفترة بنسبة ٧٪، وزاد نصيب الفرد من الإنتاج - الذي يعد مقياساً لمستوى النمو الاقتصادي - بنسبة ١٤٪.

ولكن هذا الارتفاع الجيد لم يقلل إلى حد كبير من الفجوة بيننا وبين الدول الغنية. فقد وصل نصيب الفرد من الناتج القومي في إسرائيل إلى ٢٢,٥ ألف دولار، الأمر الذي يضعنا في المركز الـ٢٢ في قائمة الدول المتقدمة، والتي تصنف وفقاً لنصيب الفرد من الناتج القومي - وهو تقريباً نفس المركز الذي حصلنا عليه في تصنيف مماثل عام ١٩٩٦ .

من أجل الانضمام لقائمة الصفوة الاقتصادية، يجب على الاقتصاد الإسرائيلي إحداث طفرة أخرى في التنمية، من ٥٪ سنوياً إلى ٧٪ سنوياً. وهذا لن يحدث في دول مثل أيرلندا وفنلندا، والتي حققت نمو بمعدلات كهذه على مدى أكثر من عقد من الزمان. كما أننا لم نصل إلى هذا الحد لنكتفي عنده.

◆خيبة أمل إنتاجية:

مفتاح التنمية الدائمة هو إنتاجية العمل، التي يتم تعريفها بأنها نسبة الإنتاج في ساعة العمل الواحدة. والزيادة المتواصلة في إنتاجية العمل فقط يمكنها ضمان الرفاه للجميع، شريطة أن تصل ثمار التنمية للجميع. ولكن هذا لم يحدث لدينا: فقد انخفضت حصة الفرد من راتب العمل على المستوى القومي من ٥٤٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٤٩٪ في عام ٢٠٠٧ (في ٢٠٠٦ كانت الحصة أقل من ٤٨٪).

ومن أجل الانضمام إلى القافلة الرائدة للدول الصناعية، تحتاج نسبة الإنتاجية للعامل الارتفاع بنسبة ٤٪ سنوياً، وهي مهمة ليست مستحيلة: في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦ ارتفعت بالفعل نسبة إنتاجية العمل بمعدل سريع، ولكن العام الماضي تباطأت الوتيرة بشدة. أحد الأسباب هو تشغيل عمال غير مدربين في سوق العمل. سبب آخر هو قلة حجم الاستثمارات خلال فترة الانتفاضة، الأمر الذي يلقي بظلاله على الوضع الراهن.

◆ افتحوا أعينكم: فائض بالميزانية..!

أهم خبر في عام ٢٠٠٧: حكومة إسرائيل ليس لديها عجز. فللمرة الأولى منذ ١٩٨٦ تنتهي سنة ميزانية - حسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء التي تصدر وفقاً للمواصفات المعمول بها في العالم ولكنها تختلف عن المعمول بها في وزارة المالية بالقدس - تنتهي بفائض لا بأس به يصل إلى ٥,٦ مليار شيكل. القليل جداً من حكومات الغرب حققت فائضاً كبيراً في ميزانيتها خلال العام الماضي.

وتجدر بنا الإشارة إلى الانقلاب في إيرادات ونفقات الحكومة الإسرائيلية منذ ٢٠٠٣: فقد ازدادت النفقات منذ ذلك الحين بنسبة ١٠٪ فقط، ولكن الإيرادات قفزت بنسبة ٢٨٪. النتيجة: وصلت الحكومة من عجز في الميزانية قيمته ٥,٥٪ في الإنتاج في عام ٢٠٠٣، إلى فائض مقداره ٠,٨٪ من الإنتاج.

وقد ارتكز هذا التحول الدراماتيكي (الذي بدأ بالبرنامج المسمى "السور الواقي الاقتصادي" الذي نفذه وزير المالية في حينه سيلفان شالوم في صيف ٢٠٠٢، وتواصل ببرنامج نفذه بنيامين نتنياهو منذ صيف ٢٠٠٣) على مبدأين أساسيين: استقطاع فعلي من مخصصات التأمين الوطني، وزيادة حقيقية بنسبة ٤٠٪ في إيرادات الضرائب على الدخل ورأس المال والبورصة، وخلافه.

فى المقابل، أدت الضرائب التى استخدمت فى تقليل حجم العجز إلى الحد من التفاوت بين حجم الدين المحلى وحجم الناتج المحلى فى أعقاب تراجع الأخير خلال العام الماضي. كما زاد الاستهلاك العام، وتحديداً لدى الحكومة، فى عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣,٥٪ حتى ٤٪ - وطبعاً هذا مرهون بالتعريف وبطريقة القياس.

◆ تخفيف العبء الأمني:

يجدر بنا الإشارة إلى المعلومة التالية: فى عام ٢٠٠٢ رصدت دولة إسرائيل ٩,٥٪ من ناتجها القومى الإجمالى للأمن. فى العام الماضى رُصد للأمن ٧,٥٪ من الناتج القومى الإجمالى فقط. وجدير بالذكر أن استقطاع نسبة ٢٪ يعنى استقطاع أموال طائلة. علاوة على ذلك، المساعدات العسكرية الأمنية تصل إلى ٢٪ من الناتج القومى الإجمالي، وهكذا يصل العبء على الاقتصاد الإسرائيلى ما بين ٥,٥٪ حتى ٦٪.

إجمالاً، انخفضت حصة القطاع العام من الناتج القومى الإجمالى فى نفس الفترة من ٢٩,٥٪ إلى ٢٥,٥٪، فيما زادت فى المقابل حصة قطاع الأعمال.. انخفضت نسبة البطالة فى العام الماضي، حتى ولو كانت النسبة مازالت كبيرة جداً مقارنة بدول صناعية أخرى. صحيح أن نسبة البطالة انخفضت إلى حوالى ٧٪ من قوة العمل، ولكن نسبة البطالة فى الولايات المتحدة تصل إلى ٤,٧٪، النمسا ٤,٣٪، الدانمارك ٣٪، هولندا ٤,٢٪، بريطانيا ٥,٣٪، وفى اليونان ٦٪.

لا يوجد أى مبرر اقتصادى لأن تكون البطالة فى إسرائيل مرتفعة بهذا الشكل. ولكن من الملاحظ أنه بعد ٤ سنوات من التنمية مازال سوق العمل الإسرائيلى مرناً جداً، فى مقابل دول أوروبا ذات أسواق العمل العتيقة، بمعنى أن الانتقال من محل عمل إلى آخر مازال سهل نسبياً فى إسرائيل بسبب قوانين المعاشات والصحة المتطورة.. وحسب العديد من الدراسات، فإن نسبة البطالة الطبيعية فى إسرائيل هى حوالى ٥,٥٪ بل وأقل من ذلك. وفيما يتعلق بالحد من البطالة، لازال الطريق أمامنا طويلاً جداً.

كما زادت صادرات البضائع والخدمات من الاقتصاد الإسرائيلى للخارج خلال العام الماضى بنسبة ٨,٦٪، وهى زيادة معقولة. أما الصادرات الصناعية - باستثناء الماس - فقد كانت مخيبة للآمال. فيما ارتفع حجم الواردات لإسرائيل بنسبة ١٢,٨٪.

وعندما يتسع حجم الاستيراد بمعدلات كبيرة تفوق الصادرات، يؤدى إلى خلل فى ميزان المدفوعات. وبالفعل، تحول الفائض بمقدار ٣,٦ مليار دولار فى التجارة الخارجية خلال عام ٢٠٠٦ إلى عجز قيمته ١٠٠ مليون دولار فى العام ٢٠٠٧ . صحيح أن العجز لازال لا يذكر، ولكن المؤشر تحول من إيجابى إلى سلبي، وهذه علامة سيئة تتعلق بلا شك بتراجع معين فى قطاعات التكنولوجيا لدينا.

◆ زيادة الاستهلاك وحجم الاستثمارات:

فى ٢٠٠٧ عدنا إلى عادة مثيرة للقلق: فقد استهلكنا أكثر مما أنتجنا. زادت حصة الفرد من الناتج القومى الإجمالى بنسبة ٣,٥٪، وزاد الدخل الفعلى للفرد بنسبة ٢,٦٪، فيما ارتفع معدل الاستهلاك الفردى بنسبة ٣,٥٪. ما مصدر تمويل الجمهور لمسايرة الارتفاع الكبير فى مستوى المعيشة..؟ تقليص حجم الادخار. منذ عامين، ادخرنا ٣٠٪ من الدخل الصافي، وفى العام الماضى ٢٨٪ فقط. ومع ذلك، لا يجب القلق، فهذه النسبة لازالت نسبة ادخار كبيرة جداً، تتمنى العديد من الدول فى العالم الغربى الوصول إليها. نسبة ادخار الفرد فى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يصل بالكاد إلى ٢٪ من دخل الفرد، وأحياناً لا يصل إلى هذه النسبة. علاوة على ذلك، بمقدور المواطنين السماح لأنفسهم بتقليل الادخار عندما تدخر حكومتهم أكثر وتتخلص من العجز. وهذا ما حدث فى العام الماضي.

معدل الادخار الوطنى للبلاد استطاع تمويل كل النفقات (التى تزايدت بوتيرة سريعة)، كما تبقى قدر لا بأس منه من رأس المال الإسرائيلى كفائض للتصدير إلى الخارج. فى عام ٢٠٠١ لم تستطع كل الإدخارات المحلية تمويل حتى النفقات المحلية - التى كانت أقل بنسبة الثلث..! - واضطرت إسرائيل إلى حشد رأس مال من الخارج.

ارتفع حجم الاستثمارات المنتجة للمعدات والأجهزة فى العام الماضى بنسبة جيدة (١٦,٤٪). وهذه الزيادة الكبيرة فى حجم الاستثمارات توسع قاعدة التنمية المستقبلية للاقتصاد، ويكمن بها فرصة لتحسين معدل الإنتاجية، وهى بالقطع نقطة تحول هامة. ما الذى لم يزد تقريباً..؟ الاستثمارات فى بناء المساكن، فقد ارتفعت بنسبة ١٪ فقط..!! ولكن عندما يزدهر قطاع البناء، فمن شأنه أن يكون دافعاً آخر لحركة التنمية.

نستطيع الآن احتساء كأساً من الشمبانيا الرخيصة نخب الاحتفال بعام ٢٠٠٨، ونتمنى ألا يكون أسوأ من عام ٢٠٠٧ .

التقرير السنوى للشاباك: "تهديد خطير من جانب حماس للضفة"

بقلم: عيدان يوسف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/١٣

حذر التقرير السنوى للشاباك (جهاز الأمن العام) من أن حماس فى الخارج تقوم بإرسال نشطاء لها مهمتهم إطلاق صواريخ القسام من يهودا والسامرة (الضفة الغربية). كما أن حماس فى غزة تقوم بتطوير قدراتها العسكرية وتزداد استقراراً.

يؤكد الشاباك أن حماس طوّرت من انتشارها العسكرى فى قطاع غزة منذ أن سيطرت عليه قبل ستة أشهر. وجاء فى التقرير السنوى للشاباك أن عشرات من نشطاء حماس خرجوا لتلقى تدريبات فى إيران، وقد قاموا بذلك بعد أن هربوا عن طريق الأنفاق الأرضية. وقد تمَّ تهريب هؤلاء الناشطين إلى مصر، ومنها عادوا إلى قطاع غزة يحملون معهم قدرات متطورة يمكنهم نقلها للآخرين.

فضلاً عن ذلك، قامت حركة حماس بتهريب عشرات الأطنان من المواد المتفجرة وعشرات الملايين من الدولارات فى كل مرة عبر الأنفاق التى امتد حفرها من مصر. كما أظهر التقرير أن المنظمات الإرهابية فى القطاع تقوم بنقل معلومات عن إنتاج وسائل تخريبية وصواريخ وأموال تُستخدَّم لتمويل أنشطة إرهابية للجماعات فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

◆ تراجع عدد العمليات التخريبية:

كما يحذر جهاز الأمن العام من أن البنية التحتية لحماس فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تشكل تهديداً خطيراً. فقد عملت قيادة حماس فى الخارج على إرسال نشطاء إلى الضفة مهمتهم توجيه عمليات تخريبية ضد إسرائيل. ومن بين أهداف حماس تطوير قدرات إطلاق النار على مستوى منخفض، الأمر الذى يسمح بإطلاق نار من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) كما يتم من قطاع غزة.

كما شهد هذا العام، نتيجة ما تقوم به أجهزة الأمن المختلفة، تراجعاً فى عدد العمليات الانتحارية. ونتيجة لذلك، تراجعت أيضاً أعداد الضحايا فى هذه العمليات التخريبية.. إن البنى التحتية للإرهاب فى يهودا والسامرة لم تنجح فى تنفيذ أية عملية انتحارية خلال العام الماضي، مقارنة بالعام السابق لها الذى شهد وقوع أربع عمليات انتحارية. وقد شهد عام ٢٠٠٧ إحباطاً لـ٢٩ عملية تخريبية مقابل ٣٧ عملية تخريبية عام ٢٠٠٦ .

◆ ١٢٦٣ صاروخ قسام:

أطلق على إسرائيل حتى يوم التاسع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٧ حوالى ١٢٦٣ صاروخ قسام و١٥١١ قذيفة هاون. أما فى عام ٢٠٠٦ فقد أطلق ١٧٢٢ صاروخ قسام و٥٥ قذيفة هاون فقط. كما اكتشفت قوات الجيش الإسرائيلى ١٢ نفقاً منها أربعة أنفاق حُفرت باتجاه إسرائيل.

كما أورد الشاباك فى تقريره أن سلسلة من الأطباء والإداريين فى غزة يستغلون الإجراءات الإنسانية التى تتخذها إسرائيل ويقومون بتزييف خطابات وهمية لمستشفيات إسرائيلية مقابل الحصول على رشاوى، الأمر الذى يسمح بمرور إرهابيين للقيام بعمليات تخريبية فى إسرائيل، حتى أن انتحاريتين تلقتا موافقة من هذا النوع.

◆ التحقيق مع ٤٥٨ من حركة فتح:

وخلال عام ٢٠٠٧. قام الشاباك بالتحقيق مع ١٣٥٧ فلسطينياً من يهودا والسامرة (الضفة الغربية) متهمين بالتخطيط لعمليات تخريبية، منهم ٨٩٩ من حماس و٤٥٨ من فتح. كما حقق اتفاق الأسرى نجاحاً، حيث يأتى هذا الاتفاق من أجل تقوية المعتدلين على الجانب الفلسطينى (يقصد أبو مازن ورفاقه الفتحاوية)، وبشكل عام تجميد الأنشطة الوقائية التى تقوم بها قوات الجيش الإسرائيلى ضد المطلوبين من فتح، مقابل تسليم أسلحتهم والالتزام بالقيود المفروضة عليهم خلال فترة اختبار. وقد ألقى القبض على جزء من المطلوبين الذين لم يلتزموا بهذه الالتزامات والشروط.

كما يشير الشاباك إلى أنه كثيراً ما تمَّ القبض على مطلوبين مختبئين من إسرائيل فى مبانى تابعة للسلطة الفلسطينية، على الرغم من التحذيرات الإسرائيلية. كما استغلوا أيضاً هذه الأماكن كقواعد خروج لتنفيذ العمليات التخريبية، وكثيراً ما تعرض السلطة عروضاً وهمية عن إحباط ما تبدو على أنها أنشطة إرهابية.

◆ الجهاد العالمى وحزب الله متورطان:

يعتبر تنامى قوة أفكار الجهاد العالمى من أبرز الأمور التى نجحت فى التغلغل إلى القطاع، خاصة عن طريق الإنترنت وتجنيد تابعين للتنظيم. أيضاً دخل حزب الله الصورة، فمنذ ٢٠٠٤ وحزب الله يستثمر أكثر من عشرة

ملايين دولار فى تشجيع الأنشطة الإرهابية ضد إسرائيل، حيث يركز على وجه الخصوص على الكم وليس نوعية العمليات التخريبية. وما يحفز منفذى العمليات التخريبية بتوجيه من حزب الله هو أن منظمة حسن نصر الله تستثمر فى إعداد النشطاء والكوادر ونقل المعلومات العملياتية.

◆ تزايد إلقاء الحجارة:

الظاهرة الأبرز على مدار السنين، والتى تجددت فى عام ٢٠٠٧ بنسبة كبيرة، هى ظاهرة إلقاء العبوات الحارقة وإلقاء الحجارة على المركبات الإسرائيلية، الأمر الذى يعرض حياة المسافرين على الطرق للخطر، خاصة على الطريق ٤٤٣ (❖).

(◆) الطريق ٤٤٣ أو شارع ٤٤٣ هو الذى يربط ما بين القدس والسهل الساحلى ومنطقة جوش دان. كان فى الماضى مفصل الحركة الرئيسى للفلسطينيين فى جنوب محافظة رام الله وشريان الحركة الرئيسى بين عاصمة المحافظة ومجموعة القرى الفلسطينية الواقعة جنوب غرب مدينة رام الله. قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، قامت إسرائيل بتوسيع الشارع من خلال استخدام الأراضى التابعة للقرى، بحيث صار الشارع يضم أربع حارات. وقد تم مصادرة الأراضى لغرض توسيع الشارع بدعوى أن الأمر ضرورى لاحتياجات السكان فى المنطقة.

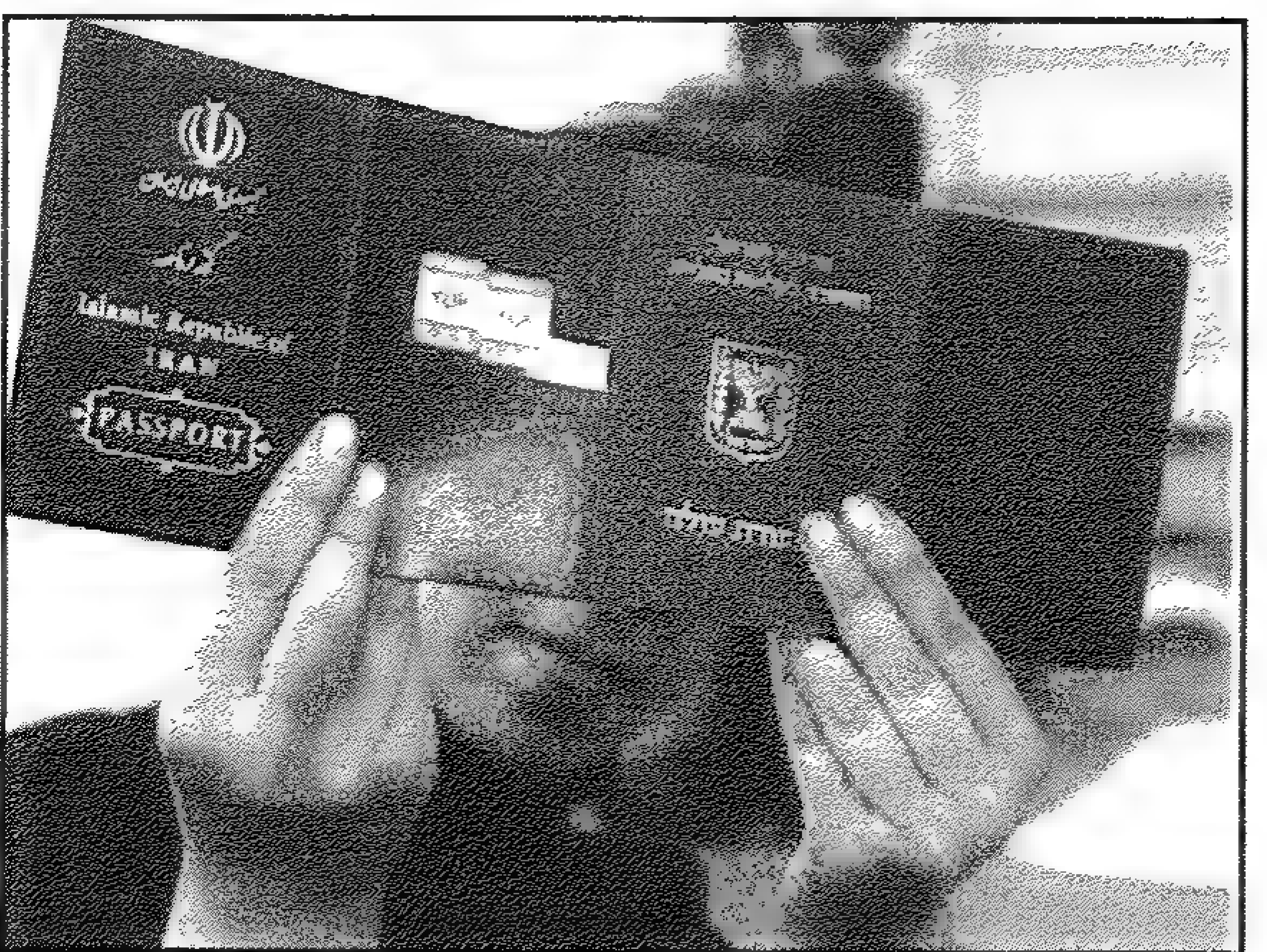
٥

إسرائيل - إيران

تهريب ٤٠ يهوديا من إيران إلى إسرائيل سرا

بقلم: عيدان يوسف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٧/١٢/٢٥

تم ظهر اليوم الثلاثاء (٢٠٠٧/١٢/٢٥) السماح بنشر خبر هبوط طائرة تحمل على متنها مجموعة قوامها ٤٠ مهاجرا من إيران فى مطار بن جوريون فى الساعة الخامسة مساءً. وتعد هذه هى المرة الأولى التى يُماط فيها اللثام عن القيام بهجرة من إيران إلى إسرائيل.



وبرحلة اليوم، يكون عدد مهاجرى إيران إلى إسرائيل قد وصل إلى ذروته فى رحلة طيران واحدة. وبذلك وصل عدد المهاجرين من إيران عام ٢٠٠٧ إلى أعلى عدد، حيث بلغ نحو ٢٠٠ شخص - وهو ما يمثل زيادة بثلاث أمثال الرقم المسجل العام السابق، والذى وصل خلاله إلى إسرائيل نحو ٦٥ يهوديا من إيران.

وقد سافر المهاجرون إلى إسرائيل فى إطار حملة سرية ضخمة نفذتها الوكالة اليهودية، وبتعليمات من الرقابة، لم يُسمح بكشف وجوه المهاجرين الجدد.

ويُقدر الآن عدد أفراد الطائفة اليهودية فى إيران بنحو ٢٨ ألف نسمة، يعيش معظمهم فى العاصمة طهران. وتنتشر تجمعات أخرى من اليهود فى مدينة شيراز وأصفهان والباقى فى بلدات ريفية فى إيران.

◆ **مساعدات تقدر بـ١٠ آلاف دولار:**

سُجل فى العام الماضى ارتفاع كبير فى عدد المهاجرين من هذه الدولة، وذلك نتيجة للمساعدات المالية الخاصة التى تُمنح للمهاجرين - فضلا عن التمتع بخدمات سلة الاستيعاب - بواسطة "صندوق الصداقة" برئاسة يحيئيل أكشتاين (*) بقيمة ١٠ آلاف دولار للفرد. كما قام الاتحاد الصهيونى ليهود إيران فى نيويورك وجهات أخرى بتقديم مساعدات مالية إضافية.

وتتألف المجموعة التى وصلت إسرائيل اليوم من عشر أسر وثلاثة أشخاص بمفردهم، وسيتم استيعابهم فى أحد مراكز الاستيعاب التابعة للوكالة اليهودية فى جنوب إسرائيل.

وستقوم وزارة استيعاب الهجرة بتشغيل جهاز خاص لاستيعاب هؤلاء المهاجرين، يعمل وفقا للمتطلبات والسمات الخاصة بمهاجرى إيران، وسيمنحهم مساعدات متزايدة فى مجالات الإسكان والتشغيل والعمل على إجادة اللغة، وأيضا فى مجال المشروعات الصناعية الصغيرة.

وقال يوسى شرجا، المسئول عن الهجرة من دول الشرق الأوسط فى الوكالة اليهودية، إنه فضلا عن المساعدات التى تمنح للمهاجرين، تتأثر الزيادة فى معدل الهجرة بزيادة معاداة السامية والاعتداء على اليهود من جانب المؤسسات الحاكمة فى إيران، على غرار إغلاق المدارس اليهودية، ومنع تدريس اللغة العبرية، وما إلى ذلك.

كما علق على نشر الأمر، وقال إنه يأمل أن يأتى النشر بالنفع (يقصد نشر الخبر) ولا يأتى بالضرر، ويشجع اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، وأضاف أنه يتمنى أن تزداد الهجرة ولا تقل.

◆ يشبه تهجير ٤٠ ألف مهاجر من الولايات المتحدة:

ربما يبدو الآن أن عدد ٤٠ مهاجرا عدد قليل، إلا أن مصدراً فى الوكالة اليهودية له دور فى عملية التهجير قال لموقع nfc إن "تهجير ٤٠ مهاجرا من إيران يشبه تهجير ٤٠ ألفاً من الولايات المتحدة. إنها عملية معقدة وشديد الصعوبة استغرقت أشهر طويلة، تكللت بوصولهم مع أسرهم إلى إسرائيل".

◆ "يتسمون بالصهيونية منذ نعومة أظافرهم":

قبل اللقاء المرتقب المفعم بالأحاسيس والمشاعر، كان أقارب المهاجرين فى استقبالهم فى المطار. وقد ذكروا أنهم يشعرون كما لو أنهم لم يلتقوا بأقاربهم منذ ٥ أو ٦ أو ١٠ وربما ١٤ عاما. وقال أحد الأقارب: "أعتقد أنه عندما نلتقى سأنفعل أكثر مما أنا عليه الآن. كل يهودى هناك يريد أن يكون فى إسرائيل. الصهيونية تملأهم منذ نعومة أظافرهم. إنهم يريدون الوجود فى القدس وإسرائيل، وهذا الانتقال صعب، فمن الصعب الابتعاد والانتقال إلى دولة أخرى".





(◆) تأسس صندوق الصداقة عام ١٩٨٣ فى شيكاغو على أيدى الحاخام يحيئيل أكشتاين، الذى يشغل منصب رئيس الصندوق، ويهدف الصندوق إلى بناء جسر قوى بين الجالية اليهودى الإنجليزية فى الولايات المتحدة والشعب اليهودى فى إسرائيل. وهذا الجسر يستلزم التضامن والمساندة الأخلاقية والدعم المادى والذى أثبت أهميته وفائدته للشعب اليهودى فى إسرائيل. ففى عام ٢٠٠٠ فتحت مكاتب للصندوق فى القدس، ومنذ ذلك الوقت قام الصندوق بتحويل أكثر من ٤٥٠ مليون شيكل جديد لتمويل مئات المشاريع فى مجال الهجرة والاستيعاب، والرفاه والأمن. ويعمل الصندوق بالتعاون مع ديوان رئيس الوزراء ووزارات حكومية متعددة والوكالة اليهودية والصندوق التأسيسى لإسرائيل، والعشرات من البلديات والمجالس المحلية والمنظمات والجمعيات الأهلية فى أنحاء إسرائيل.

وجهة نظر إسرائيلية حول التقرير الأمريكي بشأن البرنامج النووى الإيراني

بقلم: إفرايم كام
وافرايم سكولاى (◆)
المصدر: www.inss.org.il
ديسمبر ٢٠٠٧

فى مطلع ديسمبر عام ٢٠٠٧، نشر "المجلس القومى للاستخبارات"، وهو الهيئة العليا لوكالات الاستخبارات الأمريكية، تقريرا جديدا حول نوايا وقدرات إيران فى المجال النووي. وبحسب ما جاء فى التقرير، فقد أوقفت إيران فى خريف ٢٠٠٣ برنامجها السرى للتسلح النووي، ولم تستأنفه حتى الآن. وقد اتضح أيضا أن إيران أقل تصميما وإصرارا على تطوير سلاح نووى مما بدا سابقا.

من جهة أخرى، ذكر التقرير أيضا أن نهاية عام ٢٠٠٩ سيكون الموعد الأقرب الذى تستطيع فيه إيران، من ناحية فنية، إنتاج ما يكفى من اليورانيوم المخصب بمستوى عال لصنع سلاح نووي، لكن هذه الاحتمالية ليست كبيرة جداً. وفى المقابل، ومن ناحية فنية أيضاً، ستكون إيران قادرة كما يبدو على تخصيب اليورانيوم بجودة عالية تكفى لصنع قنبلة ذرية بين السنوات ٢٠١٠ و٢٠١٥ .

هذا التقرير الاستخباري الأمريكي الجديد، والذي يعكس في جوهره تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية بأكملها، بشكل تغييرا ملموسا مقارنة بتقرير الاستخبارات السابق الذي عُرض في منتصف عام ٢٠٠٥ . ويتمحور التغيير بشكل أساسي في اثنين من استنتاجات التقرير:

أولاً، التقرير الاستخباري الجديد يؤكد للمرة الأولى أن إيران جمدت برنامجها النووي العسكري، الذي عملت في نطاقه على تخصيب اليورانيوم وتحويل المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وكان التقرير الاستخباري السابق (٢٠٠٥) قد أشار إلى توافر معلومات مؤكدة بأن إيران تدير أنشطة نووية سرية، لكن لم تتوافر معلومات تربط هذا النشاط مباشرة ببرنامج التسلح النووي.

ثانياً، وكالات الاستخبارات الأمريكية تُشكك (في تقريرها الجديد) في نوايا وتصميم إيران على تطوير سلاح نووي، في حين أكد تقرير ٢٠٠٥ على أن إيران تتقدم بثبات وإصرار نحو امتلاك سلاح نووي.

◆ **تقرير الاستخبارات الأمريكية الجديد لا يبين الأسباب التي أدت إلى تغيير التقييم:**

هل هذا التغيير نابع من معلومات جديدة تغير صورة الوضع الاستخباراتية، أم أنه نابع من إعادة دراسة المعلومات المتوافرة..؟ لهذا السبب أيضاً لا يمكن، استنادا لما نشر علنا، تقدير درجة صحة ومصداقية التقرير الاستخباري الأمريكي الجديد مقارنة مع التقرير السابق. يمكن الافتراض أن وكالات الاستخبارات الأمريكية تأثرت في بلورتها لتقريرها الأخير بإخفاقها الخطير في قضية العراق، وربما أيضا بحقيقة أن كبار المسئولين في المؤسسة الأمنية الأمريكية يبدون تحفظهم على القيام بعملية عسكرية ضد إيران. ولكن يجوز الافتراض أن التقرير الجديد يعتبر بالفعل التقرير المهني لجهاز الاستخبارات الأمريكي.

جدير بالملاحظة أن وكالات الاستخبارات الأمريكية تعترف، بنشرها لهذا التقرير، أنها نفسها أخفقت في تقريرها السابق، علما أن وكالات الاستخبارات لا تسارع عادة إلى الاعتراف بإخفاقاتها.. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن التقرير الجديد لا يستبعد إمكانية أن تواصل إيران سعيها لامتلاك سلاح نووي، فهذه الإمكانية ترد في التقرير بشكل صريح في عدد من المقاطع والتي تشير إلى أن:

– إيران أبقت خياراتها مفتوحة أمام تطوير أسلحة نووية.

– إيران ماضية قدما في برنامجها السلمي لتخصيب اليورانيوم (والذي يمكن في ظروف معينة الوصول من خلاله أيضاً إلى إنتاج مواد انشطارية).

– من المحتمل أن تعود إيران لبرنامجها النووي العسكري السري، والذي سيكون الطريق الأفضل لديها لإنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية.

– سيكون من الصعب إقناع إيران بالتخلي عن تطوير سلاح نووي، وهي تمتلك بنية تكنولوجية تتيح لها إنتاج مثل هذا السلاح إذا ما قررت ذلك.

فضلا عن ذلك، لابد من التأكيد، رغم استنتاجات التقرير المنطوية على قدر من التخفيف والتساهل، على الخطورة التي ما زالت قائمة في البرنامج النووي الإيراني:

– القدرة المحتملة لدى إيران على تخصيب اليورانيوم بمستوى عال لاستخدامه في إنتاج أسلحة نووية، هي المسألة الأشدُّ خطورة. فباستطاعة إيران الوصول إلى إنتاج مواد انشطارية عن طريق البرنامج المدني، إذا ما قررت التخلص من مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحيث إنه من الصعب تقدير النوايا، وهي قابلة للتغير دون سابق إنذار، فإن ذلك يصبح التهديد الذي يتعين مواجهته.

– التقرير الأمريكي الذي لا يرجح احتمالية أن تنتج إيران مواد انشطارية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، نابع من تقرير الوضع الحالي لبرنامج تخصيب اليورانيوم. ولكن ما يجب أخذه بالحسبان هو أن تنجح إيران في التغلب على الصعوبات الفنية التي تواجهها في تشغيل البرنامج، وأن تضاعف قدرتها على التخصيب في المدى الزمني الذي يدور الحديث عنه. على أية حال، ليس من المهم كثيرا بالنسبة لتقييم الصورة الشاملة للبرنامج النووي ما إذا كان الموعد المستهدف سيكون قريبا أكثر بدرجة معينة أم لا. فالشيء المهم هو تشخيص مسألة مدى تحول إيران إلى قوة نووية كتهديد فعلي وليس كمناورة أو لعبة تخضع لتخمين جداول زمنية.

– يمتلك الإيرانيون خبرة كبيرة في إخفاء المنشآت والأنشطة النووية، وبالتالي فإن القول بأن برنامج الأسلحة النووية قد تم تجميده ليس له ضمان كبير، فضلا عن أنه لا يمكن الجزم بما إذا كان هذا التجميد مطلقا ونهائيا أم أنه مؤقت، وأيضاً ما إذا كانت النشاطات قد نقلت فقط إلى مواقع أخرى لتستأنف ربما في موعد لاحق أم لا. وحتى إذا صح التقرير بشأن تجميد البرنامج النووي العسكري، فإن إيران تستطيع في أي لحظة اتخاذ قرار باستئناف هذا البرنامج.

– يمكن الافتراض أن مرحلة تحويل المواد الانشطارية إلى سلاح نووي هي مرحلة أقصر بكثير من عملية إنتاج هذه المواد. لذلك ليس هناك ما يؤكد أن تجميد هذه المرحلة سوف يؤثر على المدى الزمني الشامل للبرنامج النووي.

لكن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من التقرير

الأمريكي الجديد هي الأمر المهم والحاسم، وهي أن خطورة البرنامج النووي الإيراني ليست شديدة كما كان يبدو عليه الأمر في السابق، كما أنها ليست خطورة عاجلة أو فورية. وبذلك، فهي تفتح الباب مجددا أمام الجدل، الذي انحسر كثيرا في السنوات الأخيرة، بشأن تصميم إيران على تطوير سلاح نووي.

هذا الاستنتاج له انعكاسان فوريان:

أولاً: تقييد إمكانية أن تقرر الإدارة الأمريكية القيام بتحرك عسكري ضد منشآت إيران النووية في الفترة القريبة. فطالما كان هذا التقرير نافذ المفعول، فإن أي إدارة أمريكية ستواجه صعوبة كبيرة جدا في القيام بمثل هذا التحرك العسكري، الذي سيكون قطعا خطوة إشكالية وربما مشكوكا في إمكانية القيام بها. كذلك فإن مثل هذا التقرير سيجعل من الصعب على إسرائيل أيضا تبرير القيام بعمل عسكري، في الوقت الذي تشك فيه أجهزة الاستخبارات الأمريكية - وربما أيضاً أجهزة استخبارات غربية أخرى تشاركها التقرير - في نية إيران لامتلاك سلاح نووي، وتؤكد في الوقت ذاته بأنه لا يوجد لدى إيران برنامج كهذا. وعموما، فإن التقرير الجديد سوف يُبعد احتمالية القيام بعمل عسكري في المدى المنظور، أو على أقل تقدير فيما تبقى من فترة ولاية الرئيس بوش، هذا إذا ما بقيت هذه الإمكانية مطروحة أصلا.

ثانياً: من شأن التقرير الجديد أن يعيق تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، على الرغم من الإشارة القاطعة إلى جدواها. وهناك دول مختلفة - وفي مقدمتها روسيا والصين - تعارض الآن تشديد هذه العقوبات. ولذلك، فإن التقرير الاستخباري الأمريكي الجديد سيخدم موقف هذه الدول المعارض لتشديد العقوبات على إيران. كذلك فإن تقرير الاستخبارات الأمريكية سيدعم توجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تعرضت لانتقادات بسبب موقفها المهادن حيال البرنامج النووي الإيراني.

ومن جهتها، تدعي إيران الآن، بأنه يجب، في ضوء التقرير الجديد، رفع العقوبات المفروضة عليها، هذا فضلا عن أن النظام الإيراني سيحظى أيضا بتأييد داخلي متزايد، ومساندة قوية لدفع برنامجه النووي قدما، وهو أكثر تحررا من الضغوط، وربما من الخشية أيضا من خطر تعرض منشآته النووية لعمل عسكري.

إن الكثير من الأمور سوف تتوقف الآن على جهود الولايات المتحدة وإسرائيل في المستقبل القريب. كلتاهما تقولان في هذه المرحلة إن التقييم الجديد لأجهزة الاستخبارات الأمريكية لن يؤثر على موقفهما من التهديد النووي الإيراني، وعلى طرق العمل المتاحة أمام حكومتي البلدين. غير أنه من الواضح أن حريتهما في العمل تقلصت، وأنه سيكون عليهما تطوير وبلورة إجابات جديدة حيال الوضع الناشئ، كذلك سيتعين على إسرائيل أن تواجه وتفند التقييم الجديد في محاولة لإثبات عدم استناده إلى أدلة كافية.

هذه المهمة لن تكون سهلة، نظرا لأن قاعدة المعطيات المتوافرة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية متشابهة، وأن الفارق أو الاختلاف ينحصر في تفسيرها فقط. ولكن في المجمل، علينا أن نتذكر بأن تقديرات الاستخبارات يمكن أن تخطئ، كما أنها يمكن أن تتغير أيضا - بما في ذلك - في الاتجاه المعاكس.

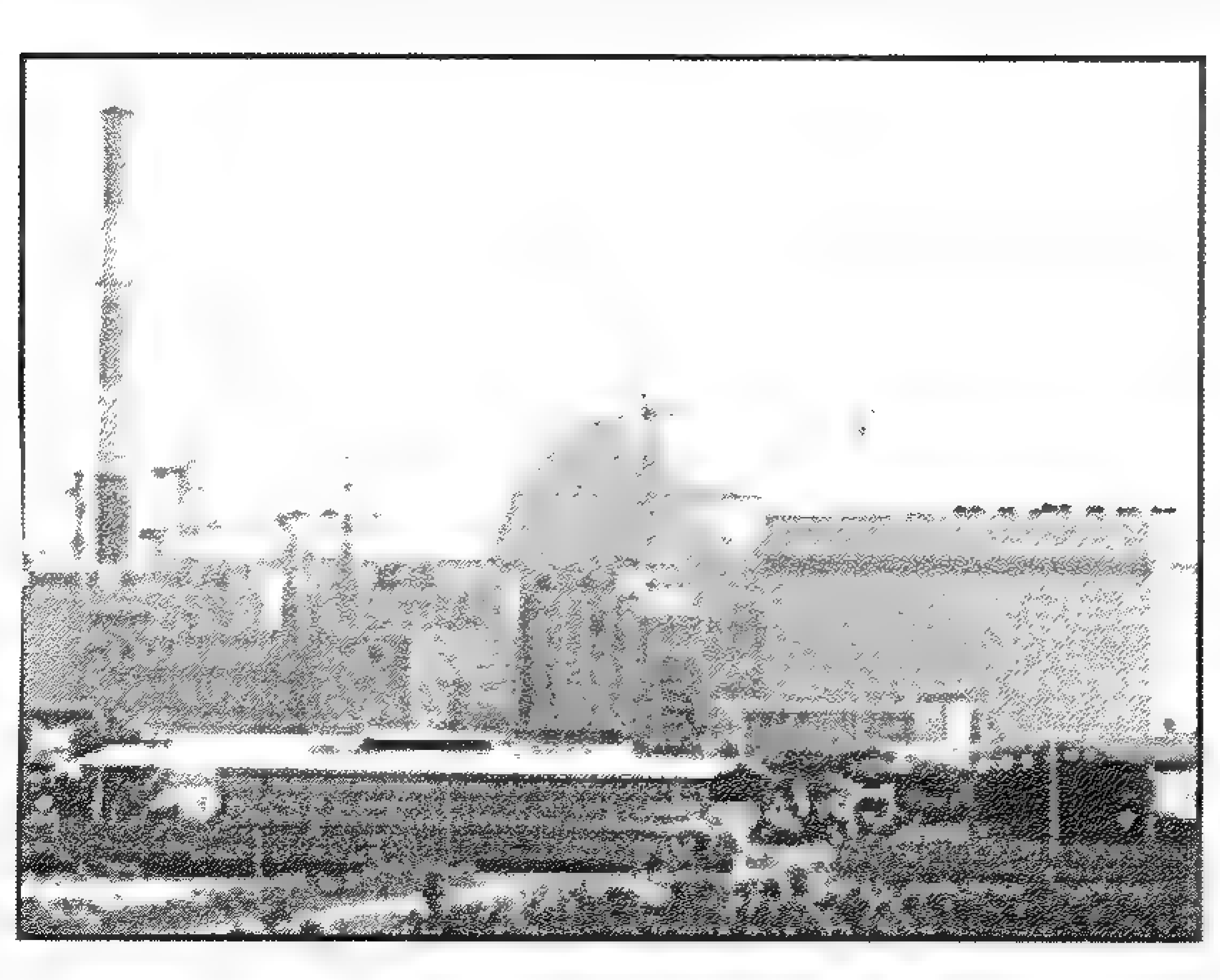
والمحصلة النهائية هي أنه إذا ثبت أن التقرير الاستخباري الجديد تقرير صحيح - وهذا الأمر يحتاج إلى وقت لكي يثبت - فإن ذلك ينطوي بلا شك على بشرى جيدة، حتى وإن كان خطر التهديد النووي الإيراني ما زال قائما. المشكلة هي في إمكانية أن يكون التقرير خاطئا، إذ سيكون من الصعب جدا حينئذ التصدي لخطر هذا التهديد.

(◆) كاتبا المقال باحثان في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب.

عضلات إسرائيلية

هاآرتس ٢٠٠٨/١/٢٢
بقلم: أفيعاد سيلع (*)

تعتمد الاستراتيجية الإسرائيلية فى مسألة البرنامج النووى الإيرانى على مر السنين على الجهود الدبلوماسية التى يبذلها المجتمع الدولي. فمنذ نشر تقرير الاستخبارات الأمريكية الذى يفيد بأن إيران توقفت فى عام ٢٠٠٣ عن تطوير برنامجها النووى العسكرى والجهود الدولية تتراجع، وانحصرت تحركات الإدارة الأمريكية فى نطاق محدود.



لقد ظهرت بشكل كبير حالة من عدم التناسق والانسجام فيما يتعلق بالسلوك الدولى تجاه وقف البرنامج النووى الإيراني.

فالمجتمع الدولى مهتم بالتوصل إلى حل دبلوماسى للمسألة، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن من الصعب بلورة إجماع حقيقى حول هذا الأمر. فروسيا والصين تحولان دون التشديد على إيران خشية أن تتسبب الضغوط المتزايدة فى الحيلولة دون التوصل إلى حل يتم الاتفاق عليه، وربما أيضاً تتسبب فى انسحاب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. كما تخشى روسيا أيضاً من أن موافقتها على تشديد الضغوط على إيران قد تترجم فى واشنطن على أنها موافقة على اتخاذ إجراء عسكرى ضد إيران. فموسكو فى ظل حكم بوتين، الذى يحاول تقوية وضع روسيا كدولة عظمى، لا توجد لديها رغبة للانقياد وراء النزوات العسكرية للمجموعة اليمينية المتشددة فى واشنطن.

أما المنطق الأوروبى فهو يتغير ما بين لغة المصالح السياسية والاقتصادية. فالموقف الفرنسى الذى يمثله نيكولا ساركوزى وبرنارد كوشنير أثلج صدور الأمريكيين، ولكن ألمانيا ميركل اتخذت منحى أقل حدة تجاه إيران. أما بريطانيا فى عهد جوردون براون فإنها تحاول تقديم صورة مختلفة ومتمايزة عن تلك التى كانت فى عهد تونى بلير. ومن المتوقع أن يتجنب براون تأييد مغامرة عسكرية فى الشرق الأوسط، أو إثارة موجات غاضبة من الرأى العام البريطاني.

وفى الأمم المتحدة تبنى مجلس الأمن قرارين بفرض عقوبات على إيران. تمّ اتخاذ هذين القرارين بالإجماع. ولكن أمام التعنت الذى تظهره إيران برفضها التوصل إلى حل للأزمة، فإن هذين القرارين يعكسان تحركاً ضعيفاً من جانب المجتمع الدولى ليس فيه ما يجعل طهران تغير من سلوكها فيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي.

لقد أصبحت فرصة الحل الآن أقل من أى وقت مضى. فمنذ اللحظة التى كشفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديرها بشأن البرنامج النووى الإيرانى أصبح بإمكان روسيا الاستمرار فى بناء المفاعلات النووية فى بوشهر دون أن يبدو ذلك تآمراً على الجهود الدولية وقت الأزمة. وبعد التأجيل لمرات قامت روسيا بإرسال شحنات من الوقود النووى لإيران. وفى ظل هذه الظروف التى جدّت فإن إيران تقترب دون أن يزعجها أو يعوقها شيء حقيقى من امتلاك قدرات على تخصيب اليورانيوم. ومن اللحظة التى تستطيع فيها إيران امتلاك القدرة الذاتية على هذه التكنولوجية فإنه سيكون بإمكانها إقامة مشروع عسكرى سري.

إن وصول إيران إلى نقطة النهاية فى التكنولوجيا النووية يعتبر أمراً مصيرياً بالنسبة لإسرائيل، فى حين أن الأمر أقل أهمية بالنسبة للعالم الذى يولى أهمية أكبر للمرحلة التى سيتم فيها اكتمال القدرات العسكرية ذاتها. حقاً أن الحديث عن حد زمنى بعيد نوعاً ما يضفى مرونة على الأدارة الدبلوماسية ولكنه أيضاً يأتى على حساب خطوات وضغوط ناجعة تعتبر ضرورية لإقناع إيران بتغيير أولوياتها فى المجال النووي.

إن ضعف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمواقف الإشكالية لمديرها العام محمد البرادعى إلى جانب ضعف أنظمة الرقابة على الأسلحة والانتشار النووى خلال العقدين الماضيين يسمحون لإيران باستئناف برنامجها العسكرى سراً. وسيكون الكشف عنه فى وقت سيضطر فيه العالم آنذاك للتفاوض من وضع أكثر ضعفاً.

◆ إذن ما هى البدائل التى يطرحها المجتمع الدولي..؟

الحل الدبلوماسى هو النتيجة التى يطمح إليها المجتمع الدولى بأسره. ويمكن للحل الدبلوماسى أن يكون واقعياً عندما توافق إيران عليه، وستوافق عليه فقط عندما تمتلك بشكل كامل قدرات التخصيب، أى عندما يكون ثمن الحل باهظ للغاية.

بدأ الانشغال خلال السنوات الأخيرة بمبادئ ومكونات هذا الحل. وكان من أهم هذه المبادئ الحديث عن إنشاء هيئة بمثابة "بنك" إقليمى للوقود النووى يقوم بتزويد إيران بالخدمة ويوفرها لدول أخرى فى المنطقة تظهر اهتماماً ببناء المفاعلات النووية. ولكن لم يتم الاتفاق بعد على مكان هذه الهيئة. ثمة إمكانية مطروحة لإنشاء هذه الهيئة على الأراضى الإيرانية على أن تكون خاضعة للمعايير الدولية. ولن تتحكم إيران فى هذا الوقود بشكل كامل ولكن بإمكانها إن شاءت تأميم الثروات الموجودة فى حوزتها مثلما فعل عبد الناصر فى حينه تجاه قناة السويس. احتمال آخر يتمثل فى إنشاء هذه الهيئة خارج إيران ولكن من غير المؤكد أن توافق إيران على ذلك. ومن غير المؤكد أيضاً أن يوافق المجتمع الدولى على التنازل عن الحل فقط بسبب الخلاف على المكان الجغرافي.

إمكانية أخرى تتمثل فى الخيار العسكرى بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للتدهور المتعمد أو غير المتعمد فى الخليج الفارسى (الخليج العربي). فإدارة بوش تؤكد على أن كل الخيارات مطروحة على الطاولة". ولكن ثمة فرقاً كبيراً بين التصريحات التى تأتى بهدف الردع وبين تنفيذ ما يُقال وهو ما يستلزم تضحيات إستراتيجية وسياسية.

ثمة تحفظات من جانب مستويات عسكرية وأمنية رفيعة المستوى فى الولايات المتحدة الأمريكية. فهم على ما يبدو يعرفون أنه لا يجب أن نظل رهن نتيجة معروفة من البداية. ويبدو أن الباحثين فى مجال العمليات العسكرية يرون أن شن هجمات ضد المنشآت النووية سيعوق قدرات إيران على الوصول إلى القنبلة النووية لأربع أو خمس سنوات. وفى المقابل سيقول مؤيدو الدبلوماسية أن البقاء لفترة زمنية مماثلة ربما ثلاث سنوات من الممكن أن يحقق أيضاً حلاً دبلوماسياً. ومما لا شك فيه أن تجنب تكلفة الحرب وتداعياتها يستحق الانتظار لعام ونصف تقريباً.

يمكن لإسرائيل فى محنتها تلك أن تقرر العمل بشكل مستقل. ولكنها خطوة معقدة لا تشبه قصف مفاعل أوزاريك العراقى أو منشأة منعزلة فى العمق السوري. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية على أية خطوة إسرائيلية. وسيبررون ذلك فى واشنطن بأنه من الأفضل استخدام كامل القوة الأمريكية وليست القوة الإسرائيلية المحدودة التى نظر إليها الكثيرون فى الولايات المتحدة على أنها سُحقت خلال حرب لبنان الثانية. يعتقدون فى واشنطن حالياً أنه يجب على إسرائيل القيام بدور سياسى وليس عسكرياً والنهوض بتسوية على الساحة الفلسطينية كجزء من إستراتيجية أوسع فى الشرق الأوسط. فليس مطلوباً من إسرائيل قيادة إجراءات عسكرية نتائجها غير واضحة وثمنها باهظ.

أخيراً فإن الخطوات والسلوك الدولى والإسرائيلى فى مواجهة التحدى النووى الإيرانى أمور ذات أهمية كبيرة، لأن نتائج هذا السلوك هى التى ستحدد ملامح الشرق الأوسط لسنوات طويلة قادمة. وإذا ما واصلت إسرائيل الأخذ بعين الاعتبار البدائل التى يطرحها المجتمع الدولى لحل الأزمة النووية مع إيران، فقد لا يكون هناك مفر أيضاً من إظهار بعض العضلات الخفية لإسرائيل.

(◆) كاتب المقال كان فيما مضى رئيساً لإحدى إدارات البحوث فى الاستخبارات العسكرية ويعمل فى الوقت الحالى مستشاراً استراتيجياً ومحاضراً للعلاقات الدولية فى جامعة حيفا.



علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

يجب استبعاد سوريا من المحور الراديكالي

بقلم: عينات تسوفرى
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٨/١/١٣

جاء فى الكتيب الدورى الصادر عن مدير عام وزارة الخارجية أهارون أبراموفيتش، بمناسبة حلول العام الميلادى الجديد، أن أحد أهداف وزارة الخارجية هذا العام هو استبعاد سوريا من المحور الراديكالي. وقد أعلنت مصادر فى وزارة الخارجية أنه مازالت لا توجد خطة واضحة لتطبيق هذا الهدف.

ويأتى هذا الهدف فى ضوء المساعى التى يقوم بها رئيس الوزراء إيهود أولمرت فى الآونة الأخيرة لجس النبض السورى إزاء مدى استعدادها للدخول فى مفاوضات مع إسرائيل.

ووفقاً لما جاء فى الكتيب، فإن الهدف الرئيسى لوزارة الخارجية هذا العام هو دفع المسيرة السياسية فى الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى سلام شامل فى المنطقة وتوفير الأمن لدولة إسرائيل.

وهناك هدف آخر وضعته وزارة الخارجية الإسرائيلية لنفسها، يتمثل فى حشد مزيد من التأييد الدولى ضد العناصر المتطرفة فى غزة وزيادة التعاون بين إسرائيل والقيادة الفلسطينية المعتدلة.

كما تضمن الكتيب هدفا آخر، هو تقديم إجابات دبلوماسية لمواجهة المخاطر الاستراتيجية الناجمة عن الجهود الإيرانية المبذولة لامتلاك سلاح نووي.

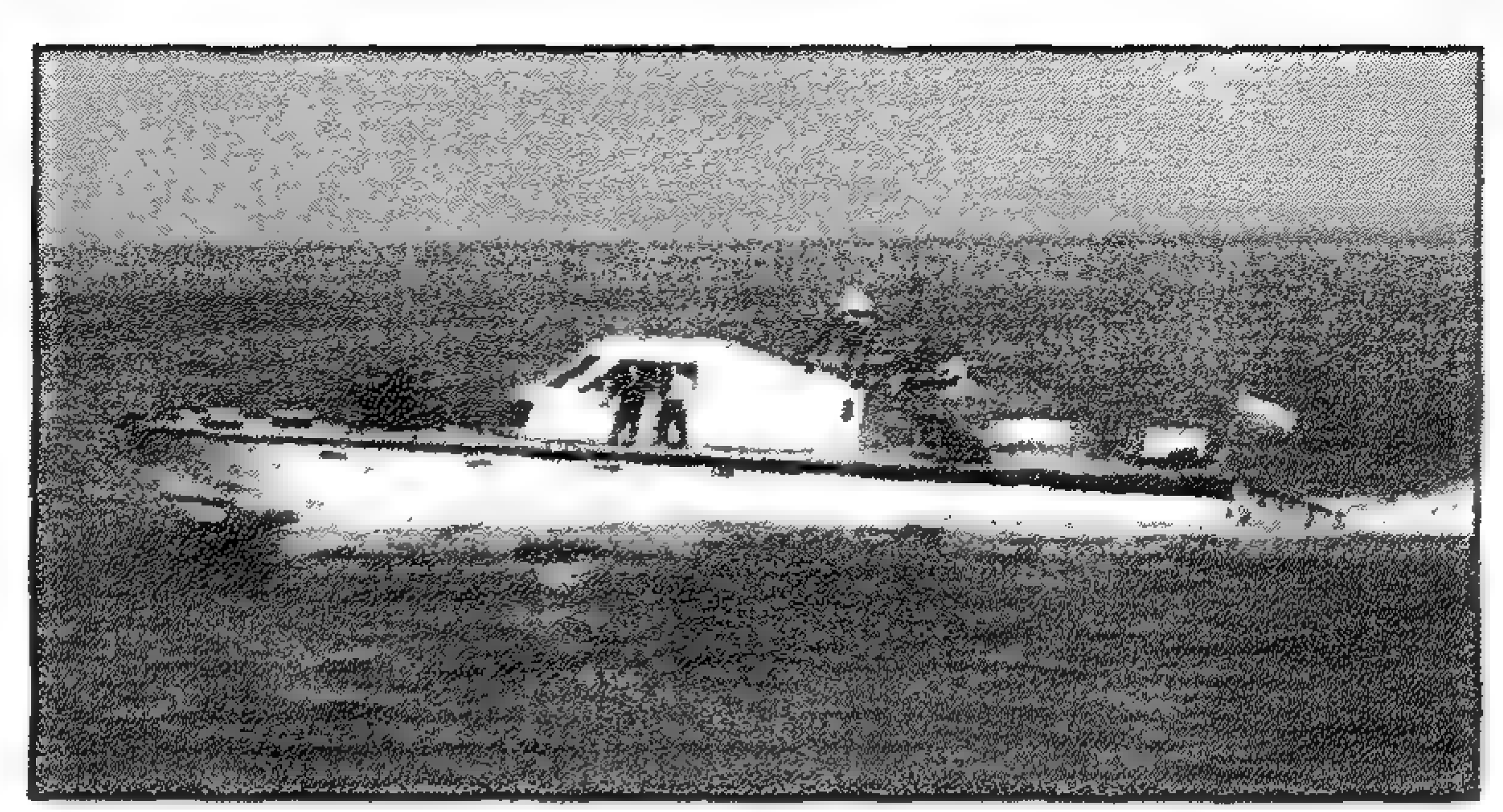
وهناك هدف آخر وهو تحسين مكانة إسرائيل على الساحة الدولية، وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية والتجارية لإسرائيل مع الأسواق العالمية، وتحسين صورة إسرائيل فى العالم وتدعيم الصلة مع يهود الشتات ومكافحة معاداة السامية، والتعاون مع جهات دولية مختلفة فى المهام الدولية وتقديم خدمات ومساعدات للمواطنين الإسرائيليين فى الداخل والخارج، سواء فى الأزمات أو حتى فى الأوقات العادية.

حمل ولكنه ليس ساذجا

بقلم: د. يانيف ليفياتان (*)
المصدر: www.nrg.co.il
٢٠٠٨/١/١٣

انقطع تقريبا الخيط الرفيع الممتد بين "الهدوء المشوب بالتوتر" وبين المواجهات المندلعة بين إيران والولايات المتحدة، أو إذا شئتم فقد تلاشى من الأساس فى بداية يناير ٢٠٠٨، حين اقتربت زوارق إيرانية سريعة بطريقة عدائية من سفن الأسطول الأمريكى فى الخليج العربى وهى توجه رسائل تهديد. وقد انتهى الحادث مبدئياً بانسحاب الزوارق الإيرانية، ولكن فى حقيقة الأمر كان هدف الحادثة منذ البداية هو جس النبض، ليس فقط نبض السفن فى مياه الخليج العربي، وإنما أيضا النبض الإعلامى والإدراكي. وقد طرح الأمريكيون والإيرانيون بعد الحادثة قصصا مختلفة مصورة بالفيديو. ومن خلال تحليل أفلام كل دولة تظهر قصة مختلفة. إن المواجهة التى بدأت فى مياه الخليج العربى تتواصل على الصعيد الإعلامي.

بخلاف الأبعاد العملياتية للحادثة المتمثلة في تقصى وقت ردود الفعل ودرجة الاستعداد بين المقاتلين الأمريكيين، تعد الحادثة "حادثة دعائية" مصورة من شأنها بث رسالة مفادها السيطرة الإيرانية على المنطقة. ويستغل الإيرانيون وسائل الإعلام كوسيلة



"للمضى حتى النهاية" فى سياستها ضد الغرب. فمن ناحية تكشف الحادثة مناكفة إيران للولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى تعرض محاولتها إظهار نفسها أمام المحايدين بأنها "حمل ساذج".

الآن يدور الصراع على قلب وعقل جمهور

مساعدة فى صراعهم ضد الولايات المتحدة. إن الإيرانيين يدركون جيدا أنه فى الواقع الإعلامى الذى يسرى الآن تتحدد المصائر عبر شاشات التليفزيون. وتكشف حقيقة أن الإيرانيين اختاروا القيام بالمواجهات الحالية بواسطة شبكة التليفزيون الإيرانية الناطقة بالإنجليزية هدفهم المتمثل في: التأثير على جمهور الخصم، والجمهور المحايد. كما يحاول الإيرانيون إظهار سيادتهم على المنطقة، وقدرتهم على إرباك الأمريكيين والمساس بمعنوياتهم.

يمكننا الآن إصدار الأحكام من خلال تحليل الحادثة وفقا للأسلوب الإيراني. فالأسلوب يكشف دمج الأجنحة بين الهيئات العسكرية والهيئات تعمل الإعلامية للتأثير على الوعى العام. ويبدو أن الإيرانيين "يتحدثون بعدد من الأصوات": فقد تم توجيه رسائل تنطوى على التهديد من قبل أطقم الزوارق السريعة للقوات الأمريكية على متن السفن. كما يعرضون الشريط الإيرانى للجمهور المحايد الذى يتابع الواقع عبر شاشات التليفزيون".

◆ دون أى تأنيب للضمير:

هذا التوجه يميز النشاط الدعائى الإيراني، وقدرته على توجيه عدد من الرسائل لجماهير مختلفة فى آن واحد. إن الحادثة البحرية تظهر قدرة إيران

الرأى العام العالمى بواسطة شريط فيديو. وعلى الجمهور المحايد أن يقرر أى الروايتين هى الأصدق..؟ وقبل إصداره للحكم ينبغى عليه استرجاع التاريخ الإيراني، فهؤلاء المسئولون عن الدعاية الإيرانية لم يعانوا من تأنيب الضمير عندما ساقوا شباب إيران كأغنام للذبح الشريف - فى نظرهم - فى حقول الألغام العراقية خلال الحرب الإيرانية العراقية. لقد ذهب هؤلاء الشباب بينما يتدلى من أعناقهم مفتاح بلاستيكى من صنع تايوان.. فقد كان من المقرر أن تفتح أبواب السماء بواسطة هذا المفتاح..!!.

ينبغى أن يدرك الأمريكيون أنهم يواجهون فى هذه المعركة خصما لا يتورع عن استخدام جدى للدعاية. فللإيرانيين تجربة كبيرة فى استخدام الدعاية سواء فى الداخل أو كأداة للهجوم على الصعيد الخارجي. ورغم أن كلمة "دعاية" تبدو فى الغرب وكأنها كلمة فظة، إلا أن الغرب فى الصراع ضد إيران ينبغى أن ينزع القفازات ويقاتل بنفس الأدوات.

(◆) كاتب المقال دكتور فى التاريخ وخبير فى الدعاية وباحث فى مركز ميئير وميريام عزرى لدراسات إيران والخليج العربى the Meir and Miriam Ezri Center for Iran & Persian Gulf Studies فى جامعة حيفا.

إسرائيل توطد علاقاتها مع الصين

بقلم: شير لافي

ماقور ريشون ٢٠٠٨/١/١٨

وقَّع اليوم نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الصناعة إيلى يشاى فى بيكين مع نظيره الصينى تشين دمينج CHEN DEMING على مذكرة تفاهم، تهدف إلى تحديد جهات تنفيذ اتفاق التعاون فى مجال البحوث والتنمية الذى تم توقيعه بين إسرائيل والصين سنة ٢٠٠٠.

وقد أعربت وزارة الصناعة الصينية بواسطة هذه المذكرة عن اعتزامها شراء تكنولوجيا فى مجال الألبان والأدوية من إسرائيل وكذلك إقامة مكتب مشترك لتوطيد التعاون فى مجالات التكنولوجيا المختلفة بين شركات كلا الدولتين.

وقد أثنى الوزير يشاى خلال اللقاء بالجهود الصينية المبذولة للحصول على تكنولوجيا ومشاريع إسرائيلية. وأضاف الوزير أن تحديد حديقة تكنولوجيا المعلومات

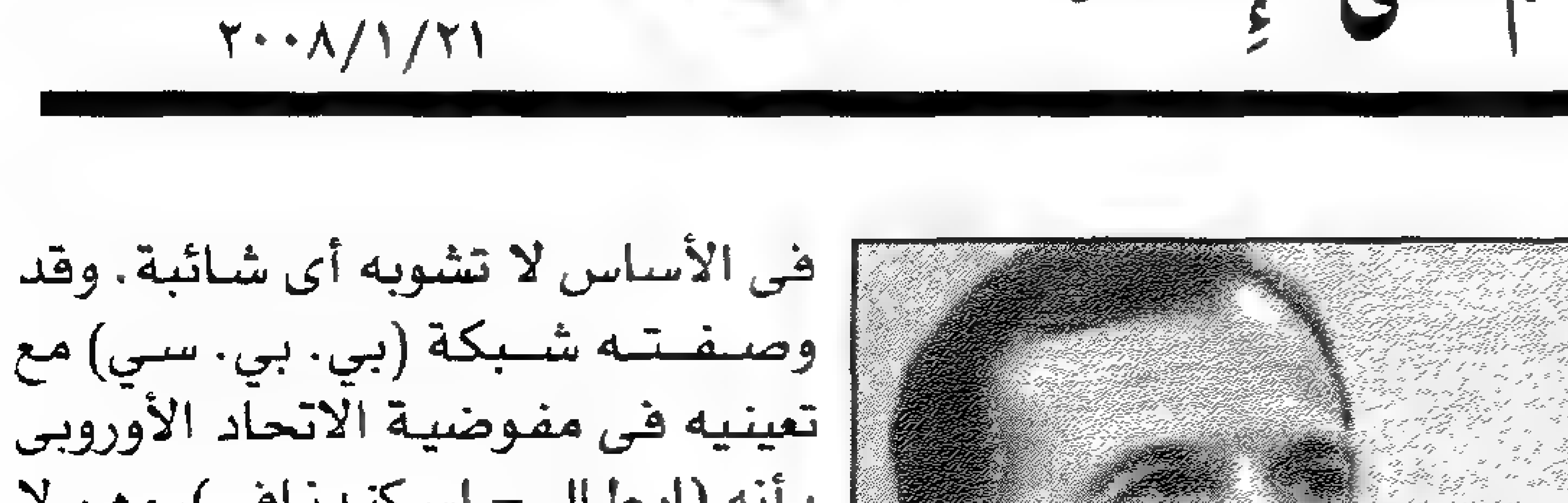
فى الصين لتطبيق اتفاقية التعاون فى مجال البحث والتنمية تعد خطوة ذات دلالة وتأمل إسرائيل فى التوصل إلى مشروعات مشتركة فى باقى مجالات التكنولوجيا.



وقد أخبر الوزير يشاى نظيره الصينى بأن وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل الإسرائيلية تخطط لتوسيع نشاطها فى مجال الانترنت وتفعيله بواسطة مندوب الوزارة الذى سيكون ثانى ممثل اقتصادى لإسرائيل فى الصين.

وقد اتفق يشاى مع نظيره الصينى على إقامة لجنة اقتصادية مشتركة بين الدولتين خلال عام ٢٠٠٨ ووجه دعوة له لزيارة إسرائيل. وأشار يشاى خلال اللقاء إلى أن إسرائيل توجه دعوة للصين بإرسال وفد من أجل تفعيل التعاون فى مجال البحوث والتنمية وزيادة الاستثمارات فى إسرائيل.

تعتبر إسرائيل هدفاً جذاباً للشركات الصينية الرائدة نظراً لوجود التكنولوجيا التى يمكن شرائها فى إسرائيل والتى ستساعدهم فى مواصلة ريادتهم بكل قوة، مثل باقى الشركات متعددة الجنسيات التى تشترى التكنولوجيا الإسرائيلية (سيسكو، آي. بي. إم، ومايكروسوفت).



كيف تقول أوروبا إننا لا نؤيدكم على الإطلاق..؟!

بقلم: عادى شوريتس
المصدر: www.haaretz.co.il
٢٠٠٨/١/٢١



يعترف فرانكو فراتيني، أن نظرة أوروبا للصراع فى الشرق الأوسط تمتاز بعدم التوازن. وفى الكلمة التى سيلقيها غداً أمام مؤتمر هرتسليا، من المقرر أن يقول نائب رئيس المفوضية الأوروبية إن الاتحاد الأوروبى يهتم باجراء اتصالات مع إسرائيل وبالتعاون معها فى نضالها من أجل أمنها.

ولكن هذه ليست أقوال من يعد الرجل الثانى فى المفوضية الأوروبية، فقد سبق أن قال فى اتصال هاتفى مع صحيفة هآرتس إن "الاتحاد الأوروبى لا يبدى قدراً من التوازن بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

"الساسة الأوروبيون يتخبطون قليلاً بين النقد الشرعى الموجه لسياسة الحكومة الإسرائيلية والنقد الموجه لدولة إسرائيل ذاتها. وهذا يعتبر خطئاً. وإذا أبدت أوروبا قدراً من التوازن فى المعاملة، فإن ذلك سيكون فى صالح جميع الأطراف. وإذا لم تفعل أوروبا ذلك، فإنها ستفقد ثقة كلا الجانبين وستخسر مكانتها فى المسيرة السياسية كوسيط محايد".

يبلغ فراتينى من العمر ٥١ عاماً، وهو أيضاً رئيس لجنة "العدالة والحرية والأمن فى الإتحاد الأوروبي". وعندما تولى هذا المنصب فى نوفمبر ٢٠٠٤، أحدث تغييراً كبيراً على عكس سابقه روكو بوتيليوني، الذى أصدر تصريحات لاذعة ضد المهاجرين والنساء والشواذ جنسياً. ويعتبر فراتينى رجلاً صاحب قضية ومحامى فى الأساس لا تشوبه أى شائبة. وقد وصفته شبكة (بي. بي. سي) مع تعينيه فى مفوضية الاتحاد الأوروبى بأنه (إيطالي- إسكندنافي)، وهو لا يقيم أى علاقة غرامية سوى علاقته الزوجية، وكان يعارض برلسكونى حينما كان وزير خارجية فى حكومته مابين عامى ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤ .

ولكن فراتيني، مسئول رسمياً عن "توفير الحماية والأمن لأوروبا".

ويقول إن "الإرهاب العالمى والجهاد هما أكبر تهديد على أوروبا. وهذا الخطر آخذ فى الازدياد. ونحن نرى كثير من الإرهابيين فى أوروبا من الداخل، مثل أولئك الذين ولدوا فى أوروبا ولديهم حق المواطنة، وتعلموا جيداً وذابوا فى المجتمع، ورغم ذلك فإنهم على استعداد لتفجير أنفسهم. فقد أحبطت أجهزة الأمن الأوروبية ٥٠ عملية إرهابية فى عام ٢٠٠٧ كان مخطط تنفيذها فى القارة الأوروبية. وهذا أشد خطر يصعب تحديده، نظراً لأنهم ليسوا أشخاصاً يفدون إلى أوروبا سواءً من الدول العربية أو من باكستان".

ومن المقرر أن يلتقى فراتينى فى إسرائيل مع وزير الأمن الداخلى آفى ديختر، ووزير العدل دانيئيل فريدمان ووزيرة الخارجية تسيبى ليفني. وستتركز المحادثات على زيادة التعاون مع إسرائيل فى مكافحة الإرهاب، عن طريق نقل خبرات تكنولوجية جديدة لكشف المواد المتفجرة وتحديد مكانها، والاهتمام بتأمين رحلات الطيران.

غير أن فراتينى يوقع على عدد من الخطط الداخلية الأوروبية، أحدها على سبيل المثال هو خطة جديدة لـ "تعليم الأئمة"، والتى تهدف إلى تعليم رجال الدين فى المساجد الأوروبية لغة الدولة، لأن فراتينى يعتزم ألا تقام الصلوات فى المساجد بالعربية، وإنما بلغة الدولة الأوروبية التى يعيش فيها المسلمون.

وهناك خطة أخرى تتمثل فى إقامة قاعدة بيانات عامة لأوروبا تُدرج فيها كافة مساجد القارة. يقول فراتيني: "لدينا مشكلة كبيرة بشأن المساجد، وأنا لا أريد منع إقامة المساجد، ولكنى أريد فقط إبداء بعض الشفافية، حيث إن حرية ممارسة الشعائر الدينية هى مبدأ أوروبى أساسي، ولكننا لا نستطيع الموافقة على وجود رجال دين يعظون بالعنف. وانطباعى الأول عن المعلومات التى جمعت حتى الآن هو أن جزء كبير من المساجد تقام بتمويل خاص يصعب تعقبه ومعرفته".

ويضيف فراتينى أن "المشكلة ليست مع السكان المهاجرين، حيث إن أوروبا تعد رمزاً لتعدد الثقافات. فالأشخاص المعتدلين لديهم مكان فى أوروبا، ولكن من يأتى إلى القارة الأوروبية يجب أن يحترم قوانين الدولة التى يعيش فيها وقوانين الاتحاد الأوروبي. ونحن لا نستطيع الموافقة على أن يعيش المسلمين بما يتعارض مع قيم أوروبا- فى مجال المساواة بين الرجل والمرأة على سبيل المثال".

ومن المقرر أن يشارك فراتينى خلال زيارته لإسرائيل فى ندوة إسرائيلية - أوروبية لمكافحة العنصرية، وكراهية الأجانب ومعادة السامية.. ويقدم فى إطار تلك الندوة بيانات حديثه .. عن مظاهر معاداة السامية فى القارة والتى قام بجمعها الاتحاد الأوروبي. فالبيانات الحالية غير مشجعة. ووفقاً لآخر تقرير صادر عن "مركز المتابعة الأوروبية للعنصرية ولكراهية الأجانب (EUMC)، طرأت زيادة فى عدد حوادث العنصرية ما بين عامى ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، بينما طرأ تراجعاً حاداً سنة ٢٠٠٥ . وأشار التقرير الصادر عن معهد ستيفن روت من جامعة تل أبيب إلى أنه قد طرأت زيادة ملحوظة فى مظاهر العنصرية سنة ٢٠٠٦ فى سائر أنحاء العالم.

يقول فراتينى إن "معاداة السامية فى أوروبا تزداد، وهناك عدة دول تتسم بالتسامح إزاء هذه الظاهرة، ولكننى أشاهد كثيراً من معاداة السامية وسط الشباب الذين يمجدون النازية والكراهية. ويجب أن يكون أسلوبنا مزدوج ويسير فى اتجاهين هما التعليم والعقاب. والكراهية هى جزء من التاريخ الأوروبي، ولن تكون هناك أى معارضة لتدريسها فى المدارس. ولكن تدريس الكراهية فى التعليم، لا يمكن أن يكون مرهونا بدراسة مقابلة للنزاع الإسرائيلى - الفلسطيني، وفقاً لمطلب طلاب مسلمون فى أوروبا".

ويفتخر فراتينى تحديداً بمبادرته التى نجحت بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات ونصف: "استطعت خلال الشهر الماضى إقناع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى البالغ عددهم ٢٧ دولة إعطاء ضوء أخضر لصدور قانون جديد، يجعل معادة السامية مخالفة جنائية تعمم فى سائر أنحاء الاتحاد الأوروبى ويحدد لها عقوبة بالحبس. والآن دول الاتحاد الأوروبى أمامها ١٢ شهراً لسن قوانين فى برلماناتها. وهذا الأمر ليس سهلاً، نظراً لأن دولاً كثيرة مثل إيطاليا والسويد وبريطانيا وبولندا، زعموا أنه يجب المحافظة على التوازن وعلى حرية التعبير، وإن كانوا جميعاً اتفقوا على أنه لا يجب قبول مظاهر معاداة السامية".

وفى هذا الشأن، يشير نائب رئيس المفوضية إلى أنه انتقد بشدة "مؤتمر النكبة" الذى عقده الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد فى طهران. وإنه يؤيد تشديد العقوبات على إيران، ويعتقد أنها تعلب دوراً سلبيا فى المنطقة. ويقول إن "دعوة دولة عضو فى الأمم المتحدة تدعو مجدداً لإبادة دولة أخرى عضو فى الأمم المتحدة تعد سابقة ليس لها مثيل، وتتعارض مع مواثيق المنظمة، ولكن الأمم المتحدة هى منتدى عالمي- عام يتخذ قراراته بناءً على الأغلبية ولا يمكن فعل أى شيء فى هذا الأمر".

ورداً على سؤال حول أسباب مواصلة كثير من الشركات الأوروبية تعاملها مع إيران فى المجال التجارى قال فراتيني: "يصعب الموافقة على ذلك، ولكن لا يمكن أيضاً منع الشركات الخاصة من التعامل. وهذه هى الطريقة المتبعة فى السوق الأوروبى الحر".

كندا تنسحب من مؤتمر دولى لعنصريته ضد إسرائيل

بقلم: هدار فربر
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٢٤

أعلنت وكالة الأنباء الأمريكية أسوشيتدبرس أن كندا قد أعلنت (يوم الأربعاء ٢٠٠٨/١/٢٣) أنها لم تعد تؤيد إجراء المؤتمر الدولى المناهض للعنصرية المزمع عقده برعاية الأمم المتحدة خلال العام القادم، وذلك بسبب التوقعات بأنه يأخذ خط عدائى أكثر من اللازم تجاه إسرائيل.

الحديث هنا عن "مؤتمر دربان الثاني" الذى سيعقد فى جنوب أفريقيا وسيركز على موضوع العنصرية فى أنحاء العالم. وكانت كندا قد أكدت بالفعل مشاركتها فى هذا المؤتمر ولكنها تراجعت عن قرار المشاركة أمس كما ذكرنا، وقالت إنها لن تشارك فى هذا المؤتمر المناهض لإسرائيل والذى "انحرف تماماً" على حد تعبيرها.

جاءت هذه التصريحات على لسان جيسون كينى المسئول عن ملف الهوية الوطنية فى كندا، الذى قال إن الشكل الحالى لهذا المؤتمر سيخدم الهدف المغاير تماماً للغاية من انعقاد المؤتمر. وأضاف كيني: "إن كندا مهتمة بمكافحة العنصرية وليس مساندتها. ونحن مهتمون بالمشاركة فى أى مؤتمر يناهض معاداة السامية وعدم التسامح ولكننا لا نشارك فى مثل هذه المؤتمرات التى يقدمونها".

وأعطى الوزير الكندى مثالاً على هذه المؤتمرات وهو مؤتمر دربان الأول عام ٢٠٠١ الذى تحول إلى "سيرك فى عدم التسامح" بعد أن قامت دول عربية وإسلامية بالهجوم على إسرائيل وسياساتها بدون انقطاع، وهو ذات المؤتمر الذى انسحب منه ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولكن ممثلى الحكومة الكندية قرروا آنذاك البقاء والمشاركة فى الحدث من أجل الدفاع عن إسرائيل. وقد أطلقت الدول العربية – التى شاركت فى المؤتمر – على إبادة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية "نكبة أوروبا" ورفضوا استبعاد بند فى البيان الختامى للمؤتمر يؤكد أن إسرائيل دولة عنصرية.

وأشار الوزير الكندى هذه المرة أيضاً إلى إن التأكيد على دعوة إيران لتكون عضواً فى اللجنة المنظمة للمؤتمر هو سبب إضافى لتحفظ دولته على مشاركتها فى المؤتمر. وقال الوزير الكندي: "أن إيران دولة أعربت حكومتها بشكل علنى عن رغبتها فى تدمير الدولة اليهودية الوحيدة فى العالم".

كانت مارى أوكف المتحدثة باسم الأمم المتحدة قد رفضت التعليق على انسحاب كندا من المؤتمر إلا أنها قالت أن "العنصرية مسألة مهمة تستلزم أن تسمو دول العالم المشاركة فى المؤتمر عن الخلافات فيما بينها".

خطر مزدوج على السلام

افتتاحية هاآرتس
٢٠٠٨/١/٢٧



٣٤ عاماً، والجبهة الإسرائيلية المصرية هادئة منذ فصل القوات الذى أعقب حرب يوم الغفران. اتفاق السلام الذى وقعه "أنور السادات" و"مناحم بيجين" صامد ومستقر أكثر من ربع قرن، رغم تقلبات فى الحكم ومواجهات فى قطاعات أخرى. السلام مع مصر هو أحد الثروات الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لإسرائيل، رغم كونه سلاماً بارداً، خاصة أن فى أعقابه تقدم العالم العربى كله للتصالح مع إسرائيل. ولكن الأسبوع الماضى خيم خطر معين على هذا السلام. فما يحدث على حدود قطاع غزة مع مصر يهدد بتقويض النسيج الرقيق لعلاقات القاهرة مع القدس. وفى ذات الوقت، هذا أيضاً تهديد للسلام الذى لم يتحقق بعد بين إسرائيل والفلسطينيين، فى لحظة حساسة وفى ظل عملية تحاول إدارة بوش تسريعها.

إن التصعيد يهدد الحدود الإسرائيلية – المصرية، إذا لم يتم إحباط – بعمل مشترك من الدولتين – الإرهاب الذى من شأنه أن يتسرب من غزة إلى سيناء فى طريقه إلى النقب ومن هناك إلى جميع أنحاء إسرائيل. ولعل التأهب فى الجنوب، بما فى ذلك إغلاق الحدود أمام المتنزهين، فى نهاية هذا الأسبوع، يعكس خطورة الوضع. فى هذه المرحلة من شأن إسرائيل أن تتحير فى كيفية منع عمليات تفجيرية يحيكها فلسطينيون فى الأراضى المصرية، قبل اختفاء المجموعات فى طريقها إلى إسرائيل. من شأن هذا أن يضع تحدياً مركباً وخطراً أمام السلام بين إسرائيل ومصر. قضية المسئولية الفردية عن تدهور الوضع ليست مطروحة – فكل الأطراف مشاركة فى ذلك.

مر موقف إسرائيل حيال وضع مصر فى قطاع غزة بمرور السنين بتحولات قطبية. نشأ فى أعقاب فك الارتباط أحادى الجانب واقع جديد على الأرض. من شأن الفشل المصرى المتواصل فى إغلاق الحدود مع غزة، بالإضافة إلى التهديد الفورى للإرهاب الذى يمكن أن ينطلق من غزة إلى سيناء، أن يدفع إسرائيل فى نهاية الأمر إلى القيام بحملة عسكرية مستمرة فى منطقة "رفح". مثل هذه الحملة لن تقتصر تكلفتها على حياة إسرائيليين وفلسطينيين عديدين فقط، وإنما ستصعّب أيضاً على "محمود عباس" مواصلة العملية السياسية وستعرض العلاقات مع مصر للخطر. إن التراخى المصري، تخوفاً من أن تبدو صارمة ومتحجرة القلب تجاه سكان فلسطينيين، أمر مفهوم لكنه غير مبرر.

كان بوسع مصر أن تقدم معونة إنسانية لغزة دون السماح باختراق حدودها. الآن ستجد صعوبة فى إعادة إغلاق الحدود، ومن الصعب أن نتوقع منها أن تعيد إغلاق أبوابها أمام آلاف الفلسطينيين، الذين يتعرضون لحصار مستمر. لذا ينبغى على كل الأطراف أن تتطلع إلى أن تكون هذه حدوداً مفتوحة ولكن خاضعة للمراقبة. لكن إن الأزمة فى الجنوب تغير ترتيب الأولويات. لذا، من الضرورى أن تكون هناك قمة فورية بين الرئيس المصرى ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بحضور أمريكى رفيع المستوى أو بدونه، للعناية الطارئة بالمخاطر التى تكتنف السلام.

◆ ترجمات عبرية ◆



المجتمع الإسرائيلي

الكشف عن "عملية موسى" عام ١٩٨٤

المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٣
بقلم: هيئة تحرير الموقع

فى مثل هذا اليوم منذ ٢٤ عاماً، فى الثالث من يناير ١٩٨٤، كُشف النقاب عن "عملية موسى"، وهى عملية تهجير عشرات الآلاف من يهود إثيوبيا على متن رحلة جوية أوروبية.. وكانت هذه أول هجرة رسمية ليهود إثيوبيا. وقد أدى الكشف عن هذه العملية الجزئية إلى وقف موجات الهجرة الإثيوبية. وقد فوجئ المسئولون فى إسرائيل بكشف النقاب عن هذه العملية فى وقت مبكر، وتناولت معظم وسائل الإعلام العالمية الخبر على نطاق واسع.

◆ اضطهاد شديد لليهود:

فى عام ١٩٨٤ بدأت تصل أنباء حول سوء وضع اليهود فى إثيوبيا. وفضلاً عن الجفاف والمجاعة التى اجتاحت إثيوبيا، عانى اليهود من الاضطهاد الشديد من جانب النظام الحاكم، الذى أجبر أطفال (١٢ سنة) على التجند فى الجيش، وحظر إقامة الفرائض الدينية اليهودية، بل واتهموا زعماء الطائفة اليهودية بالتجسس لصالح إسرائيل.

سنحت الفرصة لتنفيذ "عملية موسى" بفضل عدد من نشطاء الطائفة اليهودية فى إثيوبيا، الذين حاولوا الهجرة إلى إسرائيل ولكنهم فشلوا، وفى وقت لاحق اتهمتهم السلطات الإثيوبية بالقيام بأنشطة صهيونية، فر بعضهم إلى السودان، ومن هناك أرسلوا خطابات إلى منظمات يهودية فى الخارج، حكوا فيها قصتهم وقصص يهود آخرون. وهكذا وصلت القضية أيضاً إلى رجال الموساد فى إسرائيل.

أرسل رجال الموساد تلغرافاً إلى الخرطوم طالبوا فيه بمساعدة النشطاء فى رصد المزيد من اليهود الذين يريدون الهجرة إلى إسرائيل. وفى السودان كانوا فى انتظار رجال الموساد وكذلك نشطاء من أبناء الطائفة الإثيوبية.

◆ العشرات يموتون من الجوع والعطش:

بعد وصول الكثير من اليهود إلى السودان، بدأت مشكلات نقلهم إلى إسرائيل، حيث انتظرت أسر عديدة شهور وسنوات فى ظروف صعبة فى مخيمات إيواء بالسودان. ولقى عشرات الأشخاص، من بينهم مسنون وأطفال، حتفهم فى تلك المخيمات إثر تفشى الأوبئة والجوع والعطش ومختلف أشكال التلوث.

فى الفترة ما بين ١٩٧٧-١٩٨٤ هاجر إلى إسرائيل قرابة ٥٠٠٠ مهاجر عن طريق هذه العملية السرية. كانت أول محطة وصل إليها المهاجرون فى إسرائيل هى إيلات، ومن هناك تم توزيعهم على مراكز الاستيعاب فى مختلف أنحاء البلاد. وفى أعقاب اتفاق سرى لم يعرف تفاصيله سوى القليل من المسئولين فى السودان أتيحت الهجرة من السودان، وفى تلك الأثناء حظر على يهود إثيوبيا الكشف عن هويتهم اليهودية.

انتهت "عملية موسى" فى الخامس من يناير ١٩٨٥، بعد يومين من تسريب شخصية عامة فى إسرائيل للصحافة خبر الهجرة السرية ليهود إثيوبيا إلى إسرائيل عبر السودان.

وفى أعقاب نشر خبر العملية، اضطرت السودان إلى وقف التعاون مع إسرائيل، بسبب تهديدات الدول العربية. ومن جانبها، بدأت الحكومة الإثيوبية فى تعذيب اليهود والاعتداء على القوافل التى كانت فى طريقها للسودان. فيما حاول بعض اليهود الذين فشلوا فى الهجرة إلى إسرائيل العودة إلى الحدود الإثيوبية، بينما ظل بعضهم فى السودان ومات الكثير منهم جوعاً.

جدير بالذكر أن تدخل الولايات المتحدة هو الذى أتاح تنفيذ العملية وإنقاذ اليهود الذين ظلوا فى السودان ونقلهم إلى إسرائيل على طائرات ركاب أمريكية.

لنعمل على تشجيع هجرة يهود إثيوبيا إلى إسرائيل

بقلم: عيدان يوسف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/١٦

التقى اليوم عشرات الحاخامات، الممثلين الروحانيين للطائفة الإثيوبية، ومعهم مدير عام وزارة الاستيعاب، في أول لقاء من نوعه، مع حاخام إسرائيل الأكبر، الحاخام شلومو عمار. أعدت هذا اللقاء وزارة الاستيعاب من أجل حل قضايا مختلفة تعرقل استيعاب الحاخامات الإثيوبيين في المؤسسة الدينية في إسرائيل ومن أجل تعزيز مكانتهم في الحاخامية الرئيسية.



وقد تطرق الحاخام عمار في تصريحاته إلى قضية تهجير أبناء الفلاشمورا إلى إسرائيل وقال إنه دعا رئيس الوزراء إلى السماح لمن تم الاعتراف بهم كيهود بالهجرة إلى إسرائيل وعدم منع هجرتهم. كما تطرق الحاخام إلى ظاهرة التمييز في جهاز التعليم ضد تلاميذ من أبناء الطائفة، وقال إنه يشعر بالخجل من وجود مدارس غير معدة لاستقبال تلاميذ من أصل إثيوبي كما أنه يعمل على القضاء على الظاهرة في مواجهة ممثلي التيارات الدينية في جهاز التعليم: "علينا أن نضمن أن يشعر كل طفل أو طفلة بأنهم متساوون في الحقوق يعيشون بين متساويين في الحقوق".

◆ **ضم الحاخامات في المجالس الدينية:**

وفيما يتعلق بقضية استيعاب الحاخامات في المؤسسة الحاخامية طرأ تقدم هائل بفضل الاتصالات التي أجراها مدير عام وزارة الاستيعاب في هذا الشأن. وقد أعلن الحاخام عمار أنه سيزداد قريبا عدد الحاخامات الذين سيتم دمجهم في المجالس الدينية، وسيتأهل حاخامات آخرون ليتم الاعتراف بهم كمسجلين للزواج وستبدأ دورة خاصة بتعاون وتمويل وزارة الاستيعاب لتأهيل عشرات الحاخامات للقيام بعمليات الذبح وفقا للشريعة. وستحل هذه الاتفاقيات مشكلتين خطيرتين بين الطائفة: حيث يوجد الآن حاخام واحد فقط مخول بتسجيل الزواج، وهو ما يصعب ويثقل كاهل شباب الطائفة. وحول مسألة الذبح وفقا للشريعة، لا تتحمل الحاخامية الرئيسية المسئولية عن الذبح الذي يقوم به حاخامات الطائفة، وستسمح لهم الدورة التي ستبدأ بالقيام بعملية الذبح والاندماج كحاخامات يقومون بالذبح في الحاخامية.

وقال مدير عام وزارة الاستيعاب في اللقاء إن حل مشاكل الحاخامات وتعزيز مكانتهم يمثل الضلع المتمم لتنفيذ خطة اقتصادية متعددة السنوات لتشجيع استيعاب مهاجري إثيوبيا، وستصدق عليها الحكومة في نهاية يناير، وفي إطار الخطة سيحظى أبناء الطائفة باهتمام متعدد في مجالات التعليم والإسكان والرفاه والاستيعاب. وأضاف: "خلال إعداد الخطة، طرحت مسألة تشجيع الاستيعاب الروحاني للزعماء الروحانيين للطائفة الإثيوبية في المؤسسة الدينية في إسرائيل وتقديم الحلول لهم لتسوية وضعهم في الحاخامية والمجالس الدينية".

وقد ختم الحاخام عمار بقوله إنه يفخر بالطائفة الإثيوبية ذات الماضي المجيد والمستقبل الكبير وإنه يأمل أن تمضي مسيرة دمجها في المجتمع الإسرائيلي وفي الشعب اليهودي بأسرع وقت ممكن، من أجل وحدة شعب إسرائيل.

من يُشهِّر بسمعة إسرائيل..؟

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٨/١/١٨
بقلم: إيريز تسفديا (*)

"من يُشهِّر بسمعة إسرائيل..؟" هكذا هاجم الوزير مئير شطريت أمام الكاميرات بلائا جرينفتر جولد، مديرة مركز "الوعي" لأبحاث ظاهرة الدعارة. هكذا أعرب الوزير عن غضبه من المنظمات النسوية التي تشهِّر بسياسات الحكومة الإسرائيلية في مواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء أمام الأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية.

مركز الوعي هو جمعية غير ربحية، هدفها الأساسي هو إدراج مشكلات الدعارة والاتجار بالنساء في صناعة الجنس والإباحية، في صدارة جدول الأعمال الاجتماعي.

وقد أدى تفجر غضب شطريت إلى إثارة القضية حول ماهية ودور منظمات المجتمع المدني، التي تدور في فلك نظريتين متعارضتين:

النظرية الأولى تقول إن دور المنظمات هو توفير السلع الناقصة ولا تسعى لتحقيق ربح من وراء ذلك. على سبيل المثال، توفير الطعام للفقراء. ولأن الدولة تتراجع عن أداء واجبها فى توفير خدمات الرفاه الاجتماعي، بات هناك الكثير من المواطنين فى حاجة لمساعدات غذائية. والسلعة الناقصة - الطعام - توفرها جمعيات إطعام الفقراء، التى تقوم بدور مقدس عن طريق متطوعين وأموال تبرعات. وهكذا، تحل أنشطة جمعيات الإطعام مشكلة الفقر ولو بشكل جزئي.

أما النظرية الثانية، فتعتبر منظمات المجتمع المدنى بمثابة جهاز رقابة على الدولة وسياستها. والهدف من هذه الرقابة هو تحريك الدولة وحثها على العمل. ووفقاً لهذه النظرية، تقع مسئولية توفير خدمات الرفاه الاجتماعى على الدولة، ولذلك لا يجوز لأى جهة الاضطلاع بهذا الدور غير مؤسسات الدولة.

لماذا..؟ لأن توفير الجمعيات للغذاء يعفى الدولة من مسئوليتها تجاه مواطنيها، وفعلياً يسمح ذلك للساسة بتطبيق سياسات تفرز الفقر، وفى نفس الوقت لا يوجد جوعى.

رغم أن عدد منظمات المجتمع المدنى زاد فى السنوات الأخيرة، لازالت سياسة الإهمال مستمرة: الفجوات الاجتماعية فى ازدياد، والدولة تتنصل من واجبها فى توفير الأمن لسكان منطقة الجدار المحيط بغزة، وانتهاك حقوق الإنسان بات أمراً روتينياً، والضرر البيئى يتفاقم، واللجوء إلى محكمة العدل العليا، التى تتعرض هى أيضاً لهجمة سياسية، لا يحقق أهدافه فى الغالب. ووسائل الإعلام - إلى حد ما - لازالت غير مهتمة بمشاكل المواطنين وتتجاهل جهود المنظمات المدنية. ومسئولو وزارة المالية يواصلون التنكيل بالفقراء فى المجتمع. كل هذه العوامل ترغم منظمات المجتمع المدنى على تبنى سلاح التشهير، بما فى ذلك التشهير على الصعيد الدولي.

وخلافاً لرأى الوزير شطريت، الهدف من التشهير ليس الإضرار بالدولة. بل على العكس، الهدف منه هو ممارسة ضغط على الساسة وصناع القرار حتى يقوموا بدورهم. إن الهدف من التشهير هو تقوية المجتمع، وتعزيز حقوق المواطنين، والحرص على الأمن الشخصى والاجتماعى وحماية البيئة.

هذا السلاح قد يكون فعالاً الآن تحديداً: فإسرائيل تناضل من أجل تحسين صورتها لاستقطاب مستثمرين أجانب ورأس مال دولي، وحشد تأييد دولى لسياستها. وهكذا، ستسعى إسرائيل لتجنب المناقشات الدولية فى أشياء مشينة مثل سياسة إسرائيل فى موضوعات الاتجار بالنساء، وحقوق مهاجرى العمل، ووضع البدو فى النقب، وحماية البيئة، والفقر، والتمييز. ولكن موضوعات "مشينة" كهذه قد تنعكس على فرص الاستثمار فى إسرائيل وعلى الاعتراف بحقها فى العيش بأمان. والسبيل لتجنب مناقشات كهذه يقترن بتحمل الدولة مسئوليتها فى علاج تلك القضايا.

"ربما يتوقع شطريت أن تكتفى ليئا جرينفتر جولد بالاهتمام برفاهة النساء العاملات بالدعارة، دون أن تربط ذلك بسياسة حكومة إسرائيل. ولكن فى العصر الذى تخشى فيه الحكومة على سمعتها فى الساحة الدولية، فإن تشويه سمعة الحكومة ومؤسسات الدولة أمام وزارة الخارجية الأمريكية وإظهار عجزها حيال مكافحة الاتجار بالنساء، أكثر جدوى من توزيع الواقى الذكرى على النساء اللائى يتعرضن للاستغلال الجنسي".

(◆) كاتب المقال محاضر فى أكاديمية سابير وعضو مجلس إدارة جمعية بمكوم (مخططون من أجل حقوق التخطيط).

إلى أين هربت العقول الإسرائيلية..؟

هاآرتس ٢٠٠٨/١/٢٢
بقلم: نحميا شترسلر

يحق لوزير المالية رونى بار- أون أن يشعر اليوم بسوء بالغ. صحيح أنه قال فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بمناسبة انتهاء إضراب أساتذة الجامعات إن "هذا الاتفاق هام وينطوى على حس بالمسئولية"، إلا أن هذه الكلمات هى فقط لأغراض العلاقات العامة، حيث يقول المسئولون فى وزارة المالية الحقيقة دون تجميل: "الأساتذة ضحكوا علينا وحصلوا على أكثر مما يستحقون".

فرئيس الهستدروت نفسه، عوفير عيني، تمكن من زيادة رواتب العاملين فى القطاع الحكومى والبالغ عددهم ٧٠٠ ألف عامل بنسبة ٥٪ فقط، فى حين أن ران إيرز "الرهيب"، رئيس اتحاد معلمى المدارس الثانوية، تمكن من الحصول على زيادة ٩٪، وذلك فى أعقاب إضراب طويل وشاق. ولكن أساتذة الجامعات حصلوا على زيادة ضخمة تبلغ نحو ٢٤,٢٪.

ويمكن القول إن يوسى فيسرمان، رئيس اتحاد معلمى المدارس الابتدائية، حصل على أكثر من ذلك - ٣٠٪. ولكن المقارنة لا تصلح فى هذا الصدد، إذ أن فيسرمان وافق على إدخال إصلاحات فى التعليم الأساسي، تشمل زيادة ساعات العمل للمعلمين وتعزيز دور مديرى المدارس، فى حين لم يوافق أساتذة الجامعات على أى تغيير أو أى إصلاح ورفضوا كذلك تطبيق توصيات لجنة شوحاط. لقد اتفقوا فقط على صافى الزيادة فى الرواتب.

إن هذا الاتفاق سيئ على نحو خاص لأنه لم يحل المشكلة الأساسية لمؤسسة التعليم العالي، ألا وهى "هجرة العقول"، بل يمكن القول إن هذا الاتفاق يزيدها سوءً. ممثلو أساتذة الجامعات عملوا بحيث يحصل الأساتذة الكبار على زيادة تفوق بكثير ما يحصل عليه الأساتذة الشباب، سواء بالنسب أو بالشيكلات، وذلك عن طريق زيادة مخصصات بند الأقدمية بشكل كبير. ولكن المظلومون فى الأجور هم الشباب تحديدا وأولئك الذين تغازلهم الجامعات فى الخارج لإقناعهم بالتدريس لديها.

كما أن الاتفاق لا يميز أيضا بين المحاضرين المتميزين الذين يحصلون على جوائز والذين تنشر أبحاثهم ومقالاتهم العلمية فى الخارج، وأولئك الذين لا ينشرون أبحاثا لسنوات، وإذا نشروا، فإنها لا تحظى بأى صدى. فجميعهم سيحصلون على نفس الزيادة، وبذلك لا يكون هناك دافع للتفوق.

لقد أدركت الجامعات الأجنبية، بما فيها الجامعات الحكومية، منذ وقت طويل أنه من أجل رفع مستوى البحث والتدريس، فإنها يجب أن تدفع بسخاء للباحثين المتفوقين. إلا أنهم فى إسرائيل يحاولون تجاهل قوى السوق، وستكون النتيجة التعجيل بهجرة العقول واستمرار الانخفاض فى المعايير الأكاديمية.

والاتفاق سيئ أيضا من منظور آخر: حيث أنه أثبت مدى ضعف الحكومة. لقد أراد رئيس الوزراء إنهاء الإضراب بأى ثمن، حيث كان أكثر ما يخشاه أن يخرج الطلبة وأساتذة الجامعات فى مظاهرات ضده، قبل أسبوعين من نشر تقرير فينوجراد. ولكن كان يتعين على وزير المالية أن يعارضه ويوضح له أن تنازلات من هذا النوع لن تحقق الهدوء، بل العكس تماما.

حتى هذه الأثناء، يهدد رؤساء الجامعات بعدم بدء العام الدراسى المقبل ما لم يحصلوا على المليارات التى وعدتهم بها لجنة شوحاط. وزيرة التعليم، يولى تامير، غيرت موقفها وعدلت عن زيادة الرسوم الدراسية المفروضة على الطلاب. صغار أساتذة الجامعات يطالبون أيضا بالحصول على زيادة مماثلة للتى حصل عليها كبار الأساتذة، ويهددون بالإضراب.

الأطباء، الذين يرون أن الحكومة أصبحت "سخية"، يطالبون الآن بزيادة رواتبهم بنسبة أكبر من النسبة التى حصل عليها السلك الأكاديمي. ثم سيأتى بعدهم الممرضات والإداريين، الذين سيُضربون على الأرجح عشية عيد الفصح، ثم سيتبعهم المهندسون وباقى فئات العاملين. وعندها سيبدأ النضال بشأن ميزانية ٢٠٠٩، والجميع سيطالب بزيادة المخصصات الحكومية.

إنها عملية مدمرة سندفع ثمنها جميعا فى النهاية، حيث ستتباطأ معدلات النمو، وسيحدث ارتفاع فى البطالة، وستنخفض عائدات الدولة من الضرائب، وسيزداد العجز فى الميزانية، وستصبح معدلات التضخم أكثر خطورة، وسيرفع محافظ البنك المركزى أسعار الفائدة.

وقبيل الانتخابات المقبلة، عندما يتباطأ النمو الاقتصادي، سيأتى بنيامين نتنياهو ويقول: لقد أعطيتكم نمواً اقتصادياً مع احتياطات هائلة من النقد الأجنبى فأعدتم إلى اقتصاد متأزم وعجز ضخم.. ربما تدفع هذه الحجة السياسية أولمرت وبار- أون إلى استعادة الهدوء وتغيير الاتجاه.

خبراء فى العد والإحصاء

بقلم: يهوناتان جيفن
معاريف ٢٠٠٨/١/٢٥

كنت حتى اليوم أتحدث إلى أبنائى قائلاً أن الجبر لا يساعدهم على الإطلاق فى أى جزء من حياتهم، ولكن تبين لى أننى كنت على خطأ كبير.

دون أن نشعر تحولنا من الشعب المختار إلى شعب الإحصاء، ومن شعب الكتاب إلى الشعب الذى يقوم بالعد. نقوم بإحصاء الحروب: فلم تعد لدينا أسماء نطلقها على الحروب فبدأنا فى تسميتها بالأرقام: حرب لبنان رقم ٢، وعملية برية فى غزة رقم ١٧ ..إلخ.

فى سنوات الانتفاضة رقم ٢ كنا نجلس أمام شاشات التليفزيون، نستمع لأعداد القتلى والمصابين فى عملية ما. ولكن هل كانت العملية قوية أم أنها مجرد عملية بسيطة وحسب..؟. إذا كان لدينا قتيل واحد فقط وثلاثة مصابين كان بإمكانى تغيير المحطة دون أن يملؤنى إحساس بالذنب وأن أشاهد مباراة كرة القدم، ولكننى كنت دائماً أستطيع مواصلة العد والاحصاء لأعداد

المصابين من خلال عناوين الأخبار التى تظهر أسفل الشاشة مع إذاعة المباراة.

نقوم بإحصاء صواريخ القسام فى سديروت. سقوط صاروخين أو ثلاثة لا يؤثر فينا أما سقوط ٣٠ صاروخ قسام يجعلنا ننفذ العملية البرية رقم ١٨، أما سقوط أربعين صاروخ قسام كفيل بأن يجعل غزة تعيش فى ظلام دامس ونرسل دستة من شموع الذكرى على سبيل اللفتة الإنسانية إلى السكان هناك. أما سقوط خمسين صاروخ قسام فإنه أمر خارج القدرة على التصديق.

نقوم بإحصاء الفلسطينيين المسلحين وأحياناً أيضاً نقوم بإحصاء الأطفال والنساء الذى كانوا بطريق المصادفة إلى جوار هؤلاء المسلحين. إنهم أطفال أشرار وإلا ما الذى جعلهم يقفون هناك تحديداً فى الوقت الذى نقوم فيه فى هدوء بقصف مقر وزارة الداخلية..؟.

نقوم بإحصاء جثث قتلانا، ونقوم بإحصاء المصابين بيننا وتنهال علينا تمنيات رئيس الوزراء بالشفاء. نقوم بشكل رائع بإحصاء المصابين بالهلع لدينا، دون أن يكون لدينا أدنى فكرة عن أعداد المصابين بالهلع من الجانب الآخر. ليقوموا هم بالإحصاء فيكفينا المصابين بالهلع عندنا..؟!.

خرجنا إلى حرب ضد حزب الله بغرض إعادة المختطفين والأسرى. فخسرنا الحرب ولم نسترد سوى معدات أصابها الصدأ، ورغم ذلك لا نزال نقوم بالإحصاء. وفى قنوات الإذاعة والتليفزيون يختتم مقدم أو مقدمة البرامج الإخبارية بالإحصاء والأرقام. وفى كل يوم ذكرى يمر يقولون: رون آراد متغيب منذ ٧٢٧٥ يوماً. وجلعاد شاليط متغيب منذ ٥٧٩ يوماً. وإلداد ريجيف وإيهود جولدفيسر متغيبان منذ ٥٦٢ يوماً.

فى نهاية الثمانينيات بعد أن وقع الملاح رون آراد فى الأسر قام صديقي الفنان إلداد زيو بعمل عرض فنى أثر فى نفسى كثيراً: دستة من زجاجات النبيذ وعلى كل زجاجة ورقة تحمل صورة رون آراد وتاريخ اختفائه ١٩٨٦ . قال إلداد: "عندما يعود شارون سنقوم بفتح هذه الزجاجات ونهنئه".

ليس لدينا أدنى مبادرة حقيقية عن كيفية وقف قتل أبنائنا وأبنائهم. وليست لدينا أدنى فكرة عن كيفية إعادة المختطفين. وإذا كانت لدينا أية بشارة مشجعة لمن يسقطون ويقعون فى الأسر خلال الحرب القادمة فإنها تتمثل فقط فى قولنا: لا تقلقوا يا إخوتى الأبطال الصغار سنقوم بالإحصاء والعد وسنذكركم ولن نتوقف عن التغنى بكم.

إننا نقوم بإحصاء بعض المخربين الذين سنكون على استعداد لإطلاق سراحهم فى مقابل استعادة أسرانا: ٣٠٠ ..؟ ٤٠٠ ..؟ نقوم أيضاً بإحصاء المخربين ممن لوثت أيديهم بالدماء. إنه إحصاء الدم.

قبل حوالى أسبوع نشر أن تلميذة إسرائيلية من إحدى المدارس الثانوية بتل أبيب تعرضت للتوبيخ لأنها لم تقم بعملية الإحصاء كما ينبغي. التلميذة التى عادت مع وفد للتلاميذ من بولندا كتبت تقول إن أبرياء فى غزة وفى المناطق (الفلسطينية) يتعرضون يومياً للقتل، ولو لم يكن حقاً عدد القتلى الفلسطينيين يقترب من رقم الستة ملايين، إلا أن هذا الرقم آخذ فى الزيادة يومياً. قامت المدرسة بتوبيخ التلميذة وحذفت الفقرة التى كتبتها وأشارت فيها إلى الاحتلال. تقابلت التلميذة الشجاعة مع مدير المدرسة فأخذ ما كتبته التلميذة وألقاه فى سلة المهملات.

إن تاريخنا يجب أن يعلمنا أن نقوم بإحصاء الدم العربى مثلما نقوم بإحصاء الدم اليهودي. كما يجب على المدارس أن تجرى مناقشات وحلقات حوارية عميقة حول العنف والاحتلال. من المؤسف أن هذه المدرسة التى من المؤكد وبحق أنها تناضل فى الوقت الحالى من أجل الحصول على راتبها، وهذا المدير أيضاً، لم يفهما ذلك ويعاقبان البنت الوحيدة التى رأت الوضع على حقيقته ولم تنافق أحداً.

كتب برتولت برخات فى قصيدته الشهيرة "عندما يأتى الشر مثل المطر" أنه عندما يُقتل واحد أو اثنان تقوم ضجة كبيرة ولكن عندما يتم قتل آلاف فإن ذلك يصبح أمراً عادياً بالنسبة لنا. كتب برخات يقول إن القتل الجماعى أصبح ظاهرة طبيعية غير مزعجة على وجه الخصوص مثلها مثل أمطار الصيف الخفيفة.

◆ **خبراء فى العد والإحصاء:**

بعد مائة عام على الحركة الصهيونية وستين عاماً على الدولة المستقلة لم نتعلم شيئاً ولم ننس شيئاً ولكننا أصبحنا متخصصين وخبراء فى العد فقط، وعند العد لا يوجد أى تمييز. إننا نقوم بإحصاء أغنى عشر شخصيات فى إسرائيل، ونقوم بإحصاء نسب الجوعى الذين ليس لديهم خبز. نقوم بإحصاء الرجال الذين قاموا هذا الأسبوع بذبح نسائهم. نقوم بإحصاء تجار الرقيق الأبيض والعمال الأجانب. نقوم بإحصاء السفاحين على الطرقات فى إسرائيل. نقوم بإحصاء اللصوص الذين يقومون بسرقة العجائز والمسنات. لن يقول أحد إننا لا نعرف العدد الدقيق لمن يقومون بمهاجمة المسنات ولكننا فقط لا نعرف كيف نقضى على هذه الظاهرة.



حوارات

حوار مع الرئيس الأمريكي "جورج بوش":

"آن الأوان للتحرك"

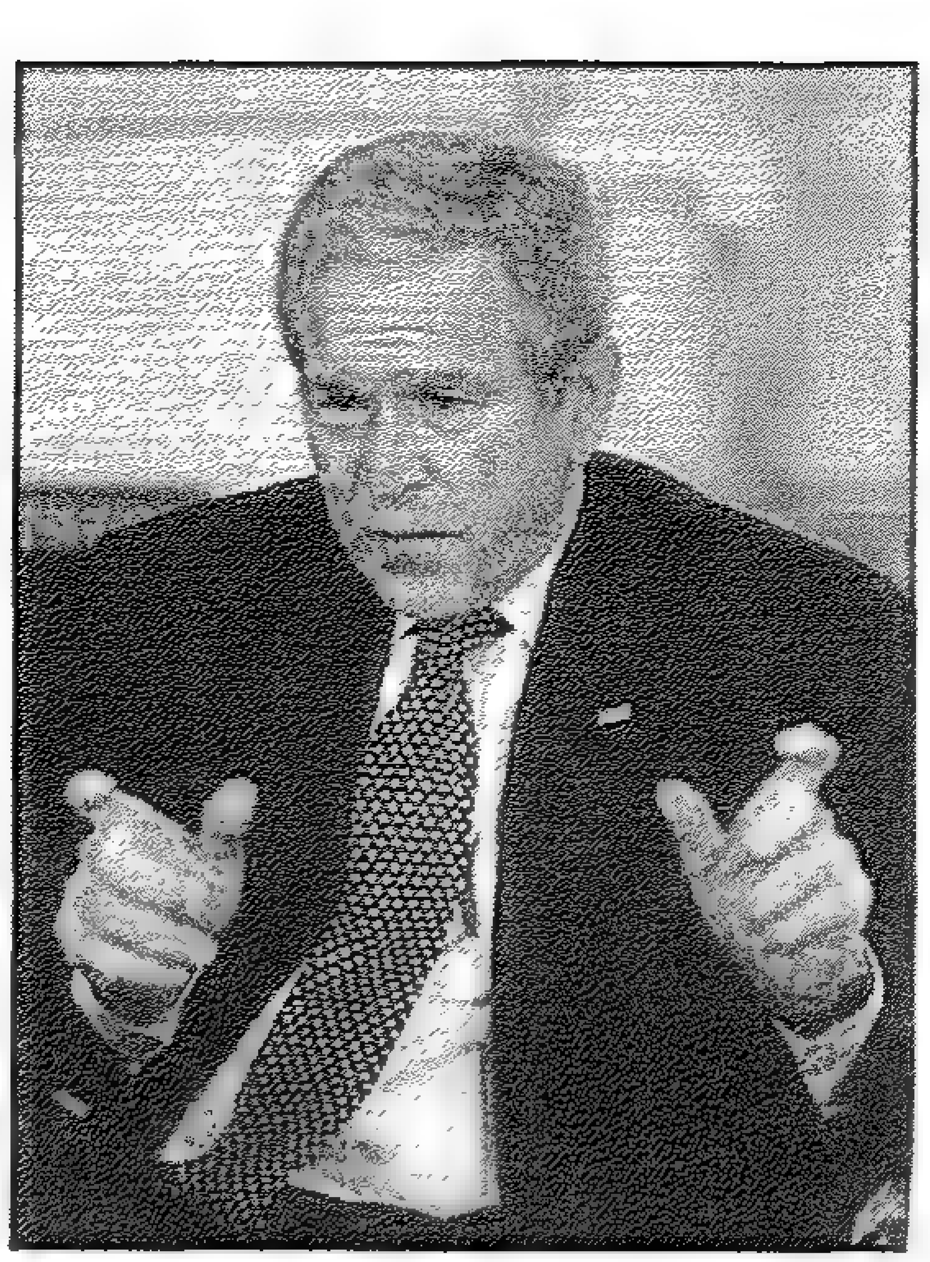
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٨/١/٤
أجرى الحوار:
ناحوم برنياع وشمعون شيفر

من المقرر أن يبدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش مطلع الأسبوع القادم جولة في الشرق الأوسط. ستكون الكويت محطته الأولى وربما أيضاً بغداد، إلا أنهم لا يعلنون عن ذلك لدواعي أمنية.

يوم الأربعاء، سيصل إلى إسرائيل وسيرى يوم الخميس - من جناحه في فندق الملك داوود - الشمس وهي تشرق من وراء أسوار البلدة القديمة. سبق أن شاهد بوش الشروق في القدس خلال زيارته السابقة عام ١٩٩٨ ولم ينس هذا المشهد. وقد اعتاد أن يكرر لضيوفه من إسرائيل كيف أزاح الستار حينئذ فشاهد المدينة الذهبية، فتأثر وانفعل وذهب ليوقظ زوجته لورا وطلب منها أن تسارع بالمجيء للنافذة.

الرحلة خططت في الأساس لدول الخليج، إذ يشعر بوش بالحاجة لتعزيز الصلة مع هذه الدول خصوصا في مواجهة التهديد الإيراني.. أما إسرائيل فقد أضيفت للقائمة بعد مؤتمر أنابوليس. بوش لم يأت لإجراء المفاوضات، وإنما لإعطائها دفعة رئاسية محركة، وجاء أيضا لتعزيز وضع صديقه إيهود أولمرت.

يبدو أن العلاقة مع أولمرت تشذ عما هو مألوف في العلاقات بين الرئيس الأمريكي والشخصيات الأجنبية. اعتدنا القول عن كلينتون إنه اعتبر رابين في مرحلة



معينه الأب الذي كان يفتقده. أما بوش فيعتبر أولمرت "شخصا محل ثقة وأخا في المصائب".. بهذه اللهجة وهذا الدفء يتحدث بوش عن أولمرت.

بوش سيزور السلطة الفلسطينية أيضا، على الأغلب في أريحا وربما في المقاطعة في رام الله إن سمح الأمر بذلك. زيارته لرام الله ستتيح لأبو مازن وسلام فياض إظهار السيادة على الأرض. بوش لن يزور قبر عرفات، فهو لم يكن معجبا به خلال حياته، ولذا ليس ملزما بإبداء الاحترام له بعد موته.

قبل يوماً من وصول بوش إلى إسرائيل، ستجرى الانتخابات التمهيدية في ولاية نيوهامبشاير. عيون الجهاز السياسي الأمريكي ستكون مركزة على تلك المعركة بصورة أساسية. بالأمس الأول، عندما أجرينا المقابلة مع بوش في الغرفة البيضاوية، كانت ولاية آيوا الصغيرة في بؤرة الاهتمام باعتبارها المحطة الأولى في المسار المتعب الذي يمتد أمام كل مرشح للرئاسة. بوش تحدث عن ذلك أيضا، وعن حنينه لرائحة سباق الجياد السياسي الذي لم يعد بإمكانه العودة إليه الآن.

◆ سيدي الرئيس، كيف كنت تريد أن يذكرك التاريخ العالمي..؟

- "أولاً أنا سأموت قبل أن يُكتب التاريخ الحقيقي

لإدارة بوش. هنا فى الغرفة البيضاوية توجد صورة لرئيسي: جورج واشنطن وأفراهام لينكولن. فى العامين الأخيرين، قرأت تحليلات شاملة حول فترة حكمهما، وأنا أعتقد أنه ستكون هناك حاجة لمدة طويلة من الزمن قبل أن يقف المؤرخون الموضوعيون على الإسهام الحقيقى لهذه الإدارة فى عملية السلام".

◆ هل تقصد أن إدارتك ستحظى بالتمجيد بأثر رجعي، مثلما حظيت إدارة ترومان على سبيل المثال..؟

- كل رئيس يواجه ظروف مختلفة عن الآخر، وآمل أن يقول الناس إن الرئيس بوش وإدارته قد عملوا بدأب من أجل الدفاع عن الشعب الأمريكى وحمايته من الشرور، وأنه شخص تهديدات القرن الواحد والعشرين بشكل سليم، وعمل بقوة عندما تطلب الأمر، وأنه أدرك قيمة الحرية فى إحداث التغيير عندما حتم الأمر عليه أن يطرح رؤيته...

"سياستنا الخارجية لا تقوم فقط على مواجهة الإرهابيين.. سياستنا تقوم أيضا على مواجهة الظروف التى تتيح للإرهاب حشد التأييد. نحن نكافح الإيدز فى القارة الأفريقية، ونعمل على إطعام الجياع فى العالم الثالث ونواجه انتشار الملاريا. سياستنا الخارجية تقوم على ثقتنا الكبيرة فى قدرة الإنسان البسيط على فرض سياسة السلام على حكومته. ومع ذلك، من الواضح لى أننى سأرحل عن هذا العالم قبل مدة طويلة من كتابة التاريخ الحقيقى لهذه الإدارة فى كتب التاريخ".

◆◆ لحظة مذهلة:

عندما دخل بوش للبيت الأبيض قبل ٧ سنوات، كان عازماً ومصمماً على عدم الإقدام على ما فعله كلينتون - عدم إدخال رأسه فى حلبة الصراع الإسرائيلى الفلسطينى المريض. الآن، قبل انتهاء ولايته بسنة، ها هو يدخل إليه بقفزة كبيرة.

حتى يحقق شيئاً فى السنة التى تبقت أمامه، بوش بحاجة لحكومة راسخة فى القدس. ولكن أزمة سياسية فى إسرائيل وانتخابات مبكرة أو حكومة تعيش تحت رحمة ليبرمان وشاس، ستقضى على احتمالية دفع العملية إلى الأمام. بوش بحاجة إلى أولمرت وإيهود باراك وحزب العمل داخل حكومته. ولا غرابة فى ظل ذلك أن البيت الأبيض يتابع بقلق مجريات نشر تقرير فينوجراد النهائي. ليس هناك شك فى هوية المرشح الذى كان البيت الأبيض سيختاره من بين المرشحين الثلاثة لرئاسة الوزراء فى إسرائيل (باراك ونتنياهو وأولمرت). تأييد أولمرت يتطلب أيضا تعزيز وضع باراك. أحد مساعدى الرئيس حدثنا كيف جلس باراك فى اليوم التالى لأنابوليس مع تسيبى ليفنى ومجموعة من المسئولين الأمريكيين فى الغرفة البيضاوية أثناء تحدث أولمرت مع الرئيس. ليفنى كانت منكمشة على نفسها، أما باراك فقد قام بتفحص الأثاث وكأنه وكيل عقارات.

بوش عرف عن قرب رئيسى وزراء: شارون وأولمرت، وقد احترم الاثنين وقدرهما. السياسة الإسرائيلية عموما، بديموقراطيتها الحقيقية وشفافيتها وضرورتها، تؤثر عليه بصورة ساحرة. بوش ليس الرئيس الأول أو الأخير الذى يقع فى سحر هذه الساحة.. إسرائيل هى جنة عدن لمدمنى السياسة.

◆ هل أنت مستعد لإعطاء تقدير لأداء حكومة إسرائيل، وهل تابعت عن قرب مجريات حرب لبنان الثانية، والعملية التى جرت فى سوريا فى السادس من سبتمبر..؟

- "أنا أستطيع فقط أن أحدثكم عن علاقاتى الشخصية مع أولمرت - الإسرائيلى الذى قضيت معه أكبر فترة ممكنة. أنا أرى وزيرة الخارجية ووزير الدفاع خلال اللقاءات، ولكن أغلبية وقتى مكرسة لأولمرت. أنا أصدقه، وأكن له الود، وأعتقد أنه شخص قوي...

"عندما ألتقى بقائد، أول شيء أتفحصه لديه هو هل توجد لديه رؤية أم لا..؟ وهل هو قادر على رؤية المستقبل أم لا..؟ عندما أتحدث مع أولمرت، أصغى باهتمام كبير للرؤى التى يتحدث بها حول المستقبل، واستنتاجى هو أنه رجل رؤية، وأنه يدرك أهمية إعطاء الأمل للفلسطينيين فى إطار الدولة التى سيقيمونها. وبطبيعة الحال، هو يدرك أن هذا الأمل ليس للفلسطينيين وحدهم وإنما للإسرائيليين أيضا...

"أولمرت فى آخر المطاف خاض الانتخابات على أساس برنامج معين، وهو تأييد حل الدولتين، وهذا فى حد ذاته تغير جوهرى فى الرؤية الإسرائيلية، تغير كان قد حدث منذ عهد آريئيل شارون. هذا التصور يقوم على الإدراك بأن الحرية تجلب السلام. أولمرت طبعا لم يكن يرغب بأن تقوم الدولة قبل أن يتم ضمان شروط معينة. لهذا السبب، أنا أقول دولة تستوفى استحقاقات خريطة الطريق، والولايات المتحدة تعترف بأنه لا يمكن أن تقوم دولة مصممة على التطلع لإبادة جارتها".

◆ وأنت هل اقتنعت أن هذا هو هدف أولمرت..؟

- "أنا واثق منه وأتمنى أن يقول نفس الشيء عني. فأنتم تعلمون أن السياسة تتميز بعدم قول الحقيقة الصرفة، وهذا يحدث أيضا فى أمريكا، حيث يوجد هناك ساسة يدخلون الغرفة البيضاوية ويقولون نحن معك أيها الرئيس، ولكنى اكتشف أنهم ليسوا معى بالمرة...

"أنا أدرك المصاعب التى يواجهها رئيس الوزراء عندكم بصدد الائتلاف والحفاظ عليه، إلا أننى رغم ذلك أحثه على استراتيجية تسعى للسلام. أنا أؤمن من كل قلبى أن أولمرت صاحب رؤية، وسيضطر طبعاً لإيجاد طريقه فى تعرجات السياسة الإسرائيلية، وعليه أن ينتبه إلى ما يحدث فى أماكن أخرى...

"وبالمناسبة، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد الطرفين. فأنا أسعى من خلال رحلتى إلى تعزيز ثقة الجانبين بشأن الرؤية المستقبلية.. زيارتى هى أكثر من مجرد زيارة لإسرائيل والأراضى الفلسطينية، أنا أسافر للدول العربية لثلاثة أسباب: الأول، إقناع هذه الدول بأن إسرائيل شريك، ويجب أن تكون شريك فى السلام. هذه مصلحة للعالم العربى كله وليس فقط لإسرائيل والفلسطينيين.. ثانياً، حدثت انطلاقة فى أنابوليس والآن علينا أن نسير فى أثر النجاح الذى تم إحرازه. رئيس الولايات المتحدة يستطيع أن يدفع العملية من خلال تذكير الحلفاء وأصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط بأهمية حل الدولتين، وما الذى يمكنهم صنعه للمساعدة فى تحقيقه.. والهدف الثالث للزيارة هو البحث مع زعماء المنطقة فى الآثار الاستراتيجية المترتبة على الوجود الأمريكى فى المنطقة، وكيف يعززوا أنظمتهم، ويضعوا الحواجز أمام العدوانية الإيرانية".

◆ سيدى الرئيس، الإسرائيليون قلقون من الخطر النووى الإيرانى قبل أى شيء آخر، هل تستطيع أن تعد الإسرائيليين بألا يتحقق هذا الخطر فى فترة حكمك..؟

– "أستطيع أن أقول لشعب إسرائيل وللشعوب الأخرى فى الشرق الأوسط أن إيران ستشكل خطرا على السلام العالمى كله إن حصلت على السلاح النووي، وأعتقد أننا بلورنا آلية ضغط على إيران تضطرها إلى الاختيار بين البديلين: إما أن تكون معزولة فى العالم وعرضة لمصاعب مالية، أو أن تتصرف بصورة منطقية بصدد ما تدعى أنه حق سيادى لها، وهو إنتاج السلاح النووى من أجل الأغراض السلمية. رسالتى للإسرائيليين هى أننا نكرس وقتاً طويلاً لمعالجة هذه المسألة وسنواصل الضغط عبر المجتمع الدولى لإيجاد حل سلمى لهذه المسألة...

"جزء من أهداف زيارتى للمنطقة هو التوضيح لدول المنطقة جيدا بأننا نعتبر إيران تهديداً، وأن التقرير الاستخبارى الأمريكى لم يغير ولم يقلل من هذا التهديد بأى شكل من الأشكال، بل قام فى الواقع بتوضيح خطورة هذا التهديد".

◆ إن جاءتك إسرائيل فى عام ٢٠٠٨ بأدلة قاطعة بشأن البرنامج النووى الإيرانى هل ستؤيد شن عملية عسكرية ضد إيران..؟

– "رسالتى لكل دول المنطقة هى أننا نستطيع حل المشكلة بالطرق الدبلوماسية. لقد قلت طبعا أن كل البدائل ما زالت على الطاولة وهذه سياسة الولايات المتحدة، ولكنى أعتقد أن الضغط الدولى هو الذى اضطر الإيرانيين للوصول لقرارهم، ومن ثم للحسم الاستراتيجي. الناس يسألوننى عن أى ضغوط أتحدث، فأقول الضغوط المالية التى مارسناها وسنواصل ممارستها مع شركائنا الآخرين. هذه الاستراتيجية ليست كلمات فقط وإنما استراتيجية فعالة من أجل إقناع الشعب الإيرانى بوجود بديل أفضل من التسلح النووي. كثيرا ما أتحدث فى خطاباتى مع الشعب الإيرانى مباشرة وأقول لهم إن صعوباتهم ومعاناتهم ناتجة عن قرارات نظامهم. صدامنا ليس مع الشعب الإيرانى وإنما مع الحكومة...

"وبالنسبة للتقرير الاستخباري، فأنا أعتقد أن الرد الدولى عليه يجب ألا يكون موافقة أو عدم موافقة، وإنما فى أقل الأحوال اعتراف بأنه كانت للإيرانيين خطة لتطوير سلاح نووى ومطالبتها بأن توضح ذلك. نحن لسنا ملزمين بتوضيح ما نعرفه عن إيران، يجب أن تصدر التوضيحات عنهم".

وحينما عدنا وسألنا بوش عن مدى تأييده للعملية العسكرية الإسرائيلية..؟ قال: "سياسة الولايات المتحدة هى حل المشكلة بالطرق الدبلوماسية".

◆◆ صانع سلام:

◆ ما الذى تريد أن تقوله للجمهور الإسرائيلى حول احتمالية السلام عشية زيارتك..؟

– "التصور هو أن حل الدولتين هو المصلحة الأمنية بعيدة المدى، وأنه أمامنا عمل شاق جداً يجب أن يقوم به القادة الفلسطينيون والإسرائيليون...

"أنا أدرك بصورة معمقة أنه يتعين على العالم أن يواجه المتطرفين الذين يخططون لفرض أيديولوجيتهم على المؤمنين بالسلام من خلال الإرهاب، وأدرك أيضا أن الطريقة الأفضل لدحر أيديولوجية الكراهية تتم عبر أيديولوجية الأمل. سوف أعد الإسرائيليين بأن الديموقراطية الإسرائيلية لن تضطر بأى حال للتسليم بوجود دولة إرهاب على حدودها.. هناك طريقة للتوصل إلى تسوية بمساعدة الولايات المتحدة، حيث سيتمكن الفلسطينيون من تحقيق حلم الدولتين اللتين تعيشان بسلام جنبا إلى جنب...

"كل الهدف من مباحثاتنا فى أنابوليس كان ترسيخ هذا الفهم وكيف ستكون الدولة الفلسطينية. هذه الدولة يجب أن تفى باستحقاقات خريطة الطريق، ويجب أن تكون شيئاً ما يقول عنه الفلسطينيون: هذا هو هدفنا.. لهذا السبب هيا بنا نتخلى عن تطلعنا لإبادة إسرائيل ونعترف بها كجارة لنا. أعتقد أن هناك عدداً كافياً من الفلسطينيين الذين ملوا إخفاقات الماضى والوعود التى خُرقت. ومع ذلك، يجب أن يكون لديهم شئ ما محدد يستطيعون التوحد حوله.. هذا هو الهدف".

◆ هل ترى هناك فرصة للتوقيع على اتفاق سلام شامل قبل نهاية ولايتك..؟

– "أجل، أنا أؤمن بذلك. فأنا شخص متفائل".

◆ **هل تقصد اتفاقا بالأحرف الأولى أم اتفاق شامل، اتفاق سيطبق..؟**

– "أولا، سوف أسعى لأن يجلس الإسرائيليون والفلسطينيون على الطاولة، ويوقعوا على ورقة تتحدث عن صورة الدولة الفلسطينية. فى هذا الصدد، هناك عمل يجب أن يُنفذ".

◆ **التوقيع على أية ورقة..؟**

– "ورقة بصدد جوهر الدولة الفلسطينية. ليس لدى شك فى أن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث. فأنا أعتقد أن الجانبين يريدان ذلك. وأحد أسباب زيارتى للمنطقة هو تذكيرهم بأن عليهم أن يعملوا لتحقيق ذلك...

"الناس يقولون لى كل ما عليك أن تفعله هو التوجه إلى هناك وفرض الحل. وأنا أقول لهم لا. نحن نريد أن يصمد هذا الاتفاق عبر المفاوضات والنية الصادقة. للزعيمين جمهور من الناخبين الذى يتوجب عليهما الوقوف أمامه. الرأى العام فى الجانبين شكاك، وأنا أعتقد أن رئيس الولايات المتحدة يستطيع المساعدة فى ذلك".

◆ **كيف تنوى معالجة أزمة البؤر الاستيطانية غير القانونية..؟**

– "حكومة إسرائيل صرحت بأنها تنوى إزالتها، وهذا ما نتوقعه منها، وعليها أن تحترم التزاماتها".

◆ **هل مازلت تؤيد إبقاء كتل استيطانية ضمن السيطرة الإسرائيلية..؟**

– "قلت فى رسالتى لشارون إن الواقع على الأرض سيؤثر على تحديد الحدود. وقلت أيضا إنه من وجهة النظر الأمريكية على الأقل، هناك مكان لأخذ ذلك بالحسبان إن كان هذا الأمر سيساعد فى دفع العملية، ولكن المستعمرات غير المرخصة، التى تختلف عن المستعمرات المرخصة، هى مسألة كنا واضحين جدا فيها. أحد الأمور التى سأفعلها خلال زيارتى هو التجول فى الأراضى الفلسطينية مع تونى بلير حتى أرى كيف يتقدم فى مساعدته للفلسطينيين. يجب أن تكون لديهم مؤسسات تنشر الاستقرار، وهذه المسألة يصعب القيام بها، والعراق نموذج أمامنا. من الصعب الانتقال من الديكتاتورية إلى نظام المؤسسات الديموقراطية. وللأسف الشديد، هناك أشخاص بكل بساطة لا يحبون الفكرة الديموقراطية ويستخدمون العنف من أجل إيقاف تقدم الحرية. هذا لا يحدث فى المناطق الفلسطينية فقط، فيمكنك أن تجد ذلك فى لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان...

"إن كان القتلة يخططون لإيقاف تقدم الحرية، فهذا يجب أن يكون مؤشرا واضحا لنا جميعا بأن علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لدفع مسيرة الحرية. وأحد الأمور التى تملئ قلبى أملاً بصدد الفلسطينيين هو أن معظم المجتمع الدولى مستعد لمساعدتهم فى تطوير مؤسساتهم وترسيخ النظام على الأرض...

"الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض ملتزمان بتطوير دولتهما. هما بحاجة للكثير من المساعدات، أكثر من تلك التى نقدمها لهم فى تنظيم القوات الأمنية وتشجيع الاستثمارات. ونحن سنساعدهم فى دفع العملية".

◆ **أنت تصل للشرق الأوسط مع مستهل السنة الأخيرة من ولايتك، فهل تعتقد أن الجانبين المتفاوضين ملزمان بملاءمة جدولهما الزمنى مع جدولك..؟**

– "لا، يجب أن تتضح الظروف حتى يختار الناس السلام. الرئيس لا يستطيع فرض اتفاق وفق جدوله الزمني. بإمكانه استخدام جدوله فى أن يقول للأطراف إن الوقت قد حان لأخذ زمام المبادرة، أما إن فرض عليهم شيئا، فلن يصمد طويلاً".

حوار مع رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيجدور ليبرمان

معاريف ١٨/١/٢٠٠٨
أجرى الحوار: بن كسبيت

كان أفيجدور ليبرمان هذا الأسبوع فى حالة مزاجية شبة جيدة. فقد انضم إلى الحكومة فى توقيت مثير للدهشة وخرج منها محاطاً بعلامات استفهام. نستطيع القول بأنه ذهب مثلما جاء. يقول ليبرمان: "أحاول توضيح أنه فى الساحتين السياسية والإعلامية هناك أشخاص لا يريدون فهم الأمور، وهم بكل بساطة محدودى الفكر. نعم، لدينا أشخاص لا يتصرفون وفقاً للمعايير الانتخابية الصرفة. جميعهم يتحدثون عن لغز ليبرمان، وكأن هناك شيئاً دراماتيكياً ويتساءلون عن دوافعه، ولماذا دخل ولماذا يخرج. إذن فليستمعوا: دخلنا بشكل مختلف تماماً للاعتبارات الانتخابية والمصالح السياسية. لقد دخلنا على أساس مبدئي وخرجنا على أساس مبدئي. قلت عشرات المرات: إننى لا أبحث عن أسباب للخروج. وقد فعلنا ذلك بالطريقة الأكثر انفتاحاً ونقاءً. فقد حددتُ الخطر قبل مؤتمر أنابوليس وأعلنت خطوطنا الحمراء قبل ذلك بشهر. وقلت ذلك لكل من يريد أن يسمع بما فى ذلك أولمرت ويورام توروبوفيتش (رئيس ديوان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي) بعد عودتهما من أنابوليس وأعلمتهما بأن القضايا الجوهرية ستخرجنا من الحكومة - وهذا ما حدث. هذا هو الأمر بكل بساطة ولا حاجة للبحث عن مؤامرات".

◆ ماذا عن أرتور فنكلشتاين..؟

- فنكلشتاين هو مستشارى لشئون الاستطلاعات وأنا أحب أسلوب تفكيره .. كان قد نصحنى فى الماضى بعدم الانضمام إلى الحكومة، ومع ذلك انضممت إليها. وهو الآن ينصحنى بعدم الخروج ومع ذلك خرجت. وفى النهاية، هناك اعتبارات أكثر أهمية من الاستطلاعات.

◆ لقد قلت إنك ستخرج ثم تراجعت، وقد نشأ انطباع بأنك تراوغ وغير جاد..؟

- عندما بدأت المفاوضات، تناقشوا معى فى هذا الأمر. وأخبرتهم بأننا لا نستطيع الموافقة على إجراء مفاوضات حول القضايا الجوهرية. وإننى لا أعمل لدى أى شخص. كنا واضحين للغاية فى موقفنا. وما يزعجنى فى هذه المفاوضات أننى أدرك أنها لن تحرز أى نتائج. ولكن إجرائها فى حد ذاته يكرس مبدأ الأرض مقابل السلام الذى لا يوجد لدى أى استعداد لقبوله.

◆ لماذا لست على استعداد للموافقة على ذلك مع أنك تتحدث عن إعطاء مناطق للعرب مقابل السلام..؟

- هذا مبدأ أساسي. وإننى أعنى أن المناطق والتجمعات السكانية والبؤر الاستيطانية ليست هى سبب الصراع. فقد كان الصراع موجوداً قبل عامى ٦٧و ٤٨ . وقد سيطر العرب على الضفة الغربية وغزة ولم يفكر أى أحد فى إقامة دولة فلسطينية.

◆ لقد أصبحت ضد الدولة الفلسطينية الآن بشكل مفاجئ، مع أنك تعلم أنها حقيقة قائمة، وأنه لا يمكن إعادة عجلة الزمن إلى الوراء..؟

- هذا صحيح. ولكنى لم أقل إننى ضد التفاوض ومع عدم التنازل عن أى شبر. إننى أؤيد إقامة دولتين لشعبين ولكن ليس دولة ونصف لشعب واحد ونصف دولة للثاني. لذلك، فإننى لست مع الأرض مقابل السلام. لقد انسحبنا من غزة وحصلنا على حماس وصواريخ القسام. أخرجنا الجيش الإسرائيلى من لبنان وحصلنا على حزب الله وصواريخ الكاتيوشا. نحن مع تبادل الأراضى والسكان، لذا نرفض أى مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين لا تقوم على هذا المبدأ.

◆ إذن ماذا كنت ستفعل الآن بدلاً من أولمرت..؟ ألن تجرى مفاوضات وتقول "لا" لبوش وتظهر كأنك الرافض للسلام وتهدر كل الثروات والمكاسب السياسية..؟

- لن أطرح كل ذلك على الطاولة. لأننا لو سرنا وفقاً لطريقة بيلين وعدنا لحدود ٦٧ حتى آخر شبر وأقمنا هناك دولة فلسطينية فماذا سيحدث فى اليوم التالي..؟ هل سيتوقف الإرهاب..؟ هل سيكون هناك حلا للصراع..؟ إن الجميع يعلمون ماذا سيحدث فى صباح اليوم التالي. ويقول عرب إسرائيل ذلك بكل صراحة. يجب أن نقرأ وثيقة الرؤية المستقبلية التى قاموا بإعدادها. فهم لا يخشون أى شيء. وسيسارع العرب فى اليوم التالى للحصول على الجنسية الفلسطينية ومواصلة الحصول على مخصصات التأمين الوطنى من إسرائيل. وسيعلنون عن الحكم الذاتى فى الجليل والنقب دون طرح ذلك علينا، ونحن سنرفض هذا المطلب بشدة.

◆ قد يكون الأمر عكس ذلك، وربما يؤدى إلى إقامة الدولة الفلسطينية وترسيم حدود واضحة بيننا وبينهم..؟ فهم كما نعرف تروق لهم الديموقراطية الإسرائيلية ويستمتعون بها..؟

– على العكس تماماً. يجب أن تقرأ وثيقة الرؤية المستقبلية التى أعدوها. فهم يعلنون بشكل واضح للغاية أنهم "لن يعترفوا بإسرائيل كدولة يهودية صهيونية". هذا مكتوب بالنص، فهم يريدون دولة لكل مواطنيها. وإننى أعارض ذلك. إن عيد استقلالنا هو بمثابة كارثة لهم، هم يحرقون أعلامنا ويقومون بزيارة دول العدو أثناء الحرب. كما أنهم يتضامنون بشكل تام مع من يطلقون صواريخ الكاتيوشا علينا، حتى لو كانت تسقط عليهم. هل هناك حاجة إلى أدلة أكثر من ذلك..؟

ليبرمان يكشف النقاب عن اللقاء الذى عقده مع أعضاء جمعية "المساواة الاجتماعية فى المجتمع العربي"، وهى جمعية عربية – إسرائيلية تعمل من أجل تجنيد الشباب العربى للخدمة الوطنية بدلاً من الخدمة العسكرية. يقول ليبرمان: "لقد التقيت معهم وأنا أكاد أصاب بسكتة قلبية من شدة الغضب. فقد حرص حزبنا على إمدادهم بالدعم المالى فى الميزانية الأخيرة، فماذا يفعلون فى نهاية المطاف..؟ إنهم يعملون لجعل الشباب العربى يلتزم بالخدمة الوطنية والإسهام بدورهم فى الدولة. هل تعرف ماذا واجهوا..؟ جهنم الحمراء، طريق محفوف بآلام حقيقية. لقد قالوا لى أنظر من يعارضنا، إنهم مدراء المدارس الذين يحصلون على أجورهم من وزارة التربية والتعليم، ورؤساء البلديات الذين يحصلون على رواتبهم من وزارة الداخلية، وأساتذة فى جامعة حيفا، وأئمة مساجد يتقاضون رواتبهم من الدولة. لقد تم الاعتداء على شابة تقدمت لإلقاء محاضرة فى إحدى المدارس أمام التلاميذ. وهل تعرف من الذى قام بالاعتداء عليها..؟ إنه مدير المدرسة. وتم نقلها إلى المستشفى وتوجهت لتقديم شكوى فى الشرطة.

◆ ماذا يقول أولمرت عندما تخبره بذلك..؟

– إنه ليس على استعداد لقبول هذه الأمور. وبدلاً من التركيز، على الشأن الإيرانى الذى يحظى تهديده بإجماع، فإنه يركز على الشأن الفلسطيني. وفى غضون ذلك، إن أولمرت بذلك يهدر طاقة المجتمع الإسرائيلى فى قضية أكثر حساسية وأكثر قابلية للانفجار، خاصة إذا ناقشنا القضايا الجوهرية للصراع: القدس، اللاجئون والحدود.

◆ متى ستتحالفوا مع بيبي..؟

– ليست هناك أى صفقة حول منصب رئيس المعارضة. ولن نعقد صفقات مع أى شخص. فهذا ليس نهجنا، أما بالنسبة للاتحاد مع الليكود فالفرصة ضئيلة جداً. يتعين عليهم فى المرحلة الأولى قبول الشروط الأربعة – تبادل السكان والأراضى كأساس للمفاوضات مع الإسرائيليين، وتغيير نظام الحكم، والزواج المدنى وتسهيل عملية التهود. ثم نرى بعد ذلك ما سيحدث.

بعد أسبوعين تقريباً، سيصدر تقرير فينوجراد. وأولمرت الذى كان قبل وقت قصير كمن يجتاز تلك المغامرة بأعين مغمضة، يكاد يعقد بشكل شبه يومى اجتماعا لـ "طاقم فينوجراد" ويجرى مداولات مطولة.

وفى المقابل، فإن إيهود باراك ليس لديه أى طاقم، ولا يوجد لديه فريق ثابت، ولا مستشار استراتيجي. إنه منغلق على نفسه ويتشاور مع بعض من المقربين، لكنه لا يلتزم بأى شيء. ويبدو عليه الحيرة، مثلما حدث فى كامب ديفيد عندما جلس مع نفسه فى عطلة نهاية أحد الأسابيع للتفكير بعمق، وتبين فيما بعد أنها ليست سوى حالة من الاكتئاب.

إن باراك يفقد صوابه. كيف أصبح الهدف الأساسى للهجوم بدلاً من أولمرت، حيث إن المظاهرات تردد اسمه وتحتج عليه. ويدرس باراك بشكل جدى فى الآونة الأخيرة إمكانية نقل النار التى اندلعت فى جهه إلى رئيس الوزراء فى خطوة جريئة. ويعتمد كل ذلك بالطبع على مدى قوة التقرير (يقصد تقرير فينوجراد) وشدته. وإمكانية الإعلان عن أن أولمرت لن يستطيع مواصلة أداء مهام منصبه فى حالة عدم قيام حزب كاديما بتغييره خلال أسبوع مطروحة على طاولة إيهود باراك مثل قنبلة يدوية موقوتة. ويمكن أيضاً أن يلقيها نحو تسيبى ليفنى ورفاقها. وسيكون وضع كهذا هو الخيار أمام أعضاء كاديما: الموت أو تغيير أولمرت.

فى المقابل، فإنه تأتى أنباء إلى رئيس الوزراء طوال الوقت تفيد بأن التقرير ليس قاسياً مثل سابقه. وستوجه معظم الانتقادات إلى الجيش. وستخرج القيادة السياسية من القضية بصورة جيدة. وسيمكن هذا الوضع أولمرت من الخلاص. ولكن كل هذه الأمور ليست سوى قشات يتشبث بها الغريق، لأن التقرير إذا أكد أن عملية الستين ساعة الأخيرة من الحرب لم يكن لها أى داع، فإن أولمرت سيجد نفسه فى صراع على حياته السياسية. كما أن شاؤول موفاز يتربص له، فقد أقسم بالانتقام من أولمرت لكنه يريد أولاً الخروج نظيفاً من التقرير. ربما سيقرأ موفاز التقرير بسرعة أكبر من أولمرت وإذا تبين له أن وضعه على ما يرام فسينقض على رئيس الوزراء.

يضيف ليبرمان: "لقد أصبح ديختر الذى أثار الجميع وهرب من قبل حذراً هذه المرة. ولكن شطريت يبدو متردداً وفى حيرة. ربما يكون باستطاعته وضع عراقيل أمام أولمرت ولكن فى سبيل ماذا. أما تسيبى فإنها ستقضى خلال الأسبوع القادم يومين فى مؤتمر دافوس مع باراك الذى يغازلها (يقصد أنه يغازلها سياسياً).

وباراك يجهز نفسه لمرحلة ما بعد فينوجراد، حيث يرغب فى التركيز على نقاط ضعف كاديما كغنيمة وفيرة. فهو يخطط كى يزرع لهم مصائد العسل وتفكيك هذا الحزب حتى يضم كل أعضائه إلى صفوف حزب العمل".

"الاتجاه السائد فى حزب العمل هو أن أولمرت سيجد صعوبة فى البقاء. دانى ياتوم على سبيل المثال الذى كان مقرباً من إيهود باراك يبدو أكثر حزماً من ذى قبل. ومن الواضح أن التقرير سيكون قوياً على المستوى السياسي، وأنا أعرف أعضاء اللجنة فهم لن يجعلوا أنفسهم أضحوكة. ياتوم يعتقد أن هناك حاجة لدراسة المستجدات السياسية ولكننى أقول يجب تغيير النهج السياسى المتبع فى البلاد أولاً، فمنذ زمن لم تكن هنا سياسة أكثر هزلية من السياسة التى يتبعها أولمرت. باختصار، إنه يعتقد أن هذه فرصة أمام حزب العمل لقيادة البلاد نحو نهج وطريق جديد والتخلص من أولمرت".

حوار مع ثالث امرأة مقاتلة فى سلاح الجو الإسرائيلي



ملحق يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/١٢/٢٨
أجرت الحوار: أسفا بيلد

بدأ حلم الطيران يراودها وهى فى سن العاشرة، عندما انتقلت للعيش فى قاعدة حتساريم مع والدها، الذى كان طياراً فى سلاح الجو الإسرائيلى سابقاً، وحالياً هو طيار فى شركة العال.

وقد طلبت فى البداية ألا نجعل حولها هالة، بتقديمها على أنها ثالث طيار مقاتل فى إسرائيل. وتقول: "إننى مثل الرجال بالضبط".. وعلى الفور فتحت كل الحدود فى حديثها.. لم تتحدث عن والديها أو عن الأصدقاء، ولم تكن على استعداد لأن يتحدثوا عنها. ولكن ردود الفعل فى مدرسة الطيران بقاعدة حتساريم تدل على أن هدار، هى الطيار المقاتل الثالث فى سلاح الجو الإسرائيلى.

اجتازت ثمانى عشرة فتاة فقط دورة الطيران، منذ أن فتحت مدرسة الطيران أبوابها لقبول الفتيات قبل عشر سنوات. وكانت الدورة التى انتهت هذا الأسبوع تضم خمس فتيات لم تنجح منهن إلا هدار (٢١) سنة.

تقول هدار: "كثير من الفتيات يستطعن أن يصبحن طيارين، لكنهن لا يعلمن كيف يحققن ذلك، لأن معظم الأشخاص يعتقدون أن الفتاة يجب أن تتحلى ببعض الصفات الذكورية حتى تكون طياراً، فعندما تتقدم فتاة للالتحاق بدورة الطيران، يكون هذا أمراً ذكورياً، ويمكن أن يجعل الفتيات يعتقدن أنهن لن يستطعن القيام بذلك. ولكن هذا من الخطأ، فنحن فتيات بالضبط مثل سائر الفتيات".

صحيح أنها دحضت، خلال المقابلة التى أجريت معها، كل المزاعم، فهى جميلة، ورقيقة ذات شعر ناعم طويل، وجه بلا مستحضرات تجميل، تبتسم ابتسامة جميلة فى كل مرة نثنى عليها فيها، ويوجد فى أذنيها حلق صغير من الماس. هذا المظهر الرائع محاط ببزة الطيران وحذاء طويل، لكنها تفضل فى الحياة المدنية الزى القصير، وفساتين فوق الركبة، وارتداء الحلى والمجوهرات. تقول هدار إنها لا تشترى ملابس لنفسها، وهى تحب التنزه مع صديقاتها والتردد على مطاعم "السوشي" فى تل أبيب، وتركب مع والدها وشقيقتها الدراجة البخارية صباح كل سبت.

تقرأ حاليا كتاب "السر" الذى يتحدث عن أن الأفكار هى التى تخلق الواقع، لكن هذا الكتاب لا يعكس نوع الكتب التى تقرأها.. تقول هدار: "إن أفضل كتاب لديها هو الملك الصغير، حيث لا يوجد فيه أى سخرية أو تهكم".

الجميع مندهش من حقيقة أنها طيار، ويسألونها دائما لماذا اخترت ذلك..؟ فتقوم بالشرح لهم أحياناً.

◆ **وماذا تقولين لهم..؟**

- "أعتقد أن ذلك الأمر يبدو صدمة، ولكن فى الحقيقة إن كان من يستطيعون الطيران لا يرغبون فى القيام بذلك، فمن سيؤدى هذه المهمة..؟! وحينما قرر السلاح أنه يحتاجني، لم يتطلب ذلك منى التفكير طويلاً. فهذا يعتبر واجب يتعين على كل من لديه القدرات المناسبة أن يؤديه".

من كل المحيطين بها، تقول إننى لا أعرف أشخاصاً مثل أولئك العسكريين، رغم أنها تعرف جيداً ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية وانخفاض الوازع القتالي. وهذا الأمر لا يجعلها تسأل نفسها: فى سبيل مَنْ تعرض حياتها للخطر..؟

- تقول: "هذا الأمر واضح لى تماماً، إننى هنا وأعرض حياتى للخطر من أجل هذه الدولة، لذا فإن الخطوة القادمة التى أريد أن أفعلها بعد الجيش هى التوجه إلى التعليم. فمجتمعنا ليس كاملاً، وهناك

كثيرون يرفضون تأدية الخدمة، وعن طريق التعليم نستطيع تصحيح الوضع. وإننى أفعل ما أؤمن به، لذا فإننى أشعر بالارتياح. كما أن هناك كثيرين يفعلون مثلى، وهذا الأمر يشجعني. وظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية تصيبنى حقاً بالألم".

بدأ حلم الطيران يراودها وهى فى سن العاشرة، عندما انتقلت للعيش مع والدها فى قاعدة حتساريم، والذى كان حينها يقود طائرة نقل فى سلاح الجو، وهو اليوم طيار فى شركة العال الإسرائيلية. وقد عاشت أجواء الطيران أثناء الجولات التى كانت تشارك فيها والدها، لكنها تقول: "عندما بدأت الدورة لم أكن أعرف الفارق بين الطائرة إف ١٦ وإف ١٥ . أحببت فقط المناخ السائد أثناء رحلة الطيران، وبعد ذلك أحببت الطائرة ذاتها خلال الدورة".

نشأت هدار فى أسرة حانية تعلمت فيها معانى العطاء والتكافل الاجتماعي. والدتها تعمل مدرسة، ووالدها من مواليد الأرجنتين، يتحدث كثيرا عن تجربته كيهودى فى المنفي، وتخدم إحدى أخواتها فى وحدة شلداج بالجيش الإسرائيلي. تقول هدار: "لقد علمونا العطاء الاجتماعي، وكيف تكون إنساناً، وكيف تصبح صهيونياً، والأهم من ذلك أن تكون إسرائيلياً".

عندما كانت فى الصف العاشر، أنهى والدها خدمته الدائمة، وانتقلت الأسرة إلى المكسيك فى بعثة للوكالة اليهودية. تقول هدار: "كان تهجير يهود إلى إسرائيل آخر رسالة يقدمها والدى، وحتى الآن، يتذكر عمليات الهجرة إلى إسرائيل التى ساهم فيها كقصص أسطورية".

كانت هدار تلعب فى المكسيك مع فريق كرة سلة، وكانت تدرب الأطفال فى حركة "شاب يهودي". وفى النهاية، عادت لإسرائيل للوقوف أول مرة أمام مكتب التعبئة، وحصلت على بطاقة للالتحاق بقوات الطيران. وعلى الفور، أنهت الأسرة كلها بعثتها إلى المكسيك وعادت إلى البلاد. تقول هدار: "لم يكن والداى يريدان السماح لى بالعودة إلى إسرائيل بمفردي. ففى البداية، كان ذلك الأمر مجرد حلم، ولكنى بعدما تلقيت هذه البطاقة، أدركت أننى إذا اجتزت تلك الشروط، فإن حلمى سوف يتحقق، وحينها بدأت أفكر لماذا جئت إلى هنا".

استمرت الدورة ثلاث سنوات، وحصلت خلالها أيضا على الماجستير فى الاقتصاد والإدارة. وستنتقل هدار قريباً إلى قاعدة فى الجنوب للتدريب على قيادة الطائرة (إف-١٦)، ومن هناك تبدأ طريقاً طويلا يصل إلى تسع سنوات فى الخدمة الدائمة".

◆ كيف يختار الشباب الالتحاق بالخدمة الدائمة فى سن صغيرة ما بين ١٢ إلى ١٨ عاما..؟

- "هذا ما يجعل الأشخاص يصابون بالتخبط، لأنه من الصعب اتخاذ قرار فى سن صغيرة كهذا. فهناك كثير من الأفكار والمشاكل، ولكن هناك مراحل كثيرة يجب اجتيازها أثناء الدورة، وهناك امتحانات تجرى إضافة إلى اللجان التى يتم تشكيلها ويتم عرضنا عليها، وفى كل مرة ننتظر رؤية ماذا سيحدث فى اللجنة القادمة، وحينها تأتى المرحلة التى يتعين فيها اتخاذ القرار. ليس من أجل القرار، وإنما من أجلى أنا. يجب الوصول إلى خط النهاية مع رأى واضح وقاطع فى هذا الشأن. فهناك أشخاص حتى نهاية الدورة لا يعرفون ماذا يريدون. وهناك من يرفضون الاستمرار، لأن ذلك لا يتناسب مع أحلامهم".

◆ هل فكرت لحظة أنك لن تستمرى بسبب الخدمة الطويلة الدائمة..؟

- "لا.. حيث إن هناك أشياء تجعلنى أتغلب على هذه المشاكل: إحساس التحليق فى السماء، ومتعة قيادة الطائرة، وكيفية تفريغ قدراتي، والأشخاص الرائعون من حولي، وبالطبع العطاء. وقد تحدثت مع أصدقائى والمدرسين عن كيفية سير اليوم، وهل أستطيع، على سبيل المثال، أخذ دروس فى الجيتار مساءً أو مشاهدة أحد الأفلام. وقد شعرت فى نهاية الأمر أننى أرغب فى أن أكون هنا".

◆ لكن أصدقاءك يتنزهون فى الهند وأمريكا الجنوبية، وأنت لن تستطيعى القيام بذلك إلا بعد تسع سنوات.

- "لقد عاد أصدقائى بالفعل من أطول رحلة.. صحيح أن هناك تنازلات، ولكن هذا هو الطريق الذى اخترته. وهناك أمور تنقصني، لكنى لا أشعر أن هذه هى التضحية. ومع انتهائى من الخدمة الدائمة، أكون قد أنهيت معها الدكتوراة فى الجامعة، فهناك أشخاص حصلوا على الدكتوراه وهم فى سن الثلاثين".

قبولها فى دورة الطيران، ترك أثراً فى نفس أصدقائها، الذين قاموا بزيارتها والاتصال بها. وقد أخبرها صديق مقرب لها أنه كان يدرك أنها ستلتحق بالدورة، لأنها عندما تقرر شيئا فإنه يحدث.

◆ هل كنت تثقين فى اجتياز الدورة..؟

- "من الواضح أننى كنت أثق فى نفسي، وإلا لما كنت هنا، ولكن القول بأننى كنت أعلم أننى سأجتاز الدورة ليس صحيحاً. وخلال الدورة، لم نكن نفكر فى الوصول إلى النهاية، لأن كل ما نراه هو المرحلة الحالية والمرحلة التالية، ويجب استثمار كل لحظة حتى نحقق النجاح".

◆ كيف حافظت على علاقتك مع أصدقائك أثناء الدورة..؟

- "فى الحقيقة، حافظت على علاقتى مع أربع فتيات، وأصبحن بعد ذلك من أفضل أصدقائي. وقد جئن لزيارتى كثيراً، لأنهن يعلمن، أكثر من الجميع، ما كان يحدث لي".

◆ وماذا حدث لك..؟

- "ربما لأنى كنت الفتاة الوحيدة فى الدورة، كان يراودنى إحساساً غريباً فى بعض الأحيان، ولم يكن يفهمنى أى شخص هنا، ولم يكن يعلم أحد ماذا يدور فى خاطري. وكونى برفقة شباب، يعتبر هذا أمراً جيداً، لكنهم شباب وليسوا فتيات. وكان والداى يأتيان لزيارتى فى كل سبت دون انقطاع. حتى جاءت لحظة أخبرتهم فيها: كفى، إننى على ما يرام بمفردي، وكنت أفضل وجود فتيات هنا، فعندما تكون هناك فتيات كان ذلك أفضل بالنسبة لي...

"لكن الشباب أيضا مدهشون. فأحيانا يتحدثون معى عن الفتيات وأنا أتحدث معهم عن الشباب. وعندما يحتاجون إلى تناول قرص ضد الألم أو حياكة شيء ما، كانوا يأتون إليّ. فكانت هناك سلاسة جيدة فى المعاملة، وكانوا أفضل أصدقاء بالنسبة لي، ولا يوجد فارق بيننا. ولم أشعر أنهم يتعاملون معى كفتاة".

◆ هل تعاملت باستخفاف..؟

- "كان هناك معلم لم يتوقف عن الغضب منى لأنى أتحدث بلغة المذكر دون أن انتبه. وكان يقول لى دائما: "أنت فتاة، ويجب أن تفتخرى بذلك وتتحدثين بلغة المؤنث"".

◆ كيف يمكن تنفيذ طلعات مع فتيات..؟

- "كانت أول امرأة طيار مقاتل تعلمنى فى المرحلة الأولى. وقد أجرينا ذات مرة ثلاث طلعات، وعندما عدنا سألونا إذا كنا نريد تلوين الطائرة باللون الوردي. ولا يوجد فارق بين التحليق مع فتاة أو مع شاب، ولكن الاختلاف يكون فى الإحساس فقط".

◆ هل هناك طيران نسائي..؟

- "فى البداية، وربما لأننى فتاة رقيقة للغاية، قالوا لى إننى يجب أن أكون أكثر حدة وخشونة. وأثناء الدورة كانت تواجهنى كثير من الأزمات، لكنها لم تكن كبيرة، فقد كانت تمر عليّ لحظات يتعين تخطيها وكنت أجتازها، مثل أيام كنت لا أستطع الطيران فيها، أو أيام كنت أشعر فيها بالضيق وأريد العودة إلى المنزل، وحينها أتساءل لماذا يتعين على القيام بذلك. وكنت حينها أتحدث مع والداي، فيمدون لى يد المساعدة. كنت أتحدث مع والدى عن مشاكل الطيران، أما أمى فكانت تقول لى فى الأزمات يجب أن تعودى إلى المنزل، لكننى كنت أقول لها إننى أفضّل البقاء هنا".

◆ هل كانوا قلقون عليك..؟

- "كان ذلك واضحاً، فبعد كل طلعة جوية كنت أتصل بهم وأخبرهم بأن كل شيء على ما يرام، ولكن والدتى كانت دائما قلقة عليّ. وبالتأكيد فقد كان الطيران محفوفاً بالمخاطر، وحتى تكون طياراً متفوقاً، كان يتعين أن تواجه تلك المخاطر، لكنى لم أكن أفكر فى وقوع أمور سيئة. فالحوادث التى تقع على الطرق أكثر مما تحدث فى السماء، وإننى أسعى لأن أكون أكثر خبرة وأفضل".

◆ هل كنت تلمين بكل هذه الأمور قبل أن يتم تجنيدك..؟

- "رغم أنى كنت أعيش فى قواعد جوية وتعرفت على طيارين بشكل شخصي، فإن كل ما شاهدته كان أموراً من الخارج. وكانت تجربتى فى سلاح الجو تختلف تماماً عما تخيلته. فلم أكن أعرف حقا ماذا سأواجه. وعندما جئت إلي هنا، أدركت ما يتعين على القيام به حتى أكون طياراً متفوقاً، وهذا بالطبع يختلف عما تصورته لنفسي. فقد واجهت أزمات وخضت تجارب وتغيرت أثناء الدورة".

◆ كيف..؟

- "على سبيل المثال، لم أتصور نفسى وأنا أقود طائرة لمسافة ٣٠ كم فى الليل بمفردي. أنت تسمعين ٣٠ كم وتقولين: هذا ليس منطقي، وأنا لا أفعل هذا. أو أحلق بطائرة بمفردي. ولكننا كنا نفعل ذلك رويداً رويداً. كان ذلك فى البداية برفقة بعض الأشخاص، وبعد ذلك مع اثنين فقط، ثم حان الوقت كى أفعل ذلك بمفردي. فهذا الأمر يجعلك تخافين، ولكنه فى الوقت نفسه شيئا رائعاً يجعلك تشعرين بالفخر. وهناك أيضاً صراعات داخلية لم أفكر فى أنى سأواجهها ولم أتصور أنى سأصل إليها، مثل مواجهة الصعوبات والخوف والإحباط بمفردي".

◆ لو كنت تعلمين كل هذه المصاعب، هل كنت ستواصلين الدورة..؟

- "بالطبع، لأن تجربة الطيران والتعرف على أصدقاء هى أمور لم أكن أستطع خوضها فى أى مكان آخر سوى هنا ولن أتنازل عنها".

٩

استطلاعات

هاآرتس ٢٠٠٨/١/٧

مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٧ (*)

أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

تحظى سياسة الاغتيالات ضد مطلقى صواريخ القسام بتأييد كبير جداً لدى الجمهور الإسرائيلى - اليهودي، وذلك رغم إعلان التنظيمات المسئولة عن ذلك بأنها سترد بارتكاب عمليات إرهابية داخل إسرائيل. كما تعتقد أغلبية ملحوظة أن إسرائيل ليست فى حاجة للتوصل لتفاهم مع حماس لوقف إطلاق صواريخ القسام مقابل وقف الاغتيالات والهجمات العسكرية من جانب الجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة. وعلى صعيد متصل، نجد أن الغالبية العظمى من الجمهور ترفض مزاعم المصريين بأنهم يبذلون كل ما فى وسعهم لمنع تهريب الأسلحة وعمليات التسلل لقطاع غزة، كما أنها تبرر التصريحات العلنية لوزيرة الخارجية تسيبى ليفنى بأن المصريين لا يعملون كما ينبغى من أجل منع عمليات التهريب والتسلل رغم ردود الأفعال المصرية على تصريحاتها. ويبدو أن موقف الجمهور مختلف إلى حد ما فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن: حيث إن أغلبية ليست كبيرة تعتقد أنه يجب على إسرائيل الوفاء بالتعهدات التى قطعتها فى مؤتمر أنابوليس فيما يتعلق بتجميد المستعمرات وإزالة البؤر الاستيطانية غير القانونية. فضلاً عن ذلك، ودون أن يتم تفسيره بأن الجمهور يبرر مقتل المتنزهين الإسرائيليين فى منطقة الخليل على أيدى رجال أمن فلسطينيين، هناك أغلبية واضحة تؤيد الرأى القائل إن الإسرائيليين ليس لهم مكان فى الأراضى Bبهدف التنزه. وعلى غرار هذا خيمنا سُئل المستطلعة آرائهم عما إذا كان ينبغى على إسرائيل أن تخفف من حدة معايير الإفراج عن المخربين من أجل زيادة فرص الإفراج عن الجندى المختطف جلعاد شاليط، اتضح أن هناك أغلبية الآن لمن يؤيدون تخفيف المعايير.

قبيل نشر التقرير النهائى للجنة فينوجراد فى القريب، نجد أن الرأى السائد لدى الجمهور هو أنه إذا لم يتضمن التقرير انتقادات لاذعة لأداء رئيس الحكومة إيهود أولمرت خلال حرب لبنان الثانية، فيجب عليه الاستقالة من منصبه حتى إذا امتنعت اللجنة عن إصدار توصيات شخصية.

ورغم كل المشكلات التى تواجهها إسرائيل وعلى النقيض من الانطباع الذى يظهر دائماً من وسائل الإعلام بأن الجمهور غارق فى حالة كآبة عميقة، توضح نتائج المقياس أنه مع انتهاء عام ٢٠٠٧، هناك أغلبية ساحقة توجزها بأنها كانت سنة جيدة أو جيدة إلى حد ما على المستوى الشخصي.. كما أن الجمهور أكثر تفاؤلاً فى هذا الصدد تجاه السنة الميلادية الجديدة.

◆ لا يصدقون مصر:

يؤيد السواد الأعظم بنسبة ٨١٪ مقابل أقلية بنسبة ١١,٥٪ من الجمهور اليهودى الآن عملية تسريع سياسة الاغتيالات ضد مطلقى صواريخ القسام، وذلك رغم تهديد التنظيمات المسئولة عن الإطلاق بالرد على الاغتيالات بتنفيذ عمليات إرهابية. ويعارض ٦١٪ (مقابل ٣١,٥٪) أن تتوصل إسرائيل لتفاهم مع حماس لوقف إطلاق الصواريخ مقابل وقف الاغتيالات والعمليات العسكرية فى قطاع غزة. وتقسيم النتائج حسب التصويت للكنيست يوضح وجود أغلبية بين ناخبى كل الأحزاب اليهودية تؤيد استمرار الاغتيالات، بينما توجد أغلبية ضئيلة للغاية بين ناخبى حزب ميريتس تؤيد ذلك، وهو ما يسرى أيضاً على معارضة التوصل لتفاهمات مع حركة حماس.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، هناك ٧٦٪ من إجمالى

الجمهور اليهودى لا يصدقون تصريحات المصريين بأنهم يبذلون جهوداً حقيقية لمنع عمليات تهريب الأسلحة وعمليات التسلل لقطاع غزة. وليس غريباً أن ٦١٪ (مقابل ٢٨٪) يعتقدون أن الوزيرة ليفنى صادقة فى اتهاماتها العلنية للمصريين بأنهم لا يمنعون عمليات التهريب والتسلل، وذلك رغم ردود الأفعال المصرية القوية على تصريحات الوزيرة.

مقابل هذا التوجه المتشدد بشأن حماس وقطاع غزة، يبدو أن النظرة إلى السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن أقل عدائية. هكذا، نجد أن أغلبية ضئيلة تبلغ ٥١٪ (مقابل ٤٣٪) بين الجمهور اليهودى تعتقد أنه يجب على إسرائيل الوفاء بتعهداتها خلال مؤتمر أنابوليس فيما يتعلق بتجميد البناء فى المستعمرات، كما أن هناك أغلبية أكبر بقليل - ٥٣٪ (مقابل ٣٧٪) - تعتقد أنه يجب عليها الالتزام بتعهداتها للسلطة الفلسطينية بشأن إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية. فضلاً عن ذلك، لوحظ اعتراف الجمهور بحقوق الفلسطينيين على الأراضى التى تسلمتها السلطة الفلسطينية فى إطار اتفاقات أوسلو. وهكذا، ورداً على السؤال التالى: فى العملية الإرهابية الأخيرة التى وقعت بالخليل قتل متنزهين من كريات أربع كانا يتنزهان فى المنطقة B، أى المنطقة الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية. على أى من الرأيين التاليين توافق: على الرأى القائل بأنه يجب على إسرائيل أن تلتزم بأن يتنزه الإسرائيليون بأمان فى الأراضى الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، أم على الرأى القائل بأنه ما أن سلمت إسرائيل هذه الأراضى للفلسطينيين فلا مجال لتنزه الإسرائيليين هناك..؟ اختار ٥٧٪ الرأى القائل بأن الإسرائيليين لا مكان لهم فى المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، مقابل ٣٦٪ فقط أيدوا الرأى القائل بأنه يجب على إسرائيل ضمان تنزه الإسرائيليين فى تلك المناطق بأمان. كما توجد أغلبية - ٥١٪ - تعتقد أنه يجب على إسرائيل التخفيف من حدة معايير الإفراج عن المخربين ضمن صفقة للإفراج عن الجندى المختطف جلعاد شاليط، مقابل ٣٦٪ فقط يعتقدون عكس ذلك.

◆ عام ٢٠٠٧ كان جيداً:

وفيما يتعلق بالقضايا الإسرائيلية الداخلية، يبدو أن شعبية رئيس الحكومة إيهود أولمرت لازالت متدنية للغاية. وعلى السؤال التالى: من المنتظر قريباً صدور التقرير النهائى للجنة فينوجراد، فإذا تضمن التقرير انتقادات لاذعة لأداء رئيس الحكومة إيهود أولمرت أثناء حرب لبنان الثانية، هل ستؤيد أم تعارض المطالبة باستقالة أولمرت من منصبه، حتى لو امتنعت اللجنة عن إصدار توصيات شخصية..؟ أجاب ٦٦٪ بأنهم يرغبون فى استقالة أولمرت، مقابل ٢٠٪ فقط يرغبون فى بقاءه. وكما هو متوقع، فإن المطالبة بالاستقالة بين ناخبى حزب كاديما هى الأدنى، رغم أن بينهم أغلبية واضحة (٥٥٪ مقابل ٣٤٪) تؤيد استقالته.

وأخيراً، لقد واجهت إسرائيل فى السنة الماضية عدة مشكلات قوية سواء على الصعيد الخارجى والأمنى أو على الصعيد الداخلى - اتساع الفجوات الاقتصادية ومعدلات الفقر، الانهيار فى جهاز التعليم والتعليم العالى وغيرها. وفى الواقع، فإن الصورة التى ترسمها وسائل الإعلام توضح أن الجمهور غارق فى حالة كآبة. ولكن نتائج الاستطلاع، التى تقوم على عينة تمثل مختلف فئات المجتمع الإسرائيلى البالغة، ترسم صورة مختلفة. فقد قال ٧٥٪ (مقابل ١٩٪) إن السنة الماضية كانت جيدة أو جيدة جداً على المستوى الشخصى. وعلى الصعيد الإسرائيلى القومى نجد أن الآراء منقسمة بالتساوى، حيث يعتقد ٤٤٪ أنها كانت جيدة جداً أو جيدة، مقابل ٤٥٪ يعتقدون أن سنة ٢٠٠٧ كانت سيئة أو سيئة جداً. بينما على الصعيد الدولى تظهر مرة أخرى الآراء المنقسمة: حيث يعتقد ٤٢٪ أنها كانت سنة جيدة أو جيدة جداً ونسبة مشابهة تعتقد أنها كانت سيئة أو سيئة جداً. فى المقابل، عندما يدور الحديث عن التوقعات للعام القادم على المستويات الثلاثة السابقة، يتزايد الشعور بالتفاؤل على الشعور بالتشاؤم: على المستوى الشخصى يتوقع ٧٨٪ أن تكون السنة القادمة جيدة أو جيدة جداً، وعلى الصعيد الإسرائيلى القومى ٦٠٪، بينما على الصعيد الدولى ٥٦٪.

ومن خلال تقسيم الإجابات حسب السمات الاجتماعية - الديموجرافية، يتضح أن الرجال على عكس النساء يرون أن السنة الماضية كانت جيدة، والشباب يختلفون عن الكبار، والحريديم يختلفون عن الفئات الأخرى على المستوى الشخصى. وفيما يتعلق بالشرائح الأكثر تعليماً، نجد أن عام ٢٠٠٧ كان جيداً أو جيداً جداً مقارنة بالشرائح الأقل تعليماً .. بينما يوضح تقسيم الإجابات حسب الدخل أن أصحاب الدخل المتوسط يعتبرون عام ٢٠٠٧ أفضل عن أصحاب الدخل المتدنى والمرتفع للغاية.

وعلى الصعيدين القومى والدولى لا توجد اختلافات كبيرة بين مختلف الشرائح.. وكلما بعدنا عن المستوى الشخصى، كلما - كما هو متوقع - ارتفعت نسبة من لا رأى لهم.

(◆) مؤشرات السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٧:

بلغ مؤشر السلام فى إجمالى العينة: ٤٩,٤، وبلغ فى العينة اليهودية: ٤٦,٥ .

بلغ مؤشر أوسلو فى إجمالى العينة: ٣٤,٧، وبلغ فى العينة اليهودية: ٣١,٤ .

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة: ٤٩,٧، وبلغ فى العينة اليهودية: ٤٧,٠ .

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان.

أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى يومى ١ و٢ يناير ٢٠٠٨، وشملت ٥٩٥ مشاركاً يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

مقياس التهديدات الأمنية لشهر يناير ٢٠٠٨ (*)

بقلم: د. جاى بيخور

المصدر: www.gplanet.co.il
٢٠٠٨/١/١٤

◆ **الخطر الفلسطيني، والإرهاب التقليدى والانتفاضة (٧,٧ مقابل ٧,٣ الشهر الماضي):**

فى الوقت الذى يزداد فيه تصعيد الجيش الإسرائيلى ضد الفلسطينيين فى قطاع غزة، أعلنت منظمة أحمد جبريل (يقصد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة) وكذلك حماس، هذا الشهر، أنهما يستطيعان توسيع دائرة المواجهات ضد دولة إسرائيل (أى شن هجوم على المستعمرات الواقعة داخل الخط الأخضر).

وسقوط صاروخ جراد المطور على الساحل الشمالى لعسقلان، يعنى أن هذا الصاروخ قد اجتاز كل مدينة عسقلان. وهذه إشارة لا تبشر بالخير. فقد بدأ الفلسطينيون خوض المواجهات قبل عدة سنوات بمدى يصل إلى ٢ كم، وأثاروا سخرية المحللين، ولكنهم الآن يستطيعون الوصول إلى ١٢ كم. وبعبارة أخرى، فإنهم يستطيعون الوصول إلى مدن أخرى فى تلك المواجهات، ونتمنى أن توقف إسرائيل التعامل مع تلك الصواريخ على أنها "حديد طائر"، حسبما قال أحد المحللين باستخفاف.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن الشاباك (جهاز الأمن العام) خلال الشهر الجاري، فإن أكثر من ١٢٠٠ صاروخ أطلقوا على إسرائيل العام الماضي، وسقط أكثر من ٨٠٠ صاروخاً فى نطاق الأراضى الإسرائيلية. وقد أسفر ذلك عن مقتل اثنين من المواطنين الإسرائيليين، وإصابة ما يزيد على ٣٠٠ آخرين بإصابات طفيفة، وتحديداً بالهلع، ويجب ربط تعداد المصابين القليل نسبياً، بمنظومة الحماية، وبتدريب المواطنين، وللأسف بالإهمال الشديد لمدنية سديروت.

وهذه ليست إلا مسألة وقت، إلى أن يتطور تصنيع صواريخ القسام أيضاً فى الضفة الغربية. وقد زعمت كتائب شهداء الأقصى فى الثانى من يناير (وبالمناسبة هذه تعتبر منظمة أبو مازن..!) أنها أطلقت أول صاروخ على مستعمرة شاكيد فى السامرة.

ويعمل الجيش الإسرائيلى وجهاز الأمن العام بنجاح كل ليلة فى مطاردة ووقف الخلايا الإرهابية العاملة من الضفة الغربية، قبل أن تشن عمليات تخريبية فى العمق الإسرائيلي. وقد أثبت الجدار نجاعته مرة أخرى. وللأسف الشديد أنه لم يكتمل، ومازالت إسرائيل تحتفظ بالمقيمين غير الشرعيين مع غياب نشاط شرطة الهجرة المؤثر.

على مدار عام ٢٠٠٧، لم تنفذ إلا عملية انتحارية واحدة داخل إسرائيل وكانت مع مطلع العام فى إيلات. ووفقاً لتقرير الشاباك لعام ٢٠٠٧، فإن التنظيمات التى برزت أنشطتها الإرهابية وأطلقت صواريخها على إسرائيل هى الجهاد الإسلامى وكتائب شهداء الأقصى (فتح) ولجان المقاومة الشعبية. كما ورد فى التقرير أنه طرأت زيادة ملحوظة مقارنة بعام ٢٠٠٦ فى حجم عمليات التهريب التى قام بها المخربون عبر المعابر لإسرائيل. وأشار الشاباك إلى أن الجهاد الإسلامى حاول تنفيذ عملية تخريبية بواسطة امرأتين فلسطينيتين من قطاع غزة، وقد اعترفت هاتان السيدتان بأنهما خططا لشن عملية مزدوجة فى تل أبيب، وفي نتانيا.

ويعمل الجيش الإسرائيلى أيضاً بأسلوب مماثل فى قطاع غزة وبنجاح كبير، فى ظل المخاطر الشديدة هناك. وهذا يدل على أن هناك معلومات جيدة مازالت لدى الشاباك داخل قطاع غزة. ولا يمكن أن تشن عمليات تخريبية من عمق قطاع غزة، رغم أن الجانب الفلسطينى يحاول فعل ذلك باستمرار، لاختبار يقظة أجهزة الأمن. ومع ذلك، فإن السلاح الذى تمتلكه فتح وحماس والجهاد فى قطاع غزة يتطور ويتحسن بصورة فائقة، والدليل على ذلك دفعات السلاح التى ينجحون فى نقلها إلى القطاع.

وقد أصيب جندى إسرائيلى بإصابة طفيفة فى السادس من شهر يناير أثناء عملية للجيش فى مخيم البريج للاجئين وسط قطاع غزة، بعدما أطلق الفلسطينيون صاروخاً مضاداً للدبابات على جنود الجيش الإسرائيلي. وهذا هو نهج أتباع حزب الله فى حرب لبنان الأخيرة: الامتناع عن الدخول فى مواجهات، والاكتفاء بإطلاق صواريخ من على بعد.

بعد زيارة الرئيس الأمريكي، فإن الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فى طريقهما إلى التصادم. ولكن ذلك لن يحدث مثل الشهر الماضي، حيث إن الحكومة الإسرائيلية هى التى ستقرر ما إذا كانت ستبادر بالدخول فى مواجهة شاملة داخل القطاع أم لا، أو تتركها مقيدة مثلما يحدث الآن. ويبدو أنهم ينتظرون استصدار قرار من إسرائيل. كما أن العداء الداخلى الفلسطينى مستمر، وهذا ما يشغل بال أنصار حماس وفتح، ويهدر وقتهم، ولكنه بعد ذلك سيكون موجه ضدنا.

◆ حزب الله، وذروة الإرهاب، القاعدة (٦,٤ مقابل ٥,٩ الشهر الماضي):

بينما يشتد التوتر فى لبنان حول اختيار رئيس للبلاد، وسوريا تعتبر نفسها تحت تهديد من جانب كل العناصر العاملة على الساحة، نجد أن التوتر جنوب لبنان قد احتدم بعد بضعة أشهر من الهدوء، إن لم يكن ظاهراً الآن على الملأ. وللأسف الشديد، فإن قوات الأمم المتحدة التى تعمل لوقف تهريب الأسلحة بين سوريا ولبنان لا تؤدى عملها كما ينبغي، ويواصل حزب الله التحصن شمال الليطاني.

ومع ذلك، فإن حزب الله لا توجد أمامه أى حجة للدخول فى مواجهة كبيرة مع إسرائيل، أو حسبما قال الأمين العام لحزب الله إن منظمته "على استعداد لمواجهة أى هجوم أو مغامرة مهووسة يبادر بها العدو الصهيوني".

كان هجوم قد شن على الشمال قبل زيارة الرئيس الأمريكى بيوم واحد، حيث سقط صاروخان قطرهما (١٠٧) مم على مدينة شلومي. ولم تعلن أى جهة مسئوليتها. ولكن لا يمكن ألا يكون حزب الله على علم بما حدث. والسؤال المطروح هو: هل فعل ذلك أحد من أنصاره أم منظمة فلسطينية أم منظمة فتح الإسلام ذات الصلة بالقاعدة أم سوريا..؟ وأعتقد أن إطلاق النار بمثابة دليل على العصبية الزائدة فى جنوب لبنان. كما أن دورية من القوات المتعددة الجنسيات فى لبنان (اليونيفيل) قد اصطدمت بشحنة ناسفة جنوبى بيروت فى نفس اليوم.

وبالنسبة لتنظيم القاعدة، فإن تهديدها على إسرائيل من الضفة الغربية ضئيل للغاية، ولكن فى الثلاثين من ديسمبر أصدر بن لادن تسجيلاً صوتياً، يهدد فيه إسرائيل مباشرة وبشكل واضح. وأضاف أن القاعدة تعتزم تحرير كل فلسطين من البحر وحتى الأردن، وأن التنظيم لن يعترف بشبر واحد لليهود فى دولة فلسطين. فهل إسرائيل لديها تعاون كافى مع أجهزة المخابرات الغربية فى هذا الصدد..؟!.

◆ سوريا وإيران (٥,٨ مقابل ٥,٦ الشهر الماضي):

فى الوقت الذى تعيش فيه إيران حالة من الانزعاج السياسى نتيجة الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها فى غضون شهرين، ولا توجد أى تغييرات بشأن البرنامج النووى الإيراني، يواصل رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعى إقناع الإيرانيين بالتعاون معه. وهناك أهمية لذلك الأمر، بالنسبة للتقرير الذى يعده البرادعي، حتى يمكنه أن يقرر من خلاله ما إذا كانت ستصدر مزيداً من العقوبات على إيران بسبب رفضها التعاون أم لا، ويبدو أن العقوبات المفروضة عليها لن ترفع فى الوقت الحالي.

إيران ليست بمفردها اليوم فى الشرق الأوسط، ولديها قناة داخلية مع السعودية، الأمر الذى يساعد فى التوصل إلى تفاهم مع بعض المصادر العربية. وقد توقفت أصوات النصر لمؤيديها وتحديداً حزب الله وحماس. ولهذا السبب تعتزم سوريا استضافة مؤتمر الإرهاب الجديد فى عاصمتها مع نهاية هذا الشهر، والذى سيضم كل العناصر المعادية لأمريكا ولإسرائيل، وهذا الأمر يعتبر تشجيع للإرهاب، ومشكلة لأبو مازن، الذى سيتشكل ضده معسكر الإرهاب مجدداً بمساعدة سوريا.

لا توجد الآن أى تحركات فى هضبة الجولان، وهذا أمر جيد، ويبدو أن الأسد استوعب الرسائل التى بعثتها له إسرائيل الصيف الماضى، ولكن وفقاً للأنباء الأجنبية التى ترددت، فإن سوريا بدأت إعادة بناء المنشأة التى تم قصفها جواً فى دير الزور، وهذا الأمر يدل على مدى قصور الهجوم الجوى على إصابة أهداف أمنية، فى حال توافر المعلومات، على سبيل المثال، عن إيران.

ولكن الموقف السورى غير مستقر، حيث يُمارس على سوريا ضغط شديد من اتجاهات كثيرة: من جانب فرنسا والولايات المتحدة من ناحية، ومن إسبانيا، وكذلك من الإنتربول الدولي.

ولكن بوجه عام، فإن حجم التوتر المحيط بسوريا آخذ فى الازدياد، رغم أنه يحدث ببطء، وهذا ما أدى إلى ارتفاع المؤشر السوري.

(◆) مفتاح المقياس، من ١ وحتى ١٠ درجات، بحيث يكون أدنى حد للتهديد (١)، وأعلى حد (١٠)، وفقاً للتدرج العام التالي: تهديد منخفض (١-٤)، تهديد متوسط (٤-٧)، تهديد مرتفع (٧-١٠).

الإسرائيليون يعتقدون أن بوش لن يسهم فى دفع مسيرة السلام

بقلم: هدار فرير
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/١٢

قال ٧٧٪ من الإسرائيليين إنهم يعتقدون أن بوش لن ينجح فى دفع مسيرة المفاوضات مع الفلسطينيين.

الإسرائيليون متشائمون فيما يتعلق بنجاح زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش لإسرائيل والضفة الغربية وإسهامه فى المفاوضات مع الفلسطينيين.. هذا ما أظهره استطلاع رأى نشر أول أمس.

كان بوش قد وصل إلى إسرائيل أمس فى زيارة تستغرق ثلاثة أيام سعياً لدفع مسيرة المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين، التى بدأت فى مؤتمر أنابوليس الدولى فى نوفمبر الماضي، ويهدف بوش إلى التوصل لاتفاق سلام قبل انتهاء فترة ولايته فى يناير ٢٠٠٩ .

وقد أظهر استطلاع للرأى أجراه معهد "دَحَف"، شارك فيه ٥٠٠ شخص ونشرت نتائجه فى صحيفة يديعوت أحرونوت صباح اليوم، أن ٧٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن بوش لن ينجح فى هذه المهمة. وفى استطلاع آخر شارك فيه ٥١٩ شخصاً، أجراه معهد " مآجر موحوت"، قال ٥٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع إن زيارة بوش لن تسهم فى دفع محادثات السلام، فى حين قال ٣٦٪ إنه سينجح فى دفع المحادثات، وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد نشرت بيانات هذا الاستطلاع صباح اليوم.

فيما أفادت وكالة الأنباء أسوشيتدبرس أن مارك ريجيف، المتحدث الرسمى باسم رئيس الوزراء أولمرت، قالَ إنه يتفهم أجواء التهكم لدى الطرفين: "كانت هناك آمال كثيرة فى الماضى ولكنها تحطمت غير أن مهمة الزعامة هى القيادة، وإن كانت هناك فرصة للمضى قدماً، يجب استغلالها" .

أغلبية الجمهور يعتقدون أن أولمرت لم يستخلص الدروس من حرب لبنان

بقلم: إيتسيك وولف
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٢٩

يكشف استطلاع الرأى الذى أجرى قبيل نشر التقرير النهائى للجنة فينوجراد أن أغلبية ساحقة من الجمهور فى إسرائيل تعتقد أن رئيس الوزراء لم يستوعب الدروس المطلوبة من الحرب.

وفى الاستطلاع الذى أجراه معهد مأجر موحوت تحت إدارة البروفيسور يتسحاق كاتس أجاب ٥٠٪ من المشاركين بأنهم يعتقدون أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت لم يستوعب الدروس المطلوبة من الحرب. والمعلومة اللافتة للانتباه هى أن هناك أغلبية كبيرة داخل حزب العمل، وهو شريك أولمرت فى الائتلاف، تعتقد أن رئيس الوزراء لم يستوعب الدروس. ويعتقد ٥٩٪ من ناخبى حزب العمل، أن أولمرت لم يفعل ذلك فى العام ونصف الذين مروا منذ الحرب.

وتحمل هذه المعلومة أهمية ولاسيما فى ظل الوعد الذى قطعه رئيس حزب العمل إيهود باراك ووزير الدفاع بالعمل على تقديم موعد الانتخابات العامة بعد نشر التقرير النهائى للجنة فينوجراد.

وعن السؤال هل ينبغى على باراك الوفاء بوعده والانسحاب من الائتلاف إذا نشر تقرير شديد اللهجة، أجاب ناخبو الأحزاب الثلاثة الكبرى بشكل قاطع: "ينبغى أن ينسحب باراك من الحكومة".

أجاب ٦٣٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنه ينبغى على باراك الانسحاب من الائتلاف. وداخل الأحزاب كان من الواضح لناخبى الليكود (٦٧٪) وكاديما (٦٠٪) أنه ينبغى على رئيس حزب العمل أن يقوم بهذه الخطوة. وفى حزب العمل نفسه تعتقد نسبة أقل من النسب السابقة فى وجوب هذا الأمر. حيث يعتقد ٥١٪ فقط من ناخبى حزب العمل أنه ينبغى على باراك تقديم استقالته إذا قدم تقرير شديد اللهجة.

وتعتقد أغلبية كبيرة من ناخبى الأحزاب الثلاثة الكبرى (٧٣٪) من المشاركين فى الاستطلاع أنه ينبغى على أولمرت تقديم الاستقالة إذا نشرت لجنة فينوجراد عنه تقريرا شديدا اللهجة.

حتى داخل حزب كاديما، وهو حزب أولمرت هناك أغلبية تبلغ نسبتها ٥٦٪ تعتقد أنه ينبغى عليه الاستقالة إذا قدم ضده تقرير شديد اللهجة. ويعتقد ٨١٪ من ناخبى الليكود أنه ينبغى على أولمرت الاستقالة ومن المتوقع أن يطالب بذلك ٥٩٪ من ناخبى حزب العمل إذا نشر تقرير شديد اللهجة.

أجرى الاستطلاع يوم ٢٩ يناير بين عينة شارك فيها ٥٠٨ أشخاص يمثلون السكان الراشدين فى إسرائيل. وبلغت أقصى نسبة خطأ فى العينة فى مثل هذا الاستطلاع ٤،٥٪.

تفوق كبير لنتنياهو فى السباق لرئاسة الوزراء

بقلم: رافيف دروكر
المصدر: www.nana.co.il
27/12/2008

يكشف استطلاع رأى أجرته شركة "هيجل هحداش" اليوم الخميس لحساب أخبار القناة العاشرة أن تأييد رئيس الوزراء إيهود أولمرت مازال فى أدنى معدلاته، وأن بنيامين نتنياهو يتفوق بفارق كبير فى السباق على رئاسة الوزراء.. حيث قال ٣٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم كانوا يريدون رؤية نتنياهو فى منصب رئيس الوزراء، تليه بفارق كبير إيهود باراك بنسبة ١٢٪، بينما حصل رئيس الوزراء الحالى إيهود أولمرت على ١٠٪ فقط.

فى الوقت نفسه، أعرب ٢٠٪ فقط من الجمهور عن رضائهم عن أداء رئيس الوزراء، فى حين قال ٦٦٪ إنهم غير راضين عن أداء أولمرت. وقد نال وزير الدفاع إيهود باراك نسبة عالية من رضاء الجمهور، مقارنة بأولمرت، حيث أعرب ٣٠٪ عن رضائهم عن أدائه، مقابل ٤٩٪ أعربوا عن عدم رضائهم.

ظل منحنى شعبية رئيس الوزراء إيهود أولمرت غير مستقر لفترة طويلة، إلا أن وضعه فى الأشهر الأخيرة بقى سيئاً فى ظل انخفاض نسب شعبيته. وفى تلك الأثناء، انتهى اليوم توقيف مديرة مكتبه شولا زاكين.

تجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع إيهود باراك لا يتمتع بتأييد كبير وفقاً لاستطلاعات الرأي.. فمنذ خمسة أشهر فقط عندما عُين فى المنصب، حصل على نسبة رضاء بلغت ٥٣٪، غير أن شعبيته الآن آخذة فى التراجع، حيث حصل مؤخراً على نسبة رضاء بلغت ٣٠٪، وذلك فى الوقت الذى ترتفع فيه شعبية بنيامين نتنياهو.. وعليه، فإن بمقدور إيهود باراك أن يبلغ حزبه أنه إذا ما انسحب من الحكومة، فإن نتنياهو هو من سيفوز فى الانتخابات.

فيما تواجه تسيبى ليفنى حالياً مأزقاً سياسياً قد تخرج منه "مُضارة من كافة الاتجاهات"، حيث تتلقى ردود فعل قاسية من وزارة الدفاع، إضافة إلى الغضب العارم الذى أثارته بين الجمهور بسبب إفسادها لزيارة باراك لمصر بعد التصريحات التى أدلت بها خلال مؤتمر لجنة الشئون الخارجية والأمن، حيث تقول ليفنى للمقربين منها، إن باراك هو من طلب منها حضور هذه المنتديات وعرض هذه النتائج.

٦١٪ من ناخبى حزب العمل يعارضون الانسحاب من الحكومة بعد نشر تقرير فينوجراد النهائي

هاآرتس ٢٠٠٨/١/١٠
بقلم: يوسى فيرتر

لو كان وزير الدفاع ورئيس حزب العمل "إيهود باراك" يبحث عن ذريعة أخرى لعدم الانسحاب من الحكومة بعد نشر تقرير فينوجراد النهائي، بخلاف "الشعور بالمسئولية وصالح الدولة والتطورات فى الشأن الإيرانى وغزة وسوريا"، فهاهى الذريعة: أغلبية كبيرة من أنصار حزب العمل (٦١٪) يعتقدون أنه ينبغى أن يظل فى منصبه كوزير للدفاع حتى فى ظل تقرير بخطورة التقرير السابق.

هذا ما كشفه استطلاع "هاآرتس- ديالوج" الذى أجرى تحت إشراف البروفيسور كاميل فوكس من قسم الإحصاء فى جامعة تل أبيب. أجرى الاستطلاع أول أمس بمناسبة نشر تقرير فينوجراد نهاية الشهر الجاري. هذا التوجه بين أنصار حزب العمل قد يلعب دوراً حاسماً فى قرار وزير الدفاع فى أعقاب نشر التقرير، ولكنه قد يتغير أيضاً بعد نشر التقرير.

كما يتضح من الاستطلاع الذي سينشر بالكامل غداً فى "هاآرتس هاشفوَّع" أنه -خلافاً للتوقعات - لا يوجد تأييد ساحق بين إجمالى الجمهور لترك باراك وزارة الدفاع: حيث قال ٤٦٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم يؤيدون انسحاب باراك، فيما قال ٤٠٪ إنهم يعارضون انسحابه. وكما أن هناك أغلبية واضحة بين أنصار حزب كاديما تعارض انسحاب باراك (٥٤٪ مقابل ٤٣٪)، هناك أيضاً أغلبية واضحة، فى حزب يسرائيل بيتينو وحزب جايدماك الجديد (عدالة اجتماعية)، الذى تتزايد قوته، تعارض انسحاب وزير الدفاع من منصبه.

وقـد تحـرى استطلاع "هاآرتس - ديالوج" موقف الجمهور فيما يخص وضع رئيس الوزراء إيهود أولمرت بعد نشر تقرير فينوجراد فى ٣٠ يناير. وجاءت النتائج محبطة بالنسبة لأولمرت، ولكن هناك ما يدعوه للشعور بقدر من التفاؤل: حيث يعتقد نحو ربع عدد المشاركين فقط أنه ينبغى أن يظل فى منصبه، مقابل ثلث عدد الجمهور الذى يفضل "حكومة بديلة فى الكنيست الحالية"، وقرابة ٤٠٪ يرغبون فى حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة.

ومع كل هذا، يمكن أن يجد رئيس الوزراء بعض العزاء فى التحسن الشديد الذى حظى به لدى أنصار حزب كاديما: حيث قال ٦٣٪ منهم إنهم يعتقدون أن فى مقدور أولمرت البقاء فى منصبه. على سبيل المقارنة، كان هذا هو رد ٣٣٪ فقط من أنصار كاديما على هذا السؤال منذ نحو ثلاثة أشهر.

إسرائيل تشتاق إلى شارون

المصدر: www.nana.co.il
٢٠٠٨/١/٣
بقلم: هيئة تحرير الموقع

فى الرابع من يناير ٢٠٠٦ توقف عمل رئيس الوزراء السابق آريئيل شارون، إثر إصابته بجلطة دماغية. لقد دخل شارون، الذى كان يتربع على قمة المجد بعدما حظى بشعبية لم يحصل عليها أحد، فى غيبوبة تاركاً حزبه الجديد كاديما، الذى أقامه منذ شهرين فقط، فى أيدى إيهود أولمرت، الذى حصل على صلاحيات رئيس الوزراء.



وفى ذكرى مرور عامين على هذا الحدث، أجرت شركة "موتاجيم" استطلاعاً للرأى لحساب أخبار موقع (نعنع ١٠)، للوقوف على ما يدور فى خلد الجمهور منذ ذلك الوقت.

رغم مرور عامين على توديع إسرائيل لآريئيل شارون كرئيس للوزراء، إلا أن الجمهور يشتاق إليه بشكل أو بآخر: حيث قال ٥٤٪ من المشاركين فى الاستطلاع إنهم يشتاقون إلى السمات التى كان يتحلى بها رئيس الوزراء السابق، وإلى أسلوبه فى إدارة شئون الدولة، مقابل ٤٢٪ أفادوا بأنهم لا يشتاقون إليه.

من ناحية أخرى، يكشف الاستطلاع أن أغلبية الجمهور الآن تعارض خطة فك الارتباط. وبعد مرور أكثر من عامين على إقدام شارون على تنفيذ إحدى أهم الخطوات السياسية على الإطلاق، يعتقد ٥٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن هذه الخطوة كانت غير صائبة، فى حين قال ٢٨٪ فقط إنهم يؤيدون الآن أيضاً هذه الخطوة.

يعتقد ٥٧٪ من المشاركين فى الاستطلاع أن رئيس الوزراء الحالى إيهود أولمرت لا يسير على درب شارون، مقابل ٣٤٪ يعتقدون أن أولمرت يسير على درب رئيس الوزراء السابق. وفى الوقت الذى أعرب فيه ١٤,٥٪ فقط رضاءهم عن أداء أولمرت كخليفة لشارون، أعربت نسبة تجاوزت الـ ٨٠,١٪ من المشاركين فى الاستطلاع عن عدم رضائها عن أدائه.

◆ **مناحم بيجين فى الصدارة:**

عندما طرحنا على المشاركين فى الاستطلاع السؤال: من تعتقد أن بمقدوره معالجة المشاكل الأمنية التى تواجهها دولة إسرائيل حالياً: شارون أم أولمرت..؟ كانت النتيجة هى تفوق شارون على أولمرت، حيث أجاب ٧١٪ إنه كان سيعالج هذه المشاكل بشكل جيد، مقابل ٥٪ فقط يعتقدون أن أولمرت مسيطر على مجريات الأمور، بينما قال ٢٢٪ من المستطلعة آراؤهم إن كليهما - يقصد شارون وأولمرت - غير قادر على معالجة تلك المشاكل.

وفيما يتعلق بمعالجة المشاكل الاقتصادية أيضاً، يتفوق شارون على أولمرت فى استطلاعات الرأى العام: حيث قال ٤٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع إن شارون كان سيعالج المشاكل الاقتصادية بشكل أفضل، مقابل ١٢٪ أجابوا بأن أولمرت يعالجها أفضل من شارون، وقال ٣٥٪ إن كليهما لم يكن ليعالج المشاكل الاقتصادية بشكل جيد.

إلى أى مدى تعتقد أن شارون كان زعيماً عظيماً..؟ من بين رؤساء وزراء إسرائيل الـ١٢، احتل شارون المركز الرابع، بحصوله على نسبة ٦,٣٪ فقط، فى حين أن يتسحاق رابين جاء فى المركز الثالث بنسبة فاقت النسبة التى حصل عليها شارون بنحو ضعفين، حيث حصل على نسبة ١٢٪، تلاه دافيد بن جوريون كثانى أفضل زعيم بنسبة ٢٩,١٪، فى حين تصدر مناحم بيجين الاستطلاع

كأفضل زعيم فى تاريخ إسرائيل، حيث اختاره ٣٠,٨٪ من المشاركين. تجدر الإشارة إلى أن دافيد بن جوريون يُعد أفضل زعيم، يليه يتسحاق رابين ثم مناحم بيجين، وذلك بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عاماً.

أجرت الاستطلاع شركة موتاجيم لحساب موقع (نعنع ١٠) الإخباري، وشارك فى الاستطلاع ٥٠٠ شخص يشكلون عينة تمثل السكان اليهود الراشدين فى إسرائيل، من سن ١٨ عاماً فأكثر.

٧٥٪ من أطفال سديروت على الأقل يعانون من الهلع

هاآرتس ٢٠٠٨/١/١٧
بقلم: ميخال جرينبرج

بالأمس أيضاً سقطت عشرات صواريخ القسام على سديروت.. يوم آخر يشعر فيه أهالى المدينة بالخوف من سماع صافرات الإنذار معلنة اقتراب خطر قادم، ويهرولون مرة تلو الأخرى إلى المنطقة الآمنة. وغالباً ما ينتهى إطلاق وابل الصورايخ بالتقرير المألوف: "لم تقع خسائر فى الأرواح أو الممتلكات". ولكن ثمة دراسة جديدة من المقرر نشرها قريباً تشير إلى استفحال الأضرار النفسية الناجمة عن العيش فى ظل إطلاق صواريخ القسام. وبحسب الدراسة التى أجراها مركز "نيطل" (الذى يقدم المساعدة النفسية فى الأوقات العصيبة وعند التعرض لصدمة على المستوى القومي)، فإن ٧٥٪ على الأقل من أطفال سديروت (فى الفئة العمرية من ٤ وحتى ١٨ سنة) يعانون من أعراض ما بعد الصدمة التى تتمثل فى اضطرابات أثناء النوم ومشاكل فى التركيز. فى حين يعانى حوالى ٣٠٪ من أطفال المدينة من اضطرابات تعوق الأداء اليومي.

كما يرصد المسئولون فى مركز "حوسين" (حصانة) فى سديروت، وهو مركز لرعاية المصابين بالهلع، ارتفاع حاد فى نسبة الأطفال الذين يحتاجون إلى علاج نفسى مستمر- أى الأطفال الذين لم يُجدِ معهم العلاج بعد الحادثة مباشرة. وحتى مايو الماضى، كان هناك ٣٠٪ فقط من الأطفال فى سن عام حتى ست أعوام ممن تم تشخيصهم على أنهم مصابين بالهلع، يحتاجون إلى تلقى علاج مستمر، فى حين ارتفعت نسبتهم منذ ذلك الحين لتصل الآن إلى ٧٠٪. واليوم يستقبلون فى مركز "حوسين" ١٢٠ طفلاً فى حاجة إلى علاج مستمر.

قد تنشأ أعراض ما بعد الصدمة - التى تتجلى بصفة عامة فى مشاعر الخوف والعجز- إثر التعرض لحادث مريع، وتظل تلازم الشخص المصاب بها لفترة طويلة. غير أن الوضع فى سديروت يغير إلى حد ما من تشخيص تلك الأعراض. وتقول داليا يوسف، مديرة مركز حوسين: "ثمة سؤال جوهرى ألا وهو: كيف يمكن معالجة أعراض ما بعد الصدمة، فى حين أن الصدمة مازالت مستمرة..؟".

تستوجب الحياة فى ظل تهديد صواريخ القسام والهلع المتواصل تحديث أساليب العلاج التقليدية. تقول داليا إن جزءاً من معالجة الهلع فى المدينة وفى المستعمرات المحيطة بغزة، ينظر إليها باعتبارها وضع دائم. هكذا، على سبيل المثال، فى مجلس شعر هنيجف الإقليمى ابتكروا لعبة جديدة تقوم على فكرة إطلاق صواريخ القسام، مما يمكن الأطفال من تفريغ شحنة الخوف المكبوتة بداخلهم بشكل بسيط للغاية.

وبالأمس نظم رجل الأعمال أركادى جايدماك رحلة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع للفتيان والفتيات الذى أرادوا الخروج من سديروت. وهذا العام استجاب حوالى ٥٠ شاب فقط لقضاء عطلة نهاية الأسبوع فى القدس، وهو عدد متواضع مقارنة بالمرات السابقة التى أتيحت فيها فرصة الخروج فى رحلة. فسكان سديروت لم يعودوا سعداء بإرسال أبنائهم فى رحلات، وقد علمنا الماضى أن المغادرة لا تخفف بالضرورة من حدة الهلع. وتقوم داليا أيضاً بالترويج للاعتقاد بأن مغادرة المدينة- لمدة طويلة أو قصيرة- لا تخفف بالضرورة من حدة الهلع، بل إنها أحياناً تزيد الشعور بالهلع. حيث تقول: "إننى أعرف شخصياً عائلات تركت المدينة إلى الأبد وتعانى بشدة من الاغتراب عن المدينة. وكذلك أيضاً حالات الإخلاء لأسبوع أو لأسبوعين. وفى كلتا الحالتين، كان من الممكن رؤية أن الخوف والهلع ربما قد يزداد".

تستند الدراسة التى أجراها مركز "نيطل"، والتى ستنشر خلال الأيام القريبة القادمة، إلى عينة تمثل سكان مدينة سديروت. ويظهر من الدراسة أنه على الرغم من أن الأطفال هم أكثر من يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، فإن ٢٨٪ من البالغين أيضاً يعانون من تلك الاضطرابات. فيما يميز أحد معدى الدراسة، وهو الدكتور رونى برجر، مدير الخدمات العامة فى مركز "نيطل"، بين أعراض اضطرابات ما بعد الصدمة التى يجرى تشخيصها عن طريق اضطرابات فى التركيز والنوم، وبين الاضطرابات التى تؤثر بشكل حقيقى على الأداء اليومي. وقد لاحظ برجر - الذى أجرى الدراسة بالاشتراك مع الدكتور مارك جلكوف

ومساعدة الدكتورة مينا تسيمح - تزايد ظاهرة الاضطرابات الشديدة خلال الأشهر الأخيرة.

كما لاحظت داليا يوسف، مديرة مركز حوسين فى سديروت، ارتفاع عدد الأطفال الذين يعانون من الهلع فى المدينة، حيث قالت إن عدد الأطفال فى سن عام وحتى ست أعوام، ممن تم تشخيصهم على أنهم مصابون بالهلع ويحتاجون إلى علاج لفترة طويلة آخذ فى التزايد. وأضافت، أنه حتى شهر مايو الماضى بلغت نسبة الأطفال المصابين بالهلع ويحتاجون إلى علاج مستمر ٣٠٪ فقط من بين ٣٠٥ طفلاً. غير أن هناك ٧٠٪ من بين ١٠٥ طفلاً آخرين ممن تم تشخيصهم على أنهم مصابون بالهلع، يحتاجون إلى علاج طويل الأمد.

وقد قال يارون بن شيمول، الذى أصيبت ابنته ليئور (٥ أعوام) يوم الجمعة إثر إطلاق صاروخ قسام عندما كانت فى منزل الجيران، أن ابنته تلقت علاجاً نفسياً بسبب الهلع حتى قبل إصابتها. وبالأمس قال إن الإصابة أبطئت من فاعلية العلاج. وأضاف قائلاً: "ما أن استطعنا إقناعها بالخلود إلى النوم فى سريرها، جاءت هذه الإصابة". ويبدو أن ليئور واحدة من كثيرين: حيث يتلقى ١٢٠ طفلاً فى سديروت العلاج من الهلع بشكل مستمر. وتصف داليا يوسف العلاج بقولها: "إننا نعمل بالتعاون مع أولياء الأمور من أجل توفير جو للطفل نحرص فيه على مواصلة الابتسام فى وجهه، ومنحه الحب واللعب، وبهذا نخلق جواً صحياً". كما يتعلم الآباء فى هذا الإطار أساليب عملية للتعامل مع الهلع، مثل طريقة التنفس والاسترخاء ووسائل أخرى.

٨٢٪ من الشباب يتوقعون حدوث النكبة النازية مرة أخرى

بقلم: ميخال كونفورتي
المصدر: www.nfc.co.il
٢٠٠٨/١/٢٥

صحيح أن دراسة أحداث النازية موضوع إجبارى فى مادة التاريخ فى المدارس الإسرائيلية، إلا أن استطلاعاً جديداً للرأى أجراه معهد "ماسوآه (massuah)" بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى لإحياء ذكرى أحداث النازي، المقرر له بداية الأسبوع القادم، يظهر أن ١٢٪ فقط من تلاميذ المرحلة الثانوية وطلبة معاهد إعداد المعلمين يعتقدون أن دروس التاريخ هى المصدر الرئيسى لدراسة موضوع أحداث النازي.

أجرى الاستطلاع خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٧ وحتى يناير ٢٠٠٨، على عينة شملت ٥٣٦ من تلاميذ المرحلتين الإعدادية والثانوية من مختلف أنحاء إسرائيل، و٨٥ من طلاب معاهد إعداد المعلمين فى مختلف أنحاء إسرائيل، و٨٦ جندياً وضابطاً من وحدات مختلفة.

ركزت وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الأشهر الأخيرة اهتمامها على الناجين من أحداث النازى الذين يعيشون اليوم فى إسرائيل. ويتضح من نتائج الاستطلاع أنه كلما انخفض سن المشاركين فى الاستطلاع (تلاميذ المرحلة الإعدادية مقارنة بالجنود والمعلمين الجدد)، كلما ارتفعت النسبة التى تنظر إلى الناجين من أحداث النازى على أنهم لا حول لهم ولا قوة: حيث اتفق ٦١٪ من إجمالى المشاركين فى الاستطلاع مع مقولة "غالبية الناجين من أحداث النازى فى إسرائيل لا حول لهم ولا قوة وصوتهم غير مسموع فى المجتمع"، فى حين ارتفعت النسبة بين التلاميذ وبلغت ٧٤٪.

وفى تعليقها على نتائج الاستطلاع، قالت أمس المدير العام لمعهد "ماسوآه"، آيا بن نفتالي: "إن الإستراتيجية الإعلامية الخاصة بالنضال العادل من أجل تأييد الدولة للناجين من النكبة النازية، أضرت بشدة بصورة هؤلاء الناجين فى نظر الشباب فى إسرائيل اليوم. فالشباب الذين شاهدوا فى العام الماضى صور المظاهرات التى ظهر فيها الناجين من أحداث النازى وهم يرتدون ملابس سجناء معسكرات الإبادة، لا يدركون إسهاماتهم فى إقامة دولة إسرائيل وترسيخ أركانها فى كافة مناحى الحياة".

ثمة بيانات أخرى أظهرها الاستطلاع: حيث يعتقد ٩٢٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنه ينبغى على دولة إسرائيل قيادة حملة دولية لمناهضة الإبادة الجماعية فى دارفور، فى حين يعتقد ٣٩٪ من المستطلعة آراؤهم أن المجتمع الذى يعيشون فيه مجتمع عنصرى من أساسه، وذكر ٨٢٪ أنهم يعتقدون أن أحداث النازى قد تتكرر فى أى مجتمع من المجتمعات.

وقالت نفتالى معقبة على نتائج الاستطلاع: "يبدو أن الشباب الإسرائيلى ينظر اليوم إلى النكبة النازية على أنها مجرد حادث تاريخي، بل وكمسألة مؤثرة فى حياتنا اليومية". وأضافت نفتالى أنه رغم ذلك هناك أخبار طيبة: "حيث يشير الاستطلاع إلى إنجاز حققه المجتمع الإسرائيلى فى مجال تعليم قيم الديموقراطية، والتأكيد على مسئولية الفرد الشخصية، وأهمية قيم الثقافة والأخلاق والتأكيد على ضرورة الإحساس بمعاناة الآخرين".

٩٢٪ من الطلاب: "أولمرت فشل فى حل أزمة التعليم العالي"

المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٨/١/١٣
بقلم: هيئة تحرير الموقع

أظهر استطلاع للرأي، أُجرى فى أوساط الطلاب، أن الغالبية العظمى منهم غير راضين عن الطريقة التى تتعاطى بها وزيرة التعليم ورئيس الوزراء مع أزمة التعليم العالي.

كشف استطلاع للرأى أجرته شركة "مدجام" لحساب اتحاد الطلاب القطرى أن ٩٢٪ من الطلاب غير راضين عن الطريقة التى تتعاطى بها الحكومة مع أزمة التعليم العالي، وأن نسبة مماثلة من الطلاب غير راضية عن الطريقة التى يتعاطى بها رئيس الوزراء، إيهود أولمرت مع الأزمة. كما قال ٨٤٪ من الطلاب إنهم غير راضين عن إدارة وزيرة التعليم يولى تامير للأزمة.

أجرى الاستطلاع على عينة شملت ٥٠٠ طالب من جامعات إسرائيل الخمس، كما أظهر الاستطلاع أن هذه الأزمة قد تؤثر على طريقة تصويت الطلاب فى الانتخابات للكنيست: ففى الإجابة على سؤال "لو أجريت الانتخابات اليوم، لصالح أى حزب ستصوت..؟" أجاب معظم الطلاب (٢٨٪) أنهم لم يقرروا بعد لصالح أى حزب سيصوتون. وأجاب ١٤,٦٪ بأنهم ما كانوا سيصوتون لأى حزب، بينما أجاب ١٢٪ بأنهم كانوا سيصوتون لصالح حزب الليكود، مقابل ٩,٦٪ فقط قالوا إنهم سيصوتون لصالح حزب العمل.

ورغم ذلك، أشار ١٨٪ من الطلاب إلى أنه فى حالة ما إذا تدخل رئيس حزب العمل، إيهود باراك، وحل الأزمة ستتزايد احتمالات تصويتهم لصالح حزب العمل فى الانتخابات القادمة، حيث سيستطيع حزب العمل بالفعل مضاعفة قوته الانتخابية بين جمهور الطلاب، على حساب حزبى كاديما ويسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا).

وفى تعقيبه على ذلك، قال إيتى شونشاين، رئيس اتحاد الطلبة القطري: "إن جمهور الطلاب محبط بشدة من أسلوب تعاطى الحكومة مع أزمة جهاز التعليم العالي. الإحباط ينبع فى الأساس من عدم معالجة وزيرة التعليم يولى تامير للأزمة الراهنة وللأزمات السابقة. فوزيرة التعليم لا تهتم كثيراً بموضوع التعليم فى دولة إسرائيل، ويبين الاستطلاع عجز الحكومة وخيبة الأمل الشديدة التى يشعر بها الطلاب".

ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة ضد القناتين الثانية والعاشرة بنسبة ٤٠٪

بقلم: راز شَخنيك
ملحق يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/١٢/٣١

احتدمت مؤخراً المنافسة بين القناتين الثانية والعاشرة للحصول على نسب مشاهدة أعلى، إلا أن القناتين تحققان نصراً عظيماً فى موضوع واحد ألا وهو: كمية الشكاوى المقدمة من المشاهدين ضد مضمون البرامج المذاعة. حيث أشار تقرير مفوض شكاوى الجمهور فى شبكة الإذاعة الثانية، جيورا روزين، إلى أن هناك كم هائل من الشكاوى المقدمة ضد القناتين والتى بلغت ٣٤٩٧ شكوى، وبذلك يكون عدد الشكاوى قد ارتفع بنسبة ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٥ . فيما يعزى السبب الرئيسى وراء ذلك إلى حرب لبنان الثانية.

لقد تم تقديم الغالبية العظمى من الشكاوى ضد مذيعى الأخبار أثناء الحرب، حيث اتفق معظم المشتكين على أن المحللين السياسيين والمذيعين قاموا بإفشاء معلومات حساسة للعدو وعرَّضوا الجبهة الداخلية للخطر. وقد جاء فى شكاوى المشاهدين أن تقرير موشيه نوسبا، عن كارثة كيبوتس كفار جلعادى على سبيل المثال، أدى إلى سقوط وابل ثانى من صواريخ الكاتيوشا. كما كان لرونى دانيئيل، مراسل القناة الثانية، نصيب كبير من الشكاوى بسبب بيانه يوم ٨ أغسطس ٢٠٠٦ الذى جاء فيه أن "عملية الجيش الإسرائيلى تبدأ الآن". وقد اعتبر المشتكون أن هذا البيان لا يقل خطورة عن إفشاء الأسرار العسكرية. كما تكررت شكاوى الجمهور فيما يتعلق بالحرب حيث أفادت الغالبية العظمى من الجمهور بأن وسائل الإعلام قد تسببت فى انخفاض الحالة المعنوية لديهم.

◆ توزيع شكاوى الجمهور:

تم تقديم ١٨٦٤ شكوى ضد شركات الأخبار فى كلتا القناتين بسبب الحرب، فى حين تم تقديم ١٠٤٧ شكوى ضد أخبار القناة الثانية، كما قدمت ٨١٧ شكوى ضد أخبار القناة العاشرة. كما تم تقديم ٢٠١ شكوى ضد شركة كيشت، و١٦٨ شكوى ضد شركة ريشت، و١٤٣ شكوى ضد القناة العاشرة. وتبدو هذه الأرقام طبيعية فى ضوء فروق المشاهدة الكبيرة بين القناتين الثانية والعاشرة.

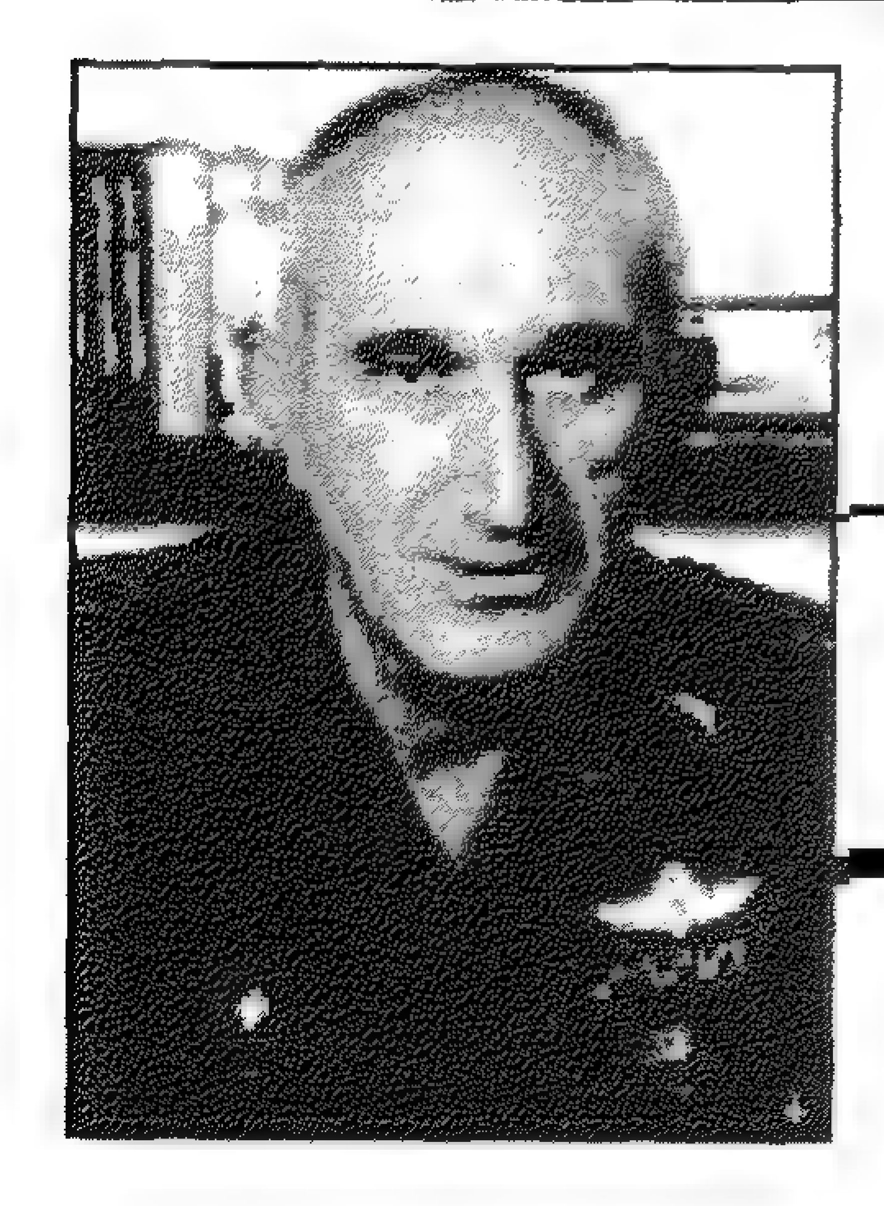
بالإضافة إلى الأخبار، فقد تطرقت شكاوى الجمهور إلى مضمون البرامج المذاعة، لاسيما فيما يتعلق بالألفاظ غير اللائقة التى تصدر عن المذيعين أو الضيوف أو "تصرف غير لائق". وكانت صحيفة "يديعوت أحرونوت" قد نشرت على لسان المذيعة شمريت ميئير تعبيراً غير مناسب حظى بشكاوى شديدة اللهجة من قبل جمهور المشاهدين حيث قالت إنها "سعيدة لأن العرب يصومون فى رمضان لمدة شهر كامل، فعندما يكون العرب مستنزفين تقل التصريحات".

ثمة تعبير آخر غير لائق صدر عن جبرى ليفي، الذى قال لإحدى المتنافسات فى برنامج "روكديم عم كوخافيم" (الرقص مع النجوم) أنه يتعين عليها الإنقاص من وزنها. ثمة نجم آخر فى سماء الشكاوى، ألا وهو نمرود هرئيل المذيع بالقناة العاشرة، الذى كُتب عنه "تصرف غير لائق" عندما قاد السيارة وهو معصب العينين.

وإلى جانب مضمون البرامج المذاعة، يصب جمهور المشاهدين جَم غضبهم على الإعلانات. وهنا تبرز شكوى متكررة: حيث يرى جمهور المشاهدين أن هناك إعلانات استفزازية لا يجب عرضها على شاشة التليفزيون لاسيما خلال الأوقات التى تشهد إقبالاً من الأطفال على مشاهدة التليفزيون بسبب ما فيها من تلميحات جنسية صاخبة، وعري، وعنف أو تخويف. علاوة على ذلك، يشتكى المشاهدون من الجنس الذى يظهر خلال الإعلانات وإساءة استخدام جسم المرأة. وأحد الإعانات التى قدمت ضدها كم هائل من الشكاوى هو إعلان "شيبسى فري" الذى يعرض لسيدتين بملابس عارية تأتيان للبحث عن طفل صغير وتدخلان إلى غرفة نومه لتفاجئ الأم بهذا الوضع.

إن من يريد رؤية شيء ما يبعث على التفاؤل يمكن أن يراه فى عدد الشكاوى المقدمة ضد مضمون الإعلانات التى بلغت حوالى ٣٠ شكوى، وهو انخفاض بنسبة ٣٧٪، نتيجة لصياغة ميثاق أخلاقى مُلزم لكافة الأطراف القائمة على الإعلانات. إذن فلماذا الاعتقاد بأن كل شيء مظلم فى القناتين الثانية والعاشرة..؟!

◆ ترجمات عبرية ◆



١٠

شخصية العدد

رئيس الأركان الإسرائيلى الراحل "موشيه ليفي"

ترجمة وإعداد: أسامة أبو رفاعي

فى التاسع من يناير الجاري، رحل عن عالمنا "موشيه ليفي"، رئيس الأركان الثانى عشر في تاريخ الجيش الإسرائيلي، عن عمر يناهر الـ٧٢ عاماً. كان ليفى قد نقل فى أيامه الأخيرة إلى العناية المركزة، إثر إصابته بجلطة دماغية حادة.

كان ليفى الملقب بـ"موشيه ونصف"، بسبب طول قامته، قد التحق بوحدة جولانى، وقضى معظم خدمته كرجل مظلات. وحصل على وسام الشجاعة خلال حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وكان قائد قوات الجيش الإسرائيلى فى حرب لبنان.

وولد ليفى سنة ١٩٣٦ فى تل أبيب لأسرة ذات أصول عراقية، ودرس فى مدرسة بياليك الابتدائية، والتحق بالجيش الإسرائيلى سنة ١٩٥٤ .. خلف ليفى رافي إيتان فى قيادة هيئة الأركان وهو فى سن الـ٤٧ عاماً. التحق فى بداية خدمته بوحدة جولاني، وانتقل بعد ذلك إلى لواء مظلات الذى قضى فيه معظم حياته العسكرية. وكان من طلائع المظليين الذين شاركوا فى الحروب التى خاضها الجيش الإسرائيلي.

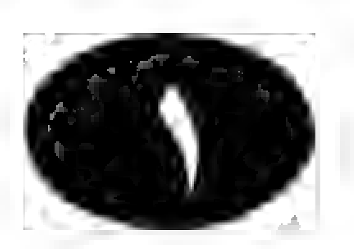
بعد مرور عامين على التحاقه بالخدمة العسكرية، أصبح ضابط عمليات الكتيبة ٨٩٠ أثناء حرب عام ٥٦، وشارك فى المعارك التى دارت رحاها على ممر متلا. وكان قائد مدرسة المظلات فى الفترة ما بين ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨ . وأصبح بعد ذلك قائد وحدة "الغور"، التى كانت مهمتها الرئيسية ملاحقة الفدائيّين والمقاومين المتسللين من الأردن. وتم تعيينه كرئيس أركان لقيادة المنطقة العسكرية الوسطى سنة ١٩٧٣، ثم ترقى وأصبح رئيس قسم العمليات فى قيادة الأركان سنة ١٩٧٤، وأصبح قائد المنطقة الوسطى سنة ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨١، ثم أصبح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية سنة ١٩٨٣ .

بدأ ليفى يتولى مهام منصبه كقائد لهيئة الأركان فى ذروة حرب لبنان الأولى (١٩٨٢) وقد سقط الملاح رون آراد خلال فترة ولايته أسيرا فى أيدى منظمة حزب الله. أنهى ليفى مهام منصبه سنة ١٩٨٧ واستقال من الجيش الإسرائيلى بعد ٣٣ عاماً من الخدمة.

وبعد تركه الخدمة العسكرية، أصبح ليفى زميل فى مدرسة الاقتصاد اللندنية، بعد حصوله على درجة الماجستير فى اقتصاد وتاريخ الدول الإسلامية فى الجامعة العبرية بالقدس.

وقد عاد إلى كيبوتس "بيت ألبا" سنة ١٩٨٩، وظل مقيما فيه حتى وافته المنية. ودائماً ما كان يرغب فى العمل بالمجال الزراعي، ولكن إصابة قديمة أثناء الخدمة حالت دون عمله فى هذا المجال. وقد أصبح سنة ١٩٩١ أحد أعضاء مجلس إدارة الصناعات الجوية. ومنذ عام ١٩٩٣ حتى وفاته، كان رئيس مجلس إدارة شركة طريق عابر إسرائيل.

رؤية عربية



"أشرف مروان" بين الدعاية الإسرائيلية والموقف المصري

د. منصور عبد الوهاب منصور
كلية الألسن - جامعة عين شمس

نحن هنا لسنا بصدد محاكمة أشرف مروان، أو إصدار حكم براءة أو إدانة لهذه الشخصية التى أثارت جدلاً واسعاً فى أوساط المخابرات والمال وتجارة السلاح. وكان هذا الجدل سائداً فى حياته، وازداد عمقاً بعد رحيله.

قضية دكتور أشرف مروان قضية هزت أجهزة المخابرات الإسرائيلية منذ حوالى ثمانية وثلاثون عاما، منذ أن ذهب مروان إلى السفارة الإسرائيلية فى لندن - وفقاً للرواية الإسرائيلية - طالباً التعاون مع جهاز الموساد. ترجع أهمية هذه القضية بالنسبة لإسرائيل لارتباطها بأخطر إخفاق مخابراتى فى تاريخ إسرائيل، هذا الإخفاق الذى تسبب فى تكبد الجيش الإسرائيلى أولى الهزائم الكبرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يتعرض فيها كيان دولة إسرائيل لخطر ملموس كاد أن يقضى عليها.

تعتمد قضايا التجسس بصفة عامة على عنصرين أساسيين: الأول والأهم هو المعلومات المتوفرة عن جميع عناصر الموضوع، والآخر هو تحليل هذه المعلومات تحليل علمى موضوعى بعيداً عن الأهواء والانتماءات.

من ناحية العنصر الأول لا تتوفر لنا أية معلومات رسمية من أى طرف من الأطراف موضوع القضية. فالطرف الأول هنا هو دكتور أشرف مروان نفسه، فهو شخصية يحيطها كثير من الغموض، شخصية طموحة ذكية، شخصية اقتحمت أربعة مجالات خطيرة وهى مجالات: عالم السياسة، وعالم أباطرة رأس المال، وعالم تجارة السلاح الذى تفوق فيه مروان، وأخيراً عالم المخابرات.

الطرف الأول فى هذه القضية وهو أشرف مروان قليل الحديث لأجهزة الإعلام بصفة عامة، ولم يتحدث تقريباً بشأن قضية التجسس مع إسرائيل بصفة خاصة.

الطرف الثانى فى هذه القضية، يتمثل فى القيادتين السياسية والأمنية فى مصر، فهى قليلة الكلام فى هذه القضية أيضاً، لم يتحدث جهاز المخابرات العامة إطلاقاً- سواء عبر مسئوليه الحاليين أو السابقين- فى هذا الموضوع، أما القيادة السياسية فقد كان أول رد فعل مباشر لها فى مراسم تشييع أشرف مروان، عندما حضرها كبار رجالات الدولة، ورد الفعل المباشر الثانى تمثل فى تصريح الرئيس مبارك عقب عودته من أكرا، عندما قال فى حديث مع رؤساء تحرير الصحف المصرية، فى ٢٠٠٧/٧/٢ بشكل قاطع وحاسم، إن الدكتور أشرف مروان ، كان مصرياً وطنياً مخلصاً قدم خدمات جليلة لبلده .

أما الطرف الثالث وهو إسرائيل فهو الطرف الوحيد الذى كشف عن وجود عميل مصري، قريب من قلب نظام الحكم فى عصرى عبدالناصر والسادات، عمل لصالح إسرائيل.

ووفقا لأولى مبادئ عالم المخابرات، الذى يعد عالم سرى تماماً، لا يقوم أى جهاز مخابرات فى العالم بالكشف عن اسم عميل بأهمية دكتور أشرف مروان. ولكن بحساب المكاسب والخسائر هناك سؤال يطرح نفسه وهو هل كسبت إسرائيل أم خسرت..؟ ولماذا كشفت عن شخصية العميل المصرى (وفقاً للرواية الإسرائيلية) بعد كل هذه الفترة..؟.

اعتادت إسرائيل منذ فترة مفاجئتنا بالكشف عن بعض الأحداث التى تهم الشارع المصرى فى العديد من القضايا، وأهمها الكشف عن اغتيال عدد ليس بقليل من

الأسرى المصريين فى حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧، وهنا يسأل سائل لماذا تقدم إسرائيل على الكشف عما يدينها أمام الرأى العام الداخلى والعالمي..؟ وما الفائدة التى ستعود عليها عندما تكشف عن قيام بعض قادتها بقتل أسرى مصريين، عُزل من السلاح، بدم بارد..؟

وفى هذا السياق أرى أن إسرائيل تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- إحراج القيادة المصرية أمام الشعب وإظهارها كقيادة لا تتحرك دفاعاً عن كرامة أبناء الشعب من الشهداء.

٢- تشكيك الشعب المصرى فى قيادته، وإظهارها فى صورة قيادة سلبية لا تتخذ موقفاً حازماً تجاه قضاياه الوطنية.

٣- تكوين حائط من الردع بالإحباط للشعب المصري، ولسان حال الإسرائيليين يقول: انظروا نقتل أسراكم ونعترف بذلك (كتابات صحفية وكتب وشهادات تليفزيونية) ولا تطالب قيادتكم بمحاكمة القادة الإسرائيليين كمجرمى حرب.

وما يلفت نظر المتابعين توقيت الكشف عن هاتين القضيتين من قِبل إسرائيل، نجد أن الكشف تم فى ظل:

١- الكشف عن وثائق حرب يونيو ١٩٦٧ .

٢- تردى الأوضاع العربية-العربية والفلسطينية-الفلسطينية.

٣- كشف العديد من قضايا التجسس من قِبل جهاز المخابرات العامة المصرية، بل وتقديم المدانين للمحاكمة وصدور أحكام قضائية بالسجن المؤبد. ومن هنا تريد إسرائيل التشكيك فى نجاحات المخابرات العامة المصرية، وبصفة خاصة بعد سلسلة الإخفاقات المخابراتية الإسرائيلية فى الفترة الأخيرة، وآخرها إخفاقات حرب لبنان الثانية.

ومن هنا تأتى أهمية الموقف الإسرائيلى من قضية أشرف مروان، لقد بدأت إسرائيل الحديث عن موضوع أشرف مروان بشكل غير مباشر منذ النصف الثانى من العقد الأخير من القرن العشرين دون التصريح بشكل مباشر باسم أشرف مروان، ولكن عن طريق التصريح بعدد من الأسماء الكودية مثل "الصهر" و"العريس" و"بابل" وغير ذلك. وقد تم التصريح باسم أشرف مروان صراحة فى إطار الجدل القانونى بين رئيس الموساد تسفى زامير وإيلى زغيرا رئيس المخابرات العسكرية إبان حرب أكتوبر حول "على من تقع مسئولية إخفاق حرب أكتوبر ١٩٧٣".

ولأن ملف أشرف مروان يؤرق إسرائيل منذ حرب أكتوبر تحاول إسرائيل الوصول للحقيقة، هل كان أشرف مروان جاسوساً مصرياً دسته المخابرات المصرية على إسرائيل ولعب دوراً مهماً فى خطة الخداع الاستراتيجى لحرب أكتوبر..؟ أم أنه كان جاسوساً يعمل لصالح إسرائيل..؟ أم أنه كان عميلاً مزدوجا..؟ وإذا كان عميلاً مزدوجاً لصالح من كان يعمل..؟ هل كان يعمل لصالح مصر أم لصالح إسرائيل..؟ أم كان يعمل لصالح نفسه، ويخدع الطرفين معاً..؟

وللوصول إلى إجابة على هذه التساؤلات عمدت إسرائيل طوال الفترة الماضية إلى تسريب معلومات عن طريق مسئولين سابقين فى أجهزتها الأمنية، مفادها أن هناك عميل لها كان فى قلب النظام المصرى فى عصرى عبد الناصر والسادات، أملاً فى أن تنزلق القيادة الأمنية والسياسية فى مصر وتقع فى هذا الفخ وتصدر تصريحاً يحسم أمر أشرف مروان.

ولمَ لم تنزلق القيادة المصرية وتقع فى الفخ الإسرائيلى عمدت إسرائيل فى الفترة الأخيرة إلى التصريح باسم العميل صراحة، أملاً فى أن تستفز القيادة المصرية وتصرح بشيء ما يحسم القضية ويريح إسرائيل ويجيب على السؤال المحير بشأن العميل "بابل"، واستخدمت القيادة المصرية أسلوب "الردع بالإحباط".

◆◆◆◆◆

قُلت فى البداية إن المعلومات فى هذا الموضوع تكاد تكون معدومة من جانب طرفين أساسيين فى هذه القضية - القيادة المصرية سواء السياسية أو الأمنية وأشرف مروان نفسه - ومن جانب آخر هناك تسريب معلومات بشكل متقطع ولفترة طويلة من جانب إسرائيل، وهى تسريبات لها هدف محدد كما أشرت، والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: فى ظل عدم وجود معلومات متوفرة من الجانب المصرى هل نأخذ ما يصدر عن الجانب الإسرائيلى (وهو الخصم فى هذه الحالة) وكأنه أمر مصدَّق، وأن ما يقال من قِبل إسرائيل يصل إلى مرتبة الحقائق التى لا تقبل التشكيك. للأسف أرى أن وسائل الإعلام العربية وبصفة خاصة الصحافة تعاملت مع موضوع أشرف مروان وفقاً للمعلومات التى طرحها الجانب الإسرائيلى دون إدراك للهدف من ذلك، ودون فهم لما تقوم به إسرائيل فى هذا الموضوع وهو خلق نوع من البلبلة داخل العقل العربى عامة والمصرى بصفة خاصة. ومن هنا أرى أنه عندما ننقل عن المصادر الإسرائيلية علينا أن نجيد قراءة ما يصدر عن إسرائيل

قراءة علمية متأنية، ومعرفة الدوافع والأسباب وراء ما تصدِّرَه إسرائيل لنا من معلومات، ويبدو أن من نقلوا عن وسائل الإعلام الإسرائيلية لم يقرأوا كل ما كُتب، بل وعمدوا إلى الأخذ بما يحقق فكرتهم أو بما يتفق مع ميولهم واتجاهاتهم السياسية، أو وجدوا فيما ذكرته إسرائيل تحقيق لمآربهم دون مراعاة المصلحة الوطنية المصرية.

والسؤال هنا: بحساب المكاسب والخسائر، ماذا حققت إسرائيل من وراء الإفصاح عن الاسم الحقيقي للعميل "بابل"، هل ربحت إسرائيل..؟ أم أنها خسرت الكثير..؟

وفى هذا السياق نجد أن إسرائيل قد ضحَّت بالمستقبل عندما أفصحت عن اسم أشرف مروان صراحة، إذ أنها بذلك ستردع أى شخص قريب من نظام حكم أى دولة من التعامل معها خوفاً من فضحه فى المستقبل. وهى سقطة خطيرة فى عالم المخابرات.

ومقابل ذلك أرادت إسرائيل ضرب الرموز الوطنية المصرية سواء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أو الرئيس الراحل أنور السادات.

وفى مسألة تجسس أشرف مروان لصالح إسرائيل نسوق النقاط التالية فى محاولة لإمعان التفكير فى هذه القضية:

١- أن إسرائيل لم تجند أشرف مروان، بل(وفقاً لروايتها) هو الذى عرض تقديم خدماته عليها.

٢- لا يُعقل أن يُقدِم صهر رئيس الجمهورية على الذهاب لسفارة العدو فى لندن وهو يعلم جيداً أنه شأنه شأن أى شخصية مهمة تتابعه أجهزة الأمن سواء فى الداخل أو الخارج.

٣- وهل يُعقل أن يذهب شخص يعمل فى التجسس، إلى شقة فى وسط لندن لمقابلة مشغليه، بسيارة تحمل لوحات دبلوماسيه ويضع السيارة أمام العمارة دون أن يحاول وضعها بعيداً عن مكان اللقاء، إلا إذا كان مطمئناً ومؤمناً من قبل الأجهزة الأمنية المصرية.

٤- لو أن أشرف مروان كان يتجسس لصالح إسرائيل هل كان سينال تكريم الرئيس السادات بمنحه وسام الجمهورية وتقليده العديد من المناصب الحساسة..؟!

٥- لو كان أشرف مروان جاسوساً يعمل لصالح إسرائيل هل كان الرئيس مبارك أرفع منصب فى الدولة ليستقبله فى العديد من المناسبات، وهل كان سيدعوه لحضور حفل زفاف نجله السيد/ جمال مبارك، وهل كان سيحضر هذا العدد الهائل من رموز الدولة جنازته..؟!

٦- لو كان أشرف مروان جاسوساً لحاكمته مصر على الأقل فى عصرى الرئيس الراحل أنور السادات أو عصر الرئيس مبارك، أو على الأقل لتم طرده هو وأسرته من مصر بدون إحداث ضجة حرصاً على سمعة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وأسرته.

٧- من المعروف أن الموساد شأنه شأن أى جهاز مخابرات يقوم بالاحتفاظ ببعض التسجيلات أو الصور أو الوثائق التى تدين العميل الذى تشغله كوسيلة سيطرة عليه. ولو كان مروان جاسوساً يعمل لصالح إسرائيل لسارعت إسرائيل بنشر ما لديها من وثائق أو دلائل تثبت ادعاءاتها، ولكن هذا لم يحدث.

٨- تصريح الرئيس مبارك بأن مروان كان وطنى مخلص خدم وطنه بإخلاص، بمثابة شهادة براءة من أعلى منصب سيادى فى الدولة لأشرف مروان.

ومن هنا تبرز لنا عدة دلائل تشير إلى أنه لو كان أشرف مروان قد عمل بالفعل مع إسرائيل فإنه كان يعمل بتكليف من قبل رئيس الجمهورية، وبعلم الأجهزة المصرية.

وأقول لمن بنوا استنتاجاتهم بأن أشرف مروان كان جاسوساً من خلال ما أخذوه عن وسائل الإعلام الإسرائيلية إنهم لو قرأوا ما ورد فيها كانوا سيجدوا ما يبرأ أشرف مروان من أبشع تهمة يمكن أن تُلصق بأى مواطن، وفيما يلى بعضاً مما جاء فى الصحافة الإسرائيلية:

١- إيتمار عنبري: معاريف ٢٠٠٧/٦/٢٧ تحت عنوان (العميل الكبير سقط ولقى حتفه): "لقد أمد الدكتور مروان المسئولين عنه بتحذير حول نية الرئيس السادات شن حرب على إسرائيل، ومعلومات حول طلب الرئيس المصرى فى ذلك الوقت الحصول على طائرات مقاتلة وصواريخ أرض أرض من الاتحاد السوفيتي، وعلى أساس هذه المعلومات تبلورت النظرية الخاطئة، التى تفيد بأن مصر لن تشن حرباً ما لم تُحقق التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل".

٢- يوسى ميلمان: هاآرتس ٢٠٠٧/٦/٢٩، تحت عنوان(لم يكن عميلاً مزدوجاً): "إيلى زعيرا فقط وزمرة صحفيين من أنصاره هم الذين قبلوا هذه النظرية، التى تهدف إلى حفظ الكرامة المهدرة لرئيس شعبة المخابرات العسكرية سابقاً إيلى زعيرا، وإذا كان مروان عميلاً مزدوجاً، فإنه بذلك لم يخن وطنه مصر بل خدمه بكل إخلاص".

٣- شلومو جازيت (كان رئيساً للمخابرات العسكرية الإسرائيلية فى أبريل ١٩٧٤) معاريف ٢٠٠٧/٧/٤ (الصورة التى تطوع بها "بابل" - عميل الموساد، وبعد ذلك التأخير فى نقل التحذير من الحرب (رغم أنه كان يعلم، بشكل شبه مؤكد بالخطة قبل وقت طويل من اتصاله) وإعطائه توقيت غير صحيح عن ساعة الصفر - كل ذلك أثار شكوكاً كبيرة فى أن بابل كان عميلاً تم زرعه من جانب المخابرات المصرية من أجل خدمة خطتهم الخداعية".

"لقد مر منذ ذلك الحين أكثر من ثلاثين عاماً، والموضوع لا ينتهي، وحقيقة أن اسم وهوية "بابل" قد كشفت ونشرت فى مصر أيضاً، وحقيقة أنه لم يلحق بالرجل أى أذى، كانت دليلاً على أنه كان مدسوساً فعلاً".

فى ٢٠٠٧/١٢/٢٩ أذاع برنامج "عوفدا" (الحقيقة) الذى تقدمه إيلانا ديان على شاشة القناة الثانية حلقة تحت عنوان "الجاسوس الأخير"، وتوقعنا أن تقدم هذه الحلقة دليلاً على أن أشرف مروان كان جاسوساً لصالح إسرائيل، وتحدث كل من إيلى زعيرا (شعبة الاستخبارات العسكرية) وتسفى زامير (الموساد)، ولكن لم تقدم الحلقة أدلة جديدة فى هذه القضية، ولم تعرض أى صورة لمروان أو تسجيل صوتى له مع تسفى زامير.

وفى النهاية نستخلص ما يلي:

١- لعالم المخابرات وجهان، أحدهما حقيقى وهو لا نعلمه ولا يستطيع أحد ادعاء معرفته به، إلا إذا كان أحد عناصر هذا الجهاز. والوجه الآخر هو الوجه المتخيل الذى يتيح للجميع التحدث عن هذا العالم دون ادعاء معرفته بالحقائق.

٢- لا يحق لأحد توجيه اتهام بالتجسس والعمالة لدولة أجنبية لشخص آخر سوى بعد تقديم اتهام واضح وصريح لهذا الشخص من قِبل الأجهزة المعنية، يعقب ذلك محاكمة هذا الشخص وإدانته من قِبل المحكمة وتوقيع عقوبة عليه.

٣- قراءة ما يصلنا من وسائل الإعلام الأجنبية قراءة علمية موضوعية، وعدم الأخذ بما يرد فيها على أنه أمر مُصدق وغير قابل للتشكيك.

٤- عدم الاستجابة للاستفزازات الإسرائيلية المتالية، التى تخرج علينا بها إسرائيل كل فترة.

٥- قضايا الأمن القومى لا تحسمها الاجتهادات الصحفية، أو المساجالات التليفزيونية، أو آراء غير المتخصصين.

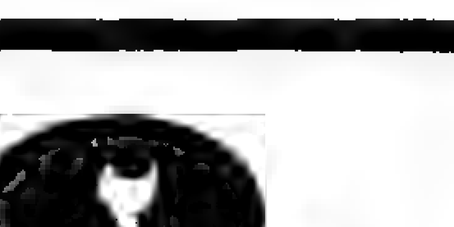
٦- اعتبارات المصالح القومية تحددها الأجهزة المعنية، وقادة الرأى بشرط عدم تجاوز الخطوط الحمراء فيما يتعلق باعتبارات الأمن القومي.

٧- عندما لا تكون هناك معلومات مؤكدة من مصادر وطنية لا تقبل الشك ترجح رأى على آخر فالصمت أفضل بكثير.

---

mansawahb@gamail.com

◆ رؤية عربية ◆



قراءة فى التقرير النهائى للجنة فينوجراد

د. أشرف الشرقاوي
مدرس بكلية الآداب - جامعة المنصورة

كان التقرير النهائى للجنة التحقيق الإسرائيلية فى أحداث حرب لبنان الثانية - التى ترأسها القاضى السابق إلياهو فينوجراد - بمثابة طوق نجاة للقيادة السياسية فى إسرائيل، كما كان طوق النجاة لأطراف أخرى غير إسرائيلية. فقد أتاح التقرير مخرجاً من المشاكل لكل من رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير الدفاع الأسبق عامير بيرتس، ووزير الدفاع الحالى إيهود باراك، ولكنه أعطى ايضاً امتيازات داخلية لحزب الله فيما يتعلق بمكانته كحركة مقاومة فى الساحة الداخلية اللبنانية، وأعطى كثيراً من الثقة فى النفس لسوريا وإيران، اللتان تمكنتا للمرة الأولى فى تاريخ النزاع العربى الإسرائيلى من إلحاق هزيمة شبه معلنة بالجانب الإسرائيلى من خلال دعم منظمة مقاومة صغيرة يقوم نشاطها العسكرى على حرب العصابات، ولا يمكن مجرد المقارنة بين قوتها وقوة الجيش الإسرائيلى.

بالنسبة لرئيس الوزراء إيهود أولمرت أكدت اللجنة أن قرار الحرب كان هاماً، وأنه لم يخطئ باتخاذ هذا القرار. ورغم توجيه نقد شديد إلى آليات صنع القرار فى القيادة السياسية الإسرائيلية إلا أن اللجنة أكدت أن الخطأ فى هذه الآليات يرجع إلى سنوات طويلة مضت وأن رئيس الوزراء الحالى قد ورث هذا الوضع ولم يكن لديه الوقت الكافى للإصلاح. أضف إلى هذا أنه لا يكاد يكون هناك موضع فى التقرير يوجه النقد إلى القيادة السياسية فيما يتعلق بأى قرار يتعلق بالحرب إلا وورد فى نفس الموضع نقد للجيش الإسرائيلى لنفس السبب. وبالتالى يستطيع رئيس الوزراء أولمرت أن يتنفس الصعداء الآن بعد أن أفلت بجلده من أزمة كادت تطيح بحكومته. ويستطيع أن يتمسك بما قررته اللجنة من أن القرارات التى اتخذتها القيادة السياسية فى مجملها كانت قرارات صائبة وأن الجيش هو الذى أخفق عند تنفيذها.

أما بالنسبة لوزير الدفاع الأسبق عامير بيرتس فقد أنصفه تقرير اللجنة بعد أن ظل منذ صدور التقرير الجزئى ملاحقاً بالاتهام بالمسئولية عن العملية البرية الفاشلة التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى الأيام الأخيرة للحرب، حيث أكدت اللجنة أن العملية البرية أيضاً كانت ضرورية. وبعد أن كان بيرتس متهماً بعدم الموضوعية فى اتخاذ قرار القيام بالعملية البرية الفاشلة عشية انتهاء الحرب، أزال تقرير اللجنة عنه هذه الوصمة، وألقى باللائمة عن الفشل على الجيش الإسرائيلى مرة أخرى. وبذلك أصبح فى استطاعة بيرتس أن يرفع رأسه مرة أخرى وأن يعود بقوة للمنافسة على زعامة حزب العمل بعد أن تسبب التقرير المؤقت فى خسارته فى المنافسة على الزعامة أمام إيهود باراك. ومن هذا المنطلق جاء حديث بيرتس فى المؤتمر الصحفى الذى عقده غداة نشر التقرير - وكان أول مؤتمر صحفى له منذ انتهاء الحرب - حيث قال فيه: "لقد دفعت ثمن أخطاء تراكمت على مر السنين". أكد بيرتس فى المؤتمر أن قرار الحرب كان قراراً شجاعاً، واتهم من سبقوه فى تولى منصب وزير الدفاع - وخاصة باراك وموفاز المنافسين السياسيين القويين - بأنهم عرفوا بالمشكلات التى يواجهها الجيش وسكتوا. ودعا بيرتس إلى استمرار التحقيقات مؤكداً أن موفاز علم بالمشكلات ولم يحاول الإصلاح وأن باراك دعا لإقامة جيش صغير وذكى ولكنه فى النهاية لم يفعل وانسحب من لبنان بدون اتفاقية، تاركاً فراغاً كبيراً ملأه حزب الله.

وبالنسبة لإيهود باراك وزير الدفاع الحالى ورئيس الوزراء السابق فقد أتاح له التقرير مخرجاً من الورطة

التى وضع نفسه فيها - عندما أكد أثناء الانتخابات التمهيدية فى حزبه أنه سينسحب من الحكومة ويسعى لإجراء انتخابات مبكرة إذا أدان تقرير اللجنة رئيس الوزراء إيهود أولمرت - ولاسيما فى ظل الوضع السياسى السائد فى إسرائيل حتى لحظة صدور التقرير على الأقل، والذى فيه يتمتع رئيس الليكود بنيامين نتنياهو فى استطلاعات الرأى فى إسرائيل بأغلبية تفوق باراك وأولمرت، مما يؤكد احتمالات فوزه برئاسة الحكومة لو أجريت انتخابات مبكرة. فلا شك أن باراك لم يكن أبداً يريد العمل على حل الحكومة فى ظل تدنى شعبيته بهذه الطريقة. ولكنه لم يكن قادراً على محاولة التملص من وعده الانتخابي. وقد جاء التقرير ليخلصه من هذه الورطة ويتيح له الفرصة للاستعداد للانتخابات فى موعدها الطبيعي، بعد أن يزعم انه جهز الجيش على نحو جيد يجعله قادراً على التعامل مع كافة الاحتمالات، خاصة وأن أحداً لن يطلب منه الزج بالجيش فى حرب ليتحقق من صدق مزاعمه.

ورغم أن تقرير فينوجراد أنصف الحكومة الإسرائيلية بالزعم بأن قراراتها أثناء الحرب كانت منطقية، وأن تنفيذ الجيش لهذه القرارات هو الذى كان خاطئاً، إلا أن هذا لا يمنع أن اللجنة وجهت انتقادات بالغة لآليات صنع القرار فى القيادة السياسية وللتنسيق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية.

جدير بالذكر أن اللجنة لم تتخذ موقفاً واضحاً فيما يتعلق بنتيجة الحرب. فقد رفضت الزعم بأن إسرائيل خسرت الحرب ولم تحقق إنجازاً حقيقياً فيها؛ وأشارت إلى أن من الأهمية بمكان الإشادة بالإنجازات التى حققتها إسرائيل من خلال الحرب، ومنها صدور القرار ١٧٠١ ووقوف المجتمع الدولى مع إسرائيل فى الحرب. وفى نفس الوقت فقد أشارت إلى أنه لا يجب السعى إلى محاولة تصوير نتيجة الحرب على أنها انتصار إسرائيلي، وأن من يقلل من قيمة الأخطاء والإخفاقات التى شهدتها الحرب على هذا النحو لن يصيب الحقيقة. وبالتالى فقد أتاحت اللجنة أيضاً مخرجاً لحزب الله، الذى يمكنه الزعم الآن وبشكل واضح أنه حقق انتصاراً ساحقاً فى الحرب. وقد جاء وصف وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق بيرتس فى المؤتمر الصحفى ليعزز من الشعور بانتصار حزب الله، فقال: "أدى دخول الصواريخ بأنواعها إلى ميدان القتال فى منطقتنا إلى تغيير طبيعة الحرب المستقبلية وأعطى للجبهة الداخلية دوراً أكثر أهمية فيها. وقد لاحظ حزب الله عشية حرب لبنان الثانية أن الجبهة الداخلية هى نقطة الضعف الإسرائيلية، ليس لإدراكه مدى سهولة ضربها فحسب، وإنما لإدراكه أن خوف الساسة خلال العقد الأخير أصابهم بالشلل التام وعدم القدرة على اتخاذ القرار". أضف إلى هذا أن القيادة السورية والقيادة الإيرانية يمكنهما الآن أن تكونا اكثر اطمئناناً فى التعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة. فإذا كانت هذه المنظمة الصغيرة قد تمكنت من إلحاق الهزيمة بإسرائيل، أو على الأقل تمكنت من منعها من الانتصار فإن أى شيء ممكن الآن فى التعامل/ المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

كان النقد الذى وجهته اللجنة للجيش الإسرائيلى فى تقريرها أوضح من النقد الذى تضمنه التقرير المؤقت. فقد انتقدت اللجنة أداء الجيش سواء فى الحرب بصفة عامة أو فى العملية البرية التى جرت فى الأيام الأخيرة للحرب، وفشلت فشلاً ذريعاً أكسب حزب الله وجنوده هالة من البطولة. وأكدت أن الجيش تصرف وكأن كل ما يعنيه هو ألا يسقط قتلى بين صفوفه، ولم يتصرف كأى جيش يخوض معركة. كما انتقدت اللجنة عدم استعداد الجيش للحرب وتغير دوره منذ الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠ ليقتصر على أعمال الحراسة التى يمكن أن تقوم بها الشرطة، وعلى مهام شديدة المحدودية فى المناطق الفلسطينية المحتلة. كما أشارت اللجنة إلى وجود ثغرات عديدة فى مجالات القيادة والسيطرة فى كافة مستويات الجيش ولاسيما فى القوات البرية. وانتقدت اللجنة تعليمات هيئة الأركان العامة وأوامر القادة خلال الحرب لأنها لم تتناسب مع بعض التغيرات الهامة التى شهدتها الحرب.

وأخيراً يمكن القول بأن اللجنة أعطت المبرر للقيادة السياسية فى قرار شن الحرب وفى قرار القيام بالعملية البرية الفاشلة فى الساعات الأخيرة من الحرب، إلا أنها لم تتجاهل المشكلات التى شابت أداء القيادة السياسية، وإن كانت قد ألقت اللائمة عنها على الميراث الذى ورثته هذه القيادة، وهو ما يعنى أن اللوم فى هذه النقطة كان موجهاً لكل من يطمح لتولى القيادة فى إسرائيل حالياً. فإذا كان إيهود أولمرت وعامير بيرتس مسئولان عن جزء من الأخطاء التى رصدتها اللجنة بحكم وجودهما فى منصبيهما فى فترة الحرب، فقد كان كل من رئيس الليكود بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك زعيم حزب العمل - اللذان يسعيان للعودة لرئاسة الوزراء - يشغل منصب رئيس وزراء فى جزء من الفترة التى توجه اللجنة نقدها لها وكان مسئولاً بطريقة أو بأخرى عن الأخطاء التى رصدتها اللجنة. وبالتالى فإن اللجنة كأنها تقول لكل من يسعى لرئاسة الحكومة "من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر".

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- أزيع:

الأحرف الأولى من الاسم الروسى لشركة تسمى "شركة الحفاظ والدفاع عن صحة اليهود".. تأسست هذه الشركة عام ١٩١٣ فى روسيا، وبعد الحرب العالمية الأولى عملت أيضا فى بلدان أخرى فى أوروبا الشرقية. وأقامت الشركة عيادات طبية ومصحات وملاعب رياضية ومراكز للأمومة الوطنية.

وفى عام ١٩٤٤ بدأت الشركة أيضا العمل فى أرض إسرائيل بالتعاون مع اللجنة الوطنية ومع نقابة العمال العامة. وبعد الحرب العالمية الثانية عملت شركة "أزيع" من أجل تحسين أوضاع اليهود الصحية فى بلدان أوروبا وفى شمال أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وفى إسرائيل تنشط هذه الحركة فى مراكز المهاجرين والمدن النامية بإقامة مراكز ترفيهية للأطفال ومشاريع صحية للشباب العامل.

مقر شركة أزيع فى باريس، وتشترك فى تمويل نشاطاتها الجباية اليهودية الموحدة.

٢- هاحرويش - الحراث:

منظمة مهنية حزبية تكونت من العمال العبريين فى فلسطين أيام الهجرة الثانية، وقد أقيمت عام ١٩٠٧ فى الجليل الأسفل، بهدف تطوير نوع من الفلاحين الأصحاء جسماً وروحاً. وضمت المنظمة أعضاء من الحزبين العماليين هابوعيل هاتسعير وبوعالى تسيون، الذين كانوا يزاولون نشاطاتهم فى مجالات زراعية متشابهة.

وبعد عامين من إقامتها، تم حل منظمة هاحوريش، وبدلاً منها أقيمت نقابة العمال الزراعية.

٣- امنسباتسيا:

التحرر، وهى منح الحقوق الكاملة، المدنية والاجتماعية والسياسية للشعب الذى لم يتمتع فى السابق بميزات وحقوق الأحرار. اعتاق مجموعات أو أفراد من البشر من الاستبعاد والظلم والارتباط السياسى والاجتماعي.

وقد ظهرت حركة التحرير منذ الثورة الفرنسية فى يناير ١٧٩٠ . وقد نقلت رحلات الحرب والاحتلال التى قام بها نابليون حركة التحرر إلى بلدان أخرى، وقد شمل تحرير اليهود على منحهم الحقوق المدنية والدينية لكل من اتبع دين موسى للأقليات اليهودية فى دول المهجر.

وبعد تسلم النازية نظام الحكم فى ألمانيا فرضت قيود على حقوق اليهود. وفى عام ١٩٣٥ أعلنت قوانين نيرنبرج التى حرمت اليهود كليا من حقوق المواطنة، كما سارت إيطاليا ودول فاشية أخرى على نهج النازية، وبذلك مهدت الطريق نحو إبادة اليهود.

٤- أوسيشكين - أفراهام مناحم مندل:

من مؤسسى حركة "حيبات تسيون"، ومع ظهور هرتسل انضم إلى الحركة الصهيونية السياسية، وأصبح أحد زعمائها، وكان أحد المعارضين الرئيسين لمشروع أوغندا. وترأس الصندوق القومى الإسرائيلى منذ عام ١٩٢٣ وحتى وفاته فى عام ١٩٤١ . كان يؤيد الاستيطان الزراعى فى أرض إسرائيل.

ولد فى روسيا عام ١٨٦٣ وهاجر إلى أرض إسرائيل عام ١٩٠٣، وكان أحد مؤسسى نقابة المعلمين وأحد الزعماء المنظمين للاستيطان العبرى الجديد وعاد إلى روسيا وترأس لجنة أوديسا ونشط فى الحياة العامة والحركة الصهيونية.

وفى عام ١٩١٩ هاجر ثانية إلى أرض إسرائيل وترأس لجنة الأعضاء التى ركزت ووجهت جميع النشاطات العملية فى أرض إسرائيل بعد الاحتلال البريطاني.

ومنذ عام ١٩٢١ أصبح رئيسا للإدارة الصهيونية، وقد أقيم باسمه كيبوتس "كفار مناحم" وبعض الشوارع فى المدن الإسرائيلية.

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	أخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاأرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودبع (يومية)	المخبر-	-	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى 6 - 229 - 227 - 977 .I.S.B.N

مطابع التجارية ـ قليوب ـ مصر





النشاط والأهداف

انشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر